المراجعة الإلكترونية فى اسواق المال

مراجعة حسابات شركات السمسرة - مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار

د.عبد الوهاب نصر على

استاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الأسكندرية

د.شحاتة السيد شحاتة

استاذ المحاسبة المساعد

قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الأسكندرية



دار التعليم الجامعى

١٢ش شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامى - الإسكندرية - ج.م.ع

تليفاكس: ٠٣/٥٥٦٣٩٦١١ موبايل: ٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦

٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩

Email : dartalemg@yahoo.com

المراجعة الإلكترونية فى اسواق المال

مراجعة حسابات شركات السمسرة – مراجعة حسابات صناديق و شركات الاستثمار

د . عبد الوهاب نصر على
استاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

د. شحاتة السيد شحاتة
استاذ المحاسبة المساعد
قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة- جامعة الاسكندرية

٢٠١٤



دار التعليم الجامعى
٢١ش شاذى عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميامى - الإسكندرية - ج.م.ع.
تليفاكس: ٠٠٢-٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل: ٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦
٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩
Email:dartalemg@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة :

من المتفق عليه أكاديمياً ومهنياً أن مراجعة الحسابات خدمة مهنية تصديقية تقدم تأكيداً مهنياً إيجابياً من خلال إبداء الرأى الفنى المحايد على القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، فتساهم بذلك فى تخفيض خطر المعلومات الذى يواجه متخذى القرارات مستخدمى القوائم المالية للمشروع.

من أجل ذلك وجد باستمرار طلب اقتصادى من جانب أصحاب المصلحة فى المشروع، أو الطرف الثالث، على مراجعة الحسابات. بل وينمو هذا الطلب دوماً، خاصة كلما زاد المردود الاقتصادى لمراجعة الحسابات من وجهة نظر أصحاب المصلحة فى المشروع، وبخاصة المساهمون والمستثمرون المحتملون والمقرضون.

ومن المتفق عليه أكاديمياً ومهنياً أيضاً أن مراجعة الحسابات كأحد العلوم الإنسانية تمثل نظاماً للمعلومات يتصف بأنه إنسانى مرن متفاعل مع متغيرات بيئة الأعمال والممارسة المهنية تفاعلاً ثنائى الإتجاه ولذلك فإن مراجعة الحسابات كنظام إنسانى للمعلومات مثلما تؤثر فى سلوك أصحاب المصلحة فى المشروع، فإنها تتأثر بالضرورة بمتغيرات بيئة الأعمال.

ويجد القارئ والدارس والمتابع والمهتم جيداً لبيئة الأعمال فى مصر فى مطلع القرن الحادى والعشرين أن السمة العامة لهذه البيئة تتركز فى تحول الاقتصاد المصرى بقوة متسارعة نحو اقتصاد السوق وخصخصة العديد من شركات قطاع الأعمال العام بغرض زيادة كفاءتها، الأمر الذى تعكسه. وتعبر عنه بعض المتغيرات أهمها، خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام وبعض الهيئات العامة، دعم وإعادة تنظيم وتطوير سوق المال والسير فى إتجاه تحرير التجارة الخارجية وصدور العديد من القوانين الإقتصادية، والتمهيد التقنى والتشريعى للتحول نحو ممارسات التجارة الإلكترونية.

وإيماناً منا بدورنا الإيجابى الضرورى كأكاديميين وممارسين لمهنة المراجعة فقد عقدنا العزم وإتجهنا نحو الأخذ بأسباب المساهمة الأكاديمية والمهنية فى تطوير مراجعة الحسابات علماً وعملا بما يحقق هدفها فى التفاعل مع المتغيرات البيئية السابقة.

وبحمد الله أثمر جهدنا عن عرض ومناقشة بعض القضايا العلمية والمهنية تضمنها مؤلفنا عام 2003 بعنوان " مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات ". ونأمل أن يوفقنا الله فى هذا الجهد الجديد بما يمكننا من استكمال جهدنا السابق والتمهيد لما ننوى إن شاء الله تقديمه فى مؤلفنا القادم.

ويستهدف المؤلف الحالى دراسة ومناقشة ثلاث موضوعات نراها حيوية فى مجال مراجعة الحسابات، يتعلق الموضوع الأول بقضايا مراجعة الحسابات والتجارة الإلكترونية وخصصنا له الفصول الأربعة الأولى، حيث يتناول الفصل الأول " المراجعة وتكنولوجيا المعلومات بإستخدام الحاسب الآلى"، ويتناول الفصل الثانى " المراجعة المستمرة فى ظل التجارة الإلكترونية"، ويتناول الفصل الثالث " التأكيد المهنى على الثقة فى مواقع الشركات عبر شبكة الإنترنت " Web Trust، أما الفصل الرابع فقد خصصناه لموضوع "مراقب الحسابات والتأكيد على الثقة فى نظم المعلومات الفورية" Sys. Trust.

ويتعلق الموضوع الثانى بقضايا مراجعة الحسابات وسوق المال وقد خصصنا له فصلان، حيث يتناول الفصل الخامس " مراجعة حسابات صناديق وشركات الإستثمار "، بينما يتناول الفصل السادس " موضوع مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية.

أما الموضوع الثالث والأخير فيتعلق بقضايا مراجعة الحسابات والخصخصة، وخصصنا له ثلاثة فصول، حيث يتناول الفصل السابع التوصيف المهني لخدمات مراقب الحسابات في مجال الخصخصة، ودور مراقب الحسابات في تقييم الشركات لأغراض الخصخصة، أما الفصل الثامن فيتناول مراجعة القوائم المالية التقديرية لخدمة متخذي القرارات. ويتناول الفصل التاسع العديد من الخدمات الحديثة غير التقليدية لمراجع الحسابات في بيئة الخصخصة.

ولقد حرصنا على تذييل كل فصل من فصول الكتاب بمجموعة وافية من الأسئلة والحالات التطبيقية مصحوبة بإجابات نموذجية عليها، لأغراض تبسيط الأفكار والتدريب على معالجة بعض القضايا العلمية والعملية من منظور مهني.

وإننا إذ نحمد الله ونشكر فضله على أن أنعم علينا ووفقنا ببذل هذا الجهد المتواضع، لندعو الله أن ينفعنا به يوم لقائه، وأن يكون فيه نفع لمن يقرأه.

المؤلفون
أ.د/ عبد الوهاب نصر على
د/شحاته السيد شحاته

الفصل الأول

المراجعة وتكنولوجيا المعلومات
بإستخدام الحاسب الآلى

الفصل الأول

المراجعة وتكنولوجيا المعلومات بإستخدام الحاسب الآلي

سوف نتناول في هذا الفصل مفهوم المراجعة الخارجية وأركانه الرئيسية ثم نوضح مدى ملائمة هذا المفهوم للمراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات. كما نتناول أيضا مدى ملائمة معايير المراجعة العشر المتعارف عليها للمراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات، مع التركيز بدرجة أكبر على معايير الفحص الميداني بصفة عامة ومعيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية في ظل إستخدام الحاسب في تشغيل نظام المعلومات المحاسبي بصفة خاصة، ولذلك فسوف تركز الدراسة على النقاط الرئيسية التالية[1] :

- مفهوم المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- معايير المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- أهم مشاكل الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- إجراءات المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.

(1) Donald A Watne and Peter B.B. Turney, *Auditing EDPS systems* (Englewood Cliffs: N.J Prentice Hall. Inc 1984). pp 88-126

- د. عبد الوهاب نصر ، د. شحاته السيد، مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003).
- د عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال - المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002).

أولاً : مفهوم المراجعة فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات

وفقاً لمفهوم المراجعة الخارجية فإنها عملية منظمة لجمع وتقييم موضوعى للأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية للمشروع لتحديد مدى تمشى هذه النتائج مع المعايير القائمة وتوصيل النتائج إلى مستخدميها المعنيين بها.

يتضح لنا أن هذا المفهوم يحتوى على عدة عناصر ومفاهيم فرعية أهمها ما يلى :

1- المراجعة عملية منظمة

وذلك لأنها نشاط ذو هيكل مرن يتم من خلال مجموعة من الخطوات المنطقية والمتتابعة، تبدأ بقبول التكليف وباستكشاف بيئة المراجعة وتنتهى ببلورة نتائج المراجعة وإعداد التقرير وإبداء الرأى. ومن الصعب فى ظل مراجعة نظم المعلومات المستخدمة للحاسب أن تتم المراجعة من خلال تتابع للخطوات كما هو الحال إذا تم مراجعة حسابات العميل حيث يتم تشغيل النظام المحاسبى يدوياً، لأن مراجع الحسابات فى ظل استخدام الحاسب لا يستطيع ملاحظة تشغيل العمليات مادياً أو محتوى الملفات.

وكنتيجة لذلك، فإن المدخل العشوائى غير المخطط للمراجعة فى ظل الحاسب قد ينتج عن عدم فحص عمليات أو مراحل معينة من النظام والملفات الخاصة بها.

2- جمع وتقييم الادلة :

إن جوهر عملية المراجعة الخارجية هو جمع وتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بالقوائم المالية كنتائج لتصرفات وأحداث اقتصادية قام بها العميل.

وعادة يهتم المراجع فى ظل الحاسب بالنتائج المرتبطة بكل من الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية والملفات الناتجة عن تشغيل الحاسب، وسيتم جمع الأدلة من خلال اختبارات مدى الالتزام لتحديد ما إذا كان هيكل الرقابة الداخلية يعمل كما تم تصميمه، وكذلك من خلال الاختبارات الجوهرية للتفاصيل لتحديد ما إذا كانت محتويات ملفات الحاسب توضح مبادلات وعمليات منشأة العميل بصورة سليمة.

3- تحديد مدى تمشى مزاعم الإدارة مع المعايير القائمة

تتضمن عملية المراجعة تحديد مدى تمشى المزاعم التى تتضمنها القوائم المالية لمنشأة العميل مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ومعايير المحاسبة المصرية وقواعد المحاسبة الخاصة بنشاط العميل إن وجدت والقوانين واللوائح السارية. ولا تختلف هذه العملية فى حالة المراجعة فى ظل استخدام العميل للحاسب، وإن كانت ستكون أكثر صعوبة وتعقيدا. ويرجع تشابه العملية فى حالة التشغيل اليدوى والآلى لنظام معلومات منشأة العميل إلى أن مدى تمشى النتائج مع المعايير القائمة مسألة تتطلب حكم شخصى من المراجع، بشأن أسباب عدم الالتزام الجوهرى فى هيكل الرقابة الداخلية أو الأخطاء الجوهرية فى أرصدة الحسابات. أما تعقيد عملية تحديد مدى تمشى النتائج مع المعايير القائمة فى ظل استخدام الحاسب فترجع إلى أن هيكل الرقابة الداخلية سيكون أكثر تعقيدا، ولأنه من الصعب على المراجع تحديد ما إذا كانت برامج وملفات الحاسب المقدمة له هى نفسها المستخدمة فعلا أم أنها مجرد نسخ مزيفة لا يستخدمها العميل فعلا فى تشغيل النظام.

4- توصيل النتائج لمستخدميها

يعتبر مراجع الحسابات مسئولا عن توصيل نتائج المراجعة إلى مستخدمى القوائم المالية وتقريره، خاصة المساهمون سواء، كان يقوم بالمراجعة فى ظل الحاسب أو فى ظل التشغيل اليدوى لنظام المعلومات

المحاسبى. ولكن مستخدمى نتائج المراجعة فى ظل الحاسب يشملون أيضا أعضاء فريق المراجعة الذين يلزمهم جمع نتائج مراجعة الحاسب مع نتائج الجوانب الأخرى للمراجعة، كما يعتبر العميل من مستخدمى نتائج المراجعة فى هذه الحالة.

وفى الحالتين الأخيرتين فإن عملية توصيل النتائج تكون معقدة بسبب صعوبة وعدم شيوع مصطلحات التشغيل الآلى لنظام المعلومات المحاسبى من ناحية ودرجة التعقيد الزائدة فى جمع وتكامل نتائج الفحص. ويرجع مدى تعقد عملية تجميع وتكامل نتائج المراجعة إلى أن كلا من تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية للنظام المستخدم للحاسب وأرصدة الحسابات المحتفظ بها فى الحاسب يجب أخذهما معا فى الحسبان مع تقييم مدى إمكانية الاعتماد على الهيكل الكلى للرقابة الداخلية وأرصدة الحسابات المحتفظ بها يدويا.

ونخلص مما سبق إلى أن مفهوم المراجعة الخارجية فى ظل الحاسب لا يختلف عنه فى ظل التشغيل اليدوى لنظام المعلومات المحاسبى بصفة عامة وإن كان استخدام العميل للحاسب فى تشغيل النظام المحاسبى يؤثر بالضرورة على تتابع خطوات عملية المراجعة، وجمع وتقييم الأدلة، وتحديد مدى تمشى النتائج مع المعايير القائمة، وأخيرا توصيل نتائج المراجعة لمستخدميها المعنيين بها، حيث تصبح هذه العمليات أكثر صعوبة وتعقيدا.

ثانيا : معايير المراجعة فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات

يجب أن يلم مراقب الحسابات فى ظل الحاسب بمعايير المراجعة الأساسية العشر المتعارف عليها وأى إصدارات بمعايير إضافية أخرى، والمفاهيم المرتبطة بالمراجعة فى ظل استخدام العميل للحاسب فى تشغيل النظام المحاسبى. ويجب أن يلتزم مراجع الحسابات فى ظل الحاسب بمعايير المراجعة العشر مع مراعاة ما يلى :

1- المعايير العامة

لا تتأثر هذه المعايير كثيراً فى ظل استخدام العميل للحاسب، لأنها معايير ترتبط بشخصية مراجع الحسابات فى المقام الأول، ولكننا يجب أن نلاحظ ما يلى :

أ- بخصوص معيار التأهيل العلمى والتدريب العملى

يتطلب إلتزام مراجع الحسابات بهذا المعيار فى ظل الحاسب أن يجتاز برامج تأهيل وتدريب ذات طابع خاص، تركز على الإلمام بمفاهيم الحاسبات والبرمجة وتنظيم وحفظ الملفات وتنظيم العمل فى إدارة الحاسب وتكنولوجيا المعلومات وكيفية تجهيز وإدارة البيانات وتشغيلها على الحاسب ونشرها على شبكة الإنترنت فى حالة الإفصاح الفورى، وتحليل وتفسير النتائج. ومعنى ذلك أن مراجع الحسابات فى ظل الحاسب يجب أن يكون مؤهلاً ومدرباً ولكن إجراءات التأهيل والتدريب هى التى تختلف عن إجراءات تأهيل وتدريب مراجع الحسابات العادى.

ب- معيار الاستقلال والحياد

يجب أن يكون مراجع الحسابات فى ظل الحاسب مستقلاً ومحايداً فى الواقع وفى الظاهر، ولكن لأنه عادة ما يختلف تشكيل فريق المراجعة عنه فى ظل المراجعة العادية فيجب أن ينسحب مفهوم الاستقلال بشقيه الفعلى

والظاهرى على كل أعضاء الفريق، خاصة من هم من خارج مكتب المراجعة، مثل خبير النظم، والإنترنت والاتصال عن بعد.

جـ- معيار بذل العناية المهنية الكافية

يجب أن يبذل مراجع الحسابات فى ظل الحاسب العناية المهنية الكافية والملائمة. ويتطلب الأمر منه أن يفى بمسئوليته القانونية والمهنية، مع مراعاة أنه وفريق المراجعة مطالبون ببذل عناية مهنية أكبر، خاصة عن آداء عملية المراجعة أو تطبيق معايير العمل الميدانى كما سنوضح فيما بعد.

2- *معايير العمل الميدانى*

من المعروف أن معايير العمل الميدانى الثلاث هى المعايير التى تحكم سلوك مراجع الحسابات فى تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. من خلال تخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين وتقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية وجمع وتقييم الأدلة الكافية والملائمة. ويختلف كيفية الالتزام بهذه المعايير بصورة كبيرة فى حالة المراجعة فى ظل الحاسب عنها فى ظل التشغيل اليدوى لنظام المعلومات المحاسبى، وذلك على النحو التالى

أ- فيما يتعلق بمعيار التخطيط السليم للعمل وتقسيمه والإشراف الملائم على المساعدين

من المؤكد أن مهام تخطيط وتقسيم العمل وتعيين وتخصيص المساعدين والإشراف عليهم، فى حالة المراجعة فى ظل الحاسب، ستكون من أصعب وأكثر تعقيداً وذلك للأسباب التالية :

- يواجه المراجع عند وضع الخطة الإستراتيجية العامة للمراجعة ضرورة تقييم وإختبار أنواع من الرقابة لا توجد فى حالة المراجعة فى ظل التشغيل اليدوى لنظام المعلومات المحاسبى.

- قد تتطلب عملية المراجعة مساعدين لا يتواجدون بالمكتب مما يضطر المراجع للاستعانة بخبرات وتخصصات من خارج المكتب، أو إعادة تأهيل وتدريب بعض المساعدين الموجودين بالمكتب.

- صعوبة الإشراف على المساعدين من المحاسبين والمراجعين.

- صعوبة مراقبة تشغيل المساعدين وآدائهم لمهام كثيرة على الحاسب الآلى نفسه.

ب- فيما يتعلق بمعيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية .

يعتبر هذا المعيار على وجه الخصوص من أكثر معايير المراجعة تأثرا باستخدام العميل للحاسب الآلى فى تشغيل النظام المحاسبى، لما لذلك من أثر كبير على خطة وبرنامج المراجعة النهائى. وسنولى هذا المعيار إهتماما كبيرا فى الصفحات التالية.

جـ- فيما يتعلق بمعيار جمع الأدلة الكافية والملائمة

يتطلب وفاء المراجع بهذا المعيار إدراك أثر استخدام العميل للحاسب على نوع الأدلة من ناحية وإجراءات جمع هذه الأدلة من ناحية أخرى. فقد تتغير أنواع الأدلة الواجب جمعها بسبب عدم وجود مستندات المصدر والمستخدم من الأشرطة الممغنطة كمستندات لدفاتر اليومية والأستاذ. كما قد تتغير وسائل جمع الأدلة ربما بسبب أن المراجع قد يضطر لإحلال الحاسب الآلى وبرنامج تشغيله لأغراض الفحص المادى الذى يؤديه فى ظل النظام اليدوى. هذا وسنعاود دراسة أثر الحاسب على إجراءات المراجعة فى الصفحات التالية.

3- معايير التقرير :

لا تختلف معايير التقرير باختلاف طريقة تشغيل العميل لنظامه المحاسبى وتوصيل المعلومات المحاسبية، لأن التقرير هو المنتج النهائى

لعملية المراجعة حسبما تم تخطيطها وتنفيذها ولذلك يلـــزم أن يعـد مراجـع الحسابات فى ظل الحاسب تقريره ملتزما بالمعايير الأربعة للتقرير وهى :

أ- أن يشير فى تقريره إلى ما إذا كانت القوائم المالية وإيضاحاتـها قـد أعدت وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.

ب- أن يشير فى تقريره إلى الظروف التى لم يراعى فيها الاتساق فـى تطبيق المبادئ المحاسبية.

جـ-أن يفترض كفاية الإفصاح ما لم يشر فى تقريره إلى غير ذلك.

د- أن يبدى رأيه على القوائم المالية كوحدة واحدة أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك وسببه.

ثالثا : اهم مشاكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات

دون أدنى إخلال بمفاهيم وأهداف وأنـــواع وأهميـــة تقييـــم الرقابـــة الداخلية فى ظل أى وسيلة لتشغيل النظام المحاسبى فإن مراجع الحسابات فـــى ظل الحاسب مطالب بدراسة وتقييم أنواع عديدة من الرقابة مرتبطة بتشـــغيل الحاسب على وجه الخصوص. وتشمل هذه الأنواع الأخرى من الرقابة كلاً من الرقابة العامة ورقابة التطبيق. وسوف نتناول فى هذا المجال النقاط الفرعيـــة التالية :

- هيراركية الرقابة الداخليـــة فـــى حالـــة التشـــغيل الإلكـــترونى لنظـــام المعلومات.
- آثار التشغيل الآلى لنظام المعلومات على الرقابة المحاسبية.
- أدوات المراجعة فى ظل الحاسب.
- الرقابة العامة ورقابة التطبيق.
- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

1- هيراركية الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الآلى لنظام المعلومات

يتكون هيكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات مـــن شقين رئيسيين، هما الرقابة الإجرائية والرقابة المحاسبية كما يلى :

1/1- الرقابة الإجرائية : وتشمل :

أ- خطة التنظيم.

ب- أساليب وإجراءات الكفاءة التشغيلية.

جـ- الالتزام بالسياسات والأساليب والإجراءات الإدارية.

2/1- الرقابة المحاسبية : وتشمل :

أ- خطة التنظيم.

ب- أساليب وإجراءات حماية الأصول.

جـ- دقة وإمكانية الاعتماد على طرق وإجراءات البيانات المحاسبية.

د- الخصائص الأساسية وتشمل :

- كفاءة العاملين.
- الفصل بين المهام.
- تنفيذ العمليات كما تم عتمادها.
- التسجيل الصحيح للعمليات.
- مراقبة حيازة الأصول.
- المقارنة الدورية بين الأصل وسجل الأصل.

هـ- الرقابة على التشغيل الآلى للبيانات وتشمل :

- الرقابة العامة.
- رقابات التطبيق.

2- أثر التشغيل الآلى للبيانات على الرقابة المحاسبية

للتشغيل الآلى للبيانات آثار عديدة على نظام تشغيل البيانات المحاسبية، لأن التشغيل الآلى للبيانات يحدث تغيرات عديدة فى النظام المحاسبى وهذه التغيرات تؤثر بدورها فى خصائص الرقابة الداخلية المحاسبية. وأخيراً فإن التغيرات فى النظام المحاسبى وخصائص الرقابة الداخلية المحاسبية تؤثر بالتالى فى إختبارات المراجعة.

ونوضح فيما يلى أثر التشغيل الآلى للبيانات على النظام المحاسبى والرقابة الداخلية.

1/2- أثر الحاسب على النظام المحاسبى

يؤدى استخدام الحاسب فى تشغيل النظام المحاسبى إلى تغيرات عديدة فى هذا النظام من أمثلتها ما يلى :

أ- أن كثير من الأنشطة كانت غير مركزية يؤديها عايد من الموظفين يمكن أن تتم الآن مركزياً فى برنامج واحد للحاسب

الآلى، مما يعنى عدم الحاجة للرقابة الداخلية من خلال الفصل بين المهام. وعلى سبيل المثال فإن برنامج الأجور يمكن أن ينفذ العديد من أنشطة موظفى قسم الأجور التى كانوا يقومون بها، لحساب إجمالى وصافى الأجور باستخدام بيانات الموظفين والعمال وعدد ساعات العمل ومعدل أجر الساعة والمرتب الأساسى والاستقطاعات من المرتب ثم إعداد كشف المرتبات والأجور الشهرى أو حتى الأسبوعى، وتسجيل الأجور والمرتبات فى الدفاتر ثم مراجعة العمليات السابقة.

ب- إن نقص التوثيق المستندى يعتبر من أهم المشاكل المصاحبة لاستخدام الحاسب. فبدون توثيق ملائم فسوف تختفى وسيلة المراجعة وقد يجد المراجع أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تتبع تشغيل البيانات لعملية معينة أو أكثر.

جـ-إن تخزين إجراءات أو برامج تشغيل البيانات نفسها على سجلات أو ملفات الحاسب يعنى أن المراجع يجب أن يعتمد على الحاسب والبرنامج للكشف عن خطوات تشغيل البيانات، والبيانات نفسها.

د- بالرغم من أن شركات كثيرة قد توصلت إلى أن إجمالى عدد الموظفين يتزايد مع إدخال الحاسب، فما زال هناك تناقص فى اهتمام الإنسان بالتشغيل الفعلى للبيانات المحاسبية. ويؤدى نقص الاهتمام الإنسانى هذا إلى عدم وجود الضبط المادى لاكتشاف الأخطاء أثناء تشغيل البيانات كما كان الحال فى ظل التشغيل اليدوى للبيانات.

هـ- بالرغم من محاولاتنا المستمرة للتغلب على الأخطاء العشوائية فى النظم اليدوية، فإننا يجب أن نؤهل أنفسنا لمواجهة الأخطاء المنظمة فى ظل استخدام الحاسب، والتى تنتج من استخدام نفس البرنامج لتشغيل عمليات متشابهة.

و- غالبا ما يتم تشغيل قسم الحاسب بواسطة موظفين ذوى معرفة متخصصة وأصبح هذا الوضع يحتاج من المراجع أن يكون كفئا وفعالا فى مراجعة عمليات تشغيل البيانات، التى يقوم بها هؤلاء المتخصصون باستخدام الحاسب.

ز- لأن العديد من أوجه الرقابة المحاسبية التى يعتمد عليها المراجع يجب أن يتضمنها برنامج الحاسب فإن المراجع فى ظل الحاسب يجب أن يهتم كثيرا بالمراحل المبكرة لتصميم النظم.

ح- إن التغيرات السابقة التى أوجدها الحاسب الآلى تؤثر فى التشغيل الآلى للبيانات والأقسام ذات الصلة بهذا التشغيل، ولكن المشاكل والصعوبات التى يواجهها المراجع فى ظل التشغيل الآلى للبيانات غالبا، ما تتناسب عكسيا مع حجم الحاسب المستخدم. وعلى سبيل المثال، فإنه من الصعب تحقيق الفصل بين المهام فى ظل الحاسبات الصغيرة بسبب نقص الأفراد المتخصصين والذى غالبا ما يؤدى إلى تخفيض جودة التوثيق والبرمجة وإجراءات التشغيل.

2/2- أثر الحاسب على الرقابة الداخلية

يجب على المراجع أن يعيد التحقق من الخصائص الأساسية للرقابة الداخلية المحاسبية فى حالة إدخال الحاسب لتحديد ما إذا كانت هذه الخصائص تحقق أهدافها أم لا كما يلى :

أ- بالنسبة لخاصية الفصل بين المهام على سبيل المثال، فإن المهام التى تم الفصل بينها فى ظل النظام اليدوى قد يتم جمعها فى برنامج واحد للحاسب. ويمكن أن يكون الموظف المسئول عن هذا البرنامج وملفات البيانات الخاصة به قادرا على عمل تغيرات فى البرنامج والملفات يصعب إكتشافها كجزء من خطة إختلاس معينة.

ب- هناك خاصية جوهرية أخرى قد تسبب الكثير من المشاكل للمراجع فى ظل الحاسب وهى أن يتم تنفيذ العمليات كما تم الموافقة عليها. ولأن معظم نظم الحاسبات يتم برمجتها لتنفيذ العمليات آلياً، مثال ذلك توزيع عمليات فحص حسابات الموردين على أساس تواريخ السداد السابق تحديدها، فقد يتم برمجة الحاسب بهدف الاختلاس.

جـ-هناك خاصية أخرى تتعلق بالتسجيل الصحيح للعمليات وهذه قد تتأثر بدورها عكسياً بإدخال الحاسب فى النظام المحاسبى، لأن الأخطاء فى منطق البرمجة قد يؤدى إلى التسجيل أو الحذف الخاطئ كلية للعمليات، بينما أن مثل هذه العمليات يمكن الاستفسار عن صحتها فى ظل النظام اليدوى.

د- هناك خاصية القيود على حيازة الأصول وهذه يمكن التحايل عليها بسهولة فى نظام الحاسب إذا استطاع الأفراد المسئولين عن تشغيل الحاسب، مثلاً، أن يعطوا تعليمات للحاسب لإصدار تعليمات شحن المخزون بدون فحص قبل الخروج.

هـ-أن المقارنة الدورية بين الأصل وسجل الأصل كخاصية رقابية يمكن التحايل عليها أيضاً إذا استخدم الحاسب فى عمل هذه المقارنات بالمبالغة فى حصر الوجود المادى للأصل، أو بإدخال وحدات صورية، أو إخفاء الاختلافات بين الأصل وسجل الأصل.

3- مسار المراجعة فى ظل التشغيل الآلى للبيانات

يمكن تعريف مسار المراجعة بأنه عبارة عن السجلات التى تساعد على تتبع العملية من مصدرها للأمام وحتى تلخيصها كما تظهر فى القوائم المالية، أو هى مستند آخر يساعد على تتبع مبلغ معين مجمع وللخلف خلال السجلات وحتى مصدره، وتشمل هذه السجلات، مستندات المصدر، دفاتر اليومية العامة، دفتر الأستاذ، أوراق العمل، والسجلات الأخرى فى النظام

اليدوى، ومن ناحية أخرى فهى تشمل البطاقات المثقبة والأشرطة والأسطوانات الممغنطة ومخرجات نظام الحاسب.

وبالرغم من أن وسيلة المراجعة يستخدمها المراجع إبتداءاً عندما يتتبع العمليات خلال النظام عند قيامه بأداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، فإنها تخدم الإدارة أيضاً فى التشغيل العادى للمشروع. فوسيلة المراجعة تساعد الإدارة فى الرد على أسئلة وإستفسارات العمال والعملاء والموردين والجهات الحكومية بشأن الأجور والمرتبات ومواعيد شحن البضاعة وغيرها من الأمور. ويمكن القول بأن نظام التشغيل الآلى للبيانات يؤثر فى وسيلة أو مدخل المراجعة بالطرق التالية :

أ- بمجرد تجهيز مستندات المصدر لتكون صالحة للإدخال فى الحاسب سيكون من المحتمل إعداد ملفات لها بصورة تجعل من الصعب حيازة هذه المستندات مرة أخرى. وعلى سبيل المثال فإن الشركة قد تستخدم النظام اليدوى الذى يقضى بإرسال كل بطاقات الزمن إلى مكتب مركزى بالشركة لإعداد كشف الأجور. ولكن إذا استخدمت الحاسب فسوف يتم تغذيته بمحتوى المستندات الأصلية ويتم التشغيل وتكوين الملفات دون وجود المستندات الأصلية متاحة للإطلاع عليها.

ب- إن ملخصات دفتر الأستاذ قد يتم إحلالها بالملفات الرئيسية والتى لا تظهر المبالغ التى أوصلتنا إلى القيم الملخصة.

جـ- فى بعض النظم يمكن الاستغناء عن مستندات المصدر التقليدية واستخدام وسائل إدخال مباشرة، ويمكن مثلاً إدخال محتويات أمر البيع للحاسب وتشغيله دون الحاجة إلى استكمال دورة أمر البيع اليدوية إذا تستكمل على الحاسب.

د- إن دورة تشغيل البيانات لا تؤدى بالضرورة إلى سجل أو يومية عمليات، ولتوفير هذا السجل يلزم إجراء تصرفات معينة بتكلفة ما.

هـ- في بعض الأحيان قد لا يلزم إعداد نسخة من السجلات التاريخية ويمكن الاحتفاظ بالملفات والتقارير المعدة فقط في الحالات الإستثنائية بواسطة الحاسب.

و- إن الملفات المحتفظ بها في وسيلة ممغنطة لا يمكن قراءتها إلا باستخدام الحاسب وبرنامج الحاسب. وعلى سبيل المثال، فإن ملف المخزون والمحتفظ به في شريط ممغنط يتطلب استخدام الحاسب والبرنامج لطبع أو تحليل محتويات الملف.

ز- من الصعب ملاحظة تتابع السجلات وأنشطة التشغيل لأن معظم البيانات والعديد من الأنشطة تكون موجودة داخل نظام الحاسب.

4- الرقابات العامة ورقابات التطبيق

طالما تم استخدام الحاسب في تشغيل البيانات المحاسبية فإن رقابات محاسبية إضافية سوف تصبح مهمة دون الإخلال بالرقابات المحاسبية في ظل التشغيل اليدوي للبيانات. وعادة تظهر الرقابات المحاسبية الجديدة كرد فعل أو كنتيجة منطقية لأثر التشغيل الآلي للبيانات على النظام المحاسبي. وعادة يطلق على الرقابات المحاسبية الجديدة الرقابة العامة ورقابة التطبيق.

1/4- الرقابات العامة

تعرف الرقابات العامة بأنها الرقابة ذات الآثار الحافزة، بمعنى إذا كانت ضعيفة أو غير موجودة فإنها ستوقف آثار رقابة التطبيق وقد لا يكون المراجع قادراً على الاعتماد على أي من نوعي الرقابة.

ووفقاً لمعيار المراجعة الخاص بآثار التشغيل الآلي للبيانات على دراسة وتقييم المراجع للرقابة الداخلية، فإن الرقابات العامة تشمل :

أ- خطة التنظيم وعملية نشاط التشغيل الآلي للبيانات.

ب- إجراءات توثيق وفحص واختبار والموافقة على النظم والبرامج وأية تغيرات فيها.

جـ- الرقابات الموجودة فى جهاز الحاسب نفسه بمعرفة المصنع، أو رقابة الجهاز.

د- الرقابات على حيازة الجهاز وملفات البيانات.

هـ- البيانات والرقابات الإجرائية الأخرى التى تؤثر على عمليات التشغيل الآلى للبيانات.

2/4- رقابات التطبيق

تعرف رقابات التطبيق بأنها الرقابات المرتبطة بمهام محددة يؤديها الحاسب، مثل تطبيقات الأجور وتطبيقات المخزون وتطبيقات النقدية بالبنك.

5- دراسة وتقييم هيكل *الرقابة الداخلية* فى ظل *استخدام الحاسب* :

بالرغم من أن المدخل العام لدراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الآلى للبيانات هو ذات المدخل فى ظل التشغيل اليدوى للبيانات، إلا أن تحليل العلاقات المتداخلة بين الحاسب ومستخدمى القوائم المالية والجوانب الأخرى للنظام المحاسبى يمكن أن تكون مهمة معقدة بدرجة كبيرة.

ويتضمن المدخل العام لدراسة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية فحص النظام، اختبارات مدى الالتزام، وتقييم النظام. ولإنجاز هذه الخطوات وتحقيق أهداف الفحص والإختبارات والتقييم فيجب على المراجع تقييم الرقابة الأخرى غير الخاصة بالحاسب نفسه. وبمعنى آخر فإن المراجعة فى ظل الحاسب تتميز بخاصية فريدة وهى أنها لا تقتصر على أنشطة التشغيل الآلى للبيانات فقط. وسوف نركز هنا على مفاهيم الرقابة حول الحاسب، ونظم الرقابة المحاسبية الفرعية، وخطوات تقييم الرقابة الداخلية المحاسبية.

1/5- الرقابة المحاسبية حول الحاسب

ويمكن القول بأن مراجع الحسابات فى ظل الحاسب مطالب بتقييم أوجه الرقابة المحاسبية فى مجالين رئيسيين خارج نطاق الحاسب كالتالى :

أ- يجب أن يقيم المراجع الرقابات المحاسبية فى كل التطبيقات الهامة والتى تتحقق من خلال النظم اليدوية الثنائية ونظم التشغيل الآلى للبيانات. وعلى سبيل المثال فقد يبدأ نظام المبيعات والمتحصلات من العملاء خارج الحاسب بالإعداد اليدوى لأوامر البيع، ويستمر بالإعداد شبه الآلى للفواتير حيث يتم إعداد شريط ورقى مثقب كمنتج فرعى، وتنتهى الإجراءات بشريط ورقى مثقب يستخدم لتعديل وتحديث الملف الرئيسى لحسابات العملاء المحتفظ به فى الحاسب. ويجب أن يشمل تقييم الرقابة المحاسبية الأجزاء اليدوية وشبه الآلية من النظام كعنصر من عناصر تقييم التشغيل الآلى للبيانات.

ب- يجب أن يقيم المراجع فى ظل الحاسب الرقابات المحاسبية بين قسم التشغيل الآلى للبيانات والأقسام المستخدمة لمخرجات التشغيل.

وسوف يشمل هذا التقييم تقييم الرقابات المحاسبية على التشغيل الآلى للبيانات، والرقابات المحاسبية على مستخدمى المعلومات ونوعى الرقابة معاً.

2/5- نظم الرقابة المحاسبية الفرعية

يقصد بالرقابات المحاسبية على التشغيل الآلى للبيانات تلك الرقابات التى يقوم بها موظفى قسم التشغيل الآلى للبيانات أو الحاسب نفسه على المدخلات، والتشغيل والمخرجات. بينما يقصد بالرقابات المحاسبية لمستخدمى المعلومات تلك الرقابات التى يقوم بها القسم مستخدم المعلومات. ونفس الرقابة يمكن أن تكون رقابة محاسبية على التشغيل الآلى للبيانات أو رقابة محاسبية لمستخدم المعلومات أو كليهما.

وعلى سبيل المثال فإن سجل عدد من عمليات الأجور التى يجب تشغيلها يمكن الاحتفاظ به بواسطة القسم المستخدم للمعلومات وموظفى التشغيل الآلى للبيانات ويدخل الحاسب لكى يتم فحصه فحصاً داخلياً.

وتكون مهمة المراجع تحديد مدى اعتماده على الرقابات المحاسبية على التشغيل الآلى للبيانات أو الرقابة المحاسبية لمستخدمى المخرجات أو مزيج من هذه الرقابات.

3/5- خطوات تقييم مدى إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية فى ظل الحاسب

تمر عملية تقييم مراجع الحسابات فى ظل الحاسب لمدى إمكانية الاعتماد على الرقابات الداخلية المحاسبية بالمراحل التالية :

أ- مرحلة الفحص المبدئى

وهى المرحلة التى تستهدف جمع المعلومات وتقييم مدى فعالية الرقابة المحاسبية داخل التشغيل الآلى للبيانات وعلاقته بنظام الرقابة المحاسبية الكلى. وكنتيجة لهذا التقييم يجب على المراجع أن يحدد مدى فحص الرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات.

ب- نتيجة الفحص المبدئى

يعتبر التحديد المبدئى لمدى إمكانية الإعتماد على الرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات هو الأساس فى تحديد التصرف التالى للمراجع والذى يأخذ ثلاث صوراً – أو بدائل :

البديل الاول : قد يستنتج المراجع أن الرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة كافية كأساس لتدنية مدى الاختبارات الجوهرية.

عندئذ سوف يكمل المراجع فحصه لهذه الرقابات، ويؤدى اختبارات مدى الالتزام ويصمم الاختبارات الجوهرية اعتماداً على نتائج تقييم هذه الرقابات.

البديل الثانى : قد يستنتج المراجع أن الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات ضعيفة جدا بحيث لا يمكن الاعتماد عليها. وقد يصل المراجع إلى هذه النتيجة إما أثناء التقييم فى نهاية الفحص المبدئى أو أثناء التقييم عند استكمال مرحلة الفحص النهائى. ولأن المراجع يكون قد قرر عدم

الاعتماد على هذه الرقابات، فلن يؤدى اختبارات مدى الالتزام عليها، وبدلاً من ذلك فسوف تستخدم وسائل أخرى لتحقيق أهداف المراجعة، مثل الاختبارات الجوهرية.

البديل الثالث : قد يستنتج المراجع أنه يمكنه الاعتماد على الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات ولكنه لن يفعل ذلك لأنه يرى أن اعتماده على هذه الرقابات ليس فعالاً من الناحية التكاليفية، وعلى سبيل المثال فإن مجهود المراجعة المطلوب لإكمال الفحص وآداء إختبارات مدى الالتزام قد يفوق تخفيض المجهود فى مرحلة الاختبارات الجوهرية التى يمكن آدائها باعتماد على هذه الرقابات.

جـ- مرحلة تقييم رقابة التشغيل ورقابة المستخدم

أياً كان قرار المراجع بشأن مدى إمكانية الاعتماد على الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات فإنه سوف يقيم الرقابة المحاسبية لمستخدمى مخرجات التشغيل والعلاقة المتداخلة بين الرقابات المحاسبية لمستخدمى المخرجات والرقابة المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات، لكل تطبيق من تطبيقات الحاسب على حدة.

وفى حقيقة الأمر هناك أسباب عديدة تبرر لماذا قد يقرر المراجع أن يعتمد على الرقابات المحاسبية لمستخدمى المخرجات. ومن أهم هذه الأسباب:

- قد يستنتج المراجع أن الاعتماد على هذه الرقابات مجدى تكاليفياً بالمقارنة بحالة اعتماده على الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات.
- قد يعتمد المراجع على هذه الرقابات بعد ما يتوصل إلى أن الرقابات المحاسبية للتشغيل الآلى للبيانات ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها.
- قد يستنتج المراجع أن خليط من رقابة مستخدمى المخرجات والتشغيل معاً هو أفضل المداخل لتحديد مدى إمكانية الاعتماد الكلى على النظام.

رابعا : إجراءات المراجعة فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات.

لاشك أن استخدام الحاسب فى تشغيل نظام المعلومات المحاسبى لدى العميل يؤثر فى خطة وبرنامج المراجعة، وبالتالى تتأثر إجراسات المراجعة، سواء كانت إجراءات إختبارات مدى الالتزام أو إجراءات الاختبارات الجوهرية للتفاصيل وإجراءات الفحص التحليلى. وسوف نتناول فى هذا الفصل إجراءات المراجعة الملائمة فى ظل استخدام العميل للحاسب فى تشغيل النظام المحاسبى لديه من خلال النقاط الرئيسية التالية :

- أثر التشغيل الآلى للبيانات على إجراءات المراجعة.
- آداء إختبارات المراجعة فى ظل استخدام العميل للحاسب.
- آداء اختبارات مدى الالتزام فى ظل الحاسب.
- آداء الاختبارات الجوهرية فى ظل الحاسب.
- الاختبارات ثنائية الهدف فى ظل الحاسب.
- دور المراجع والحاسب فى آداء لختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية.

1- اثر التشغيل الآلى للبيانات على إجراءات المراجعة.

يجب أن يكون مراجع الحسابات ملماً بأساليب المراجعة فى ظل التشغيل اليدوى للبيانات وكذلك فى ظل استخدام الحاسب، وأن يكون قادرا على إختيار أسلوب المراجعة الأكثر ملاءمة لأداء عملية المراجعة بجودة مرتفعة دون الإخلال باعتبارات التكلفة. وعلى سبيل المثال، فإن تدفق المستندات خلال النظام الذى يعمل بالحاسب يتم جيداً من خلال الفحص اليدوى لخريطة تدفق النظام. ومن ناحية أخرى فإن تحديد محتويات سجل شريط ممغط يحتاج نوعاً من الأساليب باستخدام الحاسب.

ونظراً لأن التشغيل الآلي للبيانات يؤثر في إجراءات المراجعة فإن المراجع يضطر دائماً لاستخدام الأساليب الآلية بجانب الإجراءات اليدوية. وعادة تستخدم الإجراءات اليدوية في مرحلة الفحص كمرحلة من مراحل المراجعة، بينما يمكن استخدام خليط من الإجراءات اليدوية والآلية في أداء إختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية كالتالي :

1/1- مرحلة الفحص :

عندما يحدد المراجع في ظل الحاسب ما هي الرقابات السابق وصفها في نظام الرقابة الداخلية فإنه يستخدم الإجراءات اليدوية في مرحلة الفحص. وتشمل الإجراءات التي يعتمد عليها في تحديد هذه الرقابات، مناقشة موظفي العميل والاعتماد على ملف الإجراءات، توصيف المهام والوظائف، خرائط التدفق، جداول القرارات وصور أخرى من التوثيق. وتعتبر هذه الإجراءات اليدوية صالحة للاستخدام في النظم اليدوية وشبه الآلية والإلكترونية. ومع ذلك ففي ظل الحاسب سوف يستخدم المراجع هذه الإجراءات للبحث عن أنواع الرقابة غير الموجودة في النظام اليدوي أو شبه الآلي. ومن أمثلة الرقابات المرتبطة بنظم الحاسب تلك الرقابات التي تكتشف الأخطاء الإلكترونية في ذاكرة الحاسب.

2/1- مرحلة اختبارات مدى الالتزام

يستخدم المراجع في ظل الحاسب خليط من الإجراءات اليدوية والآلية لتحديد كيف تعمل تلك الرقابات التي قرر إختبارها. وإذا ما تركنا تأثر الإجراءات اليدوية باستخدام الحاسب جانباً فإنها تستخدم بطريقة مشابهة مع استخدامها في ظل التشغيل اليدوي وشبه الآلي للبيانات، لأن الأساليب الإلكترونية خاصة بالمراجعة في ظل الحاسب فقط.

وعلى الرغم من استخدام نظام الحاسب فما زال المراجع يؤدى الإجراءات اليدوية. وعلى سبيل المثال لكى يحدد المراجع ما إذا كان الفصل بين المهام، كمطلب للرقابة الداخلية قائماً، فإنه لابد وأن يلاحظ مباشرة الأفراد بنفسه ليتأكد من أن تلك المهام منفصلة عن بعضها البعض عند آدائها.

ومع ذلك فإن أداء اختبار مدى الالتزام لتحديد ما إذا كانت الرقابات التى يتضمنها برنامج الحاسب يتم ممارستها بطريقة سليمة يتطلب أن يستفيد المراجع تلقائياً من الأساليب والوسائل الإلكترونية، وعلى سبيل المثال قد يقوم المراجع بعمل اختبار بيانات برنامج ما لتحديد ما إذا كانت المعلومات غير الصحيحة يتم رفضها كما كان مخططاً.

3/1- مرحلة الإختبارات الجوهرية

سوف يستخدم المراجع فى ظل الحاسب خليط من الإجراءات اليدوية والآلية لأغراض أداء الاختبارات الجوهرية. وتتشابه الإجراءات اليدوية مع الإجراءات المستخدمة للفحص وإختبار أنواع مختلفة من الأنظمة بينما لا يمكن استخدام الأساليب الإلكترونية فى غير مراجعة الحاسب.

وعلى سبيل المثال، عند أداء الاختبارات المباشرة لأرصدة حسابات العملاء يمكن استخدام كلاً من الأساليب الإلكترونية واليدوية. كما أن المصادقات التى ترد من العملاء، مع تعليقاتهم عليها، يتم فحصها والنظر فيها يدوياً بمعرفة المراجع. ومع ذلك فقد تكون المصادقات نفسها قد تم طبعها باستخدام برنامج مراجعة معين بهدف تحديد أسلوب العينة المستخدم، اختيار العينة، ثم طبع المصادقات تمهيداً لإرسالها بالبريد.

2- إختبارات المراجعة فى ظل استخدام العميل للحاسب

سبق أن أوضحنا أن أهداف المراجع لا تختلف إذا استخدم العميل الحاسب. وما زال المراجع حريصاً على الالتزام بمعايير المراجعة عند دراسة وتقييم الرقابة الداخلية وجمع الأدلة. ويلتزم المراجع بهذين المعيارين عن

طريق آدائه لإختبارات مدى الالتزام والإختبارات الجوهرية بعد إستكمال فحص النظام ومع ذلك سوف تختلف الإجراءات المستخدمة فى آداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية عندما يتم استخدام الحاسب كالتالى :

أ- أصبح من المطلوب إجراءات جديدة لآداء إختبارات مدى الالتزام لأن المراجع يجب أن يختبر رقابات غير موجودة فى النظم اليدوية.

ب- وأصبح من المطلوب أيضا إجراءات جديدة لآداء كل من إختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، عندما يضطر المراجع للاعتماد على الحاسب للحصول على معلومات لا يمكن الحصول عليها من خلال الإجراءات اليدوية.

3- اداء اختبارات مدى الالتزام فى ظل الحاسب

تتشابه مرحلة آداء إختبارات مدى الإلتزام فى مراجعة الحاسب معها فى حالة النظم اليدوية وشبه الآلية لأن الهدف تحديد ما إذا كانت الرقابات السابق وضعها يتم تنفيذها عمليا. ومع ذلك يختلف أداء الاختبارات فى ظل الحاسب بسبب الإجراءات المحددة اللازمة لاختبار الرقابة الموجودة فى نظم التشغيل الآلى للبيانات، أى الرقابات العامة للنظام ورقابات التطبيق. وتعمل هذه الرقابات الإضافية على توسيع دور اختبارات مدى الالتزام حيث تتطلب أداء إجراءات يدوية وآلية عديدة، كما يلى :

1/3- إختبارات مدى الالتزام بالرقابات العامة

عند اختبار مدى الالتزام بالرقابات العامة يعتمد المراجع بقوة على الإجراءات اليدوية. وعلى سبيل المثال، وكما سنوضح فى الجدول التالى، فإن الإجراءات اليدوية تلائم إختبار الرقابات أ، ب، هـ، ويستطيع المراجع أن يلاحظ على الطبيعة الفصل بين المهام (كما فى الرقابة أ)، ويفحص يدويا أحد السجلات لأغراض تحديد الموافقات على تغيرات النظام (رقابة ب)،

أو يحدد مدى فحص المراجعين الداخليين وتقييمهم لنشاط التشغيل الآلى للبيانات (رقابة هـ).

جدول الرقابات العامة وإجراءات المراجعة

الرقابات العامة	إجراءات المراجعة
أ- خطة التنظيم وعمليات التشغيل الآلى للبيانات.	أ- يدوية
ب- إجراءات التوثيق والفحص وإختبار نظم الموافقة أو البرامج والتغير فيها.	ب- يدوية
جـ- الرقابات الموجودة فى الحاسب بواسطة المصنع.	جـ- إلكترونية بالحاسب
د- الرقابات على حيازة الحاسب وملفات البيانات.	د- يدوية وإلكترونية.
هـ- البيانات والرقابات الإجرائية الأخرى المؤثرة فى التشغيل النهائى الآلى للبيانات.	هـ- يدوية

ومن ناحية أخرى عادة يتطلب اختبار الرقابة (جـ) أسلوب إلكترونى وعلى سبيل المثال يجب أن يستخدم المراجع الحاسب لكى يحدد ما إذا كان النظام سيكتب على ملف شريط يعطى إنذار حماية ملف أم لا. أضف إلى ذلك أن اختبار الرقابات على حيازة الحاسب وملفات البيانات (د) قد يتطلب إجراءات يدوية وأخرى إلكترونية. وعلى سبيل المثال لتحديد ما إذا كانت هناك قيود على الأفراد بشأن حيازة الحاسب يمكن آدائها يدوياً فإن إختبار كلمات السر Passwords المفيدة لحيازة الملفات تتطلب استخدام الحاسب.

2/3- اختبار مدى الالتزام برقابة التطبيق

على عكس الرقابات العامة فإن آداء اختبارات مدى الالتزام برقابات التطبيق يعتمد على الأساليب الإلكترونية. وعلى سبيل المثال يستخدم الأسلوب الإلكتروني لاختبار رقابة التطبيق لضمان أن المدخلات الرقمية رقمية فعلاً. ويستخدم الأسلوب الإلكتروني كذلك لاختبار التشغيل الصحيح للرقابة التي تمنع الاختبار الفردي للمرتبات من تجاوز حد معين. ومع ذلك فإن بعض رقابات التطبيق قد تتطلب اختبارات يدوية للتأكد من إنها تعمل بطريقة سليمة. وعلى سبيل المثال الرقابة بهدف ضمان توزيع المخرجات على مستخدميها المستهدفين يتم اختبارها يدوياً.

4- *آداء الإختبارات الجوهرية في ظل الحاسب*

بغض النظر عن طريقة تشغيل البيانات المحاسبية فإن الاختبارات الجوهرية تتكون من عنصرين وهما اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة واختبارات الفحص التحليلي على المعلومات المالية، كما يلي :

1/4- اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة

يختلف مدخل ونطاق اختبار تفاصيل العمليات والأرصدة حسب درجة تعقيد نظام المعلومات. فإذا استخدم العميل الحاسب لإمساك الدفاتر وآداء عمليات النظام اليدوي فإن الاختبارات الجوهرية لن تختلف عنها في ظل وسيلة تشغيل أخرى – وعلى سبيل المثال قد يستخدم الحاسب نفس الأشكال لإعداد وطبع اليومية، والأستاذ المساعد والأستاذ العام كما في النظام اليدوي. وفي هذه الحالة قد لا يجد المراجع صعوبة في تتبع مستندات المصدر للقيود في هذه اليوميات أو الدفاتر، وبالعكس.

فإذا إفترضنا أن العميل استخدم الحاسب بصورة معقدة، مثال ذلك ان يستخدم لإصدار أوامر البيع والصرف وتحديد حدود الائتمان عند البيع الآجل للعملاء، عندئذ لن توجد دفاتر يومية توجد دفاتر أستاذ مساعد العملاء فقط

على شريط ممغنط أو ملف. وقد يحتوى الأستاذ العام فقط على أرصدة العملاء دون آية تفاصيل تشرح هذه الأرصدة. وكنتيجة لما سبق ستختلف الاختبارات الجوهرية حيث لا يمكن تجاهل وجود الحاسب. ومن المفروض أن يستخدم المراجع الحاسب والبرامج فى مثل هذه الحالات على الأقل للوصول إلى أرصدة حسابات دفتر الأستاذ المساعد والأستاذ العام.

وتصبح الاختبارات الجوهرية فى ظل الحاسب أكثر تعقيداً إذا أراد المراجع أن يصل لما هو أبعد من رصيد الحساب. ومن أمثلة الاختبارات الإضافية تتبع العمليات وتشغيلها خلال نظام الحاسب أو فحص محتوى الملفات المحتفظ بها على وسائل ممغنطة. ولإنجاز مثل هذه الاختبارات قد يعتمد المراجع بقوة على الحاسب وبرامج المراجعة المعقدة.

2/4- إجراءات الفحص التحليلى

لا يختلف دور إجراءات الفحص التحليلية كاختبار جوهرى للتفاصيل فى ظل الحاسب عنه فى ظل النظم اليدوية وشبه الآلية. والهدف أساساً من آداء إجراءات الفحص التحليلى إكتشاف العلاقات غير العادية بين المعلومات أو البيانات المالية. ويمكن أن توجد هذه العلاقات كنتيجة للأخطاء أو التلاعبات فى تشغيل البيانات المحاسبية. ومن أهم صور إجراءات إكتشاف هذه العلاقات تحليل النسب المالية وتحليل الاتجاه. وبالرغم من إمكانية استخدام الحاسب لآداء مثل هذه الاختبارات إلا أن هذا الاستخدام ليس قضية جوهرية فى مراجعة الحاسب.

إن معظم إجراءات الفحص التحليلى تتكون من مقارنة مجموعات من المعلومات المالية مثل :

أ- الأرصدة الظاهرة بالقوائم المالية هذا العام مع مثيلتها عن العام أو الأعوام السابقة.

ب- النتائج الفعلية هذا العام مع النتائج المخططة، أو التى سبق التنبؤ بها لهذا العام.

جـ-النسب المالية للقوائم المالية للعميل مع مثيلتها لمتوسطات الصناعة التى ينتمى إليها نشاط العميل مثل نسبة رأس المال العامل أو نسبة الربح إلى المبيعات.

وحتى فى ظل النظم المستخدمة للحاسب تماما فإن معظم العمليات الحسابية والمقارنات السابقة يمكن إعدادها يدويا وباستخدام الآلات الحاسبة، أو بتشغيل برنامج الجداول الإلكترونية على الحاسبات الصغيرة. وبالرغم من أن التحليل التفصيلى مثل مقارنة المبيعات، التكاليف، والمصاريف لخطوط إنتاج كثيرة يمكن عمله باستخدام الحاسب والتفاصيل الموجودة على الملفات الممغنطة إلا أن هذا الأمر لا يكون ملائما من ناحية التكلفة دائما.

وهناك إجراءات فحص تحليلى أخرى مثل تحديد العلاقة بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية المرتبطة بها يجب آدائها يدويا أو باستخدام الآلة الحاسبة، ولأن المعلومات لا تكون موجودة فى قاعدة بيانات الحاسب. وعلى سبيل المثال فإن نصيب كل فرع من فروع الشركة من المساحة المخصصة لنشاط التسويق مقاسة بالقدم المربع، وهى معلومات ملائمة لتحليل المبيعات، قد يصعب تخزينها على الحاسب.

5- الاختبارات ثنائية الهدف فى ظل الحاسب.

حتى نوضح أهمية الإختبارات ثنائية الهدف فسوف نعرض لمفهومها ثم تبين أهميتها وكيفية آداء المراجع لها على النحو التالى :

1/5- مفهوم الاختبارات ثنائية الهدف

وفقا لمعايير المراجعة يجب على مراجع الحسابات أن يقوم أولا باختبارات مدى الالتزام ثم يقوم ثانيا بأداء الاختبارات الجوهرية وفقا لنتائج اختبارات مدى الالتزام. ومع ذلك فإن هذه المعايير لا تستبعد أن يقوم المراجع

بأداء نوعى الاختبارات فى آن واحد. ولذلك يمكن القول بأن الاختبارات ثنائية الهدف هى الاختبارات التى يقوم بها المراجع لتحديد مدى الالتزام بمقومات الرقابة الداخلية وآداء الاختبارات الجوهرية للتفاصيل فى نفس الوقت.

2/5- أهمية الاختبارات ثنائية الهدف

يقوم المراجع بأداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية فى آن واحد بهدف استخدام وقته بفعالية. ويمكن تحقيق هذه الفعالية إذا استخدم الإجراءات اليدوية بجانب الإجراءات بالحاسب فى نفس الوقت. وكمثال عند مراجعة فواتير المبيعات، فى ظل المراجعة اليدوية يؤدى المراجع إجرائين، وهما اختبار مدى الالتزام والاختبار الجوهرى، عند اختبار كل فاتورة تم تحديدها لكى يتم فحصها حيث :

أ- قد يفحص المراجع عمل الموظف المسئول لكى يختبر كل فاتورة من حيث صحة كتابتها، تصنيفها الصحيح فى دفتر يومية المبيعات، والتوثيق المستندى. وقطعاً فإن المراجع هنا يركز على مدى الالتزام بالرقابة الداخلية على فواتير المبيعات.

ب- يؤدى المراجع أيضاً الاختبارات الجوهرية عندما يفحص الدقة فى كتابة الفاتورة وصحة توصيفها فى يومية المبيعات وسلامة توثيق التسجيل الدفترى للفاتورة. وقطعاً سيكون غير كفء إذا فحص الفاتورة مرة للتحقق من الصحة الكتابية والشكلية لها، ومرة أخرى يفحصها للتحقق من الرقابة الداخلية السليمة عليها.

3/5- الاختبارات ثنائية الهدف عند استخدام الحاسب فى الفحص

يمكن إجراء الاختبارات ثنائية الهدف أيضاً عند آداء الاختبارات باستخدام الحاسب بالنسبة لفاتورة البيع. فيمكن أن يتضمن برنامج الحاسب اكتشاف الفواتير التى تزيد قيمتها عن 10000 جنيه. وقد يكون هذه الفواتير فقط نتيجة لبعض الأخطاء فى إدخال أسعار وكميات المبيعات. ويمكننا عمل اختبارات مدى الالتزام بتخصيص سجلات خاصة لفواتير المبيعات أكثر من

10000 جنيه كما يمكننا عمل اختبارات جوهرية للتحقق من قيمة المبيعات باستخدام الحاسب لتجميع حاصر ضرب كميات وأسعار المبيعات.

6- دور المراجع والحاسب فى آداء اختبارات المراجعة

ركزنا فى الأجزاء السابقة من هذا الفصل على كيفية أداء مراجع الحسابات الاختبارات الجوهرية واختبارات مدى الالتزام فى ظل استخدام العميل للحاسب فى تشغيل نظامه المحاسبى. أما الآن فإننا سوف نتناول الموضوع من زاوية أخرى وهى كيف يستخدم المراجع الحاسب نفسه عند آداء إجراءات معينة للاختبارات السابقة. وسوف نعرض لهذا الموضوع من خلال طرح ثلاثة أسئلة نبحث عن إجابتها وهى :

- من هو المراجع الذى يقوم بعمل هذه الاختبارات ؟
- ما هى الأساليب المتاحة أمام المراجع لعمل هذه الاختبارات ؟
- ما هو مجال المراجعة باستخدام الحاسب ؟

ونتناول هذه النقاط ببعض التفصيل على النحو التالى :

1/6- المراجع الذى يستخدم الحاسب فى اختبارات المراجعة

المراجع الذى يستخدم الحاسب فى عمل اختبارات المراجعة هو أى مراجع سواء كان مراجعاً خارجياً أو داخلياً وسواء كان له مكتب خاص أو مراقب حسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات كمراجع مستقل. وتشمل الإجراءات التى يؤديها المراجع باستخدام الحاسب معظم إجراءات المراجعة بالإضافة إلى إجراءات قياس الآداء، مثل تحديد مدى كفاءة استخدام العميل للحاسب.

وبينما يركز مراجع الحسابات على استخدام الحاسب فى آداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية فإن المراجع الداخلى يستخدم الحاسب لآداء اختبارات أكثر لصالح التنظيم، مثل إختبارات قياس فعالية الرقابة الداخلية والاختبارات المباشرة لأرصدة بعض الحسابات.

وخلاصة القول أنه يمكن لكل المراجعين استخدام الحاسب لآداء اختبارات على التشغيل الإلكترونى للبيانات المحاسبية.

2/6- أساليب استخدام الحاسب فى آداء اختبارات المراجعة

توجد العديد من أساليب استخدام المراجع للحاسب فى آداء اختبارات المراجعة، ومع ذلك فإن اختيار أسلوب دون غيره يناسب مهمة المراجعة يعتبر مسألة غاية فى الصعوبة، تحكمها مجموعة من العوامل يجب أن يأخذها المراجع فى الحسبان أهمها :

1/2/6- المراجعة حول ومن خلال وبالحاسب

قد يستخدم المراجع أو لا يستخدم الحاسب فى إنجاز عملية المراجعة. ولكى يقرر ما إذا كان سيستخدم الحاسب لهذا الغرض عليه أن يختار بين المراجعة حول الحاسب، المراجعة من خلال الحاسب أو المراجعة مع الحاسب، إستناداً إلى كثير من العوامل فى ظل كل مدخل من هذه المداخل.

أ- **المراجعة حول الحاسب**: تؤدى المراجعة حول الحاسب عن طريق فحص ومضاهاة مدخلات الحاسب مع مخرجاته. ويمكن أن تكون عملية المضاهاة هذه سهلة أو صعبة. وعلى سبيل المثال، فإن رصيد إجمالى العملاء فى نهاية الفترة يجب أن يتساوى مع رصيدهم أول الفترة مضافاً إليه الحركة المدينة ومطروحاً منه الحركة الدائنة فى الحساب. ولكن المراجعة حول الحاسب لبند المرتبات مثلاً عادة ما تمثل صعوبة للمراجع خاصة فيما يتعلق بالتأكد من أن صافى المرتبات صحيحاً بدون فحص يدوى لعمليات حسابية عديدة خاصة بالاستقطاعات.

ويقصد بالمراجعة حول الحاسب أن المراجع يعمل خارج الحاسب. وهذا الأسلوب قد يكون مقبولاً فى حالات معينة، وغير مقبول فى حالات أخرى. فهو أسلوب مقبول إذا كان الحاسب يستخدم كآلة عملاقة لإمساك الدفاتر حيث يسهل مضاهاة المخرجات بالمدخلات. أما إذا كان من الصعب فهم العلاقة

بين المدخلات والمخرجات، بدون فحص التشغيل الوسيط للحاسب، فإن هذا الأسلوب سيكون غير مقبول. والحالة الأخيرة هى حالة عدم وجود وسيلة ملموسة للمراجعة. ومن المتفق عليه أنه لا يمكن تبرير استخدام أسلوب المراجعة حول الحاسب إذا كان المراجع ينقصه فهم نظام الحاسب. وغنى عن القول أن المراجع الذى ينقصه الكفاءة الفنية فى نظم التشغيل الإلكترونى للبيانات لن يلتزم بمعايير المراجعة المتعارف عليها، إذا استخدم الحاسب فى عملية المراجعة.

ب- **المراجعة من خلال الحاسب** : يقصد بالمراجعة من خلال الحاسب أن الحاسب وبرامج الحاسب سوف ينظر لها كهدف للمراجعة، بمعنى أن المراجع يركز على الحاسب وبرامجه مباشرة وليس فحص نتائج التشغيل مثل المخرجات أو الملفات. وفى ظل المراجعة من خلال الحاسب يكون هدف المراجع آداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية على الحاسب وبرامج الحاسب، سواء كانت برامج تشغيل الحاسب أو برامج التطبيق. وعلى سبيل المثال يؤدى المراجع اختبارات مدى الالتزام لكى يحدد ما إذا كان نظام التشغيل يتيح تخزين ونسخ الملفات والأشرطة الممغنطة بطريقة صحيحة أم لا. ويمكنه آداء الاختبارات الجوهرية لتحديد مدى صحة العمليات الحسابية لبند المرتبات مثلاً.

جـ- **المراجعة بالحاسب** : ويقصد بالمراجعة بالحاسب أن الحاسب وبرامجه تستخدم كأداة من أدوات المراجعة. وفى ظل المراجعة بالحاسب ينظر المراجع للحاسب وبرامجه كمساعدين أو محاسب تحت التمرين عند أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، وعلى سبيل المثال عند فحص حساب العملاء يمكن أن يستخدم الحاسب لفحص سجلات العملاء على الشريط الممغنط لعمل اختبارات مدى الالتزام، لتحديد ما إذا كان كل سجل يحتوى على المعلومات الصحيحة لحد الائتمان

المسموح به للعميل. كما يمكن استخدام الحاسب لإعداد مصادقات العملاء لأغراض آداء الاختبارات الجوهرية لحسابات العملاء.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يستبعد أن يستخدم المراجع أى أسلوب من الأساليب الثلاثة السابقة، المراجعة حول أو من خلال أو بالحاسب أو حتى مزيج منها فى آن واحد، ولكن الأمر فى النهاية قرار وحكم شخص للمراجع تحكمه عدة اعتبارات أهمها :

- مدى إلمام المراجع بعلم وفن الحاسب.
- مدى مقدرة المراجع على فهم علم وفن البرمجة.
- نوع جهاز الحاسب والبرنامج الذى يستخدمه العميل.
- التكلفة والعائد المرتبطين بكل أسلوب من هذه الأساليب.
- كم ونوع وخبرات مساعدى المراجع.
- مدى كفاءة إدارة المراجعة الداخلية لدى العميل فى استخدام الحاسب والبرمجة.

2/2/6- المراجعة مع أو بعد تشغيل البيانات

يواجه مراجع الحاسب ضرورة تحديد متى يؤدى إجراءات المراجعة. وأمامه فى هذا الصدد خياران إما أداء إجراءات المراجعة أثناء تشغيل الحاسب أو بعد إنتهاء تشغيل الحاسب، والعبرة بدرجة تعقيد النظام عند تحديد المدخل المستخدم.

أ- **المراجعة المتزامنة مع التشغيل** : ويقصد بها أن المعلومات تتاح للمراجع أثناء تشغيل البرنامج بحيث يمكنه أداء إجراءات المراجعة. وعلى سبيل المثال يمكن للمراجع طبع معلومات أوامر البيع لكل عملية بيع تزيد عن مبلغ معين لمنتج معين لعميل معين. ولآداء عملية المراجعة مع التشغيل سيكون لدى المراجع خيارات، أن يحدد ما هى المعلومات المطلوبة مقدماً بحيث يمكن إدراج وسائل الحصول عليها

ضمن النظام، أو يكون لديه وسائل الاستفسارات عن النظام، بالنسبة لمحتويات ملف معين أو خطوة من خطوات تشغيل البرنامج.

ب- **المراجعة بعد التشغيل** : ويقصد بها أن المراجع يؤدى إجراءات المراجعة بعد انتهاء تشغيل برنامج الحاسب. وعلى سبيل المثال، بعد الانتهاء من تشغيل برنامج العملاء يمكن للمراجع طبع بيان بأسماء العملاء وأرصدة الأستاذ المساعد الموجودة فى الشريط الممغنط.

3/2/6- مراجعة مراحل أو نتائج التشغيل

يجب أن يحدد المراجع أين يستخدم أسلوب المراجعة وفى أى مرحلة من دورة التشغيل، هل أثناء التشغيل أو بعد التوصل لنتائجه. وعموماً فإن مراجعة الأشكال والمراحل أو مراجعة النتائج لهى مسألة تحكمها أهداف إجراءات المراجعة.

أ- **مراجعة مراحل التشغيل** : يقصد بهذه المراجعة دراسة وتقييم الرقابة الداخلية حسبما يتطلب معيار العمل الميدانى الثانى، وبما فى ذلك تقييم الرقابات العامة ورقابة التطبيق.

ب- **مراجعة النتائج** : ويقصد بمراجعة نتائج التشغيل تجميع الأدلة تطبيقاً لمعيار العمل الميدانى الثالث، حيث يكون تركيز هذه المراجعة على الاختبارات المباشرة لأرصدة الحسابات.

ويتوقف اختيار المراجع لمراجعة مراحل التشغيل أو مراجعة نتائجه على الهدف من إجراءات المراجعة. فإذا كان الهدف آداء اختبارات مدى الالتزام فسوف يكرس المراجع معظم جهوده نحو مراحل التشغيل، أما إذا كان الهدف آداء الإختبارات الجوهرية فسوف توجه هذه الجهود نحو نتائج التشغيل.

3/6- مراجعة البرامج والملفات والنظام

يجب أن يقرر المراجع ما هو الجزء الذى سيراجعه من النظـام، لأن أساليب المراجعة يمكن تطبيقها على برامـج أو ملفـات الحاسـب أو حتـى الحاسب ككل. وقطعاً يتوقف الأمر على أهداف ومدخل المراجعـة ووسـيلتها كالتالى :

1/3/6- مراجعة برامج الحاسب

يمكن أن تشمل مراجعة برامج الحاسب كلا من اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية. وعادة توجه أساليب مراجعة البرامج نحو اختبار مدى الالتزام، أما الاختبارات الجوهرية فتشمل التحقق من دقـة تشـغيل برنـامج الحاسب للعمليات والمبادلات.

2/3/6- مراجعة ملفات الحاسب

يمكن أن تشمل مراجعة ملفات الحاسب أيضاً كلا من اختبارات مـدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، فيمكن فحص الملفات للتحقـق مـن الالـتزام بالرقابات أو دقة البيانات التى تحتويها، أضف إلى ذلك أن أسـاليب مراجعـة الملفات تكون موجهة أساساً نحو الاختبارات الجوهرية للأرصـدة فـى هـذه الملفات.

3/3/6- مراجعة نظم الحاسب

تشمل مراجعة نظم الحاسب آداء اختبارات مدى الالتزام والاختبـارات الجوهرية على النظام كوحدة متكاملة. ونعنى بالتكامل هنـا أشـياء عديـدة أهمها:

أ- ضم الاختبارات المنفردة للبرامج والملفات فى اختبار واحد.

ب- استخدام خليط من الأساليب لإنجاز أهداف اختبارات مـدى الالـتزام والاختبارات الجوهرية وضم النتائج فى تقييم شـامل للنظـام ككـل، أو لتطبيق معين من تطبيقاته.

جـ- معاملة نظام الحاسب وبرامجه وملفاته كوحدة واحدة تستقبل مدخلات، وتنتج مخرجات، ويمكن مراجعته من حولـه عـن طريـق فحص المدخلات والمخرجات.

4/3/6- محددات إجراءات مراجعة البرامج أو الملفات أو الحاسب

تتحدد إجراءات مراجعة البرامج والملفات والنظام ككـل بكـل مـن أهداف المراجعة وطبيعة مدخل أو مسار المراجعة كالتالى :

أ- **اهداف المراجعة** : إذا أراد المراجع اختبار كيفية تشغيل الرقابـة علـى المدخلات مثلاً فيمكنه آداء اختبارات مدى الالتزام على برنامج معيـن. ولكى يتحقق من دقة التشغيل فيمكنه آداء الاختبارات الجوهرية علـى ملف معين. وأخيراً يمكن أداء اختبارات مدى الالتزام للجهاز كله عـن طريق تشغيل بيانات الاختبار خلال الجهاز والقيـام بفحص الأخطـاء المرفوضة بواسطة البرنامج ومحتويات الملفات لأغراض جمع الدليـل على الرقابة، مثل حدود منح الائتمان للعملاء مثلاً.

ب- **طبيعة مدخل او مسار المراجعة** : تحدد طبيعة مدخل ومسار المراجعـة الإجراءات التى يؤديها المراجع. وعلى سبيل المثال يمكـن أن يقـرر المراجع تتبع عمليات معينة خلال النظام الكلى للحاسب. وما لـم يكـن هناك مسار للمراجعة محدد فإن المراجع ربما يقـرر أن يقـوم بعمـل اختبارات جوهرية مكثفة على ملفات الحاسب.

أسئلة الفصل الأول

والإجابة عليها

السؤال الأول :

حدد أفضل إجابات من الإجابات التالية :

1- من الصعب آداء عملية المراجعة الخارجية فى ظل الحاسب بنفس تتابع خطواتها كعملية منظمة، ويرجع ذلك إلى :

أ- لا يستطيع المراجع ملاحظة التشغيل العادى للعمليات أو محتوى الملفات.

ب- صعوبة ملاحظة محتوى الملفات.

جـ- احتمال عدم فحص عمليات أو مراحل أو ملفات معينة.

د- الإجابة الصحيحة (أ + جـ).

هـ- كل ما سبق عدا (د).

2- ترجع صعوبة التزام المراجع بمعيار العمل الميدانى الأول فى حالة المراجعة فى ظل الحاسب للعديد من الأسباب ليس من بينها :

أ- تتطلب خطة المراجعة تقييم واختبار أنواع من الرقابة لا توجد فى ظل التشغيل اليدوى للبيانات.

ب- لا يوجد إلزام للمراجعة بهذا المعيار حرفياً.

جـ- قد تتطلب عملية الفحص كفاءات وخبرات فنية غير متاحة بالمكتب.

د- صعوبة الإشراف على المساعدين ومراقبة آدائهم.

3- تمثل الرقابة الإجرائية أحد شقى الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات ومن أهم أدوات هذه الرقابة ما يلى :

أ- خطة التنظيم.

ب- أساليب وإجراءات الرقابة التشغيلية.

جـ- الالتزام بالأساليب والإجراءات الإدارية.

د- كل ما سبق صحيح.

هـ- ليس كل ما سبق صحيح.

4- تعتبر الرقابة العامة أداة حفز لعمل رقابة التطبيق في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات. ومن أهم صور الرقابة العامة ما يلي :

أ- الرقابة الإجرائية.

ب- خطة التنظيم.

جـ- إجراءات توثيق وفحص واختيار والموافقة على النظم والبرامج.

د- الرقابة على حيازة الحاسب.

هـ- كل ما سبق عدا (أ).

و- كل ما سبق عدا (هـ).

5- توجد مبررات عديدة لاعتماد مراجع الحسابات في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات على الرقابات المحاسبية لمستخدمي مخرجات الحاسب ليس من بين هذه المبررات ما يلي :

أ- لأن الرقابة المحاسبية على مخرجات الحاسب دائماً غير مكلفة.

ب- يمكن أن يجد المراجع أن هذا الاعتماد أقل تكلفة، بالمقارنة برقابة التشغيل.

جـ- يمكن أن يقرر المراجع هذا الاعتماد بعد ما يجد صعوبة الاعتماد على رقابة التشغيل.

د- ربما يجد المراجع في بعض الأحيان أنه من الأفضل أن يعتمد على خليط من رقابة التشغيل ورقابة مستخدمي المخرجات.

6- تتكون معظم إجراءات الفحص التحليلي كنوع من الاختبارات الجوهرية من مقارنات لمجموعة مختلفة من المعلومات خاصة :

أ- أرصدة القوائم المالية هذا العام مع مثيلتها للعام السابق.

ب- النتائج الفعلية مع النتائج المخططة لهذا العام.

جـ- النسب المالية من واقع القوائم المالية للعميل مع مثيلتها لدى عميل آخر.

د- النسب المالية للعميل مع مقارنتها لمتوسطات الصناعة التى ينتمى إليها المشروع.

هـ- كل ما سبق عدت (جـ).

و- الإجابة الصحيحة (أ + ب).

7- فى حين يستخدم مراجع الحسابات الحاسب لآداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية إلا أن المراجع يمكنه استخدام الحاسب لعمل اختبارات أخرى خاصة :

أ- قياس فعالية الرقابة الداخلية واختبارات مباشرة لأرصدة الحسابات.

ب- قياس كفاءة الرقابة الداخلية.

جـ-عمل اختبارات مدى الالتزام لكل أنواع الرقابة الداخلية.

8- يصعب إعتماد على المراجعة حول الحاسب فى ظل ظروف معينة أهمها على الإطلاق :

أ- عدم إمكانية استخدام الحاسب لغرض إمساك الدفاتر.

ب- عدم فهم المراجع لنظام الحاسب.

جـ- صعوبة مضاهاة مدخلات الحاسب مع مخرجاته.

9- إن استخدام المراجع لأسلوب المراجعة من خلال أو حول أو بالحاسب لهو قرار وحكم شخص تحكمه عدة عوامل ليس من بينها :

أ- مدى إلمام المراجع بعلم وفن الحاسب.

ب- نوع الحاسب الذى يستخدمه العميل.

جـ- رغبة العميل فى أداء المراجع لحساباته بأسلوب معين.

د- كم ونوع وخبرات مساعدى المراجع.

هـ- مدى كفاءة إدارة المراجعة الداخلية لدى العميل فى استخدام وبرمجة الحاسب.

10- تتحد إجراءات قيام مراجع الحسابات بمراجعة البرامج أو الملفات أو حتى الحاسب كوحدة واحدة بعدة عوامل أهمها :

أ- أهداف المراجعة وطبيعة مسار المراجعة.

ب- أهداف المراجعة التى يقررها المراجع.

جـ- مسار المراجعة الذى اعتاده المراجع.

إجابة السؤال الأول:

رقم الحالة	رمز أفضل إجابة
1	د
2	ب
3	د
4	و
5	أ
6	هـ
7	أ
8	ب
9	جـ
10	أ

السؤال الثانى :

" للتشغيل الإلكترونى للبيانات آثار ملموسة علـى كـل مـن النظـام المحاسبى لدى العميل وكذلك خصائص الرقابة الداخلية ".

أ- هل توافق على هذه العبارة ؟ برر رأيك فى حدود ثلاثة أسطر.

ب- قارن بين آثار الحاسب على النظام المحاسبى وآثاره علـى الرقابة الداخلية باستخدام جدول مناسب.

إجابة السؤال الثانى :

- أجـــب بنفسك بالرجوع للكتاب.

السؤال الثالث :

حدد أياً من العبارات التالية يعتبر صواباً أو خطأ فيما لا يزيـد عـن ثلاثة سطور :

1- تعتبر مهمة المراجعة فى تحديد مدى تمشى نتائج القياس المحاسبى مع المعايير والمبادئ القائمة فى ظل الحاسب عملية معقدة.

2- لا يختلف مفهوم المراجعة الخارجية فى ظل استخدام العميل للحاسـب فى تشغيل النظام المحاسبى عنه فى ظل التشغيل اليدوى للنظام.

3- يختلف معيار الاستقلال والحياد فى ظل التشغيل الإلكـترونى للبيانـات عنه فى ظل التشغيل اليدوى لها.

4- تتناسب المشاكل والصعوبات التى يواجهها المراجع فى ظـل الحاسـب عكسياً مع حجم وقدرات الحاسب المستخدم.

5- لا يختلف مفهوم الرقابة المحاسبية على التشغيل الإلكترونى للبيانـات عن الرقابة المحاسبية على مستخدمى مخرجات الحاسب.

6- ينحصر أثر التشغيل الإلكترونى للبيانات على معيار جمع الأدلة الكافية والملائمة على احتمال تغير نوع الأدلة.

7- من آثار التشغيل الإلكترونى للبيانات على النظام المحاسبى من وجهة نظر مراجع الحسابات نقص التوثيق المستندى.

8- تتأثر خاصية التسجيل الصحيح للعمليات كأحد خصائص الرقابة الداخلية الجيدة عكسياً باستخدام الحاسب فى تشغيل النظام المحاسبى.

9- يمكن استخدام إجراءات المراجعة اليدوية والآلية معاً فى كل مراحل واختبارات المراجعة.

10- سوف تكون الاختبارات الجوهرية فى ظل الحاسب أكثر تعقيداً إذا أراد المراجع أن يصل لما هو أبعد من فحص الرصيد.

إجابة السؤال الثالث :

1- ***العبارة صحيحة*** : لأن نظام الرقابة الداخلية يكون على درجة عالية من التعقيد ولأنه يصعب على المراجع تحديد ما إذا كانت برامج وملفات الحاسب المقدمة له هى نفسها المستخدمة أم مجرد نسخ مزيفة.

2- ***العبارة صحيحة*** : وإن كان استخدام العميل للحاسب سيؤثر بالضرورة على تتابع خطوات المراجعة وجمع وتقييم الأدلة وتحديد مدى تمشى النتائج مع المعايير والمبادئ القائمة أضف إلى ذلك صعوبة توصيل النتائج لمستخدميها.

3- ***العبارة خطأ*** : لأن المراجع فى ظل الحاسب يجب أن يكون مستقلاً فى الظاهر وفى الواقع وإن كان يجب أن ينسحب مفهوم الاستقلال بشقيه على كل أعضاء فريق الفحص خاصة من هم من خارج المكتب.

4- العبارة صحيحة : حيث يصعب تحقيق الفصل بين المهام فى ظل الحاسبات الصغيرة لنقص الأفراد المتخصصين والذى غالباً ما يؤدى إلى سوء التوثيق والبرمجة وإجراءات التشغيل.

5- العبارة خطأ : لأن الأولى تعنى الرقابات التى يقوم بها موظفى قسم الحاسب نفسه على المدخلات والتشغيل والمخرجات. أما الرقابة الثانية فيقوم بها القسم مستخدم المعلومات.

6- العبارة خطأ : إذ يضاف إلى ذلك احتمال تغير إجراءات جمع الأدلة لأن المراجع قد يضطر لإحلال الحاسب وبرامج الحاسب محل الفحص المادى فى بعض الأحيان.

7- العبارة صحيحة : لأن نقص التوثيق المستندى الملائم يؤدى إلى اختفاء وسيلة المراجعة وقد يجد المراجع أنه من الصعب بل من المستحيل تتبع تشغيل بيانات عملية معينة.

8- العبارة صحيحة : لأن الأخطاء فى منطق البرمجة قد تؤدى إلى التسجيل أو الحذف الخاطئ كلية للعمليات بينما أن مثل هذه العمليات يسهل التحقق من صحتها فى ظل النظام اليدوى.

9- العبارة خطأ : عادة يستخدم المراجع الإجراءات اليدوية فى مرحلة الفحص بينما يمكن استخدام خليط من الإجراءات اليدوية والآلية فى آداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية.

10- العبارة صحيحة : لأن الأمر يتطلب عندئذ أن يقوم المراجع بعمل اختبارات إضافية لتتبع العمليات وتشغيلها خلال نظام الحاسب، أو فحص محتوى الملفات حسب وسيلة حفظها، ولإنجاز مثل هذه الاختبارات قد يعتمد المراجع بقوة على الحاسب وبرامج الحاسب المعقدة.

السؤال الرابع :

أجب على قدر المطلوب فى كل حالة من الحالات التالية على حدة :

1-المراجعة عملية منظمة، تنطوى على تجميع وتقييم الأدلة، تحديد مدى تمشى النتائج مع المعايير والمبادئ، وتوصيل النتائج لمستخدميها. هذه العناصر هى عناصر ومفاهيم فرعية من : (حدد إجابة واحدة صحيحة).

أ- علم المراجعة.

ب- نظرية المراجعة.

جـ- مفهوم المراجعة.

د- فروض المراجعة.

2-يتكون هيكل الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات من شقين رئيسيين :

أ- ما هما هذان الشقان.

ب- قارن بينهما.

3- " تختلف السجلات التى تحدد مسار عملية المراجعة وتدفقها فى النظام اليدوى عنها فى ظل استخدام العميل للحاسب فى تشغيل النظام المحاسبى".

أ- عرف المقصود بمسار المراجعة.

ب- قارن بين السجلات المحددة لمسار المراجعة فى النظامين اليدوى والإلكترونى.

4-" يمكن القول بأن مراجع الحسابات مطالب بتقييم أوجه الرقابة المحاسبية فى مجالين هامين خارج نطاق الحاسب ".

أ- هل توافق على هذه العبارة ؟ برر رأيك فى حدود ثلاثة سطور.

ب- ما هما مجالى الرقابة المحاسبية خارج نطاق الحاسب.

5-ما هو التصرف الملائم لمراجع الحسابات، بعد تحديد مدى إمكانية الاعتماد على الرقابة المحاسبية للتشغيل الإلكترونى للبيانات، فى ظل كل بديل من البدائل التالية :

أ- يمكن الاعتماد على الرقابة المحاسبية للتشغيل الإلكترونى للبيانات بدرجة كافية.

ب- الرقابات المحاسبية على التشغيل الإلكترونى للبيانات ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها.

جـ- يمكن الاعتماد على الرقابات المحاسبية للتشغيل الإلكترونى للبيانات ولكنه لن يفعل ذلك لأغراض تكاليفية.

إجابة السؤال الرابع :

1- الإجابة الصحيحة (جـ).

2- أ- الشقان هنا الرقابة الإجرائية والرقابة المحاسبية.

ب- المقارنة بينهما :

أساس المقارنة	الرقابة الإجرائية	الرقابة المحاسبية
1- هدف الرقابة	التحقق من وضمان كفاءة وفعالية الإدارة فى استخدام الموارد والالتزام بالسياسات.	التحقق من وضمان سلامة إجراءات حماية الأصول والمستندات والسجلات المحاسبية.
2- أركانها	أ- خطة التنظيم. ب- أساليب وإجراءات الكفاءة التشغيلية. جـ- الالتزام بالأساليب والسياسات والإجراءات الإدارية.	أ- خطة التنظيم. ب- دقة وسلامة البيانات المحاسبية. الخصائص الأساسية : - كفاءة العاملين. - الفصل بين المهام. - تنفيذ العمليات كما تم اعتمادها. - صحة تسجيل العمليات. - مراقبة حيازة الأصول. - مقارنة دورية بين الأصول وسجل الأصل. د- الرقابة على التشغيل الإلكترونى للبيانات. - الرقابة العامة. - رقابات التطبيق. هـ- أساليب وإجراءات حماية الأصل.

3- أ- مسار المراجعة هو السجلات التى تساعد على تتبع العملية من مصدرها للأمام حتى تلخيصها فى القوائم المالية أو تتبع مبلغ مجمع ملخص للخلف وصولاً لمصدره.

ب- **السجلات فى *النظام اليدوى*** : مستندات المصدر، دفتر اليومية العامة، دفاتر اليوميات المساعدة، دفتر الأستاذ وأوراق العمل.

السجلات فى النظام الآلى : البطاقات المثقبة، الأشرطة والاسطوانات الممغنطة ومخرجات نظام الحاسب.

4- ا- **اوافق على *العبارة*** : لأن المراجعة فى ظل الحاسب تتميز بخاصية فريدة وهى أنها لا تقتصر على أنشطة التشغيل الإلكترونى للبيانات فقط بل أن تقييم الرقابة الداخلية المحاسبية يمتد لخارج نطاق الحاسب.

ب- مجالا للرقابة المحاسبية خارج *الحاسب* هما :

1- يقيم المراجع الرقابات المحاسبية فى كل التطبيقات الهامة والتى تتحقق من خلال النظم اليدوية الثنائية ونظم التشغيل الإلكترونى للبيانات.

2- يقيم الرقابة المحاسبية بين قسم التشغيل الإلكترونى للبيانات، وأقسام مستخدمى مخرجات الحاسب وسوف يشمل هذا التقييم الرقابات المحاسبية على التشغيل الإلكترونى للبيانات والرقابات المحاسبية على مستخدمى المعلومات، ونوعى الرقابة معاً.

5- أ- سيكون فى استطاعة المراجع تدنية الاختبارات الجوهرية ولذلك سوف يكمل فحص الرقابات المحاسبية ويؤدى اختبارات مدى الالتزام ثم يصمم الاختبارات الجوهرية اعتماداً على نتائج تقييم هذه الرقابات.

ب- طالما قرر المراجع عدم الاعتماد على هذه الرقابات فلن يؤدى اختبارات مدى الالتزام عليها وبدلاً من ذلك فسوف يؤدى وسائل أخرى لتحقيق أهداف المراجعة مثل الاختبارات الجوهرية الموسعة.

جـ- لن يكمل اختبارات مدى الالتزام لأن تكاليف أداء هذه الاختبارات لا يبرر التخفيض المحتمل فى مجهود أداء الاختبارات الجوهرية التى يجب آدائها إذ قرر الاعتماد على هذه الرقابات.

السؤال الخامس :

" يمكن القول بأن طريقة تشغيل العميل لنظامه المحاسبى بصفة خاصة ونظام معلوماته الإدارى بصفة عامة سوف تؤثر بدرجة ما على مفهوم ومعايير المراجعة الخارجية لحساباته ".

المطلوب :

1-وضح وجهة نظرك فى هذه العبارة فيما لا يزيد عن خمسة سطور.

2-لكل معيار من معايير المراجعة الخارجية حدد مدى تأثره بالتشغيل الإلكترونى للبيانات.

3-حدد باختصار آثار استخدام العميل للحاسب على كل من النظام المحاسبى من ناحية والرقابة الداخلية من ناحية أخرى.

4-حدد باختصار كيف يؤثر التشغيل الإلكترونى للبيانات على وسيلة ومسار المراجعة.

5-ما هى مجالات الرقابة خارج الحاسب والتى يجب أن يقيمها مراجع الحسابات ؟

إجابة السؤال الخامس :

1-العبارة صحيحة : لأن مفهوم المراجعة الخارجية وإن كان لن يتغير إلا أن أركان هذا المفهوم ستتحقق بطريقة تلائم أسلوب تشغيل العميل لنظام معلوماته، كما أن معايير المراجعة العشر ستظل ملزمة لمراجع الحسابات لكنها قد تحتاج إلى بعض الاعتبارات التى تجعلها تتمشى مع طبيعة عملية المراجعة خاصة معايير الفحص الميدانى.

2-معايير المراجعة وعلاقتها بالتشغيل الإلكترونى للبيانات :

المعيـــــــار	أثر التشغيل الإلكترونى للبيانات عليه
1- المعايير العامة أ- معيار التأهيل العلمى والكفاءة المهنية	- يلزم أن يجتاز المراجع برامج تأهيل خاصة. - يجب أن يلم المراجع بما يلى : • مفاهيم الحاسبات. • مفاهيم البرمجة. • مفاهيم تنظيم وحفظ الملفات. • تنظيم العمل فى إدارة الحاسب. • كيفية تجهيز وإدارة البيانات. • كيفية تشغيل البيانات على الحاسب. - يجب أن يجتاز برامج تدريبية متقدمة على الحاسب. - يجب أن يعاود إتمام هذه البرامج كل سنتين مثلا
ب- معيار الاستقلال والحياد	- يجب أن يظل مستقلاً فى الظاهر وفى الواقع. - تؤدى المراجعة عادة بواسطة فريق عمل. - يجب أن ينسحب الاستقلال بشقيه على: • رئيس الفريق (المراجع). • كل عضو من أعضاء الفريق. • أى شخص فنى حاسبات يلجأ له المراجع سواء من داخل أو خارج المكتب.
جـ- معيار بذل العناية المهنية الكافية	- لا خلاف على أنه يجب أن يفى : • بمسئوليته المهنية. • بمسئوليته القانونية. - ينسحب هذا المعيار على كل أعضاء الفريق.

2- معيار العمل الميداني

أ- معيار التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم على المساعدين	- يلتزم المراجع بالمعيار كلية. - ستكون مهام تخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين أكثر صعوبة وتعقيداً بسبب : • يلزم تقييم واختبار أنواع من الرقابات لا توجد في ظل التشغيل اليدوى للبيانات. • يحتاج عادة لمساعدين لا يتواجدون بالمكاتب. • قد يحتاج لإعادة تدريب مساعدين بالمكتب. • صعوبة الإشراف على الكثير من المساعدين. • صعوبة مراقبة تشغيل وآداء المساعدين لمهام كثيرة على الحاسب نفسه.
ب- معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية	- أكثر معايير المراجعة تأثرا باستخدام الحاسب. - تشغيل نظام معلومات العميل بالحاسب يؤثر على خطة وبرنامج المراجعة. - تختلف إجراءات وأدوات تطبيق هذا المعيار. - تختلف ماهية وأنواع الرقابات الداخلية.
جـ- معيار جمع الأدلة الكافية والملائمة	- يؤثر استخدام العميل للحاسب على : • نوع الأدلة. • إجراءات جمع الأدلة. - قد تتغير أنواع الأدلة بسبب : • عدم وجود مستندات المصدر. • عدم وجود مستندات المستخدم. • تحل الأشرطة مستندات محل الدفاتر المحاسبية. - قد تتغير وسائل جمع الأدلة بسبب : • يضطر المراجع لإحلال الحاسب محل الإجراءات اليدوية. • يمكن أن يستخدم برامج الحاسب نفسه بدلا من الإجراءات اليدوية. • كثير من إجراءات جمع الأدلة مثل المصادقات لن تلائم الوضع هنا.

3- معايير التقرير أ- أن القوائم المالية أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. ب- الاتساق فى تطبيق المبادئ المحاسبية. جـ- كفاية الإفصاح ما لم يشر المراجع إلى غير ذلك. د- وحدة الرأى.	- تطبق نفس المعايير. - التقرير هو المنتج النهائى للمراجعة. - لا يتأثر التقرير بأسلوب تشغيل العميل لنظام المعلومات. - يعد المراجع تقريره ملتزماً بنفس المعايير.

3-أولاً : أثر الحاسب على النظام المحاسبى :

أ- تحول آداء كثير من الأنشطة من عدم المركزية إلى المركزية.

ب- لم تعد هناك أهمية للرقابة الداخلية من خلال الفصل بين المهام.

جـ- نقص التوثيق المستندى للعمليات.

د- يجب أن يعتمد المراجع على الحاسب والبرنامج لكشف خطوات تشغيل البيانات.

هـ- نقص اهتمام الإنسان بالتشغيل الفعلى للبيانات المحاسبية.

و- احتمال وجود أخطاء متزايدة منظمة.

ز- زيادة درجة تخصص المسئولين عن تشغيل الحاسب.

ح- يتضمن برنامج الحاسب العديد من أوجه الرقابة المحاسبية.

ط- التأثير فى البيانات والأقسام ذات الصلة بالحاسب.

ثانيا : أثر الحاسب على الرقابة الداخلية :

أ- صعوبة الفصل بين المهام كما هو الحال فى النظام اليدوى.

ب- صعوبة التأكد من تنفيذ العمليات كما تم الموافقة عليها.

جـ- عدم ضمان التسجيل الصحيح للعمليات.

د- إمكانية التحايل على القيود على حيازة الأصول.

هـ- إمكانية التحايل على المقارنة الدورية بين الأصل وسجل الأصل.

4-أثر التشغيل الإلكترونى للبيانات على مسار ووسيلة المراجعة :

أ- فور تجهيز مستندات المصدر لتكون صالحة للإدخال فى الحاسب سيكون من المحتمل إعداد ملفات لها بصورة تجعل من الصعب حيازة هذه المستندات مرة أخرى.

ب- تحل الملفات الرئيسية محل ملخصات دفاتر الأستاذ مما يصعب معه معرفة تحليلى هذه الملخصات.

جـ- فى بعض الأحيان يمكن الاستغناء عن مستندات المصدر التقليدية واستخدام وسائل إدخال مباشرة.

د- لا تؤدى دورة تشغيل البيانات إلى وجود سجل أو يومية عمليات.

هـ- أحياناً لا يلزم إعداد نسخة من السجلات التاريخية.

و- صعوبة قراءة الملفات المحتفظ بها إلا من خلال الحاسب والبرنامج المستخدم.

ز- صعوبة ملاحظة تتابع السجلات وأنشطة التشغيل.

5-الرقابة حول الحاسب :

يجب على مراجع الحسابات تقييم أوجه الرقابة المحاسبية خارج نطاق الحاسب فى مجالين هما :

أ- الرقابات المحاسبية فى التطبيقات الهامة التى تتحقق من خلال النظم اليدوية الثنائية ونظم التشغيل الإلكترونى للبيانات.

ب- الرقابات المحاسبية بين قسم التشغيل الإلكترونى للبيانات والأقسام المستخدمة لمخرجات التشغيل، ويشمل هذا التقييم الرقابات المحاسبية . على التشغيل الإلكترونى للبيانات والرقابات المحاسبية على مستخدمى المعلومات ونوعى الرقابة معاً.

الفصل الثانى

المراجعة المستمرة
فى ظل
التجارة الإلكترونية

الفصل الثانى

المراجعة المستمرة فى ظل التجارة الإلكترونية

مقدمـــة :

نتناول بالدراسة فى هـــذا الفصـــل موضـــوع المراجعـــة المســـتمرة بإعتبارها مدخلاً جديداً، أو أسلوباً حديثاً لممارسة مراجعة الحسابات فى بيئـــة التجارة الإلكترونية، حيث تنفذ الشركات معاملاتها عـــبر شـــبكات الإنـــترنت، وتستخدم نظام معلومات محاسبية فورى.

ويتطلب الأمر بداية أن نعرض ببعض التفصيـــل للمفـــاهيم الخاصـــة بتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية، وأيضاً للبعد المحاسبى للتجـــارة الإلكترونية والبعد الرقابى، ومخاطر المراجعة المصاحبة للتجارة الإلكترونيـــة، وأخيراً سوف نعرض لمداخل مراجعة الحسابات فى ظل التجـــارة الإلكترونيـــة خاصة مدخل المراجعة المستمرة وذلك كله على النحو الوارد فـــى الصفحـــات التالية[1]:

---

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
-Arens, et al., 2000, **Auditing – An – Integrated Approach**, N.J., Prentice-Hall Int. 2000, Chap. 11.
-Rezaee, et al., Continuous Auditing: The Audit of The Future, MAJ., Vol. 16, No.3, 2001, pp. 150-158.
- طارق عبد العال حماد، التجارة الالكترونية، الإسكندرية، الدار الجامعيـــة، 2002/ 2003، ص. 699-708.
- د. عبد الوهاب نصر، د. شحاته السيد، مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الإســـكندرية، الدار الجامعية، 2003.

1- المفاهيم الاساسية للتجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات من منظور محاسبي ومهني:

بلا شك فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين نمواً هائلاً في متغيرات بيئة الممارسة المحاسبية وممارسة المراجعة تبعاً لذلك. وكان من أهم هذه التغيرات ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية وما ينطويان عليه من متغيرات فرعية. وكان لهذه التغيرات البيئية تأثير ملموس وجوهري على ممارسات الأعمال ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبي وبالضرورة على تشكيلة خدمات مراقب الحسابات.

وقبل استعراض البعدين المحاسبي والمهني لتكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية يجدر بنا أن نستعرض أهم المفاهيم الخاصة بهما في الصفحات التالية.

1/1. التجارة الالكترونية: Electronic Commerce (E.C)

للتجارة الالكترونية مفهومها الخاص بها، كما أن لها أنواع أو نماذج عملية نوضحها ببعض التفصيل على النحو التالي:

1/1/1. تعريف التجارة الالكترونية:

التجارة بصفة عامة تعني عمليات تبادل سلع وخدمات بين طرفين على الأقل، سواء كان أحدهما أو كلاهما فرد أو منشأة، وسواء كانت المنشأة شركة أشخاص أو أموال، المهم أنها كيان تنظيمي يمارس الأعمال. ويلزم لإتمام هذا التبادل الاعتماد على وسيلة أو أكثر لإتمامه، وبناءاً عليه يمكن تصنيف عملية التبادل، هل هي يدوية أو آلية، ملموسة أو غير ملموسة، ورقية أو غير ورقية وهكذا.

وتعرف التجارة الالكترونية E.C تبعاً لذلك بأنها عمليات تبادل للسلع والخدمات الكترونياً، سواء باستخدام التبادل الالكتروني للبيانات EDI

أو البريد الالكتروني E.Mail، أو الفاكس، أو التحويلات الالكترونية EFT وشبكة المعلومات الدولية Internet، أو أي وسيلة الكترونية أخرى.

وبالنظر لهذا التعريف للتجارة الالكترونية يمكننا استخلاص ما يلي:

أ) أن التجارة الالكترونية تقوم على أدوات الكترونية هي ثمار تكنولوجيا المعلومات.

ب) أن من أهم أدوات التجارة الالكترونية ما يلي:

- التبادل الالكتروني للبيانات Electronic Data Interchange.
- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) Internet.
- التحويل الالكتروني للأموال Electronic Funds Transfer.
- وسائل الاتصال الالكتروني مثل الفاكس والبريد الالكتروني E.mail.
- أي وسائل الكترونية مستحدثة.

جـ) أن التجارة الالكترونية تنطوي على تبادل سواء كان هذا التبادل خاص بالسلع أو الخدمات.

د) أن التجارة الالكترونية سيكون لها تأثير حتمي على ممارسات الأعمال، مثل الشراء والبيع والتسويق والتمويل... الخ ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبي، وبالتالي على عمل مراقب الحسابات.

2/1/1. أنواع أنظمة التجارة الالكترونية:

يمكن التفرقة بين نوعين من التجارة الالكترونية وهما؛ التجارة الالكترونية بين الأعمال، والتجارة الإلكترونية بين الأعمال والمستهلك الفرد كالتالي:

1/2/1/1. التجارة الالكترونية بين منشأتي الاعمال: (B 2 B)

ويقصد بها الصفقات التي تتم بين منشأتي أعمال أو أكثر، باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات. حيث يكون أطراف الصفقة منشأة أعمال كتنظيم وليس مجرد أفراد.

2/2/1/1. التجارة الالكترونية بين منشأة اعمال ومستهلك: (B 2 C)

وهي عبارة عن صفقات بين المنشآت والمستهلكين الأفراد، حيث تعرض المنشأة كبائع مثلا بضاعتها على موقعها على الانترنت ومن يرغب من الأفراد في شرائها يتم إبرام الصفقة معه.

وللتوضيح:

افترض معنا أن شركة المحاسب العصري لخدمات الحاسب وتكنولوجيا المعلومات ش. م. م لها موقع على الانترنت تعرض فيه المتاح لديها من البرامج الجاهزة في المجالات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، وأنها تستورد هذه البرامج من الخارج. في هذه الحالة إذا تقدم مكتب الأستاذ تامر عيسى المحاسب القانوني لشراء برنامج مراجعة الكترونية جاهز من خلال الانترنت ووافقت له الشركة على ذلك فهذه تجارة الكترونية بين منشأة أعمال (شركة المحاسب العصري) ومستهلك (مكتب الأستاذ تامر عيسى المحاسب القانوني).

أما إستيراد الشركة للبرامج الجاهزة من الشركة الأجنبية من خلال موقعها على الانترنت فهو تجارة الكترونية بين منشأتي أعمال: المنشأة المشترية (شركة المحاسب العصري) والمنشأة البائعة (الشركة الأجنبية).

2 -التبادل الالكتروني للبيانات: EDI

التبادل الالكتروني للبيانات عبارة عن آلية لتنفيذ الصفقات الكترونياً من خلال التعامل غير الورقي أو الالكتروني بين الحاسبات وبعضها البعض.

وللتوضيح:

إذا قامت منشأة (س) ببيع بضاعة بمبلغ 1000000 جنيه بشيك لمنشأة (ص) تتم عملية البيع من وجهة نظر منشأة (س) والشراء من وجهة نظر منشأة (ص) دون وجود طلب شراء، أو أمر بيع، أو فاتورة مبيعات، أو مستندات شحن البضاعة من المورد إلى المشتري، أو شيكات مكتوبة بمبلغ 1000000 جنيه إذ يتم تبادل كل هذه البيانات آلياً من خلال الربط بين حاسب المنشأة البائعة وحاسب المنشأة المشترية، من ناحية وبين كليهما وحاسب البنك لإجراء التحويل الالكتروني من ناحية أخرى.

ومن هذا التوضيح يمكن استنتاج أن التبادل الالكتروني للبيانات يتضمن بالضرورة ما يلي:

أ) ربط تام بين نظم المعلومات الفرعية من ناحية ونظام المعلومات الرئيسي من ناحية أخرى، وكلاهما بنظام التبادل الالكتروني للبيانات.

وللتوضيح:

في الحالة السابقة يجب أن يكون لدى منشأة (س) نظام معلومات فرعي ينتج معلومات عن ويشغل بيانات بيع الصفقة حتى يمكن تبادل بيانات الموافقة والتسعير والتسليم والائتمان والسداد مع المنشأة (ص) أو العميل.

ب)تجميع وتلخيص وتنسيق البيانات المراد إرسالها أو تبادلها الكترونياً تمهيداً لإرسالها للطرف الآخر.

وللتوضيح :

يجب أن تنتهي منشأة (س) البائعة في التوضيح السابق إلى موافقة على بيع الصفقة وشروط البيع والتسليم والائتمان تمهيداً لإرسالها للمشتري (منشأة ص).

جـ) إرسال البيانات أو تبادل البيانات باستخدام أدوات تكنولوجيا معلومات مناسبة.

وللتوضيح :

تقوم منشأة (س) البائعة بإرسال بيانات الموافقة على المبيعات إلى عميلها (ص) من خلال البريد الالكتروني لكليهما.

3- مداخل آداء مراقب الحسابات لخدمة المراجعة لعملائه في ظل التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات:

من المعروف أن الخدمة التقليدية لمراقب الحسابات لعملائه هي المراجعة السنوية للحسابات، والمنضم إليها الآن الفحص المحدود للقوائم المالية التاريخية ربع السنوية، وكذلك اختبار المعلومات المالية المستقبلية.

وأدى ظهور التجارة الالكترونية من ناحية، واعتمادها على تكنولوجيا المعلومات، خاصة الانترنت، من ناحية أخرى، إلى ظهور نظم معلومات المحاسبة الفورية RTA، وبالتالي فقد لزم الأمر أن يتم تطوير مداخل ممارسة المراجعة الخارجية، وهذا ما تركز عليه الدراسة فى هذا الفصل.

1/3. تطوير مداخل ممارسة المراجعة الخارجية:

تطلبت هذه البيئة التجارية الالكترونية تطوير مداخل ممارسة المراجعة السنوية، وظهر ما يعرف بالمراجعة المستمرة CA الفورية المباشرة باستخدام تكنولوجيا المعلومات أيضاً، وبالطبع منها الانترنت.

2/3- عدم ملاءمة مداخل المراجعة الورقية :

من المؤكد أن طبيعة معاملات العملاء فى ظل التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات تفرض التحول من المراجعة الورقية إلى المراجعة غير الورقية، وأن نظام المعلومات المحاسبى نفسه أصبح غير ورقى، أو يتم إنتاج وتوصيل المعلومات إلكترونياً، كما سنرى فى الصفحات التالية من هذا الكتاب.

4 -المراجعة المستمرة: Continuous Auditing

تمثل المراجعة المستمرة مدخلاً لتطوير نموذج مراجعة الحسابات التقليدي الذي يقضي بتخطيط وآداء أعمال مراجعة الحسابات سنوياً من خلال قبول التكليف وتخطيط أعمال المراجعة وآداء هذه الأعمال لجمع الأدلة وأخيراً بلورة النتائج وإعداد التقرير.

ووفق هذا التوصيف فإن للمراجعة المستمرة مفهومها المميز لها وسماتها ومجالاتها ومتطلبات آدائها مهنياً، وهذا ما سوف نعرض له ببعض التفصيل في الصفحات التالية:

1/4. تعريف المراجعة المستمرة:

تعرف المراجعة المستمرة بأنها عملية منظمة لتجميع الأدلة الالكترونية للمراجعة كأساس معقول لإبداء رأي فني محايد بشأن مدى صدق التقارير والمعلومات المالية المعدة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي.

وبالنظر لهذا التعريف يمكننا ملاحظة ما يلي:

أ) أن المراجعة المستمرة مراجعة خارجية وخدمة مهنية تصديقية ثلاثية الأطراف، باعتبارها مجرد مدخل جديد للمراجعة التقليدية الخارجية للحسابات، بمعنى أن الهدف الأولي لمراجعة الحسابات وكذا معايير المراجعة المتعارف عليها لن يتغيران، لكن إجراءات المراجعة هي التي ستتغير بعض الشئ، كما سنرى.

ب)أن المراجعة المستمرة هي عملية مراجعة، بمعنى أنها ليست مجرد فحص. ولذلك يلزم أن تنتهي بإبداء رأي فني محايد، بجانب ختم بالتصديق المستمر يظهر على موقع الشركة على الانترنت.

جـ)أن المراجعة المستمرة لكي تنتهي برأي فني محايد من جانب مراقب الحسابات فإنها تنطوي بالضرورة على تجميع وتقييم أدلـة إثبـات ملائمـة وكافية، وإن كانت ستكون بمعنى مختلف عما هو عليه في حالـة المراجعـة السنوية التقليدية.

د)أن المراجعة المستمرة عملية منظمة، بمعنى أنها تتكون من مراحـل متتابعة متكاملة منطقية، تحتوي بدورها على عدة خطوات متكاملـة أيضـاً. وأن هذه المراحل تبدأ بقبول التكليف وتنتهي بالتقرير ورأي مراقب الحسابات، مروراً بمرحلتي تخطيط أعمال المراجعة، وتنفيذ هذه الأعمال.

هـ)أن أدلة الإثبات التي تحتاجها المراجعة المستمرة هي أدلة الكترونية غير ورقية متسقة مع مجال ونطاق هذه المراجعة، كما سنوضح بعد قليل.

و)أن المعلومات والتقارير المالية مجال هذه المراجعة هـي معلومـات مالية أنتجها نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقـي، ممـا يعنـي أنـها معلومات وتقارير مالية فورية سيتم نشرها مـن خـلال شـبكة المعلومـات الدولية، من خلال موقع الشركة على الإنترنت.

ز)أن جمع أدلة الإثبات الالكترونية في ظل المراجعة المستمرة سـوف يتطلب بالضرورة تخطيط آداء إجراءات غـير نمطيـة للمراجعـة، والسـبب ببساطة أن معظم المعلومات التي سيتم مراجعتها ستكون موجودة في صـورة الكترونية فقط في ظل نظام المحاسبة الفوريـة RTA، والـذي يتطلـب من مراقب الحسابات تطبيق مدخل المراجعة المستمرة.

2/4- الطلب على المراجعة المستمرة

في حقيقة الأمر تستمد المراجعة المستمرة الطلـب عليـها، كخدمـة مهنية تصديقية، من الطلب على المراجعة الخارجية التقليدية، بصفة أساسية، والذي يرجع إلى حاجة مستخدمي القوائم المالية لتخفيض خطـر المعلومـات

عند اتخاذهم للقرارات، وذلك من خلال الاعتماد على معلومات موثوق فيها قابلة للاعتماد عليها نتيجة مراجعتها.

ولكن يمكن القول بأن هناك طلب إضافي على المراجعة المستمرة مستحدث من ثورة وتكنولوجيا المعلومات. إذ أن هذه التكنولوجيا المعلوماتية قد أثرت في مداخل وممارسات الأعمال وبالتالي في طبيعة تشغيل نظام المعلومات المحاسبي، الذي أصبح ينتج ويوصل معلومات فورية، تحتاج بدورها إلى ما يؤكد على صدقها، ومن ثم تخفيض خطر معلومات متخذ القرار المعتمد عليها.

ومن هذا المنطلق يمكننا بلورة أهم أسباب وأشكال الطلب على المراجعة المستمرة فيما يلي:

1/2/4. حاجة متخذ القرار إلى تخفيض خطر المعلومات:

في ظل الإفصاح الفوري عن المعلومات المالية، من المفترض أن هذه المعلومات تستوفي خاصية الوقتية. ويجب أن تكون هذه المعلومات ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات الفورية أو المتسارعة. وبالقطع حتى تكون هذه المعلومات موثوق فيها يجب أن تكون قد تم مراجعتها مراجعة مستمرة، حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات بالاختيار من بين البدائل المتاحة والممكنة وبما يعظم صافي منفعة متخذ القرار.

وللتوضيح:

يمكن القول بأن إفصاح شركة (س) مثلاً عن معلومات مالية فورية من شأنه أن يمد المستثمر في أسهم الشركة بالبورصة بمعلومات فورية. فإن كانت هذه المعلومات تم مراجعتها مراجعة مستمرة، فإنه سوف يستثمر في أسهم الشركة إذا كان الأمر مربحاً بالنسبة له، أو سوف يبيع أسهم الشركة إذا كان ذلك في صالحه. وفي الحالتين فإن المعلومات المالية الفورية التي تم

مراجعتها مراجعة مستمرة قد ساعدته في اتخاذ القرار السليم، أي تجنب خطر عائد القرار الخطأ.

2/2/4. حاجة الملاك للرقابة المستمرة على الإدارة:

إذا كانت رقابة المساهمين على مجالس إدارات الشركات المساهمة حق أصيل لهم باعتبارهم الملاك، فإن هذا الحق لن يختلف في ظل المراجعة المستمرة. بل بالعكس فإن المراجعة المستمرة ستكون أداة للرقابة الخارجية المستمرة من جانب الملاك على مجالس إدارات الشركات.

وللتوضيح:

إذا سلمنا بأن المعلومات المالية الفورية أداة للرقابة المالية المستمرة من جانب المساهمين على مجلس الإدارة فإن المراجعة المستمرة تدعم هذه الرقابة، لأن المراجعة المستمرة تحقق قيمة مضافة مستمرة لهذه المعلومات.

3/2/4. الاستجابة للآثار المهنية الجوهرية لتكنولوجيا المعلومات:

تتميز المراجعة المستمرة بأنها جاءت كاستجابة مهنية للآثار الحتمية لتكنولوجيا المعلومات على المحاسبة والمراجعة. كأن هناك طلب على هذه الخدمة المهنية فرضته التطورات المتلاحقة المتسارعة في أدوات تكنولوجيا المعلومات، خاصة ما يلي:

أ) أثرت أدوات تكنولوجيا المعلومات الجديدة، مثل الأنترنت والتبادل الالكتروني للبيانات وغيرها، على ممارسات الأعمال، بحيث أصبحت كثير من الشركات تنشر قوائمها المالية المرحلية والسنوية عبر الانترنت، وبصفة مستمرة، الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة مستمرة، إذ لم تعد المراجعة التقليدية الورقية السنوية كافية له.

ب) أدى الانتشار المتسارع للغة إعداد تقارير الأعمال المرنة (XBRL) Extensible Business Reporting Language ومساندتها من المنظمات المهنية المحاسبية إلى وجود لغة الكترونية نمطية تستخدم في

إعداد تقارير الأعمال، من شأنها تسهيل عمليات إعداد ونشر واختبار واستخلاص المعلومات المالية. حيث يتم إدخال المعلومات مرة واحدة ثم يتم عرضها في أي شكل مطلوب؛ مثل القوائم المالية المطبوعة، قاعدة بيانات وموقع الشركة على الانترنت، واستيفاء متطلبات ملف هيئة سوق المال.

وطالما سيتم تشغيل البيانات والاحتفاظ بالمعلومات في ظل هذه اللغة الكترونياً فمن المرغوب أن يقوم مراقب الحسابات بمراجعتها من خلال مدخل المراجعة المستمرة.

جـ)ساعدت تكنولوجيا المعلومات على أن تصبح المعلومات الالكترونية والرقمية Digital أكثر مرونة وأسهل استحواذاً وأيسر على نقلها من طرف لآخر، وأسهل في تخزينها وتلخيصها وتنظيمها، بالمقارنة بالمعلومات الورقية. وبالتالي يجب مراجعتها من خلال مراجعة الكترونية مستمرة غير ورقية، وهي المراجعة المستمرة.

د)ساعدت تكنولوجيات المعلومات الشركات على آداء معاملاتها الكترونياً، وإعداد قوائمها المالية بصفة فورية اعتماداً على نظام معلومات محاسبي فوري. ومن المعروف أنه في ظل نظم المحاسبة الفورية RTA ستكون المعلومات المالية، وكذا أدلة المراجعة، متاحة في صورة الكترونية، حيث تحل الرسائل الالكترونية محل المستندات الورقية، والملفات محل البيانات المحاسبية.

وللتوضيح:

في ظل تكنولوجيا المعلومات، افترض أن شركة المحلة سوف تطبق نظام للمحاسبة الفورية وتفصح عن المعلومات المحاسبية من خلال الانترنت، وأنها كانت قبل ذلك تطبق نظام المحاسبة الورقي التقليدي. في هذه الحالة:

- سوف تحل رسالة الكترونية من العميل شركة عمر أفنـــدي إلــى موقــع شركة المحلة على الانترنت لطلب شراء منسوجات محل طلـــب الشــراء المكتوب.
- يحل ملف العملاء (عمر افندي) على الحاسب محل دفتر أســـتاذ مســاعد العملاء (عمر أفندي).

وبلا شك فإن هذا التغير في ممارسات الأعمال والذي أثر بــدوره علــى صورة وشكل المستندات والبيانات يحتاج إلى مراجعة جديدة غير المألوفـــة، ولهذا كانت المراجعة المســـتمرة مطلوبـــة، كمدخـــل لآداء أعمـــال مراجعـــة الحسابات.

3/4- أهداف المراجعة المستمرة:

باعتبار المراجعة المستمرة مدخلاً معاصراً لتطوير مراجعة الحســابات في شكلها التقليدي فإن الهدف الأساسي من المراجعة المســـتمرة أن يبــدي مراقب الحسابات رأياً فنياً محايداً بشأن مدى صـــدق المعلومـــات والتقـــارير المالية المنتجة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي. وكذا منـــح الشركة ختم التصديق المستمر.

ويشتق من هذا الهدف العام للمراجعة المستمرة الأهداف الفرعية الآتية:

أ) إضفاء الصدق المستمر علــى الإفصــاح الفــوري للشــركات عــبر الإنترنت.

ب)مساعدة أصحاب المصلحة في الشركة، خاصة المســـاهمون وهيئـــة سوق المال، بل وكافة زوار موقع الشركة فـــي ممارســـة الرقابـــة الفوريـــة المستمرة على الشركات.

جـــ)تحديد مدى كفاءة وفعالية نظم الـ حاسبة الفورية في حماية الأصول، الحفاظ على موضوعية البيانات، وإنتاج معلومات مالية صادقة يمكن الاعتمـاد

عليها وموثوق فيها، كما يوضح ختم التصديق المستمر على موقع الشركة وكذا تقرير مراقب الحسابات.

4/4- مزايا المراجعة المستمرة:

وفقاً للمفهوم السابق للمراجعة المستمرة ونظراً للطبيعة المميزة لهذه المراجعة ومقارنة بكل من النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات من ناحية والخدمات المهنية المستحدثة في مواجهة تكنولوجيا المعلومات مثل الخدمات الاستشارية والتأكيد الثقة في موقع الشركة على الأنترنت من ناحية أخرى، فإن المراجعة المستمرة تتميز بما يلي:

أ) أن المراجعة المستمرة مراجعة فورية مستمرة للنظم غير الورقية والتبادل الالكتروني للبيانات.

ب) المراجعة اليدوية أو المراجعة حول الحاسب غير مناسبة في ظل نظم المحاسبة الفورية حيث مستندات المعاملات إما لم تعد موجودة بالمرة أو يتم تخزينها الكترونياً.

جـ) تساعد المراجعة المستمرة على تخفيض تكلفة آداء أعمال المراجعة، خاصة عن طريق ما يلي:

- تمكين مراقب الحسابات من اختبار عينة كبيرة من معاملات وبيانات الشركة بطريقة أسرع وأكفأ من استخدام أساليب المراجعة حول الحاسب.
- تخفيض الوقت والتكلفة اللذان كان يستغرقهما المراجعون في الاختبار اليدوي للمعاملات وأرصدة الحسابات.

د)تؤدي المراجعة المستمرة إلى زيادة جودة مراجعة القوائم المالية لأنها تسمح لمراقب الحسابات بأن يولي اهتماماً أكبر لكل من الإلمام بطبيعة نشاط وأعمال وصناعة عميله من ناحية، وهيكل الرقابة الداخلية لديه من ناحية أخرى.

هـ)المراجعة المستمرة هي أفضل المداخل لتخطيط وتنفيذ برنامج مراجعة مستمر لمواقع الشركات على الأنترنت، باعتبارها أهم أدوات تكنولوجيا المعلومات استخداماً في توصيل المعلومات المحاسبية الفورية في المستقبل المنظور.

5/4- مجال ونطاق المراجعة المستمرة:

وفقاً لتوصيف المراجعة المستمرة، كمدخل أو آلية جديدة لمراجعة الحسابات، فإن مجال المراجعة المستمرة لابد وأن يشمل بالضرورة مجال مراجعة الحسابات السنوية مضافاً إليه أية معلومات أو جداول أو مؤشرات أو إيضاحات مالية على موقع الشركة على الأنترنت. أما نطاق هذه المراجعة فتحكمه طبيعتها والهدف منها كما يلي:

1/5/4. مجال المراجعة المستمرة:

حسب المعنى السابق يشتمل مجال المراجعة المستمرة على ما يلي:

أ)المعلومات والتقارير المالية الفورية؛ سواء الخاصة بالمركز المالي، أو الدخل، أو التدفقات النقدية، أو التغير في حقوق الملاك.

ب)الإيضاحات المتممة للمعلومات المالية الفورية.

جـ)كافة المعلومات المالية الجوهرية التي يمكن أن ينتجها نظام المحاسبة الفورية ويتم نشرها بصفة مستمرة وفورية من خلال موقع الشركة على الانترنت مثل، المؤشرات المالية والتقلبات غير العادية في مؤشرات الآداء وأسبابها.

2/5/4. نطاق المراجعة المستمرة:

مهنياً يجب أن يتسق نطاق المراجعة مع طبيعتها وأهدافها من ناحية وحكم مراقب الحسابات من ناحية أخرى، الذي يبنيه في ضوء ما إنتهى إليه من أحكام بخصوص الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة في ظل بيئة التجارة الالكترونية.

ويشير نطاق المراجعة المستمرة إلى مشتملات الفحص والاختبار والتحقق المستمر الكترونياً، باستخدام المراجع نفسه لأدوات تكنولوجيا المعلومات، خاصة البرامج الجاهزة والتبادل الالكتروني للبيانات وشبكة الانترنت.

وعموماً فإن نطاق المراجعة المستمرة غالباً سيشمل كافة معاملات المنشأة الالكترونية ونظامها المحاسبي الفوري وكفاءته في إنتاج وتوصيل معلومات فورية مباشرة عبر الانترنت.

6/4- معايير المراجعة المستمرة:

سبق وأن ذكرنا أن المراجعة المستمرة مراجعة خارجية سيؤديها مراقب الحسابات المكلف بمراجعة القوائم المالية التاريخية السنوية للشركة. ولذلك فالقاعدة أن تظل معايير المراجعة المتعارف عليها GAAS العشر صالحة، بل وملزمة له لأغراض قبول وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة المستمرة وإعداد التقرير وتوصيل الرأي الفني المحايد بشأن مدى كفاءة وفعالية وسلامة نظام معلومات المحاسبة الفورية المباشرة في تحقيق الهدف منه.

وعليه فإننا نعتقد بشأن هذه المعايير ما يلي:

1/6/4. المعايير العامة:

وتتكون من ثلاثة معايير خاصة بالتأهيل والتدريب والاستقلال وبذل العناية المهنية كما يلي:

أ) معيار التأهيل والتدريب:

يعتبر هذا المعيار مناسباً تماماً حسب مفهومه في المراجعة السنوية التقليدية مع مراعاة ما يلي:

- يجب على مراقب الحسابات أن يكون قد سبق له دراسة، والتدريب على، استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة والمراجعة.

- يجب عليه أن يجتاز برنامجاً تدريبياً في هذا المجال كل سنتين تحت إشراف جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

ب) معيار الاستقلال والحياد:

يعتبر هذا المعيار مناسباً تماماً حسب مفهومه ومتطلباته في المراجعة السنوية التقليدية مع مراعاة ما يلي:

- ألا يؤدي نفس المراجع الخدمات الاستشارية لعميله والخاصة بأمن وسلامة المعلومات وتصميم نظام المحاسبة الفوري المباشر.
- يجوز الجمع بين المراجعة المستمرة وخدمة التأكيد المهني على الثقة في موقع الشركة على الانترنت.

جـ)معيار بذل العناية المهنية الكافية:

يجب أن يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية الكافية في قبول التكليف بالمراجعة المستمرة وتخطيط وآداء أعمال هذه المراجعة وإعداد وعرض تقريره، تماماً كما في ظل المراجعة السنوية، مع ملاحظة ما يلي:

- أنه سيكون ايضاً مسئولاً مسئولية أخلاقية خاصة عن الحفاظ على أسرار وسمعة عميله بصفة مستمرة إذ سيكون من حقه الدخول باستمرار على قواعد بيانات العميل.
- أنه سيكون مسئولاً أيضاً عن اكتشاف الغش الالكتروني.
- أنه سيكون مسئولاً أيضاً عن اكتشاف آية تصرفات الكترونية غير قانونية من جانب عميله.
- أنه سيكون مسئولاً كل ثلاثة شهور عن تقييم ما إذا كان هناك شك مبدئي في استمرار منشأة العميل.

2/6/4. معايير العمل الميداني:

وتتكون من ثلاثة معايير خاصة بالتخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين، وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وجمع الأدلة كما يلي:

أ)معيار تخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين:

بداية فالمعيار يعتبر مناسباً حيث سيكون تخطيط أعمال المراجعة المستمرة أسهل وأيسر من المراجعة السنوية بلا شك، كما أن المساعدين سيكونون ذوي خبرات ومهارات مهنية خاصة. وعلى مراقب الحسابات أيضاً:

- أن يحرص على مرونة خطة وبرنامج المراجعة نظراً لقصر مدة المراجعة واستمراريتها أيضاً.
- أن يستعين بمساعدين ذوي خبرة عملية فنية ومهنية في مجال تقييم نظم معلومات المحاسبة الفورية. وتحديد الاستثناءات الجوهرية في المعلومات المالية المستمرة المباشرة.

ب)معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية:

بداية فالمعيار مناسب كما في المراجعة السنوية، ولكن هناك عدة اعتبارات مهنية تفرضها طبيعة وأهداف المراجعة المستمرة ومجالها، أهمها ما يلي:

- أن الهدف النهائي من تقييم هيكل الرقابة الداخلية تحديد مدى وتوقيت وطبيعة الاختبارات الأساسية للمراجعة المستمرة.
- أن الرقابات الداخلية محل التقييم يجب أن تشتمل أيضا على الرقابة على أمن وسلامة المعلومات وموقع الشركة على الإنترنت وعدم إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- أن اختبارات رقابية معينة تحتاج لاهتمام متزايد مثل الملاحظة وإعادة الأداء.
- أن اختبارات الرقابة غالباً ما ستكون متزامنة مع الاختبارات الجوهرية أو الأساسية للمراجعة.

جـ) جمع الأدلة الكافية والملائمة:

طالما أن مراقب الحسابات سيقوم بمراجعة مستمرة للنظام المحاسبي الفوري المباشر فهو في حاجة لجمع أدلة إثبات كافية وملائمة، كما في المراجعة السنوية، ولكن مع مراعاة ما يلي:

- أن الأدلة التي يجب جمعها هي أدلة الكترونية غير ورقية في المقام الأول.
- أن إجراءات جمع هذه الأدلة، رغم أنها تشتمل على الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل، إلا أنها ستؤدي آلياً، بل ومن خلال البرامج الجاهزة وشبكة الانترنت فيما يتعلق بكفاءة نظام معلومات المحاسبة الفورية المباشر في إنتاج وتوصيل هذه المعلومات بكفاءة.
- أن هذه الأدلة يجب أن تساعده في إبداء الرأي بشأن ما إذا كانت هناك استثناءات جوهرية في المعلومات المالية الفورية. واتخاذ القرار بوضع ختم المراجعة المستمرة على موقع الشركة على الانترنت.

3/6/4. معايير التقرير:

من المعروف أن معايير التقرير للمراجعة السنوية التقليدية أربع. وهي؛ الإشارة إلى ما إذا كانت القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة معدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ومدى كفاية الإفصاح، والظروف التي لم يراعى فيها الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية، وأخيراً وحدة الرأي.

وفي ظل المراجعة المستمرة لن يلتزم مراقب الحسابات بكل هذه المعايير، أو بمعنى آخر لن يكون في حاجة للالتزام بها كلها، كما يلي:

أ) معيار الإشارة إلى مقياس صدق القوائم المالية:

يناسب هذا المعيار حالة المراجعة المستمرة لما يلي:

- لأن مراقب الحسابات وإن كان لن يجمع دليل كاف وملائم بشأن التزام الإدارة بمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية، إلا أنه سوف يشير إلى هذه المعايير عند تحديد ما إذا كانت المعلومات والتقارير المالية خالية من التحريفات الجوهرية.
- لأن مراقب الحسابات سيؤكد بشأن ما إذا كان هناك استثناءات جوهرية في معاملات الشركة يجب فحصها فوراً أو في وقت لاحق.

ب) معيار الإشارة للظروف التي لم يراعي فيها الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية:

القاعدة في حالة المراجعة السنوية أن يشير مراقب الحسابات في تقريره إلى الظروف التي لم يراعي فيها الثبات في تطبيق المبادئ والمعايير والسياسات المحاسبية.

ويناسب هذا المعيار المراجعة المستمرة بصفة مبدئية ولكن بصيغة أخرى، وهي أن المراجع سوف يشير في تقريره إلى المعاملات الاستثنائية الجوهرية وما إذا كانت ناتجة عن عدم ثبات في تطبيق المعايير والسياسات المحاسبية الفورية.

جـ) معيار افتراض كفاية الإفصاح ما لم يشر المراجع إلى غير ذلك:

القاعدة في المراجعة السنوية أن يفترض مراقب الحسابات كفاية الإفصاح، فإن حدث ولم يكن كافياً، عليه أن يشير إلى ذلك في تقريره، وغالباً سيعدل هذا التقرير.

والمعيار مناسب تماماً لحالة المراجعة المستمرة، إذ القاعدة أنه إذا استنتج مراقب الحسابات عدم كفاية الإفصاح المحاسبي الفوري المباشر فعليه أن يشير في تقريره الفوري إلى ذلك كحالة من حالات الاستثناءات الجوهرية، حسب حكمه المهني بالطبع.

د) معيار وحدة الرأي:

القاعدة في المراجعة السنوية أن يبدي مراقب الحسابات رأيه على القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة لها كوحدة واحدة.

ولأن مراقب الحسابات في حالة المراجعة المستمرة لن يبدي رأياً فنياً محايداً على مثل هذه القوائم المالية، بل سيبدي رأياً فنياً محايداً على المعلومات والتقارير المالية الفورية المباشرة التي انتجها نظام المعلومات المحاسبي الفوري مباشرة وما إذا كان من حق الشركة الحصول على ختم التصديق المستمر على موقعها، فإن هذا المعيار مناسب بصفة عامة.

7/4- المتطلبات المهنية لقبول وتخطيط وممارسة المراجعة المستمرة:

سبق وأن عرفنا أن المراجعة السنوية التقليدية – حول الحاسب – تتكون بصفة أساسية من أربع مراحل وهي؛ مرحلة قبول التكليف والتخطيط المبدئي لأعمال المراجعة، مرحلة تخطيط أعمال المراجعة، مرحلة تنفيذ أعمال المراجعة، وأخيراً مرحلة التقرير وبلورة نتائج المراجعة.

وباعتبار المراجعة المستمرة مدخلاً متطوراً لهذه المراجعة فمن المنطقي أن هذا المدخل سيكون له تأثير ما، وبدرجة ما، على العملية المتكاملة لمراجعة الحسابات. ولذلك فإن المتطلبات المهنية لآداء المراجعة المستمرة تشتمل أيضاً على أن يقف مراقب الحسابات على التأثير الضروري للمراجعة المستمرة على عملية مراجعة الحسابات، في سياق استيفائه لكل المتطلبات. وهذا ما سنوضحه ببعض التفصيل على النحو التالي:

1/7/4- تحديد الآثار المهنية للمراجعة المستمرة على عملية مراجعة الحسابات التقليدية:

بداية يمكن التأكيد على أن تأثير المراجعة المستمرة على عملية مراجعة الحسابات تأثير حتمي بلا شك، نظراً لاختلاف بيئة المراجعة، خاصة ما يتعلق بطبيعة ممارسة الشركات لأعمالها في ظل تكنولوجيا المعلومات.

ويمكن بلورة اهم صور هذا التأثير على النحو التالي:

أ) في مرحلة قبول التكليف والتخطيط المبدئي لاعمال المراجعة.

- يجب زيادة معرفة وإلمام مراقب الحسابات بطبيعة أعمال وصناعة عميله وذلك بما يضمن له صدق وملاءمة المستندات الالكترونية.
- يجب أن يتفهم جيداً كيف تتدفق المعاملات وما يرتبط بها من أنشطة الرقابة الداخلية وذلك بما يضمن له صحة وصدق المعلومات في ظل نظام المحاسبة الفورية غير الورقي.

ب) في مرحلة تخطيط اعمال المراجعة وإعداد برنامج المراجعة المستمرة.

يجب على مراقب الحسابات أن يستخدم مدخل التخطيط الموجه نحو خطر الرقابة، والذي يؤكد مبدئياً على مدى ملاءمة وفعالية أنشطة الرقابة الداخلية لنظام المحاسبة الفورية، مقابل التركيز الأقل على الاختبارات الجوهرية للمستندات والمعاملات الالكترونية.

ويجب الاعتماد على أفضل طريقة لتخطيط أعمال المراجعة المستمرة باستخدام تطبيقات البرامج الجاهزة مثل لغة إعداد تقارير الأعمال المرنة والاستخلاص والتحليل المتفاعل للبيانات.

2/7/4- الربط بين أنشطة المراجعة المستمرة والدورة المحاسبية في ظل نظم المحاسبة الفورية:

يتكون نظام المحاسبة الفورية من ست عمليات على النحو التالي:

أ) تحديد أو تعيين المعاملات والأحداث الاقتصادية الأخرى.

ب) قياس، الاعتراف، وإعداد التقرير عن المعاملات في ظل نظام معلومات المحاسبة الفورية.

جـ) وجود هيكل رقابة داخلية ملائم وفعال.

د) تشغيل المعاملات الكترونياً.

هـ) وجود دفتر بأرصدة الحسابات العامة والمساعدة بصورة فورية.

و) إعداد قوائم مالية فورية.

بينما تتكون المراجعة المستمرة من خمسة مراحل كما يلي:

أ) تخطيط أعمال التكليف بالمراجعة بما في ذلك الإجراءات التحليلية.

ب) الأخذ في الحسبان هيكل الرقابة الداخلية لنظام المحاسبة الفورية بما في ذلك آداء اختبارات الرقابة وتقدير خطر الرقابة.

جـ) آداء الاختبارات الجوهرية المرحلية والمستمرة لتفاصيل المعاملات.

د) آداء الاختبارات الجوهرية الخاصة بنهاية السنة لأرصدة الحسابات وكذا النتائج الإجمالية بما في ذلك الإجراءات التحليلية.

هـ) استكمال أعمال المراجعة وإصدار تقرير المراجعة.

ومهنياً يجب أن يكون هناك اتساق بين عمليات نظام المحاسبة الفورية ومراحل عملية المراجعة المستمرة، وأيضاً أنشطة المراجعة ذاتها. ومع الأخذ في الحسبان أن العمليتين الأولى والثانية من عمليات نظام المحاسبة الفورية تهم مراقب الحسابات عند تخطيط أعمال المراجعة، فإن باقي مراحل المراجعة المستمرة تتسق تماماً مع باقي عمليات نظام المحاسبة الفورية، وذلك على النحو الوارد في الجدول التالي:

جدول الاتساق بين الدورة المحاسبية الفورية

ومراحل وانشطة المراجعة المستمرة

نظام المحاسبة الفورية	المراجعة المستمرة	انشطة المراجعة	الفترة الزمنية
1) المعاملات والأحداث الاقتصادية. 2) نظام معلومات المحاسبة الفورية.	1- تخطيط أعمال المراجعة.	أ) جمع معلومات مستمرة عن أعمال الشركة. ب) جمع معلومات مستمرة عن الصناعة التي تنتمي إليها الشركة. جـ) تحديث مستمر لمعرفة المراجعة الخاصة بهيكل الرقابة الداخلية لدى الشركة بما في ذلك: ● بيئة الرقابة. ● أنشطة الرقابة.	قوائم مالية مرحلية

		د) تصميم استراتيجية المراجعة والتي تشتمل على: • تطبيق نموذج خطر المراجعة. • برامج المراجعة المبدئية.	
3) هيكل الرقابة الداخلية.	2- الأخذ في الحسبان هيكل الرقابة الداخلية.	أ) الفهم المستمر لهيكل الرقابة الداخلية. ب) التقييم المستمر لهيكل الرقابة الداخلية. جـ) آداء الاختبارات الالكترونية للرقابة. د) تعديل برنامج المراجعة إذا لزم الأمر.	قوائم مالية مرحلية
4) معاملات تم تشغيلها الكترونياً.	3- الاختبارات الجوهرية لتفاصيل المعاملات.	أ) اختيار أدوات وأساليب المراجعة الالكترونية المناسبة. ب) آداء إجراءات المراجعة. جـ) ضمان الاعتماد على وسائل صادقة لجمع أدلة إثبات كافية وملائمة.	قوائم مالية مرحلية
5) دفتر بأرصدة فورية للحسابات العامة والمساعدة.	4- الاختبارات الجوهرية لأرصدة الحسابات والإجراءات التحليلية.	أ) جمع الأدلة الكافية والملائمة. ب) تقييم الأدلة من حيث توقيتها وصدقها. جـ) متابعة مدخل المراجعة المستمرة.	في نهاية السنة
6) قوائم مالية فورية.	5- استكمال المراجعة وإعداد تقرير المراجعة.	أ) إعداد تقرير المراجعة. ب) تحسين مدخل المراجعة المستمرة. جـ) اتخاذ قرار بشأن قبول أو الاستمرار في آداء أعمال التكليف بالمراجعة المستمرة.	في نهاية السنة

3/7/4- تقدير مخاطر المراجعة في ظل التجارة الالكترونية:

لتخطيط أعمال المراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات فسوف يستخدم مراقب الحسابات مدخل الأهمية النسبية وخطر المراجعة أيضاً. وفي هذا

الصدد فإن تشغيل النموذج التقليدي لخطر المراجعة سوف يحتاج منه لأن يأخذ في الحسبان أنواعاً جديدة من الخطر من ناحية، ومؤشرات جديدة في خطر الرقابة من ناحية أخرى.

وسوف نركز في شرحنا في هذه الفرعية على أهمية وكيفية تقدير مخاطر المراجعة لأغراض تخطيط أعمال المراجعة المستمرة وذلك على النحو الوارد في الصفحات التالية:

1/3/7/4. المفاهيم الاساسية لمخاطر المراجعة:

من المتفق عليه مهنياً أن نموذج خطر المراجعة نموذج تخطيطي في المقام الأول. وأن الصورة العامة لنموذج خطر المراجعة كالتالي:

$$\text{خطر الاكتشاف } DR = \frac{\text{خطر المراجعة المقبول } AAR}{\text{الخطر المتلازم } IR \times \text{خطر الرقابة } CR}$$

حيث:

أ) خطر المراجعة:

هو خطر عدم إبداء مراقب الحسابات لرأي معدل على قوائم مالية بها تحريف جوهري. أو بمعنى آخر هو الخطر الناتج عن فشل مراقب الحسابات بدون قصد في تعديل رأيه على قوائم مالية بها تحريف جوهري. ويتكون من الاحتمال المشترك لكل من الخطر المتلازم وخطر الرقابة وخطر الأكتشاف.

ب) الخطر المتلازم:

يعبر الخطر المتلازم عن قابلية رصيد حساب ما، أو فئة معينة من المعاملات للتحريف، والذي يمكن أن يكون جوهرياً، إما بصفة منفردة أو إذا ما تم جمعه مع تحريفات أخرى في أرصدة حسابات أو معاملات أخرى، مفترضين عدم وجود آليات وسياسات وإجراءات مناسبة الرقابة الداخلية.

جـ) خطر الرقابة:

هو الخطر الناتج من أن تحريفات معينة يمكن أن تقع في رصيد حساب ما، أو فئة معينة من المعاملات، ويمكن أن تكون جوهرية بصفة منفردة أو مجمعة ولا يتم منعها أو اكتشافها في الوقت المناسب عن طريق هيكل الرقابة الداخلية.

د) خطر الاكتشاف:

هو الخطر الناتج من أن الإجراءات الأساسية التي يقوم بها مراقب الحسابات لن تكشف التحريفات في رصيد حساب ما أو فئة معاملات معينة، والتي لم تكشفها أو تمنعها الرقابة الداخلية.

4/8/4. أداء اختبارات الرقابة الداخلية الملائمة نظام معلومات المحاسبة الفورية:

مما لا شك فيه ان التطورات التكنولوجية قد زادت من أهمية الرقابة الداخلية خاصة وأن عناصر هيكل الرقابة الداخلية الخمس المعروفة قد تأثرت بهذه التكنولوجيا. ولكن لأغراض المراجعة المستمرة لنظم المحاسبة الفورية فإن الفهم الكافي من جانب مراقب الحسابات لهذه العناصر الخمس سوف يساعده بلا شك في تحديد ما إذا كان نظام معلومات المحاسبة الفورية يتضمن في تصميمه أنشطة الرقابة الملائمة.

فإن تبين لمراقب الحسابات وجود إجراءات رقابة داخلية ملائمة سوف يؤدي اختبارات الرقابة لتحديد مدى فعالية إجراءات وسياسات هيكل الرقابة الداخلية في منع واكتشاف وتصويب التحريفات الجوهرية في القوائم المالية. وعليه فإن مستوى خطر الرقابة المقدر سوف يحدد مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية.

1/4/8/4. اهمية تقييم الرقابة الداخلية في ظل نظام معلومات المحاسبة الفورية:

بداية، فإن مراقب الحسابات ملزم بتقييم مدى إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية في ظل نظام معلومات المحاسبة الفورية، لأنه سيقوم

بمراجعة مستمرة، وسوف يلتزم في ذلك بمعايير العمل الميداني للمراجعة الخارجية التقليدية، ومنها بالطبع معيار العمل الميداني الثاني. ولكن التزامه بهذا المعيار في ظل المراجعة المستمرة له أهمية خاصة، للأسباب التالية:

أ) يساعد تقييم هيكل الرقابة الداخلية مراقب الحسابات في تقدير مستوى خطر الرقابة الداخلية وتكوين رأي عن مستوى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية لنظام معلومات المحاسبة الفورية.

ب) أن مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية هو الأساس في تحديد طبيعة ومدى وتوقيت الإجراءات الأساسية للمراجعة التي سيتم آدائها لجمع دليل الإثبات الكافي والملائم.

جـ) إذا كان تتابع إجراءات المراجعة التقليدية يقضي بأن تؤدي الإجراءات الأساسية بعد اختبارات الرقابة. فإن المراجعة المستمرة لنظم معلومات المحاسبة الفورية تتطلب آداء اختبارات الرقابة متزامنة مع الاختبارات الأساسية لتفاصيل العمليات، وذلك لجمع دليل بشأن مدى إمكانية الاعتماد على نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج معلومات مالية صادقة موثوق فيها.

وللتوضيح:

افترض معنا أن شركة المنصورة لإنتاج وتعبئة وتصدير الفواكه ومقرها مدينة المنصورة لديها مخزون فاكهة جاهز للتصدير بمخازن الشركة بالمنصورة وبميناء الإسكندرية في تاريخ الميزانية 2002/12/31 قيمته 5000000 جنيه. وأن الشركة أنشأت موقعاً لها على الإنترنت لتسويق إنتاجها عربيا ودولياً فما هو تتابع اختبارات المراجعة في ظل المراجعة التقليدية والمراجعة المستمرة؟

أولا: في ظل المراجعة التقليدية:

يسير تتابع اختبارات المراجعة كالتالي:

- يقيم مراقب الحسابات مدى سلامة وملاءمة تصميم هيكل الرقابة الداخلية على دورتي المخزون والمبيعات والمتحصلات من خلال أداء اختبارات الفهم.
- يؤدي اختبارات الرقابة لتحديد مدى إمكانية الاعتماد على سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية في هذا الشأن.
- يقدر مستوى خطر الرقابة.
- يحدد مدى وتوقيت وطبيعة الاختبارات الأساسية لعمليات المبيعات وتفاصيل رصيد المخزون.
- سوف تتضمن أهداف التحقق من المخزون التحقق من وجوده، اكتماله، سلامة تقويمه بمبلغ 5000000 جنيه، الإفصاح عنه، وأخيراً ما إذا كان يمثل حقاً للشركة وليس عليه تعهد للغير أم لا.

ثانيا: في ظل المراجعة المستمرة:

- يقيم مراقب الحسابات مدى سلامة تصميم هيكل الرقابة الداخلية على دورتي المخزون والمبيعات والمتحصلات كما سبق، من خلال آداء اختبارات الفهم.
- يؤدي اختبارات الرقابة متزامنة مع الاختبارات الأساسية للمخزون والمبيعات لتحديد ما يلي:

❖ هل يتبع استلام أوامر الشراء من خلال الانترنت الوقوف فوراً على المتاح من أرصدة المخزون بمخازن الشركة والميناء؟

- ❖ هل يسمح البرنامج بتشغيل أو الشراء فوراً من خلال حسابات العملاء وإدارة منح الائتمان ونظام التحويل الالكتروني للدفعات من ثمن البضاعة؟

- ❖ هل تقوم كل إدارة بتحديث قاعدة بياناتها بصفة فورية وبما يسمح باستخدام كلمة المرور للدخول على هذه البيانات واستكمال إجراءات تنفيذ عملية البيع؟

- ❖ هل يسمح نظام معلومات المحاسبة الفورية المطبق بالقياس والإفصاح الفوري عن كل من؛ مخزون البضاعة، المبيعات، ورصيد إجمالي العملاء؟

مصفوفة الرقابة الداخلية في ظل المراجعة المستمرة
ونظام معلومات المحاسبة الفورية.

عنصر الرقابة	وصف العنصر	السمات الرقابية	أساليب الرقابة
1- بيئة الرقابة.	• يجب أن تحدد الإدارة اثر نظام المعلومات المحاسبي الفوري على هيكل الرقابة الداخلية القائم. • يجب أن تحدد الإدارة آلية ضمان حسن إدارتها للمخاطر الجديدة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات. • يجب أن تحرص الإدارة على حسن إدارة نظام معلومات المحاسبة الفوري. • يجب أن تهيئ الإدارة العاملين بالتنظيم لقبول ومساندة التحول نحو نظام معلومات المحاسبة الفوري.	• وجود طرق جديدة لممارسة الأعمال الكترونياً. • التداخل والاعتماد المتبادل بين أقسام وفروع ومراكز الشركة. • حدوث تغيرات في دورات الأعمال وخاصة التداخل بينها وفورية وتزامن إنجازها. • هناك تأثير رقابي لمستوى الحاسب، المستخدم، الفني التقني.	• وجود استراتيجية للأعمال بالتحول نحو نظام معلومات المحاسبة الفوري والالتزام به. • حسن إدارة مقدمي شبكات التعامل مع الطرف الثالث. • تنفيذ الاتفاقات مع الشركاء. • رقابات الأمن على الأعمال من خلال الانترنت. • مراقبة اقتناء وتطوير البرامج الجاهزة اللازمة لممارسات الأعمال الالكترونية.

2- تقدير الخطر.	• تقدير الخطر عملية متكاملة تتضمن تحليل وتحديد وتقدير وإدارة المخاطر وتشمل هذه المخاطر: •• ممارسة الأعمال الكترونياً. •• تشغيل المعاملات الكترونياً. •• إنتاج قوائم مالية فورية. •• إدارة المخاطر نفسها.	• علاقة المخاطر بمزاعم معينة في القوائم المالية وما يرتبط بها من أنشطة التسجيل والتشغيل والإعداد الالكتروني للتقارير المالية. • المخاطر الداخلية والخارجية وما يحيط بها من ظروف وأحداث. • تقييم أثر نظام المحاسبة الفورية على هيكل الرقابة الداخلية لضمان حسن إدارة المخاطر الجديدة المحتملة.	•الرقابات الآلية. •شرطية الخطر لتقليل مستوى الضوضاء. •التوقيع الالكتروني. •برامج مدى الالتزام. •برامج الرقابة ذاتية التقويم.
3- المعلومات والاتصال.	يشمل نظام المعلومات: •• نظام المحاسبة الالكتروني. •• نظام محاسبة فورية مصمم لإنتاج سجلات ومستندات وتقارير مالية الكترونية. •يشمل الاتصال إعداد ونشر معلومات مالية فورية مباشرة. •يضمن عنصر المعلومات والاتصال أن المعلومات قد تم تحديدها وتلخيصها وتبادلها بصورة وقتية وملائمة بما يسمح للأفراد بأداء مسئولياتهم بطريقة صحيحة.	•يجب تصميم رقابات الصحة والموضوعية بما يضمن دقة واكتمال وصحة المعاملات. نظام المحاسبة الفورية يجب أن: • ينتج معلومات مالية صادقة. • يمنع التحريفات في القوائم المالية. •• يوفر مستند معاملات قابل للمراجعة وملائم.	•رقابات الحماية ضد الإفصاح عن معلومات لأطراف غير معتمدة. حيازة المعلومات المحاسبية. •حوائط نارية تقتصر على الأفراد المرخص لهم بذلك وتحمي من حيازة غير المرخص لهم لهذه المعلومات. مراجعة المعاملات وقواعد البيانات. •المراجعة المستمرة ومراجعة مدى الالتزام.

4- انشطة الرقابة	● تلك السياسات والإجراءات التي يتم تصميمها لضمان: •• تحقيق أهداف الشركة. •• صدق القوائم المالية. •• حماية الأصول. •• الالتزام بالقوانين واللوائح السارية. تضمن أنشطة الرقابة أن: •• المعاملات قد تم اعتمادها. •• الواجبات قد تم الفصل بينها. •• المستندات والسجلات المناسبة تم الاحتفاظ بها. •• الأصول والسجلات يتم حمايتها.	●أنشطة رقابية الهدف منها: •• حماية البرامج الجاهزة والحاسب نفسه والبيانات الالكترونية والسجلات من الإفصاح أو التغيير غير المرخص به، أثناء تخزينها أو نقلها أو الاحتفاظ المادي بها. •• التأكد من تطبيق نظم محاسبة فورية كافة. •• التأكد من تطبيق خطط حديثة وشرطية.	●إجراءات الاعتماد. ●تحديد واعتماد المعاملات. ●الرقابة على الحاسب. ●رقابات التنظيم. ●التوثيق والسجلات. ●الفصل بين المهام والواجبات.
5- المتابعة:	● عملية فترية أو مستمرة لتقييم كلاً من: •• مدى موضوعية نظام المحاسبة الفورية. •• مدى صدق والوثوق في نظام المحاسبة الفورية. •• مدى سلامة وملاءمة هيكل الرقابة الداخلية في ظل نظام المحاسبة الفورية. •• يضمن هذا العنصر ملاءمة وفعالية تشغيل وصدق أنشطة الرقابة.	أنشطة المتابعة المستمرة. تقويمات فترية منفصلة. ●مراجعات النظم ومدى الالتزام بواسطة إدارة المراجعة الداخلية. ●مراجعة مستمرة بواسطة مراقب الحسابات.	المراجعة خلال النظام. وسائل المراجعة من داخل النظام. ●أساليب المراجعة المعتمدة على الحاسب. النظم الآلية للمراجعة. رقابات النظم والفحص والمراجعة.

5/8/4. تصميم وأداء إجراءات المراجعة المستمرة:

بعد أن ينتهي مراقب الحسابات من تخطيط أعمال المراجعة المستمرة وصولاً إلى برنامج لأعمال المراجعة التنفيذية فإنه سوف يبدأ في آداء هذه الإجراءات لجمع الدليل الكافي الملائم بشأن مدى كفاءة وفعالية نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج وعرض المعلومات الفورية المباشرة. وتحديد ما إذا كان هناك استثناءات جوهرية في هذه المعلومات.

ومن اهم إجراءات المراجعة المستمرة ما يلي:

أ) إستخدام البرامج الجاهزة الفورية:

من أهم إجراءات المراجعة المستمرة استخدام مراقب الحسابات لبرامج المراجعة الفورية الجاهزة حيث يراعى بشأن هذه البرامج ما يلي:

- مهمة هذه البرامج اكتشاف الاستثناءات الجوهرية في المعاملات التي يتم تشغيلها من خلال نظام المحاسبة الفوري، أو شبه الفوري.
- بعد تحديد البرنامج للمعاملات الشاذة، أو الاستثنائية، يقوم مراقب الحسابات بفحصها فوراً، أو إن رأى غير ذلك يتم طبعها ثم يقوم باختبارها بعد ذلك.
- لكفاءة برامج المراجعة الجاهزة الفورية وشبه الفورية يجب على مراقب الحسابات أن يدخلها ضمن تصميم نظام مراجعة متكامل يعمل على قواعد بيانات الشركة بعد استيفاء إجراءات الترخيص له بالدخول.
- من المفضل مهنياً أن يتم دمج نظام المراجعة الفورية المستمرة باسنخدام البرامج الجاهزة في نظامي المعلومات والرقابة لدى الشركة.

وللتوضيح:

افترض أن مدير استثمار صندوق البنك الأهلى للاستثمار يعد يومياً تقريراً عن إحصاءات آداء محفظة استثمار الصندوق، وأوضح هذا التقرير

عن يوم 2003/1/1 أن معدل الزيادة في القيمة العادلة للاستثمارات يبلغ 2% وأن معدل العائد عن هذا اليوم 1.5% وأن هذين المؤشرين أعلى من نظيريهما لبورصة الأوراق المالية نفسها.

فإذا فرضنا أن مراقب الحسابات الأستاذ تامر عبد الوهاب يؤدي مراجعة مستمرة لحسابات صندوق استثمار البنك الأهلي فإنه يمكنه استخدام حاويات ناقلة للملفات Modules لبرنامج جاهز لاختبار مدى دقة إحصاءات آداء محفظة استثمار الصندوق لحظياً، ويقارن حسابه لهذين المؤشرين بما أفصح عنه مدير استثمار الصندوق، ويبدي رأياً فنياً عن مزاعم إدارة الصندوق بشأن آداء الاستثمار.

ب) فحص اتفاقات الشركة مع شركائها:

طالما أن الشركة محل المراجعة المستمرة ستوقع إتفاقاً مباشراً مع عملائها أو مورديها لإتمام صفقات أو معاملات الكترونية عبر شبكة الانترنت فعلى مراقب الحسابات:

- أن يطلب هذه الاتفاقات تمهيداً لفحصها.
- أن يفحص هذه الاتفاقات من حيث؛ شروطها، مدتها، موضوعها، طريقة تنفيذها، طريقة تسويتها أو سدادها، ومتى.
- أن يحدد ما إذا كان هناك أوجه ضعف جوهرية في نظام إبرام وتشغيل وتنفيذ وتسوية الإتفاق، وما أثرها إن وجدت على صدق المعلومات الفورية المباشرة.

جـ) آداء الإجراءات الالكترونية لجمع الدليل الالكتروني:

من المتفق عليه أن الأدلة الملائمة لإبداء الرأي في حالة المراجعة المستمرة هي أدلة الكترونية أهمها؛ المصادقات الالكترونية، المستندات الالكترونية غير الورقية، التوقيع الالكتروني، البصمة الالكترونية، ونظام

الرقابة على أمن وسلامة المعلومات وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي الفوري، النصوص، الفيديو، والصوت.

ومن أهم هذه الإجراءات اللازمة لجمع هذه الأدلة – بخلاف ما سبق – ما يلي:

- استخدام البرامج الجاهزة لإعادة تشغيل معاملات الشركة المهمة.
- استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات مثل؛ الحاسب، الانترنت، الفاكس، البريد الالكتروني، والتبادل الالكتروني EDI في جمع هذه الأدلة.
- اختبار آليات الرقابة الداخلية على، وفي، نظام المعلومات المحاسبي الفوري.

د) التحقق من أمن المعلومات:

رقابياً يجب أن تصمم وتشغل الشركة نظام للرقابة على أمن وسلامة المعلومات. ولكي يركز مراقب الحسابات على التحقق من المعاملات الاستثنائية وسلامة مخرجات نظام المحاسبة الفوري يجب عليه:

- أن يطلب ويفحص سياسات وإجراءات أمن موارد تكنولوجيا المعلومات، مثل الأجهزة والبرامج الجاهزة والبيانات.
- أن يتأكد مما إذا كانت هذه الإجراءات والسياسات تحظر على أي شخص استخدام هذه الأدوات ما لم يكن مرخص له بذلك.
- أن يتحقق من وجود إجراءات وسياسات للأمن المادي وأمن البرامج الجاهزة.
- أن يتحقق من أن إجراءات وسياسات أمن المعلومات تمنع إمكانية وجود معاملات صورية أو بيانات خاطئة من الدخول في نظام المعلومات.

6/8/4. تشغيل نظام المراجعة المستمرة:

لآداء الإجراءات السابقة يتم تشغيل نظام المراجعة المستمرة على ثلاث خطوات أو مراحل، وهي مرحلة، جمع البيانات ومرحلة تحليل البيانات وأخيرا مرحلة عرض البيانات وذلك على النحو التالي:

1/6/8/4. مرحلة جمع البيانات:

تمثل هذه المرحلة الحلقة بين نظام المعلومات المحاسبي لدى الشركة ونظام المراجعة المستمرة لدى مكتب المراجع، الذي يحتوى على وظيفة جمع البيانات. وتتم هذه المرحلة على النحو التالي:

أ) نظام المعلومات المحاسبي لدى الشركة:

يتكون نظام المعلومات المحاسبي الفوري لدى الشركة من وظيفة إنتاج التقارير، ومخزن ذاكرة، وبوابة مرور إلى نظام المراجعة المستمرة. ويتم تشغيل هذه الوظائف كالتالي:

- يقوم نظام المعلومات المحاسبي وبصفة مستمرة بإنتاج وتخزين تقارير وملفات المعاملات في الذاكرة.

وللتوضيح:

من أمثلة التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بصفة مستمرة؛ تقرير بالمتحصلات النقدية، ملخص المخزون المستمر، ملخص المدفوعات النقدية، ملخص المشتريات من البضاعة، وملخص المبيعات من البضاعة الكترونيا. ومن أمثلة الملفات، ملف المشتريات، ملف المبيعات، ملف الموردين، ملف المدفوعات النقدية، وملف المتحصلات النقدية.

- يسترجع معبر أو بوابة نظام المعلومات المحاسبي التقارير وملفات المعاملات من مخزن الذاكرة، ويضيف عليها التوقيعات الرقمية مستخدما المفتاح الخاص بالعميل، ويضعها في مظروف رقمي مستخدما المفتاح العام للمراجع، ثم يقوم بتخزين المظروف بحيث

يكون متاحا لنظام المراجعة المستمرة الخاص بالمراجع إما لكي يلتقطه مباشرة أو يرسله مباشرة لنظام عملية المراجعة المستمرة.

- يوفر نظام المعلومات المحاسبي أيضا حوائط نارية وخدمات شبكية خاصة مرئية لأداء وظيفة الرقابة على الحيازة ومنع التدخل غير المسموح به والمحافظة على سند المراجعة وتسهيل توصيل نظام عملية المراجعة المستمرة بشبكة المعلومات الداخلية للشركة.

ب) جمع وحيازة المعلومات:

- يتم جمع البيانات بصفة مستمرة الخاصة بالمظروف الرقمي للعميل باستخدام تسهيلات جمع البيانات، ويتم فتح المظروف باستخدام المفتاح الخاص بالمراجع، ويتم اختبار التوقيع الرقمي باستخدام المفتاح العام للعميل.

- بعد ذلك سيتم تخزين الرسائل الأساسية للمظروف - التي تشمل التقارير المالية وملفات المعاملات - في قواعد بيانات المراجعة في مرحلة تحليل البيانات لأغراض اختبارها.

- ولأن التقارير المالية وملفاتها هي المدخلات الأساسية لنظام المراجعة المستمرة، فإن آلية النظام لجمع البيانات يجب أن تطبق رقابات المدخلات بما يضمن أن:

❖ البيانات المستلمة كانت فعلا من العميل الصحيح، أو المقصود.

❖ البيانات المستلمة لم تعدل أو تم الاستحواذ عليها بطريقة غير شرعية أثناء انتقالها عبر الشبكة.

❖ العميل لا يستطيع التلاعب في البيانات المنتقلة.

- يقوم جامع البيانات بجمع المعلومات والمستندات الملائمة من الأطراف الخارجية طالما وجدت الحاجة لاختبارها.

2/6/8/4. مرحلة تحليل البيانات:

تتكون هذه المرحلة من قواعد بيانات المراجعة ونظام معرفي للمراجعة وذلك لمساندة عملية تحليل التقارير المالية. حيث تتم هذه المرحلة كالتالي:

أ) بمجرد التحقق من المظروف الرقمي للشركة من حيث سلامته ومحتواه، كما كان في مرحلة جمع البيانات، سيتم تحديد مجالات معينة من التقارير المالية وملفات المعاملات ثم يتم قراءتها في قواعد بيانات المراجعة آليا.

ب) لأن هذه البيانات المسترجعة سيتم اختبارها وتحليلها باستخدام النظام المعرفي وسيتم إعداد تقارير استثناء وتحذيرات alarms تبعا لذلك إذا ما وجدت أنشطة غير طبيعية، فإن مرحلة تحليل البيانات يجب أن تتضمن إجراءات رقابية معينة وذلك لضمان أن:

- المعاملات التي تعد منها التقارير المالية، وكذا ملفات المعاملات، مكتملة.
- المعاملات التي سبق مراجعتها لن يتم تعديلها بعد ذلك.

جـ) لضمان اكتمال المعاملات وملفات المعاملات من ناحية وعدم الدخول عليها وتعديلها بعد مراجعتها من ناحية أخرى، يتم التأشير على المعاملات التي روجعت فقط، بحيث أن المعاملات التي لم يؤشر عليها بالمراجعة هي التي يتم نقلها لقاعدة بيانات المراجعة لاختبارها بعد ذلك. وإجراء مثل هذا من شأنه أن يسهل أيضا اختبارات التحقق من استقلال الفترات المحاسبية.

وللتوضيح:

افترض معنا أن المراجعة المستمرة ستتم كل 90 يوم. وكانت هناك معاملة بيع بضاعة على الحساب يوم 2003/3/25، معاملة تحصيل من العملاء يوم 3/31 ويوم 4/2 كانت هناك معاملة سداد للموردين.

وعندما يتم مراجعة معاملة يوم 3/25 يؤشر عليها بما يفيد المراجعة. وأما معاملة 3/31 فلم يؤشر عليها ولذلك ترسل فقط مع بيانات المراجعة لمراجعتها آليا. وفي 4/2 سوف ينظر لهذه المعاملة على أنها تخص الفترة الحالية 1/ 4- 6/30.

د) ولضمان اكتمال المعاملات وملفات المعاملات وعدم الدخول عليها ومعالجتها أيضا ينبغي مقارنة ملفات المعاملات المقروؤة في قواعد بيانات المراجعة مع ملفات المعاملات التاريخية المخزنة فعلا في قواعد بيانات المراجعة منذ آخر مراجعة (بديل ملف أوراق العمل – أو ملف أوراق العمل الالكترونية).

هـ) بعد ذلك يتم إعداد تقرير الاختلافات وهو عبارة عن قائمة بالاختلافات في المعاملات المؤشر عليها، ثم يتم إرسال هذا التقرير للنظام المعرفي لكي يتم اختباره أيضا فيما يتعلق بالغش المحتمل.

و) في حالة إذا ما كان نظام المعلومات المحاسبي لدى العميل يوفر خاصية تحديث المعاملات والملفات التي روجعت (مؤشر عليها) فيجب إعادة استرجاع هذه الملفات وتخزينها في قواعد بيانات المراجعة لمقارنتها بتقرير مراقب الحسابات عن الاختلافات.

ز) إذا اسفرت الخطوة السابقة عن أي تعارض بين الملفات المحدثة وتقرير الاختلافات الذي أعده المراجع فإن هذا من شأنه أن يقدم دليلا قويا على فعالية الرقابات الداخلية لدى العميل في اكتشاف آية تعديلات غير معتمدة أو غير شرعية في دفتر أستاذ المعاملات.

ح) باعتبار النظام المعرفي للمراجعة، وما يرتبط به من معرفة، هو محور نظام عملية المراجعة المستمرة، فإن هذا النظام وأيضا قواعد بيانات المراجعة يجب أن يشتمل على ما يلي:

- المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.
- معايير المحاسبة المصرية.
- القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- معايير المحاسبة الدولية.
- التقييم الأولى لمخاطر المراجعة كما أنجزه المراجع.
- وصف ممارسات الأعمال حسب كل دورة من دورات العمليات.
- قائمة بعملاء وموردي الشركة المعتمدين.
- الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة.
- تطبيقات الإجراءات التحليلية والبيانات التاريخية.
- عقود الشركة طويلة الأجل مع العملاء والموردين والبنوك.
- حدود الأهمية النسبية للحسابات الأساسية في كل دورة من دورات العمليات.
- مظاهر الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية ومكانها.

3/6/8/4. مرحلة عرض البيانات:

تختص هذه المرحلة بعرض نتيجة فحص واختبار ومسح المراجع للملخصات النهائية وما يرتبط بها من معلومات ومستندات محاسبية. وسوف يتم إطلاق التحذيرات وإعداد تقارير الاستثناءات إن حدثت مواقف غير عادية نتيجة مقارنة المعاملات بالمعايير القائمة في مرحلة تحليل البيانات.

وللتوضيح:

افترض أن مراقب حسابات شركة المنصورة للالكترونيات بصدد مراجعة حساب الموردين وكان رصيد حـ/ العميل القدس يبلغ 3000000 جنيه وكان حده الأقصى 2750000 جنيه. في هذه الحالة سيتم عرض تحذير alarm على كاشف (متصفح) browser المراجع في هذه المرحلة،

وسيترتب على ذلك أن يرسل المراجع تغذية عكسية إلى لجنة المراجعة لـدى شركة المنصورة للالكترونيات لتوضيح هذا الاستثناء أو إزالته. وبالطبع يمكن أن تكون التغذية العكسية هنا في صورة خطاب الكتروني عن ظرف تستدعي إعداد تقرير عنها Reportable Condition.

9/4. مخرجات المراجعة المستمرة:

بعد أن ينتهي مراقب الحسابات من اختبار تقارير الاستثناء سوف يصل إلى استنتاج بخصوص ما إذا كانت تقارير الشركة وسجلات عملياتها خالية من التحريفات الجوهرية أم لا. وعلى ضوء استنتاجه سوف يختلف محتوى عرض مخرجات عملية المراجعة المستمرة كما يلي:

1/9/4. حالة عدم وجود تحريف جوهري:

إذا خلص مراقب الحسابات إلى عدم وجود تحريفات جوهرية في سجل معاملات الشركة وتقاريرها المالية عندئذ فإنه سيصدر حكمه بإضفاء الصدق على المعلومات المالية التي سوف تفصح عنها الشركة للطرف الثالث عبر الانترنت. وسيتم التعبير عن هذا الصدق أو هذه الثقة بمنح الشركة ختم المراجعة المستمرة للتصديق Continuous Adit Seal of Attestation وهو ختم مشابه لختم مراقب الحسابات بالتأكيد على الثقة في الموقع Web Trust Seal of Assurance، كما سنوضح لاحقا في هذا الشأن.

ومهنيا فهناك عدة أبعاد لهذا المنتج المهني للمراجعة المستمرة نوجزها فيما يلي:

1/1/9/4. المحتوى الإعلامي لختم التصديق من خلال المراجعة المستمرة:

من منظور مهني فإن انتهاء المراجعة المستمرة بمنح الشركة ختما بالتصديق على المعلومات المالية وسجلات معاملات عبر الانترنت يفصح لأصحاب المصلحة في الشركة عما يلي:

أ) أن مراقب الحسابات قد اختبر وقيم المعلومات المالية الظاهرة على موقع الشركة وذلك وفقا لمبادئ المراجعة المستمرة.

ب) أن مراقب الحسابات قد أصدر تقرير مراجعة أشار فيه إلى أن هذه المبادئ قد تم إتباعها وبما يتمشى مع معايير المراجعة الالكترونية المتعارف عليها.

جـ) أن مراقب الحسابات يقدم ختم المراجعة المستمرة لمن يهمه هذا الختم.

د) أن الشركة قد حصلت على الختم الظاهر على موقعها.

2/1/9/4. الإفصاح عن الختم والدخول عليه:

وفقا لنموذج المراجعة المستمرة يتم الإفصاح عن ختم التصديق والدخول عليه وفهم محتواه، كما يلي:

أ) يتم عرض الختم على صفحات المعلومات المالية للشركة مع الربط بتقرير مراقب الحسابات في نفس الوقت.

ب) على من يرغب من مستخدمي موقع الشركة على الانترنت في التأكد من أن الشركة قد استوفت شروط وضع هذا الختم أن يضغط على الختم نفسه ويذهب مباشرة إلى صفحة موقع الوكيل التكنولوجي (مثلا NIT) ليتأكد من أحقية الشركة في الحصول على ختم مراقب الحسابات.

جـ) على أصحاب المصلحة في هذا المنتج المهني لمراقب الحسابات الأخذ في الحسبان عدة أمور، أهمها ما يلي:

- أنه من الصعب على الشركة أن تفصح عن قوائم مالية كاملة كل يوم أو كل أسبوع، ولذلك فسوف تفصح فقط عن المعلومات المالية الرئيسية (الهامة) على موقعها على الإنترنت.

- أن الإجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات في المراجعة المستمرة قد لا تكون كافية لتمكينه من إبداء رأي فني محايد بشأن صدق كافة عناصر القوائم المالية.
- أن تقرير المراجعة المستمرة يجب أن يحدد، أو يشير إلى، موضوع التقرير، إجراءات المراجعة التي آداها مراقب الحسابات، ويحدد نتائج المراجعة، ويمتنع فيه المراجع عن إبداء الرأي، ويشير إلى أنه لا يغطي القوائم المالية للشركة ككل.

2/9/4. حالة وجود تحريفات جوهرية:

وفقا لطبيعة وأهداف ومجال المراجعة المستمرة، إذا توصل مراقب الحسابات إلى وجود تحريفات جوهرية في المعلومات المالية الأساسية الهامة، أو في سجلات المعاملات، ولم يتم تصويبها من خلال خطابه للإدارة أو لجنة المراجعة، فلن يتم منح الشركة ختم التصديق على هذه المعلومات. وأيا كان التقرير فسوف يكون معدلا، ولمن يرغب من مستخدمي الموقع الخاص بالشركة يمكن الدخول على تقرير مراقب الحسابات عن طريق الوسيط التكنولوجي المستقل NIT مثلا.

10/4. تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة:

بالرجوع إلى تعريف ومجال وأهداف المراجعة المستمرة يمكننا الآن توقع كيف يظهر تقرير مراقب الحسابات عن أعمال هذه المراجعة. ويمكن إيجاز أهم سمات ومحتوى هذا التقرير وبدائله على النحو التالي:

1/10/4. بدائل الراي:

أ) إذا توصل مراقب الحسابات إلى أن المعلومات المالية المفصح عنها، وسجلات المعاملات المالية، خالية من التحريفات الجوهرية فسوف يفوض الشركة الخادمة NIT بإظهار ختم التصديق على موقع الشركة محل المراجعة على الانترنت ويبدي رأيا نظيفا.

ب) أما إذا وجد تحريفا جوهريا في المعلومات المفصح عنها وسجل المعاملات فسوف يعدل رأيه بإبداء رأي متحفظ أو معاكس حسب حكمه المهني وأسباب وجوهرية التحريف. ولا يمنح الشركة ختم التصديق على موقعها على الإنترنت.

جـ) أما إذا فرضت الإدارة قيودا على أعماله أو فقد هو استقلاله فسوف يمتنع عن إبداء الرأي، وبالطبع لن يسمح بوضع ختم التصديق المستمر على موقع الشركة على الإنترنت.

2/4/10. النواحي الشكلية ومحتوى التقرير النظيف:

إذا ما قرر مراقب الحسابات إعداد تقرير نظيف برأيه على المعلومات المالية المفصح عنها فسوف يستوفي هذا التقرير النواحي الشكلية التالية، ويحتوي أيضا على ما يلي:

10/4/ 1/2. النواحي الشكلية للتقرير النظيف:

يمكن إيجاز أهم النواحي الشكلية للتقرير النظيف فيما يلي:

أ) يعنون التقرير بأنه تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة.

ب) يوجه التقرير إلى مساهمي الشركة ومجلس الإدارة وجهات الرقابة الرسمية كأصحاب مصلحة في الشركة.

جـ) يتكون التقرير من ثلاث فقرات وهي؛ الفقرة التمهيدية، فقرة النطاق، وفقرة الرأي.

د) يؤرخ التقرير بتاريخ الانتهاء من أداء أعمال المراجعة وهي غالبا كل أسبوع أو 15 يوم.

هـ) يوقع التقرير من مراقب الحسابات مصحوبا باسم المكتب وعنوانه ورقم س. م. م.

2/2/10/4. محتوى التقرير النظيف:

من ناحية الجوهر يجب أن يشير التقرير في كل فقرة من فقراته إلى ما يتوافق مع عنوانها والهدف منها كما يلي:

أ) الفقرة التمهيدية:

يجب أن يشير التقرير في الفقرة التمهيدية إلى ما يلي:

- أن مراقب الحسابات مراجع أي لم يختبر ولم يفحص.
- أنه راجع المعلومات والتقارير المالية الرئيسية، التي انتجها نظام معلومات المحاسبة الفورية لدى الشركة والمفصح عنها على موقع الشركة.
- الفترة التي تغطيها هذه المعلومات وهي غالبا يوما أو أسبوعا.
- أن المعلومات والتقارير المالية الرئيسية مسئولية إدارة الشركة.
- أن مسئوليته مراجعة هذه المعلومات والتقارير المالية وإبداء الرأي عليها.

ب) فقرة النطاق:

يجب أن يشير التقرير في فقرة النطاق إلى ما يلي:

- أن المراجع قام بالمراجعة وفقا لمعايير المراجعة المستمرة المتعارف عليها.
- أن هذه المعايير تتطلب منه تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت المعلومات والتقارير المالية المفصح عنها عبر الانترنت خالية من التحريفات والاستثناءات الجوهرية.
- أنه قام بالتحقق من التقارير والمعلومات المالية المرفقة.

- أنه قام بالتحقق من مدى كفاءة نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج هذه المعلومات والتقارير.
- أنه يعتقد أن ما قام به من أعمال المراجعة كاف لإبداء الرأي والتصريح من عدمه بأحقية الشركة في ختم التصديق المستمر.

جـ) *فقرة الرأي:*

من الطبيعي أن تختلف فقرة الرأي في هذا التقرير عنها في حالة التقرير عن أعمال المراجعة السنوية. وذلك بما يتمشى مع طبيعة مجال وأهداف ونطاق الخدمة المهنية في كلتا الحالتين. ويمكن إيجاز أهم ما تشير إله فقرة الرأي في حالة المراجعة المستمرة فيما يلي:

- الإشارة إلى أنه سوف يبدي رأيا.
- الإشارة إلى أن التقارير والمعلومات المالية المفصح عنها على موقع الشركة متمشية مع معايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.
- الإشارة إلى الفترة المحاسبية (يوم أو أسبوع).

مثال: شركة القدس لتكنولوجيا المعلومات شركة مساهمة مصرية مقيدة بالبورصة. كلفت الجمعية العامة للشركة مكتب الأستاذ تامر عبد الوهاب المحاسب القانوني بمراجعة حسابات الشركة عن سنة 2004 وبعمل مراجعة مستمرة لحسابات الشركة يوميا.

ويوم الأحد 2004/1/11 أفصحت الشركة على موقعها على الإنترنت www.Alkodstechno.com عن معاملات مبيعات وتحصيل من العملاء، واستثمار في أسهم في بورصة الإسكندرية بمبلغ 2000000، 500000، 1200000 جنيه على التوالي. واتضح لمراقب الحسابات خلو هذه المعلومات والمعاملات من التحريفات الجوهرية، وبالتالي فقد أعد تقريرا نظيفا، فكيف يظهر هذا التقرير؟

الحل

تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة

السادة/ مساهمي شركة القدس لتكنولوجيا المعلومات

/ مجلس إدارة الشركة

/ هيئة سوق المال

راجعنا المعلومات والتقارير المالية المرفقة والخاصة بشركة القدس لتكنولوجيا المعلومات عن يوم 2004/1/11 والمتمثلة في معلومات المبيعات والمتحصلات من العملاء والاستثمارات المقتناه، وكذا التقارير المالية عن حركة المبيعات والتغير في قيمة وآداء محفظة الاستثمار في الأوراق المالية. إن هذه المعلومات والتقارير مسئولية الإدارة، ومسئوليتنا إبداء الرأي عليها وتحديد مدى أحقية الشركة بختم التصديق المستمر على موقعها على الانترنت، بناء على مراجعتنا لها".

"لقد قمنا بمراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المستمرة المتعارف عليها. وتتطلب منا هذه المعايير تخطيط وآداء أعمال المراجعة المستمرة لتحديد ما إذا كانت المعلومات والتقارير المالية الفورية خالية من التحريفات والاستثناءات الجوهرية. لقد قمنا بالتحقق من الاستثناءات الجوهرية في المعلومات والتقارير المالية الفورية كما قمنا بتقييم مدى كفاءة نظام معلومات المحاسبة الفورية في إنتاج وتوصيل معلومات فورية مباشرة قابلة للاعتماد عليها من خلال الانترنت. كما تحققنا من مدى الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية. ونعتقد أن ما قمنا به من أعمال المراجعة كاف لإبداء الرأي وتحديد مدى أحقية الشركة في ختم التصديق المستمر".

"ومن رأينا أن المعلومات والتقارير المالية المشار إليها أعلاه خالية، في كل جوانبها الهامة، من التحريفات والاستثناءات الجوهرية وذلك وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة. وأن الشركة من حقها وضع ختم التصديق المستمر على موقعها على الانترنت www.Alkodstechno.com وفقا لمعايير المراجعة المستمرة"

مكتب الأستاذ تامر عبد الوهاب عيسى

10 ميدان أم كلثوم

المنصورة — الأحد 2004/1/11

س. م. م: 12308

أسئلة وحالات الفصل الثانى
والإجابة عليها

السؤال الأول :

اذكر دون أن تشرح :

1-أنواع أنظمة التجارة الإلكترونية.

2-أهم أدوات التجارة الإلكترونية.

3-أهم سمات تعريف المراجعة المستمرة.

4-مزايا المراجعة المستمرة.

5-الأمور التى يجب مراعاتها فى الأدلة الإلكترونية.

6-مراحل المراجعة المستمرة.

7-خمسة من إجراءات التحقق من أمن وسلامة المعلومات.

8-أهم ما تشير إليه الفقرة التمهيدية فى تقرير المراجعة المستمرة.

إجابة السؤال الأول :

1-أ- التجارة الإلكترونية بين منشأتى الأعمال B2B.

ب- التجارة الإلكترونية بين المنشأة والمستهلك B2C.

2-أ- التبادل الإلكترونى للبيانات.

ب- شبكة المعلومات الدولية.

جـ- التحويل الإلكترونى للأموال.

د- وسائل الاتصال عن بعد.

3-أهم سمات مفهوم المراجعة المستمرة ما يلى :

أ- أن المراجعة المستمرة مراجعة خارجية.

ب- أن المراجعة المستمرة خدمة تصديقية.

جـ- أن المراجعة المستمرة هى عملية مراجعة.

د- أن المراجعة المستمرة تنطوى بالضرورة على تجميع وتقييم الأدلة الإلكترونية.

هـ- أن المراجعة المستمرة عملية منظمة.

و- أن أدلة الإثبات التى تعتمد عليها المراجعة المستمرة أدلة إلكترونية.

ز- أن مجال المراجعة المستمرة معلومات مالية فورية.

ح- أن جمع الأدلة فى ظل المراجعة المستمرة يتطلب بالضرورة آداء إجراءات مراجعة غير نمطية.

4- مزايا المراجعة المستمرة ما يلى :

أ- أنها مراجعة مستمرة تقدم تأكيداً إيجابياً مستمراً.

ب- أن المراجعة حول الحاسب لم تعد ملائمة.

جـ- أنها تساعد على تخفيض تكلفة أداء أعمال المراجعة.

د- تساعد على إختبار عينة أكبر من معاملات الشركة.

هـ- تزيد جودة المراجعة.

و- الأفضل للتعامل مع الإنترنت عند المراجعة.

5- ما يجب مراعاته فى الأدلة الإلكترونية :

أ- أنها أدلة غير ورقية.

ب- أن إجراءات جمعها تؤدى عن طريق البرامج الجاهزة.

جـ-أن الهدف منها تحديد ما إذا كانت هناك إستثناءات جوهرية فى المعلومات المالية الفورية.

6- مراحل المراجعة المستمرة :

أ- تخطيط أعمال التكليف بالمراجعة.

ب- آداء اختبار الرقابة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية.

جـ- آداء الإختبارات الجوهرية المرحلية والمستمرة.

د- آداء الاختبارات الجوهرية لأرصدة الحسابات.

هـ- استكمال أعمال المراجعة وإعداد التقرير.

7- إجراءات التحقق من أمن وسلامة المعلومات :

أ- طلب وفحص سياسات وإجراءات أمن موارد التكنولوجيا.

ب- التحقق مما إذا كانت هذه السياسات والإجراءات تمنع غير المرخص لهم بإستخدام موارد التكنولوجيا.

جـ- التحقق من أن هذه الإجراءات تمنع وجود معاملات صورية.

د- التحقق من وجود إجراءات الأمن المادى.

8- أهم ما تشير إليه الفقرة التمهيدية فى تقرير المراجعة المستمرة:

أ- الإشارة إلى أن مراقب الحسابات قام بمراجعة.

ب- الإشارة إلى مجال المراجعة وهو المعلومات والتقارير المالية الرئيسية.

جـ- فترة المراجعة - يوم أو أسبوع.

د- أن المعلومات والتقارير المالية مسئولية الإدارة.

هـ- أن مسئوليته مراجعتها وإبداء الرأى عليها.

السؤال الثانى :

حدد المصطلح المهنى المناسب الذى تعبر عنه كل عبارة مما يلى :

1-عمليات تبادل للسلع والخدمات إلكترونياً سواء بإستخدام التبادل الإلكترونى للبيانات EOI أو البريد الإلكترونى E. Mail، أو الفاكس، أو التحويلات الإلكترونية وشبكة المعلومات الدولية، أو أى وسيلة إلكترونية أخرى.

2-تلك الصفقات التى تتم بين المنشآت والمستهلكين الأفراد من خلال شبكة الإنترنت.

3-تلك الصفقات التى تتم بين منشأتى أعمال أو أكثر بإستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

4- عبارة عن آلية لتنفيذ الصفقات إلكترونياً من خلال التعامل غير الورقى أو الإلكترونى بين الحاسبات وبعضها البعض.

5-عملية منظمة لتجميع الأدلة الإلكترونية للمراجعة كأساس معقول لإبداء رأى فنى محايد بشأن مدى صدق التقارير والمعلومات المالية المعدة فى ظل نظام معلومات محاسبى فورى غير ورقى.

6-هذه الخدمة تنتهى برأى فنى فورى وختم بالتصديق المستمر يظهر على موقع الشركة على الإنترنت.

7-هى أدلة إثبات أيضاً ولكنها غير ورقية متسقة مع مجال ونطاق المراجعة المستمرة.

8-أهم خاصية تستوفيها المعلومات المحاسبية فى ظل نظم معلومات المحاسبة الفورية.

9-الرقابة التى تتحقق من خلال متابعة مستمرة لإدارة الشركة وتعتمد على منتج المراجعة المستمرة، للملاك.

10- جاءت هذه الخدمة المهنية كمدخل جديد لمراجعة الحسابات وإستجابة مهنيين للآثار الحتمية لتكنولوجيا المعلومات على المحاسبة والمراجعة.

11- لغة إلكترونية نمطية تستخدم فى إعداد تقارير الأعمال من شأنها أن تسهل إعداد ونشر وإختبار وإستخلاص المعلومات المالية.

12- إضفاء الصدق على الإفصاح الفورى للشركات عبر الإنترنت ومساعدة الملاك وجهات الرقابة فى ممارية الرقابة الفورية وتحديد مدى كفاءة وفعالية نظم المحاسبة الفورية.

13- أن يبدى مراقب الحسابات رأياً فنياً محايداً بشأن مدى صدق المعلومات والتقارير المالية المنتجة فى ظل نظام معلومات محاسبى فورى غير ورقى، ومنح الشركة ختم التصديق المستمر.

14- يشتمل على ما تفصح عنه الشركة مباشرة على موقعها من معلومات مالية ومؤشرات مالية وتقلبات غير عادية فى مؤشرات الآداء وأسبابها، سواء كانت هذه المعلومات متعلقة بقائمة المركز المالى أو قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية أو قائمة التغير فى حقوق الملاك.

15- يشير إلى مشتملات الفحص والإختبار والتحقق المستمر إلكترونياً من خلال إستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

16- يجب أن يكون مراقب الحسابات مؤهلاً ومدرباً فى مجال نظم المحاسبة الفورية وإستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات فى المراجعة، ويجتاز برنامجاً تدريبياً فى هذا المجال تحت إشراف جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

17- وفقاً لهذا المعيار يجب ألا يقوم مراقب الحسابات نفسه بأداء خدمات إستشارية لعميله خاصة بأمن وسلامة المعلومات وتصميم نظم المحاسبة الفورية المباشرة.

18- وفقاً لهذا المعيار يجوز لمراقب الحسابات أن يجمع بين المراجعة المستمرة وخدمة التأثير على الثقة فى موقع الشركة على الإنترنت، ويظل ملتزماً بهذا المعيار.

19- وفقاً لهذا المعيار سيكون مراقب الحسابات القائم بأداء المراجعة المستمرة مسئولاً أخلاقياً عن الحفاظ على أسرار وسمعة عميله، وإكتشاف الغش الإلكترونى.

20- معايير تخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وجمع الأدلة الإلكترونية للوصول إلى تأكيد مستمر.

إجابة السؤال الثانى:

1-تعريف التجارة الإلكترونية.

2-B 2 C

3-B 2 B

4-EDI

5-تعريف المراجعة المستمرة.

6-المراجعة المستمرة.

7-الأدلة الإلكترونية.

8-خاصية الوقتية.

9-الرقابة المستمرة.

10- المراجعة المستمرة.

11- لغة إعداد تقارير الأعمال المرنة.

12- الأهداف الفرعية للمراجعة المستمرة.

13- الهدف الأساسى لمراجعة المستمرة.

14- مجال المراجعة المستمرة.

15- نطاق المراجعة المستمرة.

16- معيار التأهيل والتدريب فى ظل المراجعة المستمرة.

17- معيار الإستقلال.

18- معيار الإستقلال.

19- معيار بذل العناية المهنية الكافية.

20- معايير العمل الميدانى للمراجعة المستمرة.

السؤال الثالث :

حدد المصطلح المهنى المناسب الذى تعبر عنه كل من العبارات التالية :

1- يتكون من ست عمليات تبدأ بتعيين المعاملات والأحداث الإقتصادية وتنتهى بإعداد وتوصيل قوائم مالية فورية.

2- تتكون من خمس مراحل تبدأ بتخطيط أعمال التكليف بالمراجعة بما فى ذلك الإجراءات التحليلية وتنتهى بإستكمال أعمال المراجعة وإعداد التقرير مروراً بتقييم هيكل الرقابة الداخلية لنظام المحاسبة الفورية وأداء الإختبارات الجوهرية المرحلية والمستمرة.

3- إحتمال فشل المراجع بدون قصد فى تعديل رأيه على قوائم مالية بها تحريف جوهرى.

4- توجد علاقة عكسية بين هذا الخطر والإحتمال المشترك للخطرين المتلازم وخطر الرقابة.

5- يتكون هذا النظام من ثلاث مراحل وهى : مرحلة جمع البيانات، مرحلة تحليل البيانات، ومرحلة عرض البيانات.

6- ذلك الختم الذى تحصل عليه الشركة إذا إنتهت المراجعة المستمرة إلى عدم وجود تحريف جوهرى.

7- تقرير مراقب الحسابات الذى يشير فيه إلى أن القوائم والمعلومات المالية خالية من التحريفات والإستثناءات الجوهرية وأن من حق الشركة وضع ختم التصديق المستمر على موقعها على الإنترنت.

8- الفقرة السابقة على فقرة النطاق فى تقرير المراجعة المستمرة.

9- الفقرة الثانية فى تقرير مراقب الحسابات النظيف عن أعمال المراجعة المستمرة.

10- الفقرة الثالثة فى تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة.

إجابة السؤال الثالث :

1-نظام المحاسبة الفورية.

2-المراجعة المستمرة.

3-خطر المراجعة الكلى.

4-خطر الإكتشاف.

5-نظام المراجعة المستمرة.

6-ختم المراجعة المستمرة للتصديق.

7-تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة.

8-الفقرة التمهيدية.

9-فقرة النطاق.

10- فقرة الرأى.

السؤال الرابع:

بإستخدام جدول مناسب قارن بين كل إثنين مما يلى :

1-معايير المراجعة المستمرة ومعايير المراجعة الخارجية التقليدية.

2-مراحل نظام معلومات المحاسبة الفورية ونظام المراجعة المستمرة.

3-شكل تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية وشكل تقريره عن أعمال المراجعة المستمرة.

اجب بنفسك عن هذا السؤال بالرجوع إلى الكتاب.

الفصل الثالث

التأكيد المهنى على الثقة
فى مواقع الشركات
على الإنترنت

Web Trust

الفصل الثالث

التأكيد المهني على الثقة في مواقع الشركات على الإنترنت

Web Trust

مقدمة :

أثرت التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات تأثيراً كبيراً على مداخل وأساليب المراجعة الخارجية من ناحية، وعلى تشكيلة خدمات مراقب الحسابات من جهة أخرى. وتعتبر خدمة التأكيد المهني على الثقة في موقع الشركة على الانترنت إحدى أهم الخدمات المهنية التي أضيفت لتشكيلة خدمات مراقب الحسابات منذ منتصف العقد الأخير تقريباً من القرن العشرين، فما هي هذه الخدمة؛ وما مجالها ونطاقها، ومن يقوم بها؟ وما هي متطلبات تخطيطها وتنفيذها، وما شكل منتجها النهائي ولمن يقدم؟ هذا ما سنعرض له ببعض التفصيل على النحو الوارد في الصفحات التالية:

1- مفهوم خدمة التأكيد على الثقة في الموقع والطلب عليها:

مثلها مثل أي خدمة مهنية جديدة تحتاج خدمة التأكيد المهني على الثقة في موقع الشركة على الانترنت إلى تعريف محدد يعكس أهدافها في الوفاء بالطلب عليها، كما سنوضح في الصفحات التالية:

1/1- مفهوم خدمة التأكيد على الثقة في الموقع:

مهنياً تعرف خدمة التأكيد على الثقة في الموقع على الانترنت بأنها عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الانترنت، لاختبار مدى تمشي هذه المزاعم مع معايير الثقة في الموقع، وتوصيل النتائج إلى أصحاب المصلحة في الموقع، وبصفة خاصة الإدارة وزائري الموقع نفسه.

وبالنظر إلى هذا التعريف يتضح لنا ما يلي:

أ) أن خدمة التأكد المهني على الثقة في الموقع خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف، حيث الإدارة طرف يفصح عن معلومات على الموقع وعن مزاعم بأنها قد استوفت معايير الثقة في الموقع خاصة أمن الموقع وسلامة المعاملات التجارية وإجراءاتها وخصوصية الزائرين للموقع.

أما الطرف الثاني فهو مراقب الحسابات الذي تكلفه الإدارة لاختبار مدى صدق مزاعمها وإبداء الرأي والختم على الموقع. بينما الطرف الثالث هنا سيكون من الشمول بحيث لا يقف فقط عند الملاك والمقرضين والدائنين ونقابات العمال بل سوف يشمل كافة زائري الموقع نفسه.

ب) أن خدمة التأكيد عملية منظمة لأنها تتكون من عدة مراحل وخطوات ستبدأ بقبول المراجع للتكليف من الإدارة وتنتهي بإعداد التقرير وإبداء الرأي وختم الثقة على الموقع، مروراً بعمليتي التخطيط والتنفيذ.

جـ) أن الأدلة التي يجمعها مراقب الحسابات القائم باختبار مدى صحة مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع هي الأساس الذي سوف يبنى عليه رأيه الفني من ناحية، ومنح ختم التأكيد على الثقة للموقع من ناحية أخرى.

د) أن التأكيد المهني على الثقة في الموقع يقدم تأكيداً إيجابياً مثل المراجعة، وليس تأكيداً سلبياً مثل الفحص المحدود، ولذلك فإن هذه الخدمة تؤكد على الثقة في الموقع، أو تضيف لصدق إفصاح الإدارة عن مزاعمها بشأن الموقع. ولكنها لا تقدم تأكيدات بشأن جودة السلع والخدمات التي يتم بيعها من خلال الموقع.

هـ) أن مجال الاختبار في هذه الخدمة هو مزاعم الإدارة بشأن الثقة فيما تفصح عنه على موقعها. وأن معظم هذه المزاعم سيتركز بصفة رئيسية على:

- سلامة المعاملات التجارية.
- سلامة إجراءات تنفيذ المعاملات التجارية.
- ضمان خصوصية الزائرين للموقع.
- ضمان أمن الموقع.

و) أن مقياس صدق مزاعم الإدارة بشأن الموقع تتكون من المبادئ أو المعايير الخاصة بالثقة في الموقع، مثل الأمن، والإفصاح، والخصوصية... الخ.

ز) أن المنتج النهائي لهذه الخدمة عبارة عن رأي فني محايد يبديه مراقب الحسابات من خلال تقرير يقدمه للإدارة وأصحاب المصلحة في الشركة وزائري الموقع.

2/1- الطلب على خدمة التأكيد على الثقة في الموقع:

بداية يمكن مهنياً تصنيف هذه الخدمة كواحدة من الخدمات المهنية المستحدثة لمواجهة فائض الطلب – فجوة التوقعات – على تشكيلة خدمات

مراقب الحسابات في نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين. ويمكن رد الطلب على هذه الخدمة إلى الأسباب الآتية:

أ) لزيادة المعاملات التجارية عبر الانترنت، خاصة التجارية بين الشركات والأفراد، يجب دعم ثقة الأفراد في المواقع على الانترنت. ولن يتحقق ذلك إلى بختم التأكيد على الثقة في الموقع.

ب) تؤدي هذه الخدمة إلى زيادة عنصر الأمان في المعاملات التجارية وتنشيطها.

جـ) زيادة ثقة مستخدمي الانترنت في مراقب الحسابات في آداء هذه الخدمة، كإمتداد لكفاءته وسمعته المهنية في آداء خدمات مهنية مستقرة، مثل المراجعة والفحص المحدود، ورغبة في عدم ترك سوق الممارسة المهنية لأدعياء المهنة.

د) لأن المؤسسات المالية، خاصة البنوك، طرف أصيل في إتمام المعاملات من خلال التجارة الالكترونية فإنها تريد ما يطمئنها إلى سلامة مواقع المتعاملين التجاريين خاصة عبر الأنترنت، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال قيام مراقب الحسابات بآداء خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع.

هـ) أن الكيانات التنظيمية مثل المنشآت التجارية والمستشفيات الخاصة ومنشآت تجارة البرمجيات والكتب وشركات الطيران، وحتى المنشآت صغيرة الحجم، تحتاج لدعم فرصها التسويقية الالكترونية. والسبيل إلى ذلك طلب خدمة التأكيد على الثقة في مواقعها على الانترنت.

و) حاجة الزائرين للمواقع على الانترنت والمتعاملين تجارياً مع الشركات من خلال مواقعها يرغبون في التأكد من عدم سوء استخدام بياناتهم الخاصة ودعم أمن وسلامة هذه البيانات، والسبيل إلى ذلك هذه الخدمة المهنية للتأكيد على الثقة في الموقع.

2- مجال خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع:

القاعدة أن مجال خدمة التأكيد على الثقة في الموقع هو مزاعم الإدارة وإفصاحاتها على موقع الشركة عن استيفاء الموقع لمبادئ الثقة فيه. ومن أهم مزاعم الإدارة هذه ما يلي:

أ) الإفصاح الكافي عن نشاط الشركة في مجال التجارة الالكترونية.

ب) أن المعاملات والصفقات التجارية من خلال الموقع متفقة مع ما تم الإفصاح عنه، في هذا الشأن.

جـ) أن الشركة صممت ونفذت إجراءات وآليات ونظم رقابية تكفل سلامة واكتمال إثبات وتشغيل طلبات العملاء، وعملاء التجارة الالكترونية.

د) أن الشركة صممت ونفذت، وتعاقدت إن لزم الأمر على، وسائل ملائمة وكافية لحماية بيانات العميل من سوء الاستخدام.

هـ) أن معاملات التجارة الالكترونية مستوفاة لمقاييس الثقة الصادرة عن المنظمات المهنية.

3- ختم التأكيد على الثقة في الموقع كمنتج مهني:

كما أشرنا من قبل فإن المستهدف من هذه الخدمة أن يبدي مراقب الحسابات رأياً فنياً محايداً على مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الانترنت. ويجب أن يتبع إعداد التقرير نتيجة اختبار هذه المزاعم إصدار ختم الثقة على موقع الشركة (العميل) على الانترنت. وفي سبيل الوصول إلى هذا الوضع يراعي ما يلي:

أ) نحن نعتقد أنه بدخول مراقب الحسابات في مصر هذه الخدمة يلزم أن تتعاقد جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية – أو وزارة المالية في الوضع الراهن – مع شركة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات، خاصة في مجال بناء المواقع وتأمينها ومراقبتها. وافترض أن هذه الشركة سيكون أسمها شركة النيل لتكنولوجيا المعلومات NIT.

ب) بعد إعداد مراقب الحسابات لتقريره عن اختبار مزاعم إدارة شركة (المنصورة مثلاً للتجارة) تتولى شركة NIT وضع ختم الثقة على موقع شركة المنصورة على الانترنت.

جـ) عند دخول زائر معين، وليكن المستثمر البنك الأهلي المصري في أسهم شركة المنصورة، ويريد الوصول إلى تقرير مراقب الحسابات فسوف يضغط على ختم الثقة على موقع الشركة فتتولى عندئذ شركة NIT توصيل البنك الأهلي بتقرير مراقب الحسابات بشأن نتيجة اختبار مزاعم إدارة شركة المنصورة فيما يتعلق بالثقة في موقعها.

د) تتولى شركة NIT بعد ذلك اتباع الوسائل اللازمة من البحث. والتقصي والمتابعة لضمان حماية ختم الثقة على الموقع، وعدم استخدام هذا الختم في مواقع أخرى على سبيل الغش.

هـ) إذا تنحى مراقب الحسابات بعد 90 يوم، هي مدة بقاء ختم الثقة على الموقع، أو عين مراقب حسابات آخر، فسوف يخبر مراقب الحسابات شركة NIT لنزع ختم الثقة من على موقع الشركة.

4- معايير خدمة التأكيد المهني على الثقة في الموقع:

نحن نعتقد بأن مراقب الحسابات مؤهل لممارسة هذه الخدمة المهنية في مصر في الفترة القادمة. وعليه أن يقبل التكليف بها من إدارة الشركة صاحبة الموقع ويخطط وينفذ أعمال الاختبار ويقدم تقريره للإدارة والزائرين ومستخدمي الموقع وأصحاب المصلحة في المنشأة في ضوء معايير الخدمات التصديقية الآتية:

1/4- المعايير العامة:

وهي المعايير الخاصة بالتكوين العلمي والعملي لمؤدي خدمة التصديق، وتشتمل على خمسة معايير، كما يلي:

أ) الكفاءة العلمية والعملية:

يجب أن يؤدي الاختبار محاسب مؤهل ومدرب بدرجة عالية وملائمة في مجال التأكيد المهني وتكنولوجيا المعلومات واستخدامات وسلامة المعلومات.

ب) المعرفة الكافية بمجال التكليف:

يجب أن يقوم بالاختبار محاسب لديه معرفة كافية بالمواقع على الانترنت واعتبارات أو مبادئ الخصوصية والأمن وسلامة الإجراءات والمعاملات والإفصاح عنها.

جـ) شرط قبول التكليف:

يجب أن يقوم المحاسب باختبار الموقع إذا توافر لديه السبب المقتنع بتوافر شرطان:

الشرط الاول: أن مزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة قابلة للتقييم وفق معيار ملائم وضعته جهة معينة، أو تضمنه الإفصاح عن المزاعم بصورة شاملة وكافية بما يجعل الزائر للموقع قادرا على فهمه.

الشرط الثاني: أن المزاعم قابلة للتقويم أو القياس المتسق والمعقول باستخدام هذا المعيار.

وللتوضيح:

يجب أن تزعم الإدارة بأن هناك من الإجراءات والأساليب ما هو كاف للحفاظ على خصوصية زائر الموقع. في هذه الحالة يؤدي مراقب الحسابات اختباراته للوقوف على ما إذا كان هناك فعلا حفاظ على خصوصية زائرا الموقع أم لا.

د) الاستقلال:

يجب أن يكون مراقب الحسابات القائم بالاختبار مستقلا في الظاهر والواقع في كافة الأمور الخاصة بالتكليف.

هـ) العناية المهنية:

يجب أن يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية الكافية في كافة مراحل أداء التكليف. وبخلاف مسئوليته القانونية والمهنية، العادية فسوف يكون مسئولا عن التحقق من مدى سلامة وصدق إجراءات تنفيذ المعاملات الالكترونية بطريقة آمنة.

2/4- *معايير العمل الميداني:*

وهي المعايير الخاصة بتخطيط أعمال الاختبار وتنفيذها وجمع الأدلة كالتالي:

أ) تخطيط العمل والإشراف على المساعدين.

يجب على مراقب الحسابات القائم بالاختبار أن يخطط أعمال الاختبار ويشرف على مساعديه بطريقة ملائمة خاصة مساعديه من غير المحاسبين.

ب) الحصول على الأدلة الكافية:

يجب أن يجمع مراقب الحسابات الأدلة الكافية التي تقدم أساسا معقولا لاستنتاجاته التي سوف يتضمنها تقريره والتي تحدد مدى أحقية العميل في ختم التأكيد على الثقة، خاصة فيما يتعلق بتمشي مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع مع المقاييس أو المعايير المقبولة الخاصة بالثقة.

3/4- *معايير التقرير:*

وتشتمل على اربعة معايير كالتالي:

أ) يجب أن يشير المراجع في تقريره عن التأكيد على الثقة في الموقع إلى مزاعم الإدارة التي أفصحت عنها بخصوص الثقة في الموقع.

ب) يجب أن يشير المراجع في تقريره إلى ما إذا كانت مزاعم الإدارة متمشية، في كل جوانبها الهامة، مع المعايير أو المقاييس القائمة.

جـ) يجب أن يشير المراجع في تقريره إلى أن آليات الإدارة للرقابة على الموقع عادة ما يكون بها أوجه قصور متلازمة.

د) يجب أن يشير المراجع في تقريره إلى ما يحذر به مستخدمي الموقع وتقريره من أن ظهور ختم التأكيد على الثقة على الموقع لا يعني بأي حال من الأحوال إمكانية تغيير التقرير أو تحديثه أو تقديم تأكيد إضافي في مواجهة ما يستجد من ظروف تالية لتاريخ التقرير.

5- متطلبات تخطيط أعمال التأكيد على الثقة في الموقع:

خدمة التأكيد المهني، على مزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الانترنت، خاصة فيما يتعلق بمقومات الثقة في الموقع، خدمة مهنية متكاملة تحتاج من مراقب الحسابات، أو الممارس، تخطيط أعمال التأكيد باختبار مزاعم الإدارة. ومن أهم متطلبات تخطيط أعمال الاختبار ما يلي:

1/5- الإلمام بطبيعة نشاط الشركة وموقعها على الانترنت:

يتطلب تخطيط أعمال اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة أن يلم مراقب الحسابات بما يلي:

أ) طبيعة نشاط الشركة وما إذا كان ملائماً لإبرام الصفقات عبر الانترنت أم لا؟

ب) أسم موقع الشركة على الانترنت.

جـ) تصميم صفحات موقع الشركة على الأنترنت.

د) إجراءات تلقي وتنفيذ طلبات العملاء عبر الانترنت.

هـ) إجراءات طلب الشركة للشراء من الغير من خلال الإفصاح على موقعها عبر الانترنت.

و) الشكل القانوني للشركة وعلاقتها بجهات الرقابة الرسمية، مثل هيئة سوق المال.

ز) طبيعة وخريطة نظام المعلومات الإداري والمحاسبي الفوري المعمول به لدى الشركة.

2/5- الإلمام بمقاييس الثقة في الموقع:

يتطلب تخطيط أعمال الاختبار أيضاً وقوف مراقب الحسابات، أو الممارس، على المبادئ أو المقاييس، الحالية المعترف بها، وكذا آية تطورات

فيها، والتي يجب أن تلتزم بها الإدارة، والتي سيكون هـذا الالتزام مجالاً للاختبار. وأهم هذه المقاييس أو المبادئ ما يلي:

أ) مبدأ الخصوصية:

يجب أن تلتزم الإدارة بالمحافظة على خصوصية عملائها، وعدم السماح لنفسها أو لغيرها بإساءة استخدام البيانات الخاصة بالعميل.

ب) دقة وسلامة ممارسات ومعاملات الأعمال:

يجب أن تلتزم الإدارة باتباع الإجراءات الكافية والملائمة التي تكفل سلامة ودقة معاملاتها وكذا اتصالاتها من خلال الانترنت.

جـ) القابلية للثقة:

يجب أن تلتزم الإدارة باتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة بما يعظم ثقة الغير في المعلومات المفصح عنها على الموقع من ناحية، والبيانات الخاصة بالدخول من الغير من ناحية أخرى.

د) الأمن:

يجب أن تلتزم الإدارة بتصميم وتنفيذ ومتابعة آليات ونظم وأدوات ملائمة وكافية لضمان أمن وسلامة الموقع.

هـ) الاعتراف بالمسئولية نحو الغير:

يجب أن تلتزم الإدارة بما تعلنه عن مسئوليتها نحو الغير خاصة عملاء الشركة وغيرهم من زائري الموقع، وذلك بالتثبت منهم واتباع الإجراءات المناسبة للوفاء بالتزاماتها نحوهم.

و) القابلية للاستخدام:

يجب أن تلتزم الإدارة بعدم تغيير استخدام موقع الشركة على الإنترنت من جانب الغير، خاصة العملاء والموردون وجهات الرقابة الرسمية.

ز) الإفصاح الفوري الوافي:

يجب أن تلتزم الإدارة بالإفصاح عن البيانات والإجراءات الخاصة بالثقة في الموقع، وبخاصة الإجراءات المتبعة حيال الالتزام بمبادئ دعم الثقة في الموقع.

3/5- تقدير مخاطر الاختبار:

يتطلب تخطيط أعمال اختبار تأكيدات الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الانترنت من مراقب الحسابات، أو الممارس، صياغة نوعين من الأحكام المهنية:

أ) الحكم المهني على حدود الأهمية النسبية لكل مفردة من مفردات الإفصاح المالي عبر الموقع، مثل قيمة المشتريات أو المبيعات أو قيمة رصيد العملاء، عبر الموقع.

ب) الحكم على مخاطر التأكيد، خاصة المخاطر التالية:

- مخاطر التكليف بقبول آداء الخدمة رغم عدم وجود كفاءات فنية مدربة بالمكتب مما يحتمل معه تحمل تكاليف الإخلال بالمسئولية القانونية.
- مخاطر عدم كفاءة إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية من جانب الإدارة على أمن وسلامة الموقع وخصوصية معلومات العملاء.
- مخاطر تكنولوجيا المعلومات، خاصة ما يرتبط منها بتصميم الموقع وتشغيله وصيانته ومحاولة السطو على ختم التأكيد على الثقة.
- مخاطر أعمال العميل نفسه والمماثلة للخطر المتلازم، ولكن على المستوى الكلي.

6- متطلبات أداء أعمال اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع:

بداية يمكن القول بأن مدى وتوقيت وطبيعة اختبارات وإجراءات اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الانترنت سوف تختلف كثيراً عنها في ظل مراجعة الحسابات السنوية او حتى المراجعة المستمرة، والسبب ببساطة هو اختلاف طبيعة وأهداف ومجال الخدمة المهنية في كل حالة من هذه الحالات.

وبإيجاز يمكن حصر أهم متطلبات اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة في موقع الشركة على الإنترنت فيما يلي:

1/6- إجراءات اختبار امن الموقع وسرية المعلومات:

ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- طلب وفحص خطة وسياسة الإدارة بشأن تأمين الموقع.
- مناقشة الإدارة في آليات ووسائل مواجهة الثغرات الأمنية بالموقع إن وجدت.
- طلب وفحص، والاستفسار عن، إجراءات الإدارة لمواجهة أعطال الموقع لأسباب متعددة كما هو الحال بشأن أعمال القرصنة.
- فحص إجراءات الحفاظ على سرية حسابات العميل.
- التحقق من إجراءات منع وصول ودخول غير المرخص لهم على الموقع.
- الاستفسار عما إذا كانت هناك قواعد بيانات للعملاء وزوار الموقع الذين تتعامل معهم الشركة.
- طلب وفحص آية شكاوى واردة من العملاء بخصوص عدم الحفاظ على سرية بياناتهم.

- طلب ومناقشة الإدارة فيما يتعلق بالدعاوى المرفوعة على الشركة بسبب عدم كفاية إجراءات أمن وسلامة الموقع.

2/6- إجراءات التحقق من إمكانية استخدام الموقع وصحة الممارسات والمعاملات:

وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- التأكد من عدم وجود قيود على استخدم الغير للموقع، عن طريق الاستفسار والمناقشة وطلب شهادات داخلية بذلك.
- طلب وفحص عمليات تجديد وتحديث الموقع وتحسين سبل الاتصال به ومن خلاله الكترونياً.
- فحص مدى كفاية إفصاح الموقع عن السلع والخدمات التي ترغب الشركة في تسويقها عن طريق التجارة الالكترونية.
- التحقق من الإفصاح عن الفترة الزمنية اللازمة لتشغيل طلبات الشراء من العملاء الكترونياً.
- التحقق من دقة وسلامة الإفصاح عن بدائل السداد الالكترونية أمام العملاء – أو للموردين – مثل التحويلات الالكترونية، وبطاقات الائتمان والسداد الفوري والنقود الالكترونية.
- فحص مكونات الإفصاح عن حق وكيفية رد العملاء، أو الشركة، للمبيعات والمشتريات من السلع والخدمات.
- فحص مدى كفاية إجراءات المحاسبة والرقابة على المعاملات التجارية الالكترونية.
- التأكد من تكامل نظام تشغيل طلبات الشراء والبيع والسداد والتحصيل مع النظم الفرعية الأخرى، مثل نظام المخزون، ونظام حسابات العملاء والموردون.

3/6- إجراءات التحقق من كفاية الإفصاح على الموقع:

ومن اهم هذه الإجراءات ما يلي:

- طلب وفحص ومناقشة الإدارة في إجراءات الوفاء بمبادئ أو مقاييس الثقة في الموقع.
- تحليل الإفصاح على صفحات الموقع، عن مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع.
- مقارنة الإفصاح عن المعلومات الأساسية للموقع زمنياً كل ثلاثة شهور.
- اختبار مدى الالتزام الفعلي على الموقع بالإفصاح عن المعلومات المعلن عنها.

4/6- أداء الإجراءات التحليلية:

ومن اهم هذه الإجراءات ما يلي:

- مقارنة رأسية لبنود معينة مثل حجم المبيعات من خلال الموقع، عدد وقيمة مرات رد المبيعات والمسموحات، بين الفترة الحالية (الشهور الثلاث الحالية) والفترة السابقة (الشهور الثلاث السابقة).
- حساب ومقارنة نسبة شكاوى العملاء وزائري الموقع من الاعتداء على خصوصية بياناتهم إلى إجمالي عدد زوار وعملاء الموقع.
- مقارنة عدد مرات اكتشاف شركة خدمة تكنولوجيا المعلومات، الوسيط المسئول عن وضع ختم التأكيد على الثقة على موقع العميل، لحالات سطو وقرصنة على موقع الشركة، وذلك مع ذات العدد عن فترات سابقة.

7- تقرير مراقب الحسابات عن التأكيد المهني على الثقة في الموقع:

يعتبر تقرير مراقب الحسابات عن خدمته في مجال التأكيد على الثقة في الموقع المنتج النهائي لهذه الخدمة المهنية، له أهدافه ونواحيه الشكلية ثم له محتواه المهني، كما يلي:

1/7- الهدف من التقرير:

يمثل التقرير أداة، أو وسيلة، اتصال لتوصيل رأي مراقب الحسابات إلى أصحاب المصلحة في الثقة في الموقع بشأن ما إذا كان الموقع مستوفيا لمعايير أو مقاييس الثقة الصادرة عن المنظمات المهنية.

2/7- النواحي الشكلية للتقرير:

يجب أن يستوفي تقرير مراقب الحسابات، عن خدمة التأكيد على الثقة، مجموعة من النواحي الشكلية تعكس سماته كمنتج مهني من ناحية، وتتسق مع الهدف من الخدمة ومجالها والمستهدف منها من ناحية أخرى. وأهم هذه النواحي الشكلية ما يلي:

أ) عنوان التقرير:

يجب أن يعنون التقرير بأنه:

"تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة في موقع الشركة".

ب) لمن يوجه التقرير:

يوجه التقرير عادة إلى مجلس إدارة الشركة صاحبة الموقع الذي تم التأكيد على الثقة فيه بظهور ختم الثقة. وذلك باعتبار أن إدارة الشركة هي التي كلفت مراقب الحسابات كممارس بالتحقق من استيفاء الموقع لمقاييس الثقة. ويتمشى هذا الوضع مع كون الخدمة المهنية خدمة تصديقية، كما سبق وأوضحنا في سياق توصيفنا لهذه الخدمة المهنية . كما يوجه أيضا إلى زائري الموقع كطرف، ثالث في هذه الخدمة المهنية.

جـ) تاريخ التقرير:

لأن رأي مراقب الحسابات بشأن مدى صدق تأكيدات الإدارة على موقعها يجب أن يكون في نهاية فترة الاختبار وهي ثلاثة شهور، فعادة ما يؤرخ التقرير بنهاية فترة الشهور الثلاث، وتحديداً بتاريخ انتهاء مراقب الحسابات من أعمال الاختبار والتي غالباً ما تمتد لمدة أسبوعين بعد ذلك.

د) توقيع مراقب الحسابات:

يجب أن ينتهي التقرير بالإفصاح عن اسم مكتب المحاسبة والمراجعة وأسم مراقب الحسابات ورقم سجل م. م، وأخيراً توقيع المراجع.

3/7- محتوى تقرير التأكيد على الثقة النظيف:

القاعدة أنه إذا انتهى مراقب الحسابات من اختباره لمزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الانترنت إلى صدق هذه المزاعم، في كل جوانبها الهامة، من حيث استيفائها لمقاييس الصدق، فسوف يبدي رأياً نظيفاً، حيث يتكون التقرير عندئذ من خمس فقرات وهي؛ فقرة تمهيدية وفقرة نطاق وفقرة لفت إنتباه ثم فقرة رأي وأخيراً فقرة تحذيريه، لكل منها محتواه كما يلي:

1/3/7- الفقرة التمهيدية:

يجب أن يفصح مراقب الحسابات في الفقرة التمهيدية في تقريره عن أعمال اختبار مزاعم الإدارة بالثقة في موقع الشركة عما يلي:

أ) الإشارة إلى أنه قام باختبار مزاعم الإدارة.

ب) الإشارة إلى أن مزاعم الإدارة على موقعها خاصة بعمليات التجارة الالكترونية.

جـ) ذكر أسم الموقع Com. أسم الشركة.www

د) الفترة التي غطاها الاختبار، وهي ثلاثة أشهر.

هـ) مزاعم الإدارة – مجال الاختبار – وهي:

- الإفصاح عن نشاط الشركة في مجال التجارة الالكترونية.
- أن المعاملات التجارية الالكترونية متفقة مع ما تم الإفصاح عنه.
- أن لديها رقابة فعالة تضمن لها سلامة واكتمال إثبات طلبيات عملاء التجارة الالكترونية بطريقة منظمة ومكتملة.
- أن لديها آليات رقابة فعالة تضمن حماية بيانات العميل من سوء الاستخدام من الغير بخلاف الشركة.
- أن معاملات التجارة الالكترونية مستوفاه لمعايير الثقة الصادرة من المنظمات المهنية.

و) الإشارة إلى مسئولية إدارة الشركة عن المزاعم التي أفصحت عنها.

ز) الإشارة إلى أن مسئوليته قاصرة على اختبار مزاعم أو تأكيدات الإدارة وإبداء الرأي عليها بناءاً على اختباره لها.

2/3/7- فقرة النطاق:

يجب أن يفصح التقرير في فقرة النطاق عن حدود الاختبار واساس القيام به ومشتملات هذا الاختبار والهدف منه، وذلك على النحو التالي:

أ) الإشارة إلى أنه قام باختباره مزاعم الإدارة حسب المعايير المهنية الملائمة لهذه الخدمة المهنية.

ب) الإشارة إلى أن هذه المعايير المهنية تتطلب منه تخطيط وأداء أعمال الاختبار للوصول إلى تأكيد معقول بأن مزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة خالية من التحريفات الجوهرية.

جـ) الإشارة إلى مشتملات الاختبار الذي قام به وهي:

- الحصول على فهم كاف لممارسات الشركة في مجال التجارة الالكترونية.
- الحصول على فهم كاف لإجراءات الرقابة على صفقات التجارة الالكترونية.
- اختبار بعض الصفقات ومطابقتها مع الإفصاح عنها.
- اختبار وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة الرقابية الالكترونية.

د) الإشارة إلى أنه قام بأداء إجراءات الاختبار إلى المدى الذي رآه كافياً وإن ما قام به من اختبارات يوفر أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

3/3/7- فقرة لفت الانتباه:

تختص هذه الفقرة بالإشارة إلى لفت أنتباه قارئ التقرير مستخدم الموقع إلى أن هناك أمراً بديهياً مؤداه أن الرقابة على الممارسات من خلال التجارة الالكترونية، وبالتالي على موقع الشركة، عادة ما يكون بها أوجه قصور متلازمة وبالتالي يمكن أن يكون هناك بعض الأخطاء أو الغش ولا تكتشف. أضف إلى ذلك أنه في المستقبل قد تقل فاعلية الرقابة عما رأيناه الآن. وببساطة تشير هذه الفقرة إلى ما يلي:

أ) أن الرقابة على الممارسات الالكترونية والموقع على الشبكة من طبيعتها أن يكون بها أوجه قصور متلازمة.

ب) بسبب أوجه القصور في الرقابة الداخلية هذه يمكن حدوث بعض التحريفات (أخطاء – أو غش) ولن تكتشف رقابياً (خطر رقابة أكبر من الصفر).

جـ) تقييم مدى فعالية الرقابة في المستقبل دائماً يصاحبه خطر أن مظاهر هذه الرقابة قد تصبح غير كافية مستقبلاً بسبب التغير في الظروف.

د) أن تغير الظروف المحيطة بالرقابة – أو بيئة الرقابة – يمكن أن يخفض من فعالية الرقابة نفسها.

4/3/7- فقرة الرأي:

القاعدة أن تحتوي فقرة الرأى على المنتج المهني أو التأكيد الإيجابي لخدمة التأكيد على الثقة في الموقع كما يلي:

أ) الإشارة إلى أنه يبدي رأياً.

ب) الإشارة إلى أن الرأي خاص بتأكيدات أو مزاعم الإدارة.

جـ) الإشارة إلى الفترة المحاسبية التي غطاها الاختبار (3 شهور).

د) الإشارة إلى أن تأكيدات الإدارة معروضة بعدالة بالنسبة لكل جوانبها الهامة.

هـ) الإشارة إلى أن تأكيدات الإدارة متمشية مع معايير الثقة في موقع الشركة.

5/3/7- الفقرة التحذيرية:

تخصص الفقرة التحذيرية للتأكيد على حقيقة حدود الخدمة المهنية من جهة، والتأكيد على عدم إمكانية تغيير أو تحديث التقرير في مواجهة ما يستجد من الظروف من جهة أخرى كالتالي:

أ) الإشارة إلى أن ختم مراقب الحسابات بالتأكيد على الثقة في موقع الشركة بمثابة تأكيد على موقع الشركة (××) فيما يتعلق بتجارتها الالكترونية.

ب) الإشارة إلى أن الختم على موقع الشركة يعد ممثلاً رمزياً لتقرير التأكيد على الثقة في الموقع.

جـ) أن ظهور ختم المراجع على موقع الشركة على الانترنت لا يعني بأي حال من الأحوال إمكانية تغيير التقرير أو تحديثه أو تقديم تأكيد إضافي في مواجهة ما يستجد من ظروف تالية لتاريخ التقرير.

مثال:

شركة المحاسبين الشبان شركة مساهمة تعمل في مجال صناعة البرمجيات التجارية وتنفذ صفقاتها التجارية الكترونياً من خلال موقعها على الانترنت www.Accountantyoth.com ومكتب المحاسب تامر عبد الوهاب هو المكلف بأعمال المراجعة السنوية لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2004/12/31 ولأغراض التأكيد على الثقة في موقع الشركة على الانترنت عن الفترة من 2004/1/1 حتى 2004/3/31 فقد كلفت إدارة الشركة نفس مراقب الحسابات لآداء التأكيد المهني باختبار مزاعمها بشأن الثقة في الموقع والتي شملت ما يلي:

- الإفصاح الكامل عن صفقات التجارة الالكترونية.
- الإفصاح الكامل عن إجراءات تنفيذ المعاملات ومراقبة إثبات وتشغيل طلبات العملاء.
- الإفصاح الكامل عن إجراءات أمن وسلامة الموقع وخصوصية بيانات العملاء.

كما اتضح لمراقب الحسابات أن الشركة استوفت تماماً مقاييس الثقة في الموقع، وأنه قد جمع الدليل الكافي الملائم على ذلك، وبالتالي فقد أجاز لشركة النيل لتكنولوجيا المعلومات NIT بوضع ختم الثقة في الموقع على موقع الشركة، باعتبارها الشركة التي تعاقدت معها جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية لهذا الغرض، بجانب التأمين الرقمي والدخول على موقع مراقب الحسابات والشركة.

والمطلوب:

بيان كيف يظهر تقرير التأكيد على الثقة في الموقع في هذه الحالة.

الحـــل :

طالما انتهى مراقب الحسابات، من أعمال الاختبار، إلى استيفاء الشـــركة لمقاييس الثقة فسوف يبدي رأياً نظيفاً. ويظهر تقريره مكوناً مـــن 5 فقـــرات وهي على التوالي؛ الفقرة التمهيدية، فقرة النطاق، فقرة لفت الإنتباه، فقـــرة الرأي، وأخيراً فقرة تحذيرية، كالتالي:

تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد

على الثقة في موقع الشركة على الانترنت

السادة/ مجلس إدارة شركة المحاسبين الشبان

/زائرو موقع شركة المحاسبين الشبان

"قمنا باختبار المزاعم الظاهرة لإدارة شركة المحاسبين الشبان لصناعة البرمجيات ش. م. م على موقعها على الانترنت www.Accountantyoth.com خلال الشهور الثلاث المنتهية في 2004/3/31 فيما يتعلق بكل من:

- الإفصاح عن ممارسات الشركة فيما يتعلق بصفقات التجارة الالكترونية.
- الإفصاح الكامل عن إجراءات تنفيذ المعاملات ومراقبة إثبات وتشغيل طلبيات العملاء.
- الإفصاح الكامل عن إجراءات أمن وسلامة الموقع وخصوصية بيانات العملاء.

إن هذه المزاعم مسئولية إدارة الشركة وتنحصر مسئوليتنا في إبداء رأينا عليها بناءاً على اختبارنا لها".

"لقد قمنا بأداء أعمال الاختبار وفقاً لمعايير التأكيد المهني على الثقة في الموقع المعترف بها. وتتطلب منا هذه المعايير أن نخطط وننفذ أعمال الاختبار للوصول إلى تأكيد معقول بأن مزاعم الإدارة خالية من التحريف الجوهري. وقد اشتمل اختبارنا على ما يلي:

- الحصول على فهم كاف لممارسات أنشطة التجارة الالكترونية للشركة وأوجه رقابتها على معالجة صفقات التجارة الالكترونية وحماية معلومات العميل.
- اختبار صفقات مختارة منفذة طبقاً للممارسات المفصح عنها، للنشاط.
- اختبار وتقييم فاعلية أوجه الرقابة.
- أداء إجراءات الاختبار الأخرى التي رأيناها ضرورية.

ونعتقد بأن ما قمنا به من أعمال الاختبار كاف ويقدم أساساً معقولاً لكي نبدي رأينا على مزاعم الإدارة بشأن الثقة في الموقع"

"وبسبب أوجه القصور المتلازمة للرقابة فإنه قد توجد تحريفات في صورة أخطاء وغش ولا يتم اكتشافها. وكذلك فإن التخطيط لإجراء تقييم لمظاهر الرقابة في الفترات المستقبلية سوف يخضع لمخاطر أن هذه المظاهر قد تصبح غير كافية بسبب التغيرات في الظروف أو انخفاض مدى فعالية الرقابة".

"ومن رأينا أن مزاعم إدارة شركة المحاسبين الشبان عن الشهور الثلاث المنتهية في 2004/3/31 تعبر بصدق، في كل جوانبها الهامة، عن الثقة في موقع الشركة على الإنترنت وذلك لكونها متوافقة مع معايير الثقة في الموقع".

"ويمثل ختم الثقة في موقع شركة المحاسبين الشبان تأكيداً على الموقع فيما يتعلق بتجارة الشركة الالكترونية، وتمثيلاً رمزياً لمحتوى هذا التقرير، ولا يقصد منه، إمكانية تغيير أو تحديث هذا التقرير، أو تقديم تأكيد إضافي، في مواجهة ما يستجد من ظروف أو أحداث مستقبلاً".

المحاسبون الدقهلاويون

تامر عبد الوهاب 2004/4/5

10 ميدان أم كلثوم – المنصورة

ص.ب.م: 12308

أسئلة وحالات الفصل الثالث

والإجابة عليها

السؤال الأول :

حدد المصطلح المهنى الذى تعبر عنه كل عبارة مما يلى :

1- عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بمزاعم الإدارة بشأن موقع الشركة على الإنترنت لإختبار مدى تمشى هذه المزاعم مع معايير الثقة فى الموقع، وتوصيل النتائج إلى أصحاب المصلحة فى الموقع، وبصفة خاصة الإدارة وزائرى الموقع نفسه.

2- تشمل هذه المزاعم، سلامة المعاملات التجارية، سلامة إجراءات تنفيذ المعاملات التجارية، ضمان خصوصية زائرى الموقع، وضمان أمن الموقع.

3- الختم الذى يمنحه المراجع لعميله إذا إستوت معايير الثقة فى الموقع - أو أحدها.

4- من أهم هذه المعايير عند التأكيد على تحققه فى موقع الشركة على الإنترنت أن يكون مراقب الحسابات على معرفة كافية بمجال التكليف مثل الإنترنت، مبادئ الخصوصية والأمن وسلامة إجراءات المعاملات التجارية.

5- المعيار الرابع من المعايير العامة لخدمة التأكيد على الثقة فى موقع الشركة على الإنترنت.

6- تشمل هذه المقاييس مجموعة مبادئ منها : الخصوصية، دقة وسلامة ممارسات ومعاملات الأعمال، القابلية للثقة، الأمن، الاعتراف بالمسئولية نحو الغير، القابلية للإستخدام، والإفصاح الفورى.

7- تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة فى موقع الشركة.

8- الفقرة التى يشير فيها مراقب الحسابات المؤكد على الثقة فى الموقع إلى: مزاعم الإدارة، إسم موقع الشركة، وفترة الإختبار ثلاثة شهور.

9- الفقرة التالية للفقرة التمهيدية فى تقرير مراقب الحسابات عن أعمـــال التأكيد على الثقة فى الموقع.

10- الفقرة الثالثة فى تقرير مراقب الحسابات النظيف عن التأكيد على الثقة فى موقع الشركة على الإنترنت.

11- الفقرة الرابعة فى تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقــة فى موقع الشركة على الإنترنت.

12- الفقرة الأخيرة فى تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقــة فى موقع الشركة على الإنترنت.

إجابة السؤال الاول :

1- تعريف خدمة التأكيد على الثقة فى الموقع.

2- مزاعم الإدارة بشأن الثقة فى الموقع.

3- ختم التأكيد على الثقة فى الموقع.

4- المعايير العامة لخدمة التأكيد على الثقة فى الموقع.

5- معيار شرط قبول التكليف.

6- مقاييس الثقة فى الموقع.

7- عنوان تقرير التأكيد على الثقة فى الموقع.

8- الفقرة التمهيدية.

9- فقرة النطاق.

10- فقرة لفت الإنتباه.

11- فقرة الرأى.

12- الفقرة التحذيرية.

السؤال الثانى : الحالات

الحالة الأولى :

كلفت بمراجعة حسابات شركة " الياسمين " لتصدير الحاصلات الزراعية عن السنة المنتهية فى 2004/12/31 وفحص القوائم المالية المرحلية للشركة عن ذات السنة. ولأن الشركة تسوق نشاطها دولياً فإنها تتعامل من خلال شبكة المعلومات الدولية، ولديها بالطبع موقع على الشبكة، طلبت منك التأكيد على الثقة فيه من ناحية، ومراجعة المعلومات والتقارير المالية الفورية للشركة.

والمطلوب :

1- كم خدمة مهنية تؤديها للشركة.

2- بإستخدام جدول مناسب قارن بين هذه الخدمات من حيث :

أ- الهدف.

ب- المعايير.

ج- شكل التقرير النظيف.

3- بإفتراض أنك توصلت إلى أن موقع الشركة على الإنترنت www. MansaurahEXP.com مستوفى لمقاييس الثقة :

أ- أكتب الفقرة الأولى فى تقريرك عن هذه الخدمة.

ب- أذكر دون أن تشرح مقاييس إستيفاء الموقع لإعتبارات الثقة.

الحالة الثانية :

أفصحت شركة " المنصورة للكيماويات " على موقعها www, Almansoura. Ch. Com يوم الخميس الموافق 2004/2/5 عن التعاقد على تصدير إنتاج قيمته 15000000 جنيه وحصلت 50% من المبلغ بشيك عن طريق تحويل إلكترونى على حسابها الجارى لدى بنك مصر- فرع المنصورة.

والمطلوب :

1-عرف المراجعة المستمرة.

2-عرف التجارة الإلكترونية.

3-ما هو مجال المراجعة المستمرة للشركة ؟

4-أفترض أن مراقب حسابات الشركة توصل إلى أن المعلومات المالية السابقة خالية من التحريفات الجوهرية.

أ- ما نوع الرأى ؟ وما سببه ؟

ب- ما طبيعة أدلة الإثبات التى بنى عليها رأيه ؟ (كلمة).

ج- أكتب الفقرة الثالثة فى تقرير مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة المستمرة.

د- ما مدة بقاء هذا التقرير صالحاً ؟

الحالة الثالثة :

طلبت منك شركة " الدقهلية للإلكترونيات " التأكيد على الثقة فى موقعها على الإنترنت www. DakhlElec. Com. وبعد آرائك لإجراءات التأكيد الكافية توصلت إلى إستيفاء الشركة لحق وضع ختم التأكيد على الثقة على موقعها.

المطلوب :

1-أذكر دون شرح معايير هذه الخدمة المهنية.

2-حدد نوع وشكل تقريرك المهنى.

3-أكتب الفقرة الرابعة فيه إن وجدت.

الفصل الرابع

التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات الفورية

Sys. Trust

الفصل الرابع

التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات الفورية

Sys. Trust

خطة وأهداف الفصل .

نتناول فى هذا الفصل واحدة من الخدمات المهنية المتقدمة التى يقوم بها مراقب الحسابات فى مطلع القرن الحادى والعشرين، وهى خدمة التـــأكيد المهنى على الثقة فى نظم المعلومات.

وتعد هذه الخدمة المهنية واحدة من الخدمات المهنية المرتبطة ببيئة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات. ومهنياً فإن لهذه الخدمة مفهومها وأهدافها ومجالها ونطاقها ومعاييرها ومبادئها التى عنيت بها المنظمات المهنية، كما أن لها متطلبات تخطيط وتنفيذ وأخيراً فإن لها منتج مهنى وهو تقرير مراقب الحسابات عن التأكيد على الثقة فى نظام المعلومات، وهذا ما سنعرض له تفصيلاً من خلال النقاط الآتية[1].

1- التوصيف المهنى لخدمة التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات.
   - 1/1 ماهية خدمة التأكيد على الثقة فى النظم.
   - 2/1 الطلب على خدمة التأكيد على الثقة فى النظم.

2- فجوة الثقة.

3- مكونات ومبادئ الثقة فى النظم.

4- تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة فى النظم.

وسنعرض للنقاط السابقة على النحو الوارد فى الصفحات التالية.

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع :

- Paugliese. anthony J. and Ronald Halse. " Sys Trust and Web Trust technology Assuramce opportunities " CPA Tournal on line

1-التوصيف المهنى لخدمة التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات.

مهنياً هناك مفهوم محدد لخدمة التأكيد على الثقة فى النظم وهناك طلب وأهداف لهذه الخدمة المهنية المستخدمة وهذا ما سوف نعرض له بإيجاز كما يلى :

1/1- ماهية خدمة التأكيد على الثقة فى النظم :

خدمة التأكيد على الثقة فى النظم خدمة مهنية تصديقية تقدم تأكيد إيجابى بشأن اختبار مدى صدق النظام وأمنه لخدمة المسئولين عن النظم ومستخدمى مخرجاتها ويتضح من هذا التعريف ما يلى :

أ- أن خدمة التأكيد على الثقة فى النظم خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف، الإدارة والمراجع والمستخدمى مخرجات النظام.

ب- أن هذه الخدمة تقدم تأكيد إيجابى بشأن النظام تفسر سواء فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على النظام – أو صدقه أو فيما يتعلق بأمن النظام.

جـ- أن القائم بالخدمة هو مراقب الحسابات أو المحاسب الممارس المرخص له بذلك.

د- أن مجال هذه الخدمة يشمل مزاعم الإدارة بشأن استيفاء النظام لاعتبارات الصدق والأمن.

هـ- أن مستخدمى تقرير مراقب الحسابات عن خدمة التأكيد على الثقة يمكن أن يكونوا :

- الإدارة.
- مجلس الإدارة.
- عملاء الشركة.
- المساهمون.

و- أن هذه الخدمة يمكن أن تطبق على نظام المعلومات ككل أو أحد مكونات هذا النظام.

ز- أن خدمة التأكيد المهنى عملية اختبار An examination وهى بذلك امتداد لخدمة مراجعة الحسابات.

ح- أن فترة الخدمة المهنية هنا يمكن أن تكون شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة شهور.

2/1- *الطلب على خدمة التأكيد على الثقة فى النظم*:

يمكن القول بأن الطلب على هذه الخدمة مكمل للطلب على خدمة التأكيد على الثقة فى المواقع على الإنترنت.

وعموماً إذا ركزنا على نظم المعلومات، يمكننا رد الطلب على خدمة التأكيد على الثقة إلى الأسباب التالية:

أ- لكى لا يفقد مستخدمى مخرجات نظام المعلومات خدمات النظام لهم بسبب فشل النظام وعدم كفاءته.

ب- لضمان عدم تعرض النظام إلى أعمال التخريب والسطو.

جـ- أن فشل النظام نفسه سيؤدى بالقطع إلى نقص الثقة فى المعلومات والنظام نفسه.

د- أن عدم كفاءة النظام وأمنه سيؤثر بالسلب على ثقة الطرف الثالث خاصة المستثمرين فى مخرجات النظام.

3/1- من يقوم بخدمة *التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات* ؟

القاعدة أن هدف الخدمة المهنية امتداد للخدمات التصديقية لمراقب الحسابات، ولذلك يقوم بهذه الخدمة مراقب الحسابات أو المحاسب الممارس المرخص له بذلك.

ويشترط فى هذا المراجع عدة اعتبارات أهمها ما يلى :

أ- أن يكون مستوفياً للمعايير العامة لخدمات التصديق خاصة معيار الكفاءة المهنية المتخصصة في مجال النظم.

ب- أن يقوم بالخدمة كعملية متكاملة يجب أن تنتهي بتأكيد إيجابي.

جـ- أن يعد تقريراً عن أعمال اختبار النظام مستوفياً نواحي شكلية وموضوعية معينة.

2- فجوة الثقة. Trust Gap

ظهرت فجوة الثقة الإلكترونية مصاحبة لثورة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية. وهي بصفة عامة المساحة بين ما يحتاجه مستخدموا مخرجات نظم المعلومات من وراء هذه النظم وبين ما تتمتع به هذه النظم فعلا من صفات ومقومات تحقق الأمن من جهة والصدق من جهة أخرى. ومهنيا ينظر لهذه الفجوة كالتالي :

أ- أنها اعتراف واقعي بوجود طلب على خدمات التأكيد على الثقة من جانب مراقب الحسابات.

ب- أنها يجب أن تدفع الإدارة دائما إلى الاستثمار في النظم وطلب خدمات مراقب الحسابات للتأكيد على الثقة فيها.

جـ- أنه من الصعب القضاء على هذه الفجوة على الأقل بسبب تأخر الممارسة المهنية والنمو المتسارع في ثورة تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية وخاصة مستخدمي مخرجات نظام المعلومات دائما إلى ما يساعدهم على تخفيض خطر المعلومات.

3- مكونات ومبادئ الثقة فى نظم المعلومات.

فى الممارسة العملية تتم خدمة التأكيد على الثقة فى النظم من خلال تقسيم النظام مجال الاختبار إلى عناصر أربع رئيسية.

أ- البنية التحتية للنظام.

ب- البرامج الجاهزة.

جـ- إجراءات تشغيل النظام

د- البيانات والمعلومات.

أما المبادئ التى يجب أن تتوافر فى النظام فهى كما حددها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى AICPA ومجمع المحاسبين القانونيين الكندى CICA وتشمل أربعة مبادئ لكل منها مجموعة من المعايير تبلغ فى مجموعها 58 معيار إلا أنها يمكن تجميعها فى ثلاثة مجاميع كالتالى :

1/3- المبادئ :

من أجل إصدار تقرير برأى نظيف عن أعمال اختبار النظام يجب أن يستوفى المبادئ الأربع التالية :

أ- الجاهزية أو الإتاحة	Availability.
ب- الأمان	Security.
جـ- التكامل	Integrity.
د- القابلية للصيانة باستمرار	Maintainability.

2/3- المعايير :

تشمل المعايير التى يجب أن يتحقق المراجع أو يختبر مدى توافرها لضمان استيفاء النظام للمبادئ السابقة 58 معيار يمكن تجميعها فى ثلاثة مجموعات :

أ- التوثيق.

ب- الإجراءات.

جـ- الرقابة والمتابعة.

4- تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات :

ما لاشك فيه أن خدمة التأكيد على الثقة فى النظام خدمة مهنية متكاملة يجب أن تنتهى بمنتج تام وهو تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة فى النظام.

ويمكن أن يقوم هذا التقرير فى صورته غير المتحفظة بمد العديد من الأطراف بالعديد من المعلومات التى تفيدهم كثيراً فى الثقة فى إمكانية الاعتماد على النظم التى يستخدمونها فى التجارة الإلكترونية أو التى يدفعون عنها أتعاب للمستخدم.

أضف إلى ذلك أن الإدارة ومجلس الإدارة يمكن أن يحققوا مزيداً من الثقة فى النظم الداخلية عن طريق إخضاعها لرقابات ملائمة. كما أن الشركات يمكن أن تستفيد بخدمات المراجعة الداخلية فى تطوير النظم بما يحقق سمعتها الطيبة والحفاظ على وتدعيم موقفها أمام المنافسين وزيادة حصتها من السوق.

ويتكون التقرير النظيف أو غير المتحفظ لمراقب الحسابات عن أعمال إختبار الثقة فى النظام من سبعة عناصر وهى :

- عنوان التقرير.
- الجهة الموجه لها التقرير.
- الفقرة التمهيدية.
- فقرة لفت الإنتباه.
- فقرة النطاق.
- فقرة الحقيقة.
- فقرة الرأى.

ويكون عنوان التقرير " تقرير مراقب الحسابات " عن أعمال إختبار الثقة فى النظام.

ويوجه التقرير إلى مجلس إدارة الشركة.

وتشتمل الفقرة التمهيدية على ما يلى :

" لقد قمنا باختبار المزاعم التى أعدتها إدارة شركة المنصورة للأسمدة، بأنها لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية وبما يقدم تأكيدا معقولا بأن :

- النظام كان متاحا للتشغيل والاستخدام فى الأوقات المحددة سلفا فى قائمة أو اتفاقات مستوى الخدمة.
- النظام له حماية من الحيازة المادية والمنطقية غير المرخص بها.
- تشغيل النظام كان كاملا ودقيقا ومعتمدا من صاحب الصلاحية وفى التوقيت المناسب.
- النظام يمكن تحديثه عندما يكون ذلك مطلوبا وبطريقة تمنحه باستمرار خاصية الإتاحة والأمن والتكامل (الصيانة) خلال الفترة من شهر يناير 2004 حتى شهر أبريل 2004 وذلك وفقا لمبادئ ومعايير التأكيد على الثقة فى النظم المتعارف عليها. أن هذه المزاعم مسئولية إدارة شركة المنصورة للأسمدة، بينما تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى عليها بناء على اختبارنا لها ".

وتشير فقرة لفت الإنتباه إلى ما يلى :

" يمكن الحصول على المعلومات الإضافية عن مبادئ ومعايير التأكيد على الثقة فى النظم من موقع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية www. EICPA.org

وفيما يتعلق بوصف الإدارة لجوانب نظام الخدمات المالى الذى يغطيه هذا التقرير فيمكن الرجوع إليه فى التوصيف المرفق لشركة المنصورة للأسمدة لنظام الخدمات المالية ".

أما فقرة النطاق فتشير إلى ما يلى :

" لقد قمنا باختبارنا وفقاً لمعايير التصديق المهنية المتعارف عليها. والتى تتضمن عمل اختبار عينات للأدلة المؤيدة لمزاعم الإدارة، وآداء الإجراءات الأخرى التى رأيناها ضرورية فى ضوء الظروف المحيطة، ونعتقد أن الاختبار الذى قمنا به يقدم أساساً معقولاً لإبداء الرأى ".

وتشير فقرة الحقيقة إلى ما يلى :

" وبسبب أوجه القصور المتلازمة فى الرقابات، فقد تحدث أخطاء أو غش ولا يتم اكتشافه. وأكثر من ذلك فإن توقع آية استنتاجات، بناء على ما توصلنا إليه من نتائج للفترات المستقبلية سيكون عرضة للخطر، أن أية تقديرات ما فى النظام أو الرقابات، أو تقديرات فى متطلبات التشغيل، أو الفشل فى عمل تغييرات فى النظم إذا لزم الأمر قد يغير مدى صحة مثل هذه الاستنتاجات".

أما فقرة الرأى فتشير إلى ما يلى :

" ومن رأينا أن مزاعم الإدارة بأن لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية بشأن الإتاحة، الأمن، التكامل، والاستمرارية، بما يقدم تأكيد معقول بأن النظام كان متاح للتشغيل والاستخدام كما كان مطلوباً، وأن النظام كان آمناً، كما أشرنا إليه أعلاه خلال الفترة من شهر يناير 2004 حتى شهر أبريل 2004 استناداً إلى مبادئ ومعايير الثقة فى النظم قد تم تحديدها بعد فى كل جوانبها الهامة ".

ويلاحظ على هذا التقرير ما يلى :

أ- عنوان التقرير :

يعنون التقرير بأنه تقرير مراقب الحسابات عن أعمال اختبار الثقة فى النظام.

ب- وجهة التقرير :

يوجه التقرير إلى مجلس إدارة (أو إدارة) الشركة.

جـ- الفقرة التمهيدية :

يشير مراقب الحسابات فى الفقرة التمهيدية من التقرير النظيف إلى ما يلى :

- أنه قام بعملية اختبار.
- أن مجال الاختبار كان مزاعم الإدارة عن صدق وأمن النظام.
- المبادئ الأربع التى تزعم الإدارة أن النظام لم يستوفيها.
- أن الإدارة أعدت مزاعمها استناداً إلى معايير الثقة فى النظم.
- أن المزاعم مسئولية الإدارة.
- أن مسئولية اختبار هذه المزاعم وإبداء الرأى عليها.

د- فقرة لفت الانتباه :

الفقرة الثانية فى التقرير النظيف عن أعمال اختبار مزاعم الإدارة بشأن الثقة فى النظام هى فقرة لفت الانتباه تتضمن ما يلى :

- الإشارة إلى إمكانية الحصول على المعلومات الإضافية عن معايير ومبادئ التأكيد على الثقة من جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.
- الإشارة إلى إمكانية الرجوع إلى تقرير الإدارة عن وصف النظام.

هـ- فقرة النطاق :

الفقرة الثالثة فى التقرير النظيف هى فقرة النطاق التى يشير فيها المراجع إلى الأعمال التنفيذية للاختبار.

و- فقرة الحقيقة :

الفقرة الرابعة فى التقرير النظيف هى فقرة الحقيقة حيث يشير المراجع إلى أن :

- الرقابات على النظام يمكن أن يكون بها أوجه قصور متلازمة.
- الأخطاء والغش يمكن حدوثهما ولا يتم كشفهما.
- الاستنتاجات الخاصة بالمستقبل عرضه للتغيير.

ز- فقرة الرأى :

الفقرة الخامسة فى تقرير مراقب الحسابات عن اختبار مزاعم الإدارة بشأن صدق وأمن النظام هى فقرة الرأى التى يبدى فيها المراجع رأيا بأن :

- الإدارة لديها رقابات فعالة على النظام.
- النظام يستوفى مبادئ الثقة. وذلك عن فترة 3، أو 6 شهور.
- أن مقياس الثقة هو المبادئ والمعايير المعروفة فى هذا الشأن.

وسنعرض فيما يلى لنموذج كامل عن تقرير مراجع الحسابات عن أعمال إختبار الثقة فى النظام :

تقرير مراقب الحسابات عن أعمال إختبار الثقة فى النظام

السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة ....

لقد قمنا باختبار المزاعم التى أعدتها شركة الياسمين التجارية – شركة مساهمة مصرية – بأن لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية وبما يقدم تأكيدا معقولا بأن النظام كان متاحا للتشغيل والاستخدام فى الأوقات المحددة سلفا فى قائمة أو إتفاقات مستوى الخدمة، وأن النظام له حماية من الحيازة المادية والمنطقية غير المرخص بها، وأن تشغيل النظام كان كاملا ودقيقا ومعتمدا من صاحب الصلاحية وفى الوقت المناسب، وأن النظام يمكن تحديثه عندما يكون ذلك مطلوبا أو بطريقة تمنحه بإستمرار خاصة الإتاحة والأمن والتكامل والقابلية للصيانة بإستمرار خلال الفترة من أول يناير2004 حتى نهاية مارس 2004 وذلك وفقا لمبادئ ومعايير التأكيد على الثقة فى النظم المتعارف عليها.

إن هذه المزاعم مسئولية إدارة شركة الياسمين التجارية، بينما تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى عليها بناءا على إختبارنا لها.

لقد قمنا باختبارنا وفقا لمعايير التصديق المهنية المتعارف عليها والتى تتضمن عمل اختبار عينات للأدلة المؤيدة لمزاعم الإدارة وأداء الإجراءات الأخرى التى رأيناها ضرورية فى ضوء الظروف المحيطة.

ونعتقد أن الإختبار الذى قمنا به يقدم أساسا معقولا لإبداء الرأى، ويمكن الحصول على العديد من المعلومات الإضافية عن مبادئ ومعايير التأكيد على الثقة فى النظم من ....، وفيما يتعلق بوصف الإدارة لجوانب نظام الخدمات المالى الذى يغطيه هذا التقرير فيمكن الرجوع إلى التوصيف المرفق لشركة الياسمين التجارية لنظام الخدمات المالية.

وبسبب أوجه القصور المتلازمة فى الرقابة، فقد تحدث أخطاء أو غش ولا يتم إكتشافه، كما أن توقع أية إستنتاجات بناءا على ما توصلنا إليه من نتائج للفترات المستقبلية سيكون عرضة للخطر، أن أية تقديرات فى النظام أو فى الرقابات أو اية تقديرات فى متطلبات التشغيل، أو الفشل فى عمل تغيرات فى النظام إذا لزم الأمر قد يغير مدى صحة مثل هذه الإستنتاجات.

" ومن رأينا أن مزاعم الإدارة بأن لديها رقابات فعالة على نظام الخدمات المالية بشأن الإتاحة، الأمن، التكامل والإستمرارية بما يقدم تأكيد معقول بأن النظام كان متاحاً للتشغيل والاستخدام كما كان مطلوباً، وأن النظام كان آمناً كما أشرنا إليه أعلاه خلال الفترة من أول شهر يناير 2004 حتى نهاية شهر مارس 2004 استناداً إلى مبادئ ومعايير الثقة فى النظم قد تم تحديدها بعد فى كل جوانبها الهامة ".

الإسكندرية فى 2004/4/5

مراقب الحسابات
ياسر شحاته السيد
س.م.م
إسكندرية

وتجدر الإشارة إلى أن مراقب الحسابات قد يبدى لرأى غير نظيف (متحفظ أو معاكس) فى تقريره عن أعمال اختبار الثقة فى النظام، وفى هذه الحالة سيتم إضافة فقرة توضيحية قبل فقرة الرأى لشرح أسباب إبداء رأى متحفظ أو معاكس وسيتكون التقرير فى هذه الحالة من العناصر التالية :

أ- عنوان التقرير.

ب- الجهة الموجهة لها التقرير.

جـ- الفقرة التمهيدية.

د- فقرة لفت الإنتباه.

هـ- فقرة النطاق.

و- فقرة الحقيقة.

ز- فقرة توضيحية.

ح- فقرة الرأى المتحفظ أو المعاكس.

كما يمكن لمراقب الحسابات الامتناع عن إبداء الرأى أو إعطاء أى تأكيد عن الثقة فى النظام فى تقريره عن أعمال إختبار الثقة فى النظام وفى هذه الحالة لن يحتوى التقرير على فقرة النطاق وستبدأ الفقرة التمهيدية بعبارة " كلفت باختبار المزاعم التى أعدتها شركة .... بدلاً من " قمنا باختبار المزاعم التى أعدتها شركة .... ولن يذكر فى الفقرة التمهيدية جملة " إن مسئوليتنا إبداء الرأى على تلك المزاعم بناءاً على اختبارنا لها ".

ويتكون التقرير فى حالة الامتناع عن إبداء الرأى من العناصر التالية:

أ- عنوان التقرير.

ب- الجهة الموجه لها التقرير.

جـ- الفقرة التمهيدية.

د- فقرة لفت الإنتباه.

هـ- فقرة الحقيقة.

و- فقرة توضيحية لشرح أسباب الإمتناع عن إبداء الرأى.

ز- فقرة الإمتناع عن إبداء الرأى.

أسئلة على الفصل الرابع
والإجابة عليها

السؤال الأول

حدد ما إذا كانت كل عبارة من العبارات التالية صحيحة أم خاطئة مع ذكر السبب بإختصار.

1- تتشابه خدمة التأكيد المهنى على الثقة فى النظام مع أعمال الفحص فى أن كلاهما يعطى تأكيد سلبى.

2- عملاء الشركة هم فقط المستفيدين من خدمة التأكيد المهنى على الثقة فى النظام.

3- يتم أداء خدمة التأكيد المهنى على الثقة فى النظام سنوياً.

4- تعتبر خدمة التأكيد على الثقة فى النظام خدمة ثنائية الأطراف.

5- يقوم بأداء خدمة التأكيد المهنى على الثقة فى النظام مراقب حسابات خاص بخلاف مراقب حسابات الشركة الذى يقوم بمراجعة القوائم المالية للشركة.

6- يمكن بسهولة القضاء على فجوة الثقة.

إجابة السؤال الأول :

1- **العبارة خاطئة** : لأن خدمة التأكيد على الثقة فى النظام تعطى تأكيد إيجابى بشأن اختبار مدى صدق النظام وأمنه لخدمة المسئولين عن النظام ومستخدمى مخرجاته.

2- **العبارة خاطئة** : لأن مستخدمى تقرير مراقب الحسابات عن خدمة التأكيد المهنى على الثقة فى النظام يمكن أن يكونوا الإدارة أو مجلس الإدارة وعملاء الشركة والموردين والمساهمين.

3- **العبارة خاطئة** : لأن فترة الخدمة المهنية على الثقة فى النظام عادة تكون فترة قصيرة شهر أو ثلاثة شهور.

4- **العبارة خاطئة** : لأن خدمة التأكيد على الثقة فى النظم خدمة تصديقية ثلاثية الأطراف وهى الإدارة ومراجع الحسابات ومستخدمى مخرجات النظام.

5- **العبارة خاطئة** : لأنه قد يقوم بأداء خدمة التأكيد المهنى على الثقة فى النظام مراقب حسابات الشركة إذا كان مرخص له بأداء هذه الخدمة، ويشترط أن يكون مستوفياً للمعايير العامة لخدمات التصديق خاصة معيار الكفاءة المهنية المتخصصة فى مجال النظم، وأن يقوم بالخدمة كعملية متكاملة يجب أن تنتهى بتأكيد إيجابى، وأن يعد تقريراً عن أعمال اختبار النظام مستوفياً النواحى الشكلية والموضوعية.

6- **العبارة خاطئة** : لأنه من الصعب القضاء على فجوة الثقة بسبب تأخر الممارسة المهنية لهذه الخدمة والنمو السريع فى مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية.

السؤال الثانى :

ما المقصود بفجوة الثقة ؟

إجابة السؤال الثانى :

فجوة الثقة هى المساحة بين ما يحتاجه مستخدموا مخرجات نظام المعلومات من وراء النظام وبين ما يتمتع به النظام فعلاً من مواصفات ومقومات تحقق له الأمن والصدق.

السؤال الثالث :

أذكر دون أن تشرح مكونات ومبادئ الثقة فى نظم المعلومات.

إجابة السؤال الثالث :

مكونات ومبادئ الثقة فى نظم المعلومات هى :

1- البنية التحتية للنظام.

2- البرامج الجاهزة.

3- إجراءات تشغيل النظام.

4- البيانات والمعلومات.

السؤال الرابع :

أذكر دون أن تشرح المعايير التى يجب أن يتحقق مراجع الحسابات أو يختبر مدى توافرها لضمان استيفاء النظام للثقة.

إجابة السؤال الرابع :

المعايير هى :

1- التوثيق.

2- الإجراءات.

3- الرقابة والمتابعة.

السؤال الخامس :

أذكر دون أن تشرح عناصر تقرير مراقب الحسابات النظيف أو غير المتحفظ عن أعمال التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات.

إجابة السؤال الخامس :

عناصر التقرير هى :

أ- عنوان التقرير.

ب- الجهة الموجه إليها التقرير.

جـ- الفقرة التمهيدية.

د- فقرة لفت الانتباه.

هـ- فقرة النطاق.

و- فقرة الحقيقة.

ز- فقرة الرأى.

السؤال السادس :

1- ما هى باختصار محتويات الفقرة التمهيدية فى تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات.

2- قارن بين محتويات فقرة لفت الانتباه وفقرة الحقيقة فى تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات.

إجابة السؤال السادس :

أجـــب بنفســـك بالرجـــوع إلى الكتـــاب.

السؤال السابع :

ما هى الأمور التى يبدى فيها مراجع الحسابات لرأيه فى تقريره عن أعمال التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات.

إجابة السؤال السابع :

يبدى مراجع الحسابات رأياً بأن :

1- الإدارة لديها رقابات فعالة على النظام.

2- النظام يستوفى مبادئ الثقة وذلك عن فترة معينة.

3- أن مقياس الثقة هو المبادئ والمعايير المعروفة فى هذا الشأن.

السؤال الثامن :

أذكر دون أن تشرح عناصر تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات والذى يتضمن رأى متحفظ أو معاكس.

إجابة السؤال الثامن :

عناصر التقرير المتحفظ أو المعاكس هى :

1- عنوان التقرير.

2- الجهة الموجه لها التقرير.

3- الفقرة التمهيدية.

4- فقرة لفت الإنتباه.

5- فقرة النطاق.

6- فقرة الحقيقة.

7- الفقرة التوضيحية.

8- فقرة الرأى المتحفظ أو المعاكس.

السؤال التاسع :

أذكر دون أن تشرح عناصر تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على الثقة فى نظم المعلومات، وذلك فى حالة الامتناع عن إبداء الرأى أى الامتناع عن إعطاء أى تأكيد على الثقة فى النظام.

إجابة السؤال التاسع :

1- عنوان التقرير.

2- الجهة الموجه لها التقرير.

3- الفقرة التمهيدية.

4- فقرة لفت الانتباه.

5- فقرة الحقيقة.

6- فقرة توضيحية.

7- فقرة الإمتناع عن إبداء الرأى.

الفصل الخامس

مراجعة حسابات صناديق

وشركات الإستثمار

اولا : التعريف بمراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار.

ثانيا : استكشاف بيئة مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار.

ثالثـا : قواعد وأسس المحاسبة الخاصة بصناديق وشركات الاستثمار.

رابعـا : أهم مشاكل الرقابة الداخلية فى صناديق وشركات الاستثمار.

خامسا : الإجراءات الخاصة بمراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار.

سادسا : تقرير مراجع حسابات صناديق وشركات الاستثمار.

وسنعرض للعناصر السابقة فى الصفحات التالية :

أولاً التعريف بمراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار

تعد مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار مراجعة مالية خارجية تستهدف إبداء رأى فنى محايد فى القوائم المالية لصندوق وشركات الاستثمار، ولذلك فهى لا تختلف عن المراجعة الخارجية للوحدات الاقتصادية الأخرى إلا فى النواحى التالية :

١- المبادئ والقواعد المحاسبية

لأن صناديق وشركات الاستثمار تعمل فى إطار تشريعى خاص وتزاول نشاطها الرئيسى فى الاستثمار فى الأوراق المالية فكان من المنطقى أن توجد قواعد وأسس محاسبية خاصة بهذا النشاط. ولذلك فإن قياس صدق وعدالة القوائم المالية وملحقاتها، التى تعدها صناديق وشركات الاستثمار، يتحدد بمدى الالتزام فى القياس والإفصاح المحاسبى بكل من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من ناحية وقواعد وأسس المحاسبة عن نشاط الاستثمار فى الأوراق والقيم المالية من ناحية أخرى.

2 تعيين وعزل المراجع

وفقا لقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية تتخذ صناديق الاستثمار شكل الشركات المساهمة فقط ويتولى مراجعة الحسابات مراقبان للحسابات يتم اختيارهما من بين المقيدين فى سجل يعد لهذا الغرض بالتشاور بين هيئة سوق المال والجهاز المركزى للمحاسبات، ولا يجوز للمحاسب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من صندوقين فى وقت واحد. أما شركات الاستثمار فيمكن أن تكون شركة توصية بالأسهم أو مساهمة ويتم تعيين وعزل مراقب حساباتها بواسطة الجمعية العمومية كما هو الحال فى الشركات الخاضعة لأحكام قانون الشركات 159 لسنة 1981.

3- مجال ونطاق الفحص

يعتبر مجال مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار أوسع من مجال مراجعة حسابات الوحدات الاقتصادية الأخرى للأسباب الآتية :

أ- أن هذه التنظيمات تعمل فى إطار تشريعات وقواعد تنظيمية خاصة ينبغى أن يتحقق مراجع الحسابات من مدى الالتزام بها، وإذا كان هناك خروج عليها فما مدى أثره على صدق وعدالة القوائم المالية.

ب- أن شركات وصناديق الاستثمار تعد قوائم مالية وملحقات لها ذات نطاق أوسع من الوحدات الاقتصادية الأخرى وسيكون مطلوباً من مراجع الحسابات إبداء الرأى الفنى المحايد فى كل هذه القوائم والإفصاحات.

جـ- أن هذا النشاط تحكمه قواعد محاسبية خاصة تفرضها طبيعة النشاط، أو التشريعات الرسمية، وعلى المراجع التحقق من مدى الالتزام بهذه القواعد عند فحصه لحسابات الشركة أو الصندوق تمهيداً لإبداء الرأى فيها.

4- إطار تخطيط وتنفيذ المراجعة

لا يختلف إطار تخطيط وتنفيذ مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار عنه فى ظل المراجعة المالية الخارجية للوحدات الاقتصادية الأخرى سوى فى النواحى التالية :

1/4- استكشاف بيئة المراجعة

فى حالة صناديق الاستثمار يجب تحديد طبيعة الصندوق وهل هو عام أو صندوق أحد البنوك وشركات التأمين وما هى ضوابط هيئة سوق المال بشأن إنشاء وإدارة الصندوق وما هى طبيعة عملياته وتشكيلة استثماراته واسم وشكل ملكية مدير الاستثمار. أما فى حالة شركة الاستثمار فيجب الوقوف على شكل الملكية وطبيعة النشاط ومدى استيفاء متطلبات هيئة سوق المال فى هذا الشأن.

2/4- تقدير خطر الأعمال وخطر المراجعة

تفرض طبيعة عمليات صناديق وشركات الاستثمار أن يولى مراجع الحسابات أهمية خاصة لكل من :

أ- تقدير خطر أعمال الشركة، لأن النشاط الرئيسى يتركز فى الاستثمار فى، وإدارة محفظة، الأوراق المالية المحلية والأجنبية والتى تتأثر بدرجة كبيرة بمتغيرات سوق النقد والصرف والاستثمار الدولى والمحلى.

ب- تقدير الخطر المتلازم لبعض الحسابات، خاصة لحسابات الاستثمارات ووثائق الاستثمار ومديرى الاستثمار باعتبار أن هذه الحسابات على وجه الخصوص تتعرض لكثير من العمليات والتسويات الحسابية والمحاسبية.

جـ- تقدير خطر الرقابة على الحسابات ذات الخطر المتلازم المرتفع السابقة حتى يمكن تحديد مستوى خطر الاكتشاف المقبول وفقا لحكمه الشخصى ومستوى خطر الرقابة الفعلى وما يترتب على ذلك من مواءمة اختبارات التفاصيل لتدنية خطر الاكتشاف.

3/4- الأهمية النسبية

تعتبر حسابات الاستثمار ووثائق الاستثمار ومديرى الاستثمار وعائد الاستثمارات من الحسابات التى تعتبر مهمة نسبيا لأن التحريفات فى هذه الحسابات ستؤثر جوهريا فى مدى إمكانية اعتماد أصحاب المصلحة فى المشروع خاصة حملة أسهم شركة الاستثمار على القوائم المالية للشركة، الأمر الذى يعنى أن يقدر المراجع مستويات أهمية نسبية مرتفعة لهذه الحسابات ويأخذ فى الحسبان أثر هذه التقديرات على خطر المراجعة المقبول وخطة وبرنامج وإجراءات الفحص.

5- اهمية مراجعة حسابات شركات وصناديق الاستثمار

تعتبر مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار ذات أهمية خاصة، فهى علاوة على تحقيقها لأهداف المراجعة الخارجية فإنها تعتبر هامة لأسباب أخرى أهمها :

1/5- توجه الاقتصاد المصرى

كما سبق وأوضحنا فإن تنظيم وتنشيط سوق رأس المال فى مصر هو أهم آليات التوجه نحو اقتصاد السوق والإصلاح الاقتصادى. وتعتبر صناديق وشركات الاستثمار من أهم آليات تدعيم وتطوير سوق المال، خاصة وأن دخول البنوك التجارية وشركات التأمين فى نشاط صناديق الاستثمار سوف يجذب كثير من المدخرات وتحويلها لاستثمارات فى أوراق وقيم مالية. ولاشك أن مراجعة حسابات الصناديق ستزيد ثقة الجمهور عامة، وأصحاب وثائق الاستثمار بصفة خاصة، فى كفاءة الآداء المالى والاقتصادى لهذه الصناديق.

2/5- الرقابة الرسمية والقانونية

اشترط القانون 95 لسنة 1992 الخاص بسوق رأس المال أن تعد صناديق وشركات الاستثمار قوائم نصف سنوية معتمدة من مراجع الحسابات عن المركز المالى للشركة وفقاً لقواعد الإفصاح الواردة بالمادة رقم 179 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، كما يجب أن يعد مراقبا حسابات الصندوق تقرير مراجعة دورى كل ثلاثة شهور عن قائمتى المركز المالى للصندوق وقائمة الدخل عن الفترة. وهذا ما يؤكد أهمية مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار.

ثانيا : استكشاف بيئة مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار

تعتبر بيئة مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار بيئة جديدة إلى حد ما على مراجعي الحسابات خاصة فى مصر. ولذلك تتطلب هذه البيئة مجهوداً كبيراً من المراجع لاستكشافها قبل تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. ويهدف مراجع الحسابات من استكشاف بيئة مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار إلى الوقوف على والإلمام بما يلى :

1- الإطار التشريعى لصناديق وشركات الاستثمار

يتطلب قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية بخصوص صناديق وشركات الاستثمار ما يلى :

1/1- بالنسبة لشركة الاستثمار

شركة الاستثمار هى شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم تتولى تكوين وإدارة محفظة للأوراق المالية بهدف تحقيق عائد على هذه الأوراق وتنمية قيمتها فى سوق الأوراق المالية. ويشترط فى هذه الشركات ما يلى :

أ- أن تكون شركات مساهمة أو توصية بالأسهم فقط.

ب- أن يكون رأسمالها لا يقل عن ثلاثة ملايين جنيه مدفوع نصفه على الأقل.

جـ- أن يتم تأسيسها مستوفية إجراءات التأسيس التى حددتها هيئة سوق المال.

د- ألا تزاول آية أنشطة بخلاف تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية.

2/1- بالنسبة لصناديق الاستثمار العامة

تهدف صناديق الاستثمار بصفة عامة إلى استثمار أموال الصندوق فى الأوراق المالية دون آداء أية أعمال مصرفية أخرى خاصة إقراض الغير

أو ضمانه أو المضاربة فى العملات أو المعادن النفيسة. ويشترط فى صندوق الاستثمار ما يلى :

أ- أن يتم تأسيس الصندوق مستوفيا شروط التأسيس التى أوردتها اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

ب- يكون استثمار أموال الصندوق بمعرفة مدير استثمار متخصص وفى أوراق مالية ويجب :

- ألا تزيد نسبة ما يستثمره فى شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 10% من أموال الصندوق وبما لا يجاوز 15% من أوراق تلك الشركة.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى وثائق الاستثمار التى تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى على 10% من أمواله وبما لا يجاوز 5% من أموال كل صندوق مستثمر فيه.

جـ-لا يجوز للصندوق الاقتراض من الغير بما يجاوز 10% من قيمة وثائق الاستثمار القائمة - على أن يكون القرض قصير الأجل وبموافقة البنك الذى يحتفظ لديه بالأوراق المالية التى تستثمر فيها أموال الصندوق.

د- يصدر الصندوق مقابل أموال المستثمرين وثائق استثمار إسمية متساوية على ألا يصدر وثائق لحاملها إلا وفقا لتعليمات هيئة سوق المال وبشرط ألا تزيد هذه الوثائق على 25% من مجموع الوثائق المصدرة. وفى جميع الأحوال يجب ألا تصدر الوثائق إلا بعد تحصيل قيمتها نقدا حسب سعر الإصدار، على ألا تقل قيمة الوثيقة عن عشرة جنيهات وألا تزيد عن 1000 جنيه، ويمكن أن تصدر وثيقة أو خمسة ومضاعفاتها.

هـ- يعهد صندوق الاستثمار بإدارته إلى مدير استثمار معتمد لدى هيئة سوق المال ويجب أن يكون مدير الاستثمار شركة مساهمة لا يقل

رأسمالها المدفوع عن مليون جنيه ويبرم الصندوق مع مدير الاستثمار عقد إدارة يوضح حقوق وإلتزامات مدير الاستثمار تجاه الصندوق.

3/1- بالنسبة لصناديق استثمار البنوك وشركات التأمين

فى حالة قيام البنوك وشركات التأمين، التى ترغب فى مباشرة نشاط صناديق الاستثمار بإنشاء صندوق استثمار فإنها تساهم بدور فعال فى تنشيط سوق الأوراق المالية ودفع عجلة الاستثمار والتنمية. ويشترط قانون سوق رأس المال ولائحته فى شأن هذا الصندوق ما يلى :

أ- يتم الترخيص لهذا الصندوق بنفس إجراءات إنشاء صناديق الاستثمار التى تتخذ شكل الشركة المساهمة السابقة.

ب- يكون الحد الأقصى لأموال المستثمرين فى صندوق استثمار البنك أو شركة التأمين عشرين مثل المبلغ المخصص لمباشرة ذلك النشاط.

جـ-لا يجوز لصندوق الاستثمار هنا استثمار أموال فى صناديق استثمار أخرى لدى نفس البنك أو شركة التأمين أو صناديق استثمار بنوك أخرى يساهم هذا البنك فيها.

د- على البنك - أو شركة التأمين - أن يفرد للصندوق حسابات مستقلة عن أنشطته الأخرى.

هـ- يحتفظ بالأوراق المالية التى يستثمر الصندوق أمواله فيها لدى البنك المنشأ به الصندوق أو أى بنك من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى المصرى.

و- لا يجوز تداول أو قيد وثائق الاستثمار التى تصدرها صناديق البنوك وشركات التأمين فى بورصات الأوراق المالية.

2- طبيعة نشاط صناديق وشركات الاستثمار

يتشابه نشاط صناديق وشركات الاستثمار فى أن كلا منهما يقوم بجمع الأموال واستثمارها فى أوراق مالية، إلا أن الاختلاف بينهما يمكن فى النواحى الآتية :

أ- تحصيل شركة الاستثمار على أموالها من خلال طرح أسهم رأسمالها للاكتتاب العام فتحصل على الأموال التى تستثمرها فى محفظة أوراق مالية يتم استثمارها بهدف تحقيق عائد منها وزيادة قيمة الورقة، وتعهد الشركة لسماسرة الأوراق المالية بتنفيذ عمليات الأوراق المالية بالبورصة أما مباشرة أو عن طريق مؤسسة مالية محترفة مثل مدير الاستثمار.

ب- قد يكون صندوق الاستثمار صندوقاً عاماً فيكون فى شكل شركة مساهمة، أو يكون صندوق أحد البنوك أو شركة التأمين فيصبح نشاطاً مصرفياً خاصاً مستقلاً للبنك، وفى الحالتين يحصل الصندوق على الأموال بإصدار وثائق استثمار لا تتداول بالبورصة ويعهد بإدارة أمواله واستثمارها فى أوراق مالية إلى مدير استثمار متخصص يتخذ شكل الشركة المساهمة.

3- *القوائم المالية لصناديق وشركات الاستثمار*

يجرى العمل فى بورصة الولايات المتحدة الأمريكية أن تفصح شركة وصندوق الاستثمار عن أدائها المالى بإصدار قوائم مالية نصف سنوية للمساهمين وبورصة الأوراق المالية. وتشمل هذه القوائم المالية ما يلى :

أ- قائمة المركز المالى.

ب- قائمة الدخل.

جـ- قائمة الاستثمارات.

د- قائمة الأرباح المحجوزة.

هـ- قائمة الأصول.

و- قائمة الالتزامات.

ز- قائمة صافى الأصول.

ح- قائمة التغيرات فى صافى الأصول.

أما قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية فى مصر فيلزمان صناديق وشركات الاستثمار بالآتى :

أ- موافاة هيئة سوق المال بتقارير ربع ونصف سنوية عن المركز المالى ونتائج أعمال الصندوق.

ب- نشر ملخص وافى للقوائم المالية نصف السنوية للمساهمين وحملة الوثائق.

جـ- إعداد ونشر قائمة المركز المالى.

د- إعداد ونشر قائمة الدخل.

هـ- إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية.

و- قررت بعض البنوك التى أنشأت صناديق استثمار فى مصر أن تعد كذلك كشف ربع سنوى لحملة وثائق الاستثمار بعدد الوثائق التى اكتتب فيها المكتتب والحركة فيها خلال هذه الفترة، وكذلك نشرة بملخص آداء الصندوق متضمنة الأوراق المالية التى يستثمر فيها الصندوق وقيمة كل وثيقة كما هى فى آخر تقييم معتمد من مراقبى حسابات الصندوق فى نهاية الفترة المذكورة.

ز- وقررت بنوك أخرى ممن أنشأت صندوق استثمار بها أيضاً إعداد قائمتى مركز مالى ودخل كل ثلاثة شهور يعد مراجع الحسابات تقرير فحص دورى عنها.

ثالثاً : قواعد وأسس المحاسبة الخاصة بصناديق وشركات الاستثمار

يجب أن يفهم مراجع حسابات صناديق وشركات الاستثمار جيداً قواعد وأسس المحاسبة الخاصة بصناديق وشركات الاستثمار لأن هذه القواعد سوف تستخدم فى تحديد مدى صدق وعدالة القوائم المالية دونما إخلال بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً كمقياس أساسى لسلامة القياس والإفصاح المحاسبى فى هذه الحالة. ومن أهم قواعد وأسس المحاسبة الخاصة بصناديق وشركات الاستثمار ما يلى :

1- بالنسبة لشركات الاستثمار

أ- تقويم الأوراق المالية

تقوم محفظة الأوراق المالية بمتوسط سعر السوق لها فى تاريخ الميزانية، أما الأصول الأخرى فتقوم بالقيمة العادلة كما يحددها مجلس إدارة الشركة بما فى ذلك الأوراق المالية التى لا يوجد لها سعر سوق. وفى جميع الأحوال يتم الإفصاح عن تكلفة محفظة الأوراق المالية فى قائمة الأصول.

ب- تاريخ تسجيل عمليات التداول

تسجل عمليات بيع وشراء الأوراق المالية يوم إتمام التبادل دون الانتظار حتى تسوية عملية التبادل ولذلك تظهر مستحقات الشركة على الغير ومطلوبات الغير نحوها كأصول والتزامات (عملاء / دائنين) فى قائمة المركز المالى.

جـ- الإفصاح عن الاستثمارات

لأغراض المحاسبة المالية تظهر الاستثمارات كأول مفردة فى جانب الأصول فى الميزانية على أن يفصح عن تكلفتها محسوبة باستخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً أو الوارد أخيراً صادر أولاً أو متوسط التكلفة، وفى جميع الأحوال يجب الثبات على أسلوب تطبيق طريقة التكلفة.

د- أرباح وخسائر الاستثمارات

بالنسبة للأرباح والخسائر من عمليات الأوراق المالية يتم قياس المحقق منها عن الأوراق المالية المباعة ويتم قياس غير المحقق منها على أن يتم الإفصاح عن صافى الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة معاً.

هـ- تسجيل التوزيعات

تسجل التوزيعات النقدية على الأوراق المالية المستثمرة كإيراد فى اليوم التالى لتاريخ إجراء الشركة المصدرة للورقة للتنويع. أما بالنسبة لإيراد فوائد الاستثمار فى السندات فيعترف به كإيراد مستحق عن الفترة دون ربطه بخصم أو علاوة السندات لأن السندات تقوم بسعر السوق كأحد بنود الاستثمارات.

و- صافى قيمة محفظة الأوراق المالية

يتم قياس صافى قيمة محفظة الأوراق المالية المستثمرة وفقاً لأسعار سوق تداول الأوراق المالية بالمحفظة ببورصة الأوراق المالية فى تاريخ القياس.

2- بالنسبة لصناديق الاستثمار

أ- لأغراض إعداد القوائم المالية يتم حساب قيمة الأوراق المالية التى تستثمرها صناديق الاستثمار على أساس القيمة السوقية لها، على أن يجنب 50% على الأقل من صافى الزيادة فى القيمة السوقية كاحتياطى رأسمالى.

ب- إذا قومت الاستثمارات بالتكلفة أو السوق أيهما أقل وأفصح عنها بالميزانية بالتكلفة يتم الإفصاح أيضاً عن سعر السوق، ويمكن عمل مخصص هبوط أسعار أوراق مالية (متداولة) فى حالة زيادة التكلفة عن سعر السوق.

جـ- تصدر وثائق الاستثمار بالقيمة الاسمية عند طرحها للاكتتاب العام، وإذا تم الإصدار بعد ذلك تتحدد قيمة الوثيقة على أساس صافى قيمة أصول الصندوق فى نهاية آخر يوم عمل مصرفى من الأسبوع السابق فى مصر.

د- تتحدد القيمة الاستردادية للوثيقة بنصيبها فى صافى أصول الصندوق فى نهاية آخر يوم عمل مصرفى من الأسبوع السابق على تقديم الوثيقة للاسترداد حسب النموذج التالى :

- إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك		××
يضاف :		
قيمة الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية وهي:		
- أوراق مالية مقيدة بالبورصة (على أساس سعر الإقفال في البورصة وقت التقييم، وإذا تعددت أسعار التداول في ذلك اليوم يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقفال في هذا اليوم، وفي حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية لفترة لا تقل عن شهر يتم تقييمها بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يجاوز 10% من هذا السعر بمعرفة مدير الاستثمار).	××	
- أذون الخزانة (يتم التقييم على أساس آخر قيمة استردادية معلنة).	××	
- أوراق مالية غير مقيدة (إذا تم إجراء تعامل عليها مرة كل أسبوعين على الأقل تقوم حسب طريقة أخرى فتؤخذ القيمة الأقل، أما إذا لم يجرى عليها تعامل مرة كل أسبوعين فتقوم بالتكلفة أو القيمة حسب أحد طرق التقييم أيهما أقل).	××	
- أوراق مالية أجنبية أو مصرية صادرة بعملة أجنبية (تستخدم أسعار السوق المصرفية لتحديد المقابل العادل لقيمتها بالجنيه المصري).	××	
		××
- يضاف أصول ثابتة (بعد طرح مجمعات الإهلاك)		××
-يضاف أصول وأرصدة مدينة أخرى (بالقيمة العادلة)		××
-يضاف إيرادات النشاط (عائد الاستثمارات وربح بيعها وأي إيرادات أخرى)		××
- القيمة العادلة لأصول الصندوق		×××
يطرح :		
- حسابات بنوك دائنة	×	
- المخصصات بخلاف الإهلاك	×	
- أرصدة دائنة أخرى	×	(××)
يطرح :		
مصروفات التشغيل (تشمل مصروفات التسويق والإعلان والمصاريف الإدارية والعمومية والتمويلية وعمولات السمسرة وأتعاب مدير الاستثمار)		××
صافي أصول الصندوق		(××)
		×××

متوسط القيمة الاستردادية للوثيقة = صافى أصول الصندوق فى تاريخ التقييم / عدد الوثائق فى تاريخ التقييم

هـ-تتحدد القيمة البيعية للوثيقة الصادرة بدلاً من المستردة على أساس نصيب الوثيقة فى صافى قيمة أصول الصندوق فى نهاية آخر يوم عمل مصرفى من الأسبوع السابق على الإصدار مع تحميل المشترى نسبة 1% من القيمة مقابل مصاريف اكتتاب بحد أدنى 15 جنيه.

و- اتعاب مدير الاستثمار

تتحدد أتعاب مدير الاستثمار حسب إتفاق الصندوق مع مدير الاستثمار، ولكنها عادة ما تحسب كنسبة من أرباح أو فائض الصندوق وصافى أصوله معاً، وتعتبر أحد بنود مصروفات الصندوق ويمكن أن تسدد لمدير الاستثمار سنوياً إلا أنها عادة تسدد ربع سنوياً، أو كل ستة أشهر أو حسب الاتفاق.

ز- عمولات البنك

يحصل البنك الذى أنشأ صندوق الاستثمار على عمولة تعتبر أحد بنود مصروفات الصندوق – ويمكن أن تكون العمولة نسبة من صافى أصول الصندوق بالإضافة إلى نسبة أخرى من الزيادة فى عائد الصندوق عن عائد أذون الخزانة لأجل معين. ويمكن تسوية وسداد العمولة كل ثلاثة أو ستة شهور أو حسب لائحة النظام الأساسى للصندوق.

رابعا : أهم مشاكل هيكل الرقابة الداخلية فى صناديق وشركات الاستثمار

بداية لا خلاف على أهداف ووسائل تقييم ومحددات جودة نظام الرقابة الداخلية فى صناديق وشركات الاستثمار عنه فى الوحدات الاقتصادية الأخرى. ولكن طبيعة عمليات وأهداف وتنظيم نشاط صناديق وشركات الاستثمار تتطلب تركيز مراجع الحسابات على عناصر ومفردات معينة تستلزم إجراءات رقابية خاصة. وعادة ترتبط مشاكل الرقابة الداخلية فى صناديق وشركات الاستثمار بما يلى :

1- توقيت تقييم هيكل الرقابة الداخلية

من المفضل أن يبدأ مراجع الحسابات فى تقييم هيكل الرقابة الداخلية مبكرا منذ بداية سنة المراجعة وذلك للأسباب التالية :

أ- أن عمليات تداول الأوراق المالية - خاصة المتداولة - فى سوق الأوراق المالية تتسم بالسرعة فى أحيان كثيرة فيفضل التحقق من ملاءمة إجراءات الرقابة الداخلية عليها مبكرا قدر الإمكان.

ب- أن تعليمات هيئة سوق المال وكذلك لائحة النظام الأساسى لصندوق وشركة الاستثمار تتطلب إعداد، والإفصاح عن قوائم، وتقارير مالية ربع ونصف سنوية للهيئة وحملة الوثائق والمساهمين، ولكى يتحقق منها المراجع يجب أن يكون قد أنجز مهمة تقييم نظام الرقابة الداخلية مبكرا قدر الإمكان.

جـ- أن نشاط هذه الصناديق والشركات فى الأوراق المالية يجب أن يتم بدقة وكفاءة عالية لما للسمعة المالية والإدارية من تأثير بالغ على مركز ال صندوق والشركة التنافسى فى سوق الاستثمار والمال مما يتطلب اهتمام الإدارة والمراجع على السواء باستمرارية التحقق من وإستيفاء نظام الرقابة الداخلية لمقومات الكفاءة والفعالية.

2- الإنابة فى الإدارة والتسجيل المحاسبى

من طبيعة صناديق وشركات الاستثمار أن تعهد بإدارة محفظة الأوراق المالية وتسجيل عمليات الأوراق المالية وإمساك الدفاتر إلى طرف آخر هو الوكيل أو الأمين أو مدير الاستثمار. وتتطلب الرقابة الداخلية فى هذا الشأن ما يلى :

أ- أن يكون مدير أو وكيل الاستثمار مستوفياً الشروط والمواصفات القانونية حسب قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وتعليمات الهيئة.

ب-أن توجد إجراءات ونظم محددة لمتابعة إدارة الصندوق والشركة لمدى إلتزام مدير الاستثمار بقواعد وأسس التعامل بين الطرفين والمساءلة المحاسبية والمالية والقانونية.

جـ- إذا كان إصدار واسترداد الوثائق فى صناديق الاستثمار يتم عن طريق البنك منشئ الصندوق فإن شركات الاستثمار قد تعهد لأحد الوكلاء أو مديرى الاستثمار بمهمة إصدار أسهمها وتداولها، والمحاسبة عنها واستردادها وفى جميع الأحوال يجب أن توجد إجراءات محددة للرقابة على هذه العمليات التى لا توجد فى الوحدات الاقتصادية الأخرى.

3- محفظة الأوراق المالية

تعتبر إجراءات الرقابة الداخلية على الاستثمارات أهم إجراءات الرقابة على الإطلاق فى صناديق وشركات الاستثمار، ولوجود رقابة داخلية فعالة فى هذا الشأن :

أ- يجب مراعاة ضوابط الاستثمار فى الأوراق المالية للشركة المصدرة ووثائق استثمار الصناديق الأخرى ونسبة هذا الاستثمار إلى إجمالى أموال الصندوق.

ب- يجب أن يكون هنـاك سياسـة محـددة وإجـراءات لمتابعـة حركـة الاستثمارات لدى وكيل استثمار شـركة الاسـتثمار ومديـر اسـتثمار الصندوق وأن تكون السجلات وإجراءات مسكها وإجـراءات الضبـط الداخلي والحماية المادية للاستثمارات محل اهتمام مراجع الحسابات.

جـ- يجب الفصل بين سجلات الاستثمارات حسب نوع الورقة الماليـة مـن ناحية ومدى تداولها بالبورصة المحلية والأجنبية من ناحية أخرى.

د- يجب أن تكون هناك إجراءات فعالة لتقييـم ومراقبـة أداء المحفظـة استناداً إلى معايير آداء ورقابة مالية وإدارية متفق عليها مـع مديـر الاستثمار.

هـ- يجب أن يكون لدى مدير الاستثمار نظاماً متطوراً للمراجعـة الداخليـة الحديثة تساعد على، وتستهدف، تحقيق رقابة مالية واقتصادية علـى سجلات وحسابات ومحفظة الأوراق المالية.

خامسا : الإجراءات الخاصة بمراجعة صناديق وشركات الاستثمار

لا خلاف على ضرورة إتباع مراجع الحسابات لإجراءات المراجعة المتعارف عليها لفحص والتحقق من عناصر المركز المالى وقائمة الدخل لصناديق وشركات الاستثمار إلا أن مفردات معينة تتطلب إتباع إجراءات خاصة فى مراجعة صناديق وشركات الاستثمار أهمها ما يلى :

1- حسابات الاستثمارات

عند فحص حساب الاستثمارات كأهم مفردة من مفردات الأصول فى صناديق وشركات الاستثمار يجب أن يركز المراجع على إجراءات المراجعة الملائمة للتحقق من :

أ- ملكية الأوراق المالية

يجب أن تكون الأوراق المالية بالمحفظة مملوكة للشركة أو الصندوق وفقاً لمستندات الحصول عليها إما من خلال الاكتتاب فيها عند إصدارها أو من خلال شرائها من البورصة عن طريق أحد سماسرة الأوراق المالية، كما يمكن متابعة حركة النقدية وحساب وعمولة السمسار وقوائم تحديد صافى الأصول ربع سنوياً أو عند استرداد الوثائق وكذلك عمولة مدير الاستثمار لجمع الدليل على ملكية الأوراق المالية.

ب- الوجود المادى

يجب التحقق من الوجود المادى للأوراق المالية إما من خلال مصادقات من : وكيل الاستثمار، مدير الاستثمار، البنوك والسمسار، ومن خلال محاضر جرد هذه الأوراق بمعرفة حائزها وبحضور مندوب مراجع الحسابات.

وغنى القول أنه إذا اختلفت كمية الأوراق المالية الموجودة عن المملوكة يلزم إعداد مذكرة تسوية لتحديد الأوراق المملوكة فى نهاية الفترة.

جـ- تقويم الأوراق المالية

يتم التحقق من صحة تقويم الأوراق المالية حسب نوعها وحسب ما إذا كانت مدرجة بسوق الأوراق المالية وما إذا كان يجرى عليها تعامل مستمر أو فى فترات متباعدة، وبحسب ما إذا كانت أوراق مالية محلية أو أجنبية.

وتقوم الأوراق المالية المتداولة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل. ويلزم التحقق أيضاً من حساب وتسوية مخصص هبوط أسعارها إذا كان سعر السوق أقل من التكلفة:

د- دخل الاستثمارات

يتحقق المراجع من صحة حساب وتسجيل وتسوية دخل الاستثمارات وفقاً لمبدأ الاستحقاق. وفى حالة وجود توزيعات على استثمارات فى أوراق مالية أجنبية يجب التحقق من صحة أسعار الصرف المستخدمة فى تحديد ما يعادلها بالجنيه.

ويمكن للمراجع طلب مصادقات من طرف خارجى أجنبى أو محلى، مثل البنوك والشركات الموزعة. كما يجب التحقق من صحة وسلامة تحديد وحساب الأرباح والخسائر المحققة وغير ا لمحققة على الاستثمارات.

هـ- القيود على الاستثمار

يجب التحقق من مراعاة مدير الاستثمار ووكيل الشركة والسماسرة لضوابط الاستثمار فى الأوراق المالية كما حددتها هيئة سوق المال من ناحية وسياسة الصندوق فى الشركة الاستثمارية من ناحية أخرى. ويمكن أن يرجع المراجع للتقارير الدورية لهيئة سوق المال ويفحص ردود الهيئة وتطبيقاتها وسجل القضايا المرفوعة على الصندوق ومدير الاستثمار فى هذا الشأن.

2- حساب راس المال ووثائق الاستثمار

يعتبر حساب رأسمال الأسهم فى شركة الاستثمار وكذلك حساب وثائق الاستثمار فى صناديق الاستثمار من الحسابات الهامة التى تتطلب اتباع الإجراءات التالية عند مراجعتها :

أ- التحقق من عدد الأسهم ووثائق الاستثمار القائمة فى تاريخ إعداد الميزانية، والقوائم ربع ونصف السنوية.

ب- التحقق من صحة وسلامة التقارير الدورية المرسلة لأصحاب وثائق الاستثمار ومحتواها، خاصة عدد الوثائق وسعر إصدارها وعائدها والموزع منه ونصيبها من صافى أصول الصندوق فى ذلك الوقت.

جـ- فحص، أرصدة العملاء والدائنين والسماسرة المرتبطة ببيع أو شراء الأسهم ووثائق الاستثمار وقيمة المستحقات للشركة أو الصندوق أو المستحق عليها بسبب هذه العمليات.

د- فحص، والتحقق من، توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار وقيمتها وتاريخها وصحة تحديدها ومعالجتها دفترياً ونسبتها إلى التوزيعات الفعلية والمستحقة على الاستثمارات.

هـ- فحص سجل المساهمين ووثائق الاستثمار الشخصى والعام ومقارنة أرصدة حسابات المساهمين وحملة الوثائق الشخصية مع رصيد حساب رأسمال الأسهم وحملة وثائق الاستثمار فى تاريخ الميزانية.

و- فحص، والتحقق من، أسس وقواعد وطريقة حساب القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار المستردة ووثائق الاستثمار المباعة بدلاً من المستردة وصحة وسلامة التوجيه والإفصاح المحاسبى فى هذا الشأن. ويمكن أن يعتمد المراجع على مطابقة التقارير ربع السنوية لحملة الوثائق وسجل الوثائق فى هذا الشأن.

3- اتعاب مدير الاستثمار

لأن إدارة محفظة الأوراق المالية وإمساك السجلات والدفاتر يعهد بها إلى مدير استثمار محترف مقابل أتعاب متفق عليها ينبغي أن يركز المراجع على :

أ- فحص أسس الاتفاق مع مدير الاستثمار وأصل وصورة عقد الإدارة الموقع معه ويطلب منه المستندات المؤيدة لصحة قيامه بهذا النشاط.

ب- التحقق من صحة حساب الأتعاب حسب الاتفاق السابق مع مدير الاستثمار وآية تعديلات فى هذا الاتفاق والمستندات المؤيدة لها وتاريخ تعديل الاتفاق أن وجد.

جـ-التحقق من صحة التوجيه المحاسبى لأتعاب مدير الاستثمار والإفصاح عنها فى القوائم المالية.

4- ضرائب الدخل

وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لنشاط شركات وصناديق الاستثمار من ناحية وقانون الضريبة الموحدة 187 لسنة 93 يتحقق المراجع ما يلى :

أ- أن صافى الدخل الخاضع للضريبة على أرباح شركات الأموال قد تحدد إلتزاماً بنصوص التشريع الضريبى.

ب- أن الإعفاءات المقررة من الضريبة على أرباح شركات الأموال إن وجدت قد تم احتسابها بصورة صحيحة.

جـ-إن الإدارة قد كونت مخصص للضرائب المؤجلة وحملته على الربح عند إعداد قائمة الدخل على أن يسوى المخصص عند تسوية مبلغ الضريبة مع مصلحة الضرائب.

د- للتحقق من سداد الضريبة يتم فحص سجل الضرائب ومطابقته مع دفتر الصندوق والبنك، ويجب طلب شهادة من مصلحة الضرائب بالمسدد من تحت حساب الضريبة والمستحق على الشركة حتى تاريخ الميزانية.

هـ-إذا كانت هناك دعاوى مرفوعة على الشركة بشأن الضرائب المتنازع عليها يجب التحقق من هذا الأمر والإطلاع على وفحص ملف الضرائب تحت التسوية ويمكن طلب شهادة من الجهة القضائية فى هذا الشأن. كما يجب عليه أن يتحقق مما إذا كانت الإدارة قد كونت مخصص لهذه الضرائب، وإن وجد يتحقق من صحة وسلامة التوجيه المحاسبى للمخصص والإفصاح عنه فى القوائم المالية.

5- ***الإفصاح المحاسبى الشامل***

لا يكفى أن يتحقق المراجع من تشكيلة الإفصاح المالى المقنن وغير المقنن لصندوق وشركة الاستثمار ولكن عليه أن يتحقق كذلك من الآتى :

1/5- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

يشمل التحقق من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية التحقق مما يلى:

أ- التحقق من أن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تشتمل على وجه الخصوص على أهم السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد القوائم المالية وأى تغير فيها يؤثر على القوائم المالية حالياً أو مستقبلاً خاصة، الاستثمارات، المخزون، الأصول الثابتة وإهلاكاتها، المصروفات المرسملة، سياسة تحقق وثبات الإيراد، سياسات رسملة تكلفة الاقتراض، سياسة إثبات وترجمة العملات والأرصدة بالعملات الأجنبية ومعالجة ناتج إعادة التقييم.

ب- تحليل الإيرادات والمصروفات عن الفترة.

جـ- رأس المال المرخص به والمدفوع والمصدر ونوع الأسهم والقيمة الأسمية للسهم.

د- تفاصيل وحركة الاحتياطيات.

هـ- القروض وأعبائها.

و- الموقف الضريبى للشركة أو الصندوق.

ر- عدد أو حدود وثائق الاستثمارات والقيمة الاسمية للوثيقة وعدد الوثائق لحاملها إن وجدت

ح- أسلوب معاملة الأرباح الرأسمالية.

ط- طريقة التقويم الدورى لأصول الصندوق

2/5 اهم عناصر وتبويب قائمة المركز المالى

ينبغى أن يتحقق المراجع مما يلى .

أ- ان الأصول مبوبه حسب مفهوم السيوله النقدية.

ب- أن القائمة تحدد رأس المال العامل (أصول متداولة - إلتزامات متداوله)

جـ- ان قائمة المركز المالى توضح إجمالى الاستثمار وكيفية تمويله (حقوق المساهمين + التزامات طويلة الأجل).

د- أن القائمة توضح إجمالى تمويل رأس المال العامل والأصول طويلة الأجل

هـ- اذا ظهرت الاستثمارات المتداولة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل يجب الإفصاح عن سعر السوق السائد فى تاريخ التقويم وإعداد الميزانية.

3/5 قائمة الدخل

يجب التحقق من أن قائمة الدخل توضح الآتى :

أ- صافى ربح أو خسارة النشاط، ويساوى إيرادات النشاط ناقصاً المصروفات الوظيفية.

ب- إيرادات النشاط وتشمل، عائد الاستثمار فى الأوراق المالية وأرباح بيع أوراق مالية والزيادة الفعلية فى القيمة السوقية للأوراق المالية.

جـ- المصروفات الوظيفية وتشمل مصاريف التسويق، مصاريف إدارية وعمومية، مصاريف التمويل، والنقص الفعلى فى القيمة السوقية للأوراق المالية والمخصصات بصورة مفصلة.

د- أن صافى الدخل قبل ضريبة الدخل = صافى ربح أو خسارة النشاط + فوائد بنكية وأرباح فروق عملة وإيرادات غير عادية - مصروفات غير عادية.

هـ- إذا كانت الشركة، أو الصندوق، خاضعة للضريبة على الدخل يتحدد صافى ربح أو خسارة العام بعد خصم ضريبة الدخل.

4/5- قائمة التدفقات النقدية

تتطلب معايير المحاسبة المصرية أن تعد صناديق وشركات الاستثمار قائمة بالتدفقات النقدية.

سادسا تقارير مراجع حسابات صناديق وشركات الاستثمار

لا يختلف تقرير مراجع حسابات صندوق الاستثمار عن القوائم المالية السنوية للصندوق عن تقريره بشأن القوائم المالية السنوية لشركة الاستثمار، سواء كان برأى نظيف أو غير نظيف، سوى فيمن يوجه له التقرير حيث يقدم فى الحالة الأولى لحملة وثائق الاستثمار والبنك أو شركة التأمين بينما يقدم فى الحالة الثانية لمساهمى شركة الاستثمار أما بخصوص صناديق الاستثمار فسوف يعد مراجع الحسابات تقريراً موجهاً لهيئة سوق المال عن نشاط الصندوق كل ثلاثة شهور وكل ستة شهور وتقرير عن كشف ربع سنوى لحملة الوثائق وسوف نعرض لكل من هذه التقارير على حدة من خلال النقاط التالى :

- تقرير المراجع برأى نظيف عن القوائم المالية السنوية لصندوق الاستثمار
- بدائل رأى مراجع الحسابات فى القوائم المالية السنوية لصندوق الاستثمار.

١-تقرير المراجع براى نظيف عن القوائم المالية السنوية لصندوق الاستثمار

وفقاً لمعيار المراجعة رقم 58 لسنة 1988 الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى AICPA يظهر التقرير النمطى المختصر برأى نظيف مكونا من ثلاث فقرات.

وكمثال إفترض أن مراجع الحسابات قد قام بمراجعة حسابات صندوق البنك الوطنى للاستثمار عن السنة المالية المنتهية فى 2003/12/31. وأنه قد جمع الأدلة الكافية الملائمة على صدق وعدالة القوائم المالية للصندوق وقدم تقريره خلال الربع الأول من عام 2004 كتعليمات هيئة سوق المال وبالتحديد يوم 2004/2/6 فى هذه الحالة سيظهر التقرير كالتالى :

تقرير مراجع الحسابات المستقل

السادة / ......

السادة / ....

" لقد راجعنا الميزانية المرفقة لصندوق استثمار البنك الوطنى المعدة فى 2003/12/31، وكذلك قوائم الدخل والتدفقات النقدية والإيضاحات المتممة لهذه القوائم عن نفس السنة وتعتبر إدارة الصندوق مسئولة مسئولية كاملة عن القوائم المذكورة وملحقاتها وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى فى هذه القوائم وملحقاتها استناداً إلى مراجعتنا لها "

" لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصريه وتتطلب منا هده المعايير أن نخطط وننفذ المراجعه للوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية للصندوق وملحقاتها خاليه من التحريف الجوهرى ولقد اشتملت مراجعتنا على عمل فحص اختبارى للأدلة المؤيدة لكل المبالغ والإفصاحات التى احتوت عليها القوائم المالية وملحقاتها كما اشتملت مراجعتنا على تحديد المبادئ المحاسبية وقواعد وأسس المحاسبه عن عمليات الصندوق والتى تفرضها طبيعة النشاط وتعليمات هيئه سوق المال والقوانين واللوائح المنظمه لعمل الصندوق. واشتملت مراجعتنا على تقييم الإفصاح الشامل للصندوق، وكل إجراءات المراجعة الأخرى التى رأيناها ضروريه فى مثل هذه الظروف

" وفى رأينا أن القوائم الماليه المذكورة أعلاه تعبر بعدالـه، فى كل الأمور الجوهرية، عن المركز المالى لصندوق استثمار البنك الوطنى فى 2003/12/31 ونتائج أعماله والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية فى ذلك التاريخ والقوانين واللوائح المنظمة لعمل الصندوق وتعليمات هيئة سوق المال

وفى رأينا أيضا أن المعلومات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية للصندوق قد أعدت بعدالة فى علاقتها بالقوائم المالية للصندوق

2004/2/6 مراقبا الحسابات

التوقيع

2- بدائل راى مراجع الحسابات فى القوائم المالية السنوية لصندوق الاستثمار

لا تختلف بدائل الرأى أمام مراجع الحسابات عنها فى حالة مراجعة حسابات الوحدات الاقتصادية الأخرى فيمكن إبداء رأى متحفظ أو معاكس أو يمتنع المراجع عن إبداء الرأى بالمرة حسب ما يواجهه من قيود على الفحص وإتباع إجراءات المراجعة المتعارف عليها وجمع وتقييم الأدلة الكافية والملائمة. ويهمنا هنا حالة الرأى المتحفظ لأنها الحالة التالية للرأى النظيف باعتبار أن إبداء رأى معاكس أو الامتناع عن إبداء الرأى سيعد مقدمة ضرورية لتصفية الصندوق، لأن مجرد التحفظ فى الرأى سيدفع هيئة سوق المال على وجه الخصوص للتدخل لإلزام الإدارة بتصحيح الأوضاع.

وكمثال .

إفترض فى المثال السابق أن مراقبى حسابات صندوق البنك الوطنى توصلا من فحصهما لحسابات الصندوق إلى ما يلى :

أ- أن 20% من استثمارات الأوراق المالية لم يجرى عليها تعامل منذ 2003/10/10 وحتى تاريخ الميزانية فى 2003/12/31، وكانت قيمتها فى 2003/10/10 تبلغ مليون جنيه، ولأغراض إعداد الميزانية حدد مدير الاستثمار قيمة هذه الأوراق بمبلغ 800000 جنيه، والمفروض أن تقوم بأقل من سعر السوق، بما لا يجاوز 10% أى بمبلغ 900000 جنيه.

ب- أن 1% من استثمارات الأوراق المالية كان فى بورصة نيويورك واستخدم مدير الاستثمار سعر صرف 6.25 جنيه لتحديد قيمة الأوراق المالية المعادلة بالجنيه علماً بأن سعر السوق المصرفية 6.38 جنيه، مما أدى إلى تخفيض قيمة الاستثمارات فى الميزانية فى 2003/12/31 بمبلغ 13000 جنيه. فى هذه الحالة يبدى المراجع رأياً متحفظاً خاصة إذا كان يرى - حسب حكمه الشخصى والأهمية النسبية للخطأ - أن الوضع لا يبرر إبداء رأى معاكس. عندئذ يجب أن تضاف للتقرير فقرة رابعة سابقة لفقرة الرأى وتسمى فقرة توضيحية ستكون كالتالى :

" ولقد اتضح لنا عند فحصنا لحساب الاستثمارات أن لدى الصندوق أوراق مالية مقيدة ببورصة إسكندرية توازى 20% من إجمالى الاستثمارات ورغم أنه لم يجرى عليها تعامل منذ أكثر من شهر فقد قومت بآخر قيمة لها بعد خصم 20% [1000000 جنيه (100000 × 20%] وطبقاً لتعليمات هيئة سوق المال وقواعد المحاسبة الخاصة بالصندوق كان يجب تقويمها بآخر سعر محدد وبعد خصم 10% على الأكثر [1000000 (1000000 × 10%)] وترتب على ذلك تخفيض أصول الصندوق وأرباحه بمبلغ 100000 جنيه. كما إتضح لنا كذلك أن مدير الاستثمار لم يلتزم بأسعار السوق المصرفية عند تحديد القيمه المعادله بالجنيه للأوراق الماليه المستثمرة بالخارج مما أدى إلى نقص أصول وأرباح الصندوق بمبلغ 1300 جنيه

وأما فقرة الرأى فسوف تبدأ كالتالى

" وفى رأينا أنه فيما عدا الآثار المترتبة على عدم صحة تقويم الاستثمارات المشار إليها فى الفقرة السابقة فإن القوائم الماليه المذكورة .... "

أسئلة وحالات الفصل الخامس
والإجابة عليها

السؤال الأول :

فيما يلى أرصدة صندوق بنك الدقهلية للاستثمار فى 2003/10/31:

200000 نقدية بالخزينة، 200000 مبانى، 15000 مخصص إهلاك مبانى، 300000 حسابات جارية مدينة بالبنوك، 100000 ودائع لأجل بالبنوك، 120000 سندات حكومية، 400000 أسهم محلية، 200000 أسهم أجنبية، 150000 صكوك تمويل، 200000 وثائق استثمار صناديق أخرى، 100000 عملاء، 10000 مخصص ديون مشكوك فيها، 15000 جارى مدينة مدير الاستثمار، 50000 تأمينات لدى هيئة سوق المال، 50000 دائنوا توزيعات، 90000 بنوك وحسابات دائنة، 10000 مخصص تعويضات، 10000 مصاريف تأسيس، 100000 أثاث، 8000 مخصص إهلاك أثاث، 180000 أرباح الفترة، 1482000 وثائق استثمار اسمية ولحاملها، 150000 احتياطيات، 50000 أرباح محتجزة، 100000 قروض.

بافتراض أنك والمحاسب سامح مراقبى حسابات الصندوق وإتضح لكما من الفحص ما يلى :

1-القيمة الاسمية لوثيقة الاستثمار 100 جنيه وتريد إدارة الصندوق إصدار 180 وثيقة جديدة يوم 11/2. علما بأن آخر يوم عمل مصرفى كان 2003/10/31 وكان يوم 11/1 عطلة للبنوك.

2-افترض أن الأوراق المالية مقومة بسعر السوق 870000 جنيه فى حين تبلغ تكلفة هذه الأوراق 900000 جنيه ومن سياسة الصندوق تقويم الأوراق المالية المتداولة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل.

3-أن مدير استثمار الصندوق قدم لك الميزانية فى صورتها النمطية كما فى الوحدات الاقتصادية الأخرى بحيث تظهر الأصول الثابتة أولاً ثم الأصول المتداولة، بينما تظهر حقوق الملكية أولاً ثم الالتزامات قصيرة الأجل فطويلة الأجل.

والمطلوب :

1-قم بإعداد قائمة المركز المالى للصندوق فى 2003/10/31 وفقاً لمتطلبات الإفصاح الملزم.

2-حدد عدد الوثائق فى 2003/11/2 وسعر إصدار الوثيقة الجديدة وما هى إجراءات التحقق من هذه الوثائق الجديدة.

3-ناقش باختصار مشاكل الرقابة الداخلية وإجراءاتها على الأوراق المالية.

إجابة السؤال الأول :

1- قائمة المركز المالى للصندوق فى 10/31 حسب القانون 95 لسنة 92 ولائحته التنفيذية :

الأصول المتداولة		
نقدية بالخزينة والبنوك		
نقدية بالخزينة	200000	
حسابات جارية بالبنوك	300000	
ودائع لأجل بالبنوك	100000	
مجموع النقدية والأرصدة بالبنوك		600000
استثمارات متداولة فى أوراق مالية		
أوراق حكومية مضمونة	120000	
أسهم محلية	400000	
أسهم أجنبية	200000	
صكوك تمويل	150000	
سندات	---	
وثائق استثمار صناديق أخرى	200000	
مجموع الاستثمارات المتداولة فى أوراق مالية		1070000
المدينون وأرصدة مدينة		
مدينون وعملاء	100000	
يطرح :		
مخصص ديون مشكوك فيها	(10000)	
		90000
جارى مدير الاستثمار		15000
حسابات مدينة لأعضاء مجلس الإدارة		---
تأمينات لدى هيئة سوق المال		50000
حسابات مدينة أخرى		---
		155000
مجموع الأصول المتداولة		1825000

يطرح :		
إلتزامات متداولة		
بنوك وحسابات دائنة	90000	
دائنو التوزيعات	50000	
جارى مدير الاستثمار		
حسابات دائنة لأعضاء مجلس الإدارة	---	
حسابات دائنة متنوعه		
مخصصات بخلاف الإهلاك تعويضات	10000	
مجموع الالتزامات المتداولة		(150000)
رأس المال العامل		1675000
الاصول طويلة الاجل		
استثمارات طويله الاجل		
مصروفات مؤجله (صافى) م. تأسيس		10000
مبانى	200000	
يطرح :		
مخصص الإهلاك	(15000)	
		185000
اثاث	100000	
يطرح :		
مخصص الاهلاك	(8000)	
		92000
إجمالى الأصول طويلة الأجل		287000
إجمالى الاستثمار ويتم تمويله كالتالى		1962000
حقوق الملاك		
احتياطيات	150000	
أرباح محتجزة	50000	
أرباح العام	180000	
وثائق اسميه ولحاملها	1482000	
		1862000
إلتزامات طويلة الأجل		
قروض		100000
إجمالى تمويل رأس المال العامل والأصول طويلة الأجل		1962000

2- عند إصدار وثائق جديدة تتحدد قيمة الوثيقة على أساس صافى قيمة أصول الصندوق فى آخر يوم عمل مصرفى من الأسبوع السابق فى مصر. وبافتراض أن أرصدة الميزانية فى 2003/12/31 هى أرصدة آخر يوم عمل مصرفى :

- صافى الأصول = 1962000 - 100000 قروض طويلة الأجل = 1862000
- عدد الوثائق فى 2003/10/31 = 1482000 ÷ 100 = 14820 وثيقة
- قيمة الوثيقة حسب صافى الأصول فى 10/31
- = 1862000 ÷ 14820 = 125.64 جنيه

ويتم التحقق من إصدار وثائق جديدة كالتالى :

أ- يتم التحقق من صحة حساب قيمة صافى أصول الصندوق.

ب- يتم معرفة آخر يوم عمل مصرفى فى الأسبوع السابق على إصدار الوثائق الجديدة وأنه هو اليوم الذى تم حساب قيمة صافى الأصول فيه.

جـ- يتم فحص طلبات الاكتتاب فى الوثائق الجديدة وما إذا كانت وثائق لحاملها.

د- يتم التحقق من تسجيل القيمة الاستردادية للوثائق بالدفاتر.

2- يتطلب القانون 95 لسنة 92 ولائحته التنفيذية أن يتم الإفصاح عن تكلفة الاستثمارات المتداولة فى الأوراق المالية إذا قومت بالتكلفة أو السوق أيهما أقل فى الميزانية ويجب أن يكون الإفصاح كالتالى :

استثمارات فى أوراق مالية بالتكلفة	900000
يطرح :	
مخصص هبوط أسعار أوراق مالية	30000
القيمة السوقية للاستثمارات فى أوراق مالية	870000

مشاكل الرقابة الداخلية على الأوراق المالية

أ- يجب ألا تتجاوز استثمارات الصندوق في الأوراق المالية للشركة المصدرة لها عن الحدود القانونية التى تشترطها الهيئة العامة لسوق المال.

ب- يجب أن يمسك مدير الاستثمار سجلات كافية للاستثمارات في الأوراق المالية حسب نوعها والشركة أو الجهة المصدرة لها.

جـ- يجب مراعاة إجراءات الضبط الداخلى وحماية محفظة الأوراق المالية.

د- يجب تخصيص أفراد مسئولين عن كل سجل من سجلات الأوراق المالية المحلية أو الأجنبية

الفصل السادس

مراجعة حسابات شركات
السمسرة فى الأوراق المالية

الفصل السادس

مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية

مقدمة :

شركات السمسرة فى الأوراق المالية هى شركات مساهمة أو توصية بالأسهم تقوم بمباشرة عمليات تداول الأوراق المالية بالبورصة من خلال ممثل لها هو السمسار.

والسمسار هو ممثل شركة السمسرة فى الأوراق المالية بالبورصة وهو شخص مؤهل ومدرب ومحترف ومرخص له بمزاولة مهنة الوساطة بين بائعة الأوراق المالية ومشتريها بالبورصة سواء كانت أسهم أو سندات أو صكوك تمويل أو أى شكل آخر من أشكال الأوراق والحقوق المالية المعروفة.

وتمثل عمولة السمسار عن عمليات الوساطة فى بيع وشراء الأوراق المالية أهم بنود إيرادات شركة السمسرة فى الأوراق المالية على الإطلاق، كما تمثل حسابات عملاء السمسار والأوراق المالية والنقدية بالبنوك والخزينة أهم أصول الشركة، بينما تمثل حسابات الدائنين (العملاء) أهم بنود إلتزامات شركة السمسرة فى الأوراق المالية.

ووفقاً لمتطلبات قوانين الشركات وسوق رأس المال تلتزم الشركة بإعداد مجموعة من القوائم المالية يتم فحصها ومراجعتها بواسطة مراجع حسابات مستقل تعينه الجمعية العمومية لشركة السمسرة فى الأوراق المالية.

ولا تزيد مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية عن كونها حالة خاصة من المراجعة المالية الخارجية للحسابات وإن كان لها بعض الخصائص المميزة لها، خاصة من حيث المبادئ المحاسبية وإجراءات

الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة الخاصة ومحتوى تقرير مراجع الحسابات. وسوف نتناول فى الصفحات التالية لهذا الموضوع من خلال النقاط الرئيسية التالية[1] :

أولا : ماهية مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية.

ثانيا : استكشاف بيئة مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية.

ثالثا : أهمية قواعد المحاسبة الخاصة بشركات السمسرة فى الأوراق المالية لمراجع الحسابات.

رابعا : أهم مشاكل الرقابة الداخلية فى شركات السمسرة فى الأوراق المالية.

خامسا : الإجراءات الخاصة بمراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية.

سادسا : تقرير مراجع حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية.

---

(1) Martin A. Miller and L.P. Bailey, "Audits of Brokers and Dealers in Securities". In *GAAS GUIDE* (N.Y. Harourt Brace Jovanouich, 1986).

- د. عبد الوهاب نصر " خدمات مراقب الحسابات لسوق المال "، مرجع سابق.

أولاً : ماهية مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية

تتشابه مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية مع المراجعة المالية الخارجية فى كثير من الأمور وتختلف عنها فى بعض الأمور الأخرى نوضحها فيما يلى :

1- مفهوم المراجعة

لا يختلف مفهوم مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية عن مفهوم المراجعة المالية الخارجية، فهى عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعى للأدلة الخاصة بالنتائج أو المزاعم التى تتضمنها القوائم المالية لشركة السمسرة للتحقق من مدى تمشى هذه النتائج مع ملا من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من ناحية، وقواعد وأسس المحاسبة الخاصة بنشاط السمسرة فى الأوراق المالية من ناحية أخرى، وتوصيل نتائج هذا التقييم لأصحاب المصلحة فى شركة السمسرة، خاصة الملاك والبورصة. ويتضح أن الاختلاف الوحيد فى هذا المفهوم عن مفهوم المراجعة المالية الخارجية التقليدية يكمن فى أن قواعد المحاسبة الخاصة بنشاط السمسرة يجب أن تؤخذ فى الحسبان مثلها مثل المبادئ المحاسبية، عند تحديد مدى صدق القوائم المالية للشركة.

2- مستويات المراجعة

يجب أن تتم مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية فى ظل التزام كامل بمعايير أو مستويات المراجعة العشر المتعارف عليها مع مراعاة ما يلى :

أ- أنه من المفضل أن يكون مراجع الحسابات ذا خبرة ومعرفة متخصصة بطبيعة نشاط شركات السمسرة فى الأوراق المالية وقواعد وأسس المحاسبة الخاصة بهذا النشاط وعلاقة الشركة بالجهات المنوطة بتنظيم نشاط سوق رأس المال على وجه الخصوص.

ب- أن نظام وإجراءات الرقابة الداخلية على عمليات شركات السمسرة قد تختلف بالنسبة لبعض العمليات والحسابات مثل الأوراق المالية والسماسرة والوسطاء الزملاء والحسابات المعلقة، بالمقارنة بما يجرى عليه العمل فى المراجعة المالية الخارجية بصفة عامة.

جـ- أن لغة ومحتوى تقرير المراجع عن مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية يجب أن تعكس طبيعة وأهداف الفحص دون أدنى خروج على معايير التقرير الأربعة المعمول بها فى المراجعة المالية الخارجية المعروفة.

3- تعيين وعزل المراجع

وفقاً للقانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية فإن شركات السمسرة فى الأوراق المالية هى شركات مساهمة أو توصية بالأسهم، ولذلك فإن الجمعية العمومية هى وحدها صاحبة الحق فى تعيين وعزل مراجع الحسابات وتحديد أتعابه تماماً مثل الوضع فى مراجعة حسابات الشركات المساهمة فى ظل القانون 159 لسنة 1981.

4- أهداف المراجعة

لا تختلف أهداف مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية عن أهداف المراجعة الخارجية العادية وهى :

أ- أن يبدى مراجع الحسابات رأياً فنياً محايداً بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية فى التعبير عن المركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والأرباح والمحجوزة والتغيرات فى المركز المالى للشركة.

ب- تسهيل رقابة أصحاب المصلحة فى الشركة خاصة الملاك والبورصة على إدارة شركة السمسرة كوكيل عنهم.

جـ- التحقق من، وإضفاء الصدق على، إفصاح الإدارة كوكيل إلى أصحاب المصلحة فى الشركة كأصلاء، خاصة الملاك.

د- إبداء الرأى فى مدى صدق وعدالة القوائم المالية الخاصة بطبيعة نشاط شركات السمسرة فى الأوراق المالية، وهى قائمة التغيرات فى حقوق الملاك وقائمة التغيرات فى حقوق الدائنين، وأى ملخصات وملحقات أخرى عما، أعدت هذه القوائم والملخصات من أجله، ووفقاً لأسس وقواعد المحاسبة الخاصة بنشاط الشركة.

5- مجال ونطاق المراجعة

يعتبر مجال مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية أوسع من مجال مراجعة الحسابات بصفة عامة، لأن مجال مراجعة الحسابات بصفة عامة يشمل الآن الإفصاح المحاسبى بمعناه الواسع وهو قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة التغير فى المركز المالى وقائمة الأرباح المحجوزة وقائمة التدفقات النقدية، أما مجال مراجعة حسابات شركات السمسرة فيشمل، بالإضافة إلى ذلك، قائمة التغير فى حقوق الملاك وقائمة التغير فى حقوق الدائنين وأى جداول أو ملخصات تفرضها التشريعات والإجراءات المنظمة للعمل، خاصة من جانب البورصة.

6- إطار تخطيط وتنفيذ المراجعة

لا يختلف إطار تخطيط وتنفيذ مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية عن الإطار العام لتخطيط وتنفيذ المراجعة المالية الخارجية بصفة عامة، ووفقاً لمدخل خطر المراجعة ومفهوم الأهمية النسبية يتكون إطار تخطيط وتنفيذ مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية من الخطوات التالية :

1/6- استكشاف بيئة المراجعة

يجب على مراجع حسابات شركة السمسرة أن يستكشف بيئة الفحص طبيعة نشاط الشركة وعلاقتها ببورصة الأوراق المالية والمتعاملين فى هذه السوق، تشكيل مجلس إدارة الشركة والسماسرة الممثلين لها فى تنفيذ عمليات الوساطة، الخريطة التنظيمية للشركة، هيكل الحسابات وطبيعة النظام المحاسبى للشركة، أهم عناصر القوائم المالية للشركة، والتوزيع الجغرافى لنشاط الشركة بين بورصتى القاهرة والإسكندرية. ومن أهم إجراءات المراجع فى هذه المرحلة ما يلى

أ- الاستفسار من المسئولين بالمركز الرئيسى عن الأمور السابقة وغيرها.

ب- الاستطلاع والفحص الميدانى لبعض المستندات، مثل النظام الأساسى والخريطة التنظيمية وصور بعض القوائم والحسابات المالية.

جـ- الملاحظة المباشرة لعمليات ومستندات وإجراءات معينة، مثل مستندات وإجراءات الوساطة فى بيع وشراء الأوراق المالية.

د- إستشارة بعض ذوى الاهتمام الخاص بنشاط السمسرة والوساطة فى الأوراق المالية، مثل مسئولى شركات وصناديق ومديرى الاستثمار

2/6- تقدير خطر الأعمال وخطر المراجعة

وفقاً لمدخل ومفاهيم خطر المراجعة يجب أن يخطط مراجع حسابات شركة السمسرة فى الأوراق المالية عملية المراجعة بما يخفض احتمال فشله فى تعديل الرأى فى القوائم المالية التى تحتوى على تحريف جوهرى فى صورة أخطاء غير متعمدة. وفى هذا الشأن يجب أن يقوم مراجع حسابات شركة السمسرة بالإجراءات التالية :

أ- أن يحدد مجالات وعناصر الفحص التى من المتوقع أن تجرى عليها العديد من التسويات والعمليات الحسابية فتكون عرضة لحدوث الكثير من الأخطاء. ومن أهم هذه المفردات حساب إيراد العمولة، حساب الأوراق المالية، حساب العملاء، وحساب الدائنين، وحساب الزملاء من الوسطاء والسماسرة الآخرين.

ب- أن يقدر درجة الخطر المرتبطة بهذه المفردات، أى الخطر المتلازم، مستخدماً خبرته بنشاط السمسرة فى الأوراق المالية، حتى يخطط عملية المراجعة بما يمكنه من توجيه جهوده وجهود مساعديه بدرجة أكبر نحو فحص هذه المفردات.

جـ-أن يقدر مستوى خطر الأعمال الناتج من تأثر شركة السمسرة بالمتغيرات البيئية وعلاقاتها بأطراف التعامل معها مثل السماسرة والوسطاء الآخرين والراغبين فى بيع وشراء الأوراق المالية والبورصة.

د- أن يرجع فى تقديره لخطر المراجعة إلى المراجع السابق لشركة السمسرة لتحديد أسباب عزله إن حدث، والأمور التى تمس سمعة الإدارة، والمبادئ والمعالجات والقواعد المحاسبية التى كانت محل خلاف بينهما، والتدخلات الخارجية فى أمور الشركة إن وجدت ومصدرها.

3/6- التقدير الأولى للأهمية النسبية

تتطلب مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية أن يحدد المراجع مفردات الفحص الهامة نسبياً والتى إذا حدث تحريفاً جوهرى فيها ملم يكتشفه المراجع فإنه سيخل بإمكانية إعتماد مستخدمى القوائم المالية للشركة، خاصة الملاك والبورصة، على هذه القوائم وعلى تقرير

مراجع الحسابات. وعندما يضع مراجع الحسابات تقديرات أولية للأهمية النسبية لمفردات الفحص فإنها ستساعده فى :

أ- إعداد خطة وبرنامج المراجعة.

ب- تحديد معدلات الخطأ المقبولة من وجهة نظره ووفقاً لحكمه الشخصى عند تخطيط عينات الفحص لأغراض آداء الاختبارات الجوهرية للتفاصيل.

جـ- فهم وتحديد مدى أهمية وكيفية مواجهة الشركة للقضايا المرفوعة عليها من الغير.

د- تخطيط وتخصيص معاونيه على مجالات ومفردات الفحص

هـ- ترشيد عائده من عملية المراجعة ككل فى ظل استخدام مدخل خطر المراجعة.

4/6- تقييم هيكل الرقابة الداخلية

لأغراض تخطيط عملية مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية يستخدم مراجع الحسابات خرائط التدفق وقائمة استقصاء الرقابة الداخلية بصفة خاصة لتقييم كلا من .

أ- **بيئة الرقابة**. وتشمل مجموعة العوامل التى تزيد فعالية سياسات وإجراءات الرقابة بشركة السمسرة في الأوراق المالية. ومن أهم هده العوامل ما يلى :

- فلسفة وأسلوب عمل إدارة الشركة.
- الهيكل التنظيمى للشركة.
- نظام عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه خاصة لجنة المراجعة

- أساليب تحديد السلطة والمسئولية فى كل المستويات التنظيمية للشركة وفروعها.
- أساليب الإدارة فى ممارسة الرقابة لأغراض تقييم ومراقبة الآداء فى كل أقسام وفروع الشركة.
- أهداف ونظام عمل إدارة المراجعة الداخلية ودرجة الاستقلال التنظيمى لها، وما إذا كانت تتبع مجلس الإدارة مباشرة أم ل، حسبما تقضى متطلبات المراجعة الداخلية الحديثة.
- سياسات الأفراد ونظم تعيينهم وتدريبهم على نشاط الشركة المتخصص فى الأوراق المالية.
- نظام تعيين وتدريب السماسرة وتعلمهم بصورة مستمرة واستيفاء المتطلبات التشريعية فى هذا الشأن.
- المؤثرات الخارجية البيئية التى تؤثر فى عمليات الوساطة التى يقوم بها سماسرة الشركة، مثل تعليمات هيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية والتشريعات الضريبية.

ب- *النظام المحاسبى* ويتكون من الطرق والسجلات والقواعد والإجراءات المستخدمة فى حصر وتحديد وتحليل وتلخيص وتصنيف وتسجيل والتقرير عن عمليات الشركة والمساءلة عن أصولها، خاصة الأوراق المالية والعملاء، وإلتزاماتها خاصة الدائنين من العملاء، ويتحقق مراجع الحسابات من أن النظام المحاسبى لشركة السمسرة يراعى فى الطرق والأسس المحاسبية التى يقوم عليها أنها تساعد فى :

- تحديد وتسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية التامة والصحيحة.
- وصف عمليات الشركة وصفا ودقيقاً ولحظيا بما يسمح بعمل تصنيف سليم للعمليات لأغراض إعداد القوائم المالية.

- قياس قيمة العمليات قياساً دقيقاً يسمح بتسجيلها مالياً بصورة سليمة لأغراض إعداد قوائم مالية صحيحة.

- تحديد الفترة المحاسبية التى تحدث فيها العمليات بما يسمح بتسجيل العمليات فى الفترة المحاسبية الملائمة.

- الإفصاح السليم عن العمليات والأحداث الخاصة بالشركة.

- عدم الخروج على المتطلبات التشريعية التى حددها قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية عند قياس والإفصاح عن عمليات الشركة.

- إعداد القوائم المالية وكذا الملخصات والإيضاحات المتممة لها حسبما تقضى المتطلبات التشريعية فى هذا الشأن وحسبما تقضى قواعد وأسس المحاسبة الخاصة بنشاط السمسرة فى الأوراق المالية.

جـ- ***إجراءات الرقابة*** : تعتبر إجراءات الرقابة هى مجموعة السياسات والإجراءات التى تتكامل مع بيئة الرقابة والنظام المحاسبى لشركة السمسرة فى الأوراق المالية وتستهدف الإدارة من ورائها كلها الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق شركة السمسرة لأهدافها. وتطبق إجراءات الرقابة فى كافة المستويات التنظيمية لشركة السمسرة وفروعها بهدف تحقيق ما يلى :

- الاعتماد الصحيح والرسمى لكافة عمليات وأنشطة الشركة.

- الفصل بين المهام والواجبات ما يحد من، أو يمنع، فرصة حدوث الأخطاء والتلاعبات الإدارية.

- تصميم واستخدام وثائق وسجلات ملائمة لضمان صحة وملائمة وتسجيل العمليات والأحداث، مثال ذلك إعداد سجل شخصى لكل عميل من عملاء السمسار ولكل زميل من السماسرة والوسطاء الآخرين.

- وجود إجراءات ملائمة لحماية وحيازة واستخدام الأصول والسجلات، خاصة الأوراق المالية وبرامج الحاسب الآلى وسجلات العملاء والزملاء والعمولة.

- الفحص المستقل والمقارنات والتقييم الصحيح والتسويات السنوية لأهم الحسابات والأرصدة والمستندات، خاصة حسابات العملاء المدينة والدائنة.

- الفحص التحليلى للحسابات والعمليات المرتبطة ببعضهما البعض لمتابعة إتجاه وقوة العلاقة بينها، مثل إيراد العمولة وحجم وقيمة عمليات الوساطة فى بيع وشراء الأوراق المالية، وحركة رصيد كبار العملاء وإيراد العمولة من كل منهم على حدة، وحجم ونوع العمليات التى قام بها سماسرة الشركة وإجمالى حجم ونوع عمليات البورصة بصفة إجمالية من ناحية ولكل ورقة مالية وكل شركة مصدرة للأوراق المالية من ناحية أخرى. ويمكن استخدام تحليل النسب المالية والسلاسل الزمنية والانحدار فى هذا الشأن.

- المتابعة الدورية السريعة لرد فعل البورصة وهيئة سوق رأس المال تجاه تصرفات سماسرة الشركة والتزامهم بقواعد وآداب تنفيذ العمليات نيابة عن العملاء راغبى البيع أو شراء الأوراق المالية عن طريق سماسرة الشركة.

- المتابعة الدورية لمدى الالتزام بالتشريعات والقرارات الاقتصادية والمالية المؤثرة فى سوق رأس المال وشركة السمسرة مثل الإجراءات المنظمة لزيارة رقابة البورصة على عمليات التداول، وتطوير أسس وقواعد حساب العمولة والتفاوض عليها، وعلاقة السماسرة بمديرى وصناديق الاستثمار.

5/6- إعداد الخطة العامة للمراجعة

يمر تقييم مراجع الحسابات لهيكل الرقابة الداخلية بشركة السمسرة بمرحلتين هما :

أ- مرحلة التقييم الاولى : وفيها يسعى المراجع إلى فهم هيكل الرقابة الداخلية وخاصة تدفق العمليات خلال النظام المحاسبى للشركة، وإذا كان النظام يعتمد على الحاسب الآلى ما مدى استخدام الحاسب فعلاً فى هذا الشأن. وإذا توصل المراجع من مرحلة التقييم الأولى إلى عدم إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية فلن يكمل التقييم لهذا الهيكل، وينتقل إلى وضع خطة المراجعة مركزاً على آداء الاختبارات الجوهرية فى ظل هيكل ضعيف للرقابة الداخلية لدى الشركة.

ب- مرحلة استكمال التقييم : ويقوم المراجع بهذه المرحلة إذا انتهى من مرحلة التقييم الأولى لهيكل الرقابة الداخلية بإمكانية الاعتماد عليه، حيث يكمل تقييمه للرقابة الداخلية مركزاً بقدر أكبر على القرابة المحاسبية الداخلية آخذاً فى الاعتبار ما يلى :

- تحديد أنواع الأخطاء والتلاعب الإدارى التى يمكن حدوثها.
- تحديد إجراءات الرقابة المحاسبية التى يجب أن تمنع أو تكتشف هذه الأخطاء وهذا التلاعب.
- تحديد ما إذا كانت إجراءات الرقابة الضرورية معروفة ومحددة.
- ربط إجراءات وأهداف الرقابة بالعمليات والمفردات محل الفحص، ثم عمل تقييم مبدئى لمدى تحققها، مثال ذلك أهداف الرقابة على حسابات العملاء وإجراءات الرقابة على هذه الحسابات ومدى وجودها عملياً بصورة مبدئية، كأن يتم فحص حساب أحد العملاء وسجل إيراد العمولة الفرعى من عمليات هذا العميل والمطابقة بينهما.

وبانتهاء هذه المرحلة يكون مراجع الحسابات فى وضع يسمح له بتحديد أوجه الضعف فى نظام الرقابة الداخلية المحاسبية بصفة خاصة وأماكن الضعف هذه وما إذا كانت مرتبطة بالعمليات اليدوية أو بالحاسب الآلى ودور المراجعة الداخلية كأداة رقابية محاسبية داخلية فى وجود أو تدنية أوجه الضعف هذه، خاصة إذا قام بتتبع عملية أو أكثر من عمليات الشركة خلال النظام لتوضيح مدى فهمه وحكمه على أوجه الضعف، كما قلنا مثلا من خلال تتبع عملية وساطة فى بيع أوراق مالية لعميل معين. عندئذ يبدأ المراجع فى وضع إستراتيجية المراجعة والتى ستشمل ما يلى :

أ- مدى إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية لدى شركة السمسرة.

ب- طبيعة ومدى وتوقيت اختبارات مدى الالتزام.

جـ- طبيعة ومدى وتوقيت الاختبارات الجوهرية للتفاضل.

د- متطلبات خطة الفحص من المساعدين وخبرات ومؤهلات كل منهم ومدى حاجته إلى مستشارين أو متخصصين فى مجال الأوراق المالية والوساطة فى تداولها.

هـ- التقديرات الأولية للأهمية النسبية لعمليات ومفردات الفحص لأغراض مراجعة حسابات شركة السمسرة.

و- الأهداف المحددة من مراجعة حسابات شركة السمسرة فى ضوء المزاعم التى تحتوى عليها القوائم المالية للشركة.

ز- الحجم المبدئى لعينات الفحص وتوقيت أداء الفحص على مدار الفترة المحاسبية.

6/6- تصميم إجراءات اختبارات مدى الالتزام

طالما قرر مراجع الحسابات إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية لدى شركة السمسرة لعمليات ومفردات معينة فسوف يقوم بأداء اختبارات

مدى الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية هذه. وهدفه من أداء اختبارات مدى الالتزام إيجاد دليل على أن إجراءات معينة للرقابة الداخلية، والتى يمكن الاعتماد عليها، يتم تطبيقها فعلاً كما سبق تحديدها فى مرحلة لاختبارات الإلمام بها. ويجب أن يراعى مراجع الحسابات عند أداء اختبارات مدى الالتزام ما يلى :

أ- وإن كان من المفضل أداء اختبارات أثر مدى الالتزام على بيانات عن السنة المالية كلها، مثل إيراد العمولة عن العام، إلا أنه يمكن أدائها لكل ربع سنة مثلاً كما هو الحال عند التحقق من وجود رقابة داخلية ملائمة على إيرادات العمولة لكل ثلاثة شهور.

ب- يمكن الاعتماد على عينات فحص إحصائية أو غير إحصائية، وفى جميع الأحوال فإن تصميم العينة يجب أن يراعى ما يلى

- هدف المراجعة.
- أقصى معدل لإنحراف الالتزام بإجراءات الرقابة والذى يؤيد إمكانية الاعتماد المخطط على هذه الإجراءات.
- خطر المعاينة المسموح به لأكثر أو أقل من إمكانية الاعتماد على إجراءات الرقابة مع مراعاة أهمية مراقبة خطر الاعتماد الزائد عن حده الأدنى.
- خصائص المجتمع الذى سوف تسحب منه العينة.

جـ-فى حالة عدم وجود دليل مستندى على تطبيق إجراءات الرقابة عملا، فعلى المراجع أن يجمع هذا الدليل على مدى الالتزام من خلال الاستفسار والملاحظة أخذاً فى الحسبان ما يلى .

- ستتم الملاحظة فى حالة وجود المراجع بمقر شركة السمسرة وقيامه بإجراء أو أكثر من إجراءات المراجعة. وعلى سبيل المثال عند

مراجعته لسجل العملاء يمكنه ملاحظة ما إذا كانت عمليات السمسرة تسجل فى سجل خاص بها بمعرفة موظف آخر غير الموظف المسئول عن إمساك سجلات عملاء السمسار.

- يمكن الاعتماد على إجراءات تتبع العمليات، بهدف توصيف وفهم وتحديد نظام الرقابة الداخلية، فى عمل الملاحظات فى نفس الوقت، وعلى سبيل المثال عند تتبع عملية المحاسبة والرقابة على تنفيذ عملية بيع الأوراق المالية لصالح العملاء يمكنه ملاحظة ما إذا كان هناك حساب لكل عميل على حدة معد بصورة توضح حجم ونوع وسعر عملية البيع والشراء لصالحه والعمولة المرتبطة بكل صفقة على حدة.

- هذا إذا كان يريد ملاحظة مدى تطبيق إجراءات الرقابة على حساب وتسجيل إيراد العمولة وكانت الأدلة على هذه الإجراءات عملياً غير متوفرة مستندياً.

- بعض أنواع الرقابة من خلال الحاسب الآلى، التى تسمح بعملية المراجعة المرئية، قد تحتاج إلى فحص العمليات إما يدوياً أو من خلال الحاسب. كما هو الحال عندما يعد الحاسب قائمة بأرصدة العملاء الفرعية والمجمعة فقد يحتاج المراجع إلى اختبار صحة تسجيل عينة من العمليات بحساب عميل أو أكثر يدوياً، أو من خلال الحاسب.

د- فى حالة إمكانية الاعتماد على المراجعة الداخلية لدى شركة السمسرة، كأداة من أدوات الرقابة الداخلية المحاسبية، فعلى المراجع أن يتحقق من كفاءة وموضوعية المراجعين الداخليين ويفحص بعض أعمالهم للوقوف على مدى كفاءة أدائهم.

هـ- فى حالة قيام المراجع بأداء اختبارات مدى الالتزام على أساس دورى، ربع سنوى مثلاً، فعليه أن يتابع مدى استمرار فعالية إجراءات الرقابة حتى نهاية السنة المالية.

7/6- تصميم الاختبارات الجوهرية وإعداد برنامج المراجعة

تشمل الاختبارات الجوهرية للمراجعة اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة وكذلك إجراءات الفحص التحليلى للمعلومات المالية. والهدف من الاختبارات الجوهرية للتفاصيل جمع الأدلة الكافية والملائمة على مدى صحة وملاءمة المعالجة المحاسبية للعمليات والأرصدة وعدم احتوائها على الأخطاء والتلاعبات الإدارية. وفى هذه المرحلة من مراحل المراجعة يجب أن يراعى مراجع الحسابات ما يلى :

أ- أنه قد يؤدى هذه الاختبارات على فترات دورية ولذلك يجب استمرارها حتى نهاية العام، وكلما كان نظام الرقابة الداخلية لدى الشركة جيدا كلما أمكن الاعتماد على إجراءات الفحص التحليلى للعلاقات بين أرصدة الحسابات المرتبطة، مثل إيراد العمولة والعملاء، إيراد العمولة والسماسرة والوسطاء الزملاء، إيراد العمولة والدائنين، حجم وعدد العمليات فى الشركة وإجمالى وعدد عمليات التداول فى البورصة.

ب- تتحدد كفاءة هذه الإجراءات بمقدرتها على مساعدة المراجع فى جمع الدليل الكافى والملائم كأساس لإبداء الرأى الفنى، وعادة يتم جمع الأدلة من خلال : الفحص، الملاحظة، الاستفسار، المصادقات، وغيرها من الإجراءات المعروفة.

جـ- عند تصميم هذه الإجراءات لجمع الدليل الكافى والملائم يجب على المراجع أن يحدد أهداف مراجعة كل رصيد من أرصدة حسابات شركة السمسرة استناداً إلى المزاعم التى تحتوت عليها القوائم المالية للشركة والملخصات والملحقات المرفقة، ثم يحدد الأدلة المطلوبة جمعها للحكم على كل رصيد على حدة، ثم يحدد الاختبارات الجوهرية الملائمة لجمع الدليل، وعليه أن يراعى فى هذا الشأن ما يلى :

- مدى اعتماده على الرقابة الداخلية على حساب معين.

- خطر المراجعة النسبى للأخطاء أو التلاعبات الجوهرية فى هذا الحساب.
- أهداف مراجعة هذا الحساب.
- كفاءة وفعالية الاختبارات.
- حالة الدليل المتاح والممكن.

د- لجمع الدليل الكافى والملائم على المراجع أن يركز على الأدلة المتولدة من خارج الشركة من خلال مصادقات العملاء وكشف حساب البنك والمصادقات من البورصة، وعليه أن يوازن بين تكاليف جمع الأدلة ودرجة الاقتناع المتولدة من الأدلة، ويصيغ حكمه الشخصى بصورة مهنية مرضية.

هـ-لاستخدام المعاينة الإحصائية، أو غير الإحصائية، على المراجع أن يدرك جيداً مفهوم خطر المعاينة مراعياً ما يلى :

- أن الخطر النهائى هو محصلة خطر حدوث خطأ جوهرى وخطر أن المراجع لن يكتشف هذا الخطأ.
- يعتمد المراجع على الرقابة الداخلية فى تخفيض خطر حدوث الأخطاء بينما يعتمد على الاختبارات الجوهرية فى تخفيض خطر عدم اكتشاف هذه الأخطاء.
- عند استخدام المعاينة فإن خطر المعاينة، والذى يشمل خطر القبول الخاطئ وخطر الرفض غير الصحيح، يتم مراقبته فى إطار مراقبة الخطر النهائى، ومعروف أنه كلما زاد حجم العينة كلما انخفض خطر المعاينة.
- يجب أن يأخذ المراجع فى الاعتبار عند تصميم العينة عدة عوامل أهمها المعاينة، وتمثيلها للمجتمع، وهدف المراجع من أداء الاختبارات، والتقدير الأدنى للأهمية النسبية، وخطر المعاينة المسموح به وخصائص المجتمع.

و- يستخدم مراجع حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية معظم إجراءات المراجعة المالية الخارجية وبصفة خاصة :

- طلب المصادقات عن حسابات عملاء ودائنى السمسار والبنك وبورصة الأوراق المالية.

- الملاحظة على نطاق محدود خاصة بالنسبة لموجودات الشركة من الأصول مثل الحاسبات، والأدوات الكتابية، والأثاث.

- فحص مناولة الأوراق المالية.

- الحصول على خطابات وشهادات مكتوبة من الإدارة.

- طلب مستخرجات من المحاكم بالقضايا المرفوعة على شركة السمسرة أو العكس.

- فحص المعلومات الملحقة بالقوائم المالية والتى تطلبها تشريعات وبورصة الأوراق المالية.

- تحديد وفحص العمليات مع الأطراف الأخرى مثل السماسرة والوسطاء الزملاء.

- فحص المعلومات والقوائم المالية الجزئية والدورية، ربع السنوية مثلا.

و- بعد إنتهاء المراجع من تصميم الاختبارات الجوهرية للتفاصيل يقوم بكتابة برنامج المراجعة لكى يخدم أهدافه المعروفة، وأهمها أنه أداة لتخطيط ورقابة ومتابعة أداء كافة عمليات المراجعة.

8/6- تجميع النتائج وصياغة الرأى وإعداد التقرير

بعد تنفيذ برنامج المراجعة والانتهاء من آداء الاختبارات الجوهرية للتفاصيل وتقييم نتائج المراجعة يستكمل مراجع الحسابات عملية المراجعة على النحو التالى :

أ- يقوم بتجميع كل أدلة المراجعة الملائمة للوصول إلى نتيجة نهائية بشأن كل رصيد وعملية من أرصدة وعمليات الشركة.

ب- يقيم ويحدد ما إذا كانت القوائم المالية لشركة السمسرة وملحقاتها ككل بها تحريفات جوهرية أم لا.

جـ- بالإضافة إلى تقييم معدل وقيمة التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية للشركة فيجب على المراجع التركيز على الجوانب النوعية للأخطاء والتى تشمل :

- طبيعة وسبب التحريفات الجوهرية.
- العلاقة المحتملة بين التحريفات وكافة مراحل وخطوات عملية المراجعة.

د- إذا توصل المراجع فى تقييمه لنتائج المراجعة أن نتائج العينة توضح وجود أخطاء فى الافتراضات التى بنى عليها خطة المراجعة فعليه تعديل تقييمه للرقابة الداخلية المحاسبية ومدى اعتماده عليها، ثم يعدل الاختبارات الجوهرية التى حددها استناداً إلى حكمه على نظام الرقابة الداخلية، طالما كان ذلك فى صالح جودة عملية المراجعة ككل.

هـ- يقوم المراجع بتقييم ما إذا كان هناك تغيير فى المبادئ والقواعد المحاسبية التى تحكم نشاط شركات السمسرة هذا العام والجهة المصدرة لهذه المبادئ والقواعد لكى يقنع نفسه أن هذه المبادئ والقواعد مقبولة قبولاً عاماً وطبقت بطريقة سليمة وأن الإدارة تفهمها ولديها ما يبررها.

و- إذا كان لدى المراجع شك جوهرى بشأن مقدرة شركة السمسرة الاستمرار لمدة لا تجاوز سنة تالية لتاريخ نشر القوائم المالية فعليه أن يتحقق من صدق إفصاح الشركة عن هذه الظروف وآثارها على شكل تقريره عن مراجعة القوائم المالية للشركة، إذ يجب فى هذه الحالة أن

يبدى رأياً متحفظاً على أن يتضمن التقرير فقرة توضيحية تالية لفقرة الرأى، يشرح فيها لماذا يشك فى مقدرة شركة السمسرة على الاستمرار العام القادم.

ز- يجب أن يقوم المراجع بإعداد ملف كامل بأوراق مراجعة حسابات الشركة وأن تكون هذه الأوراق مؤيدة لأهم عمليات وإجراءات الفحص.

ح- وينهى المراجع عمله بإعداد التقرير وإبداء الرأى فى القوائم المالية لشركة السمسرة فى الأوراق المالية وملحقاتها، على أن يكون التقرير مستوفياً كافة مقوماته الشكلية والفنية ومعداً بلغة مهنية سليمة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير المراجعة الخاصة بشركات السمسرة فى الأوراق المالية. كما سنوضح فى نهاية هذا الفصل.

7- اهمية مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الاوراق المالية

تستمد مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية أهميتها بصفة عامة من أهمية مراجعة الحسابات كمهنة مستقرة هادفة تساهم فى رفاهية المجتمع وتتيح لأصحاب المصلحة فى المشروع إمكانية الثقة فى، والاعتماد على، القوائم المالية للمشروع، إلا أن مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية لها أهمية خاصة للاعتبارات الآتية :

أ- ***توجه الاقتصاد المصرى نحو اقتصاد السوق*** : منذ أن بدأ الاقتصاد المصرى يتجه نحو اقتصاد السوق من خلال برنامج منظم وهادف للإصلاح الاقتصادى كان لابد من تطوير سوق رأس المال فى مصر، وتبع ذلك إعادة ترتيب سوق الأوراق المالية وتنظيمه وإعادة تشغيل شركات السمسرة فى الأوراق المالية والترخيص لكثير منه، وتحويل منشآت السمسرة الفردية إلى شركات أموال، وباعتبار أن السمسار يلعب دورا حيوياً فى تشغيل سوق الأوراق المالية فقد أصبحت مراجعة حساباته من أهم تطبيقات المراجعة المالية الخارجية فى مصر منذ بداية التسعينات،

حيث تساعد على ممارسة الرقابة الخارجية على شركة السمسرة خاصة من جانب الملاك والبورصة.

ب- ***الرقابة القانونية والرسمية*** : اشترك القانون 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية أن تكون شركات السمسرة فى الأوراق المالية شركات مساهمة أو توصية بالأسهم. كما تتطلب رقابة البورصة أن تعد وتنشر هذه الشركات قوائم مالية وملحقات معينة يتم مراجعتها بواسطة مراجع حسابات مرخص له بهذه المراجعة مما يزيد من أهمية هذه المراجعة للأغراض الرقابية.

جـ- ***الثقة فى سوق الأوراق المالية*** : يشترط أن تنفذ كل عمليات تداول الأوراق المالية بالبورصة من خلال سماسرة الأوراق المالية المعتمدين الممثلين لشركات السمسرة التى يعملون بها. ولاشك أن مراجعة حسابات هذه الشركات ونشر تقرير ورأى المراجع فيها يؤثر فى مدى ثقة البائعين والمشترين للأوراق المالية فى شركة السمسرة والسمسار الممثل بها، وكلما كان رأى مراجع حسابات شركة السمسرة خالياً من التحفظات كلما زادت ثقة المتعاملين فى البورصة فى شركة السمسرة، والتى تقوم بعمليات الوساطة فى تداول الأوراق المالية.

ثانيا : إجراءات واهمية استكشاف بيئة مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية

كما سبق وأوضحنا فإن من أهم مراحل المراجعة الخارجية بصفة عامة قيام مراجع الحسابات باستكشاف بيئة الفحص للإلمام بطبيعة نشاط العميل ونظامه المحاسبى وكيفية تشغيله وهيكل القوائم المالية لديه، وغيرها من العوامل التى تؤثر فى تخطيط عملية المراجعة وتنفيذها. ولمراجعة حسابات شركات السمسرة طبيعة مميزة فى هذا الشأن، حيث يقوم مراجع الحسابات بالإجراءات التالية :

أ- إجراء المقابلات مع المسئولين بالشركة لجمع المعلومات الملائمة عن طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وعلاقتها بأطراف سوق الأوراق المالية.

ب- الإطلاع على وفهم التشريعات المنظمة لسوق الأوراق المالية وشركات السمسرة فيها، مثل قانون سوق رأس المال، ولائحته التنفيذية والقرارات المركزية المنظمة لأسس ونظام حساب عمولة السمسار عن عمليات الوساطة.

جـ- يطلب من المسئولين بالشركة لائحة النظام الأساسى لها وعدد المساهمين ومدة الشركة وأسس توزيع الأرباح والخسائر، وتشكيل مجلس الإدارة، وما إذا كانت الشركة جديدة أو كانت منشأة فردية وتحولت لشركة أموال.

د- يطلب ويطلع على خريطة حسابات الشركة وأهم القواعد والمبادئ المحاسبية الخاصة الملزمة للشركة والجهة التى أصدرتها.

ويهدف مراجع الحسابات من وراء القيام بهذه الإجراءات الوقوف على ما يلى :

1- الإطار التشريعى لشركة السمسرة فى الأوراق المالية

يتطلب قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية بخصوص شركة السمسرة فى الأوراق المالية ما يلى :

أ- يقتصر نشاط شركة السمسرة فى الأوراق المالية على عمليات الوساطة فى تداول الأوراق المالية.

ب- يحظر على شركة السمسرة فى الأوراق المالية تنفيذ عمليات تداول أوراق مالية لحسابها أو لحساب أحد أعضاء مجلس إدارتها أو لحساب أحد العاملين بها.

جـ- تقوم شركة السمسرة فى الأوراق المالية بتنفيذ عمليات تداول الأوراق المالية من خلال ممثل لها وهو السمسار.

د- يجب أن تكون السمسرة شركة مساهمة أو توصية بالأسهم رأسمالها المصدر لا يقل عم 250000 جنيه مدفوع منه 25% على الأقل.

هـ- لا يجوز أن تباشر شركة السمسرة فى الأوراق المالية نشاطها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة العامة لسوق المال.

2- سمسار الأوراق المالية

السمسار هو الممثل المعتمد لشركة السمسرة فى الأوراق المالية والمسئول عن مباشرة عمليات الوساطة وتداول الأوراق المالية. ويجب أن تتوافر فيه الاشتراطات التالية :

أ- أن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية.

ب- أن يكون حسن السير والسلوك.

جـ- ألا يكون قد تم حرمانه من مزاولة مهنة السمسرة أو سبق إشهار إفلاسه.

د- أن يكون لديه خبرة كافية وقام بعمل الدراسات اللازمة فى هذا المجال

هـ- أن يكون متفرغاً لا يعمل بالأعمال التجارية أو لدى شركات سمسرة أخرى.

و- أن يكون حاصلاً على مؤهل عال.

ز- أن يكون مقيداً بسجل ممثلى شركات السمسرة فى الأوراق المالية فى مباشرة عمليات التداول بالبورصة حيث يوجد هذا السجل بالبورصة.

3- قواعد تنفيذ الشركة لعمليات تداول الأوراق المالية

يجب أن تلتزم شركة السمسرة فى الأوراق المالية بالأحكام والقواعد التالية عند تنفيذ عمليات الوساطة فى تداول الأوراق المالية :

أ- يحظر على شركة السمرة فى الأوراق المالية إتباع سياسة أو أجراء عمليات من شأنها أن تضر بالمتعاملين معها أو الإخلال بحقوقهم.

ب- يجب على الشركة تسجيل أوامر العملاء فور ورودها إليها على أن يتضمن التسجيل مضمون الأمر واسم مصدره وصفته وساعته وكيفية وروده إلى الشركة والثمن الذى يرغب العميل التعامل به.

جـ- يكون تنفيض أوامر بيع وشراء الأوراق المالية فى المكان والمواعيد التى تحددها إدارة البورصة، ويجب عرض هذه الأوامر بطريقة تكفل العلانية وبالبيانات اللازمة للتعريف بالعملية وفقاً للقواعد التى تقررها البورصة على أن يتم تنفيضها حسب أسبقية ورودها.

د- يجب على شركة السمسرة الإعلان عن العملية التى تقوم بتنفيذها وفقاً لأوامر طرفيها بطريقة واضحة على لوحة التداول لمدة نصف ساعة على الأقل قبل تنفيذ العملية على أن تكون أسعارها مساوية لسعر الإقفال أو سعر التداول حسب الأحوال. ويجوز لكل شركة سمسرة خلال مدة الإعلان التدخل لتنفيذ العملية بذات شروط العميل بسعر أعلى من سعر الطلب أو أقل من سعر العرض طالما كان السمسار وسيطاً للطرفين معاً.

ز- يجوز التعامل على أى عدد من الأوراق المالية ويكون سعر تداول الورقة المالية هو آخر سعر لها تم تنفيذ عملية به خلال يوم العمل وذلك على وحدة تعامل لا تقل عن مائة ورقة. أما سعر الإقفال للورقة فهو آخر سعر تم تنفيذ عملية به حتى نهاية يوم العمل على وحدة التعامل المذكور. ويشطب سعر إقفال الورقة إذا مضت ستة أشهر متصلة دون عقد عمليات عليها وتشطب الشركة المصدرة لها من البورصة إذا المدة المذكورة سنة.

حـ- تقوم إدارة البورصة بقيد العمليات التى قامت شركات السمسرة بتنفيضها فى ذات يوم إخطارها بـه، ويتضمن القيد اسم البائع والمشترى وبيانات كاملة عن الورقة المالية والسعر الذى تم تنفيذ العملية به ويجوز إعطاء ذوى الشأن صورة من القيد حسب النظام المعمول به بالبورصة.

4- طبيعة عمليات الوساطة التى يقوم بها سمسار الأوراق المالية

تتمثل مهمة سمسار الأوراق المالية الأساسية فى تنفيذ أوامر العملاء بما لا يتعارض مع الضوابط التى تضمها بورصة الأوراق المالية. ومن أهم صور أوامر العملاء التى يعهد للسمسار بتنفيذها ما يلى :

أ- الأوامر ذات السعر المحدد حيث يحدد بائع مشترى الورقة المالية سعر البيع أو سعر الشراء فى الأمر الذى أصدره للسمسار.

ب- الأمر بسعر الفتح أو سعر الإقفال حيث يطلب صاحب الأمر من السمسار تنفيذه بالسعر السائد فى سوق الأوراق المالية إما عند الفتح أو عند الإقفال.

جـ-الأمر بأفضل سعر حيث يترك صاحب الأمر للسمسار تقدير أفضل سعر ينفذ به الأمر لصالح مصدره.

د- الأمر مع التوقف عند سعر معين حيث يطلب صاحب الأمر من السمسار التوقف عند سعر معين عند الشراء أو البيع.

هـ- الأوامر المركبة وهى التى تشتمل على أكثر من نوع من الأنواع سالفة الذكر لأمر التصرف فى الورقة المالية. وفى جميع الأحوال فإن الأوامر واقع أو متغير خارجى يؤثر على عمليات السمسار وكيفية أداء عمله وما يهم المراجع هنا الانعكاسات الإجرائية والمالية والرقابية والمحاسبية للأمر.

5- القوائم المالية لشركة السمسرة فى الأوراق المالية

يركز مراجع حسابات شركة السمسرة على التعرف على هيكل الإفصاح المالى لدى شركة السمسرة حسب المتطلبات القانونية والتنظيمية وطبيعة وهدف النشاط. ومن المفروض أن تشتمل القوائم والإفصاحات المالية على ما يلى :

أ- قائمة المركز المالى.

ب- قائمة الدخل.

جـ- قائمة التدفقات النقدية.

د- قائمة التغير فى حقوق المساهمين.

هـ- قائمة التغير فى مطلوبات الدائنين.

و- الإفصاحات والتحليلات الإيضاحية المتممة للقوائم المالية.

ويجرى العمل فى معظم شركات سمسرة الأوراق المالية فى مصر على إعداد القوائم المالية التالية :

أ- قائمة المركز المالى.

ب- قائمة الدخل.

جـ- قائمة التدفقات النقدية.

د- قائمة التغير فى حقوق المساهمين.

ثالثا : اهمية وقواعد المحاسبة الخاصة بشركات السمسرة فى الاوراق المالية لمراجع الحسابات :

يعتبر إلمام مراجع حسابات شركة السمسرة بقواعد وأسس المحاسبة الخاصة بهذه الشركات وفهمه لها مسألة فى غاية الأهمية ويرجع ذلك إلى أن قواعد المحاسبة الخاصة بشركات السمسرة تقف على نفس درجة أهمية المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً عند الحكم على مدى صدق وعدالة القوائم والإفصاحات المالية لشركة السمسرة وإبداء الرأى الفنى المحايد فيها.

إذ يتطلب الأمر أن يتم قياس الأحداث الاقتصادية للشركة والإفصاح عنها إلتزاماً بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من ناحية، وقواعد وأسس المحاسبة الخاصة بهذه الشركات ونشاطها من ناحية أخرى، وتقضى قواعد وأسس المحاسبة الخاصة بنشاط شركات السمسرة فى الأوراق المالية بما يلى :

1- تاريخ المحاسبة عن عمليات التبادل

عادة تقوم شركات السمسرة بالمحاسبة عن عمليات التبادل فى تاريخ إتمام أو إنجاز عملية التبادل، إلا أنه لأغراض إعداد القوائم المالية للشركة يجب إجراء التسويات اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق فى المحاسبة عن عمليات تبادل التى ينفذها السماسرة. ويكون مطلوباً من مراجع الحسابات فى هذا الشأن ما يلى :

أ- التحقق من صحة إجراءات المحاسبة عن عمليات التبادل التى باشرها سماسرة الشركة خلال العام على أساس نقدى.

ب- التحقق من صحة وسلامة التسويات لهذه العمليات فى نهاية الفترة لقياس إيرادات ومصروفات الفترة وحقوق الشركة طرف العملاء وحقوق الدائنين طرفها فى نهاية الفترة وفقاً لأساس الاستحقاق.

جـ- التحقق من عدم توسع الشركة فى استخدام الأساس النقدى وتطبيقه على العمليات النمطية الأخرى.

2- **الخطوط العريضة لتشغيل النظام المحاسبى لشركة السمسرة**

تفرض طبيعة نشاط شركة السمسرة وجود نظام محاسبى مرن يحتوى على مجموعة فريدة من السجلات والدفاتر المحاسبية والمالية والرقابية وقادر على حصر وتسجيل وتشغيل عمليات الشركة والإفصاح عن الأداء المالى بما لا يتعارض مع المتطلبات التشريعية والرسمية، خاصة من جانب البورصة. وأهم ملامح تشغيل هذا النظام ما يلى :

أ- يتم تسجيل عمليات الوساطة والسمسرة فى تاريخ إتمامها، على أن تسجل عمليات شراء وبيع الأوراق المالية والمتحصلات والمدفوعات النقدية فى يومية مؤقتة قبل إعادة تسجيلها فى دفتر اليومية العامة.

ب- يتم إمساك سجل لمركز كل سمسار لكل نوع من أنواع الأوراق المالية يوضح تسليم وتسلم الورقة المالية مع توازن مركز السمسار.

جـ- يتم إمساك سجل إيداع لكل ورقة مالية على حدة يوضح ملخص عمليات الورقة وحركتها المادية، ويتم التسجيل فى هذا السجل يومياً عند كل تحرك فى الورقة أو تحصيل وسداد قيمة التحرك فيها، ويظهر السجل رصيداً لورقة والذى يفيد فى تحديد صافى رصيد السمسار.

د- عند فشل السمسار فى إتمام عملية تبادل لورقة معينة، كأن يفشل فى تسلم الورقة من سمسار آخر أو تسليمها له يتم تسجيل هذا الوضع فى سجل عمليات الوساطة الفاشلة. وإذا فشل السمسار فى استلام السهم مثلاً يوم الاتفاق على الصفقة تظهر القيمة فى سجل أسهم السمسار كالتزام قصير الأجل، أما إذا فشل فى تسلم السهم يوم تمام الاتفاق تظهر القيمة كحساب عملاء طويل الأجل فى سجل الأسهم.

هـ- فى حالة وجود اختلافات بين الرصيد الدفترى والفعلى للورقة المالية بسبب أخطاء التسجيل أو أى أسباب أخرى، يتم تسجيل هذه الفروق فى حساب فروق الأوراق المالية. وإذا حدث ولم يستطع السمسار تحديد أسباب الفروق فى الورقة يقوم بالشراء عند العجز والبيع عند الزيادة لتسوية الفروق. ولذلك يجب أن يقوم السمسار بحساب مركز كل ورقة مالية كل ثلاثة شهور مثلاً. ولا يشترط أن يتم هذا الإجراء لكل الأوراق فى نفس الوقت. ووفقاً لما يجرى عليه العمل فى هذا الشأن فى الولايات المتحدة فإن إجراءات المحاسبية تقضى بما يلى :

- يجب مقارنة سجلات مراكز الأوراق المالية الفرعية مع حساب الأوراق مبادلتها بدفتر الأستاذ العام.

- يجب الاتصال بالسماسرة لمعرفة كمية وقيمة الأوراق المالية التى يتم مبادلتها ولم تسجل بالدفاتر والسجلات.

- يتم تسجيل الاختلافات فى أرصدة مراكز الأوراق المالية خلال أسبوع من تاريخ الفحص الدورى ربع السنوى وذلك مع حساب فروق الأوراق المالية.

و- فى بعض الأحيان يتم تسجيل بعض العمليات باستخدام الحساب المعلق كأحد طرفى قيد اليومية لحين تسوية العملية، ومن الأمثلة على ذلك ما يلى :

- تحصيل مبالغ من العملاء قبل إتمام عملية التبادل.

- تسديدات مبالغ مقدماً من تحت حساب عملية لم تتم بعد.

- حيازة الأوراق المالية قبل إنهاء عملية التبادل.

ز- يتم إمساك سجل الدائنى الشراء الهامشى يوضح المسدد نقداً والجزء الممول على الحساب من عملياتهم.

ح- يتم إمساك سجلات شخصية لكل عميل من العملاء على أن ترسل مراكـز العملاء لهم كل ثلاثة شهور على الأكثر، ويجب أن يوضح مركز العميـل كل عمليات الأوراق المالية لحسابه وحركة النقدية معه ومركـز الأوراق المالية الخاص به فى تاريخ إعداد بيان مركز العميل وإرساله له. ويمكن أن تكون الحسابات الآتية مرتبطة بحساب العميل :

- حساب حركة النقدية مع العميل.
- حساب الهامش الممنوح للعميل داخل الحدود المتفق معه عليها.
- حساب دخل العميل من توزيعات كوبونات الأوراق المالية.
- حساب العمليات قصيرة الأجل من الأوراق المالية للعميل.
- آية حسابات مرتبطة أخرى مثل حسـابات مشـتريات أوراق ماليـة خيارية وهامشية حسبما يجرى العمل ببورصة الأوراق المالية.

ط- فى حالة تجارة السمسار فى الأوراق المالية لحسابه - كما هو الحال فـى بعض الدول الأخرى - يخصص أحد حسـابات المتـاجرة أو الاسـتثمار لمشتريات السمسار من الأوراق المالية حسب الهدف من الشراء.

ك- فى حالة طلب البورصة أن تحسب شركة السمسرة صـافى رأس المـال وتجنب احتياطيات معينة من أرباحها يجب مراعاة الآتى :

- يعد السمسار بياناً كل ثلاثة شهور من واقع سـجل ملائـم يوضـح أرصدة النقدية لكل حساب من حسابات الأستاذ وسجل آخر لحسـاب المديونية والدائنية المجمعة لهذه الحسابات وكيفية حسـاب صـافى رأس المال.
- يجب إمساك سجلاً خاصاً بعمليات الحسابات المدينة أو الدائنة للعملاء والمبالغ المجمعة بالبنك كاحتياطى لعمليات التمويل الهامشى لصفقات العملاء.

3- الإفصاح الملزم

يجرى العمل عادة على أن تلتزم شركات السمسرة بنشر وتوصيل قوائم وتقارير أو إفصاحات معينة للأطراف الخارجية أهمها ما يلي :

أ- يتم توصيل صورة من قائمة المركز المالى للشركة إلى العملاء على أن تكون قد تم مراجعتها بواسطة مراجع خارجى مستقل مرخص له بمراجعة حسابات الشركة.

ب- إذا كان رأى مراجع الحسابات غير نظيف فيجب على الشركة أن ترسل لعملائها - مع قائمة المركز المالى - بياناً بالملاحظات على القوائم المالية للشركة موضحاً فيه وجهة نظر الإدارة فى هذا الشأن.

جـ- يجب أن ترسل الشركة للبورصة صورة من تقرير مراجع الحسابات عن هيكل الرقابة الداخلية لدى الشركة، حيث من المفترض أن المراجع عادة يعد هذا التقرير لمجلس إدارة الشركة ولكنه يجب أن يرسل نسخة منه للبورصة إذا كان بالنظام عيوب جوهرية تجعل من الصعب إعداد قوائم مالية صادقة، كأن يكون هناك سوء فى تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية، بحيث يجعل من الصعب اكتشاف الأخطاء والتلاعبات الجوهرية.

4- قائمة المركز المالي

يجرى العمل فى بعض البورصات العالمية على أن تزاول شركات السمسرة نشاط الاستثمار فى الأوراق المالية. وفى هذه الحالة يجب إتباع قواعد معينة للمحاسبة عن هذه الاستثمارات كما سنوضح عند عرضنا لمراجعة حسابات شركات وصناديق الاستثمار فى الأوراق المالية.

أما فى مصر، وكما سبق وأوضحنا، فمن المفترض أن نشاط شركة السمسرة يقتصر على عمليات الوساطة فى تداول الأوراق المالية بالبورصة.

ولذلك فإن أهم قواعد المحاسبة الخاصة بقائمة المركز المالى للشركة والتى يجب أن يفهمها المراجع ما يلى :

أ- يجب أن يتم الإفصاح عن مستحقات الشركة طرف سماسرتها بصورة منفصلة.

ب- يجب الإفصاح عن حقوق الملاك والالتزامات كل بصورة منفصلة عن الأخرى.

جـ- إذا تم الإفصاح عن حقوق الملاك والالتزامات معاً فيجب إظهار إجمالى كل مفردة من المفردتين أولاً ثم مجموعهما ثانياً.

د- يجب أن يتم الإفصاح عن إلتزامات الشركة عن الضرائب المستحقة غير المسددة حتى تاريخ الميزانية فى مفردة منفصلة كالتزام.

هـ- يجب الإفصاح عن أرصدة النقدية إجمالاً وتفصيلاً يوضح ما إذا كانت نقدية بالخزينة أو البنوك، وفى الحالة الأخيرة ما هو نوع وطبيعة الحساب.

و- يجب الإفصاح عن مستحقات الشركة طرف الوسطاء والسماسرة الآخرين، أو المستحقات عليها لهم، كمفردة منفصلة فى الميزانية. وفى حين يتم تقويم مستحقات الشركة طرف السماسرة الآخرين فى صورة صفقات أوراق مالية بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، فإن المستحقات لهم طرف الشركة فى صورة صفقات أوراق مالية تقوم بسعر السوق فى تاريخ الميزانية.

5- قائمة الدخل

يجب أن تعد قائمة الدخل لشركة السمسرة مستوفية الاعتبارات التالية:

أ- أن توضح قائمة الدخل كافة مصادر إيرادات شركة السمسرة خاصة إيرادات العمولة عن عمليات الوساطة فى تداول الأوراق المالية.

ب- أن يتم تبويب مصروفات الفترة تبويباً وظيفياً.

جـ- لا يشترط الفصل بين دخل العمليات والدخل من المصادر غير العادية.

6- *قوائم التدفقات النقدية - التغيرات فى حقوق المساهمين والدائنين*

يجب أن يراعى فى إعداد قائمة التدفق النقدى وقوائم التغيرات فى المركز المالى وحقوق المساهمين والدائنين ما يلى :

أ- أن تعد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية.

ب- أن تلخص قائمة التغير فى حقوق المساهمين التغيرات فى حسابات حقوق الملكية خلال الفترة المحاسبية.

جـ- أن تظهر قائمة التغير فى الدائنين ملخص التغيرات فى المستحقات للدائنين خلال الفترة المحاسبية.

7- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

إضافة إلى القوائم المالية الخمسة السابقة وما يرتبط بها من ملاحظات يجب أن تعد شركة السمسرة فى الأوراق المالية، وتفصح عادة عن، الجداول والإيضاحات التالية :

أ- بيان يوضح كيفية احتساب صافى أصول الشركة.

ب- بيان يوضح كيفية حساب وتسوية المخصصات.

جـ- بيان تحليلى أرصدة النقدية.

د- بيان تحليلى أرصدة العملاء.

هـ- بيان تحليلى أرصدة السماسرة والوسطاء الزملاء.

رابعاً : اهم مشاكل الرقابة الداخلية فى شركات السمسرة فى الأوراق المالية

كما سبق وأوضحنا لا تختلف أهداف الرقابة الداخلية وأركانها ومقومات جودتها ووسائل تقييمها فى مراجعة حسابات شركة السمسرة عنها فى أى عملية مراجعة مالية خارجية معروفة، ولكننا يجب أن ندرك جيداً أن طبيعة نشاط شركات السمسرة تفرض حتمية وجود إجراءات رقابة داخلية خاصة على بعض العمليات والحسابات الهامة فى الشركة. وفيما يلى أهم مشاكل وتطبيقات الرقابة الداخلية لأهم حسابات وعمليات شركة السمسرة.

1- الأوراق المالية

تستهدف الرقابة الداخلية على حساب الأوراق المالية أن تكون هناك إجراءات رقابية ملائمة لضمان صحة وسلامة تسجيل الأوراق المالية والحماية المادية لها وتوافر المعلومات الصادقة عنها، وكل ذلك فى ظل الالتزام بالضوابط والإجراءات التشريعية والتنظيمية المركزية فى هذا الشأن. ومن أهم إجراءات الرقابة الداخلية فى هذا الشأن ما يلى :

أ- يجب أن يكون لكل نوع من الأوراق المالية رقم يميزه مع إعطاء مسلسل لكل ورقة على حدة.

ب- يجب أن يكون كل ورقة مالية مؤيدة لدليل مستندى على ملكيتها مع بيان اسم العميل صاحب الورقة.

جـ- يجب أن يكون هناك موظف أو أكثر مسئول عن تسجيل مبادلات الأوراق المالية مع مراعاة مبدأ الفصل بين المهام والواجبات واستيفاء مقومات الضبط الداخلى.

د- يجب أن تكون هناك رقابة خاصة على عمليات تبادل الأوراق المالية بالفاكس أو بالبريد.

هـ- يجب أن يكون هناك موظف مسئول - أو أكثر - عن متابعة سداد قيمة الأوراق المالية المشتراه، وآخر لمتابعة تحصيل قيمة الأوراق المالية المباعة.

و- يجب وجود سجلات منظمة وإجراءات محددة لحيازة الأوراق المالية وتحركاتها.

ز- يجب الاحتفاظ بسجلات للعملاء مصنفة بطريقة سليمة توضح اسم العميل ونوع وحجم العمليات المنفذة لصالحه وقيمة وأسعار التبادل وطريقة سداد أو تحصيل قيمة العملية.

ح- يجب الاحتفاظ بسجلات منفصلة ومجمعة لكل سمسار من سماسرة الشركة تعطى معلومات موثقة عن الأوراق المالية والعمليات التى قاموا بالوساطة فى تنفيذها والعمولات المستحقة والمحصلة عن هذا النشاط.

ط- يجب عمل فحص ومراجعة داخلية دورية للحسابات المعلقة بشأن مراكز الأوراق المالية.

2- حسابات العملاء

تستهدف الرقابة الداخلية على حسابات العملاء متابعة وصحة وسلامة إجراءات فتح هذه الحسابات والاحتفاظ بها والتسجيل فيها ومتابعة حركة أرصدتها والإفصاح السليم عنها، ومن أهم متطلبات الرقابة الداخلية فى هذا الشأن ما يلى :

أ- يجب أن يكون هناك موظف مسئول عن فتح الحسابات الجديدة للعملاء يحتوى على كل التفصيلات الخاصة بالعميل.

ب- يجب أن يكون هناك سجل خاص لعملاء الشراء الهامشى موضحاً به آية اتفاقات على الرهن إن وجد.

جـ- يجب طلب مصادقات من العملاء بصفة دورية عن آية تعديلات فى بياناتهم الشخصية.

د- يجب أن يكون هناك نظام محدد إرسال مراكز العملاء لهم بصورة دورية قبل تسوية حساباتهم.

هـ- فى حالة وجود حسابات مفتوحة حرة من العملاء لتمويل صفقات التبادل لصالحهم فيجب تخصيص سجل خاص لهؤلاء العملاء والحصول على موافقات كتابية منهم بذلك. ومن البديهى أن يكون هناك ربط بين هذه الحسابات وسجل وحساب إجمالى عملاء الشركة.

و- فى حالة التعامل مع موظفى سمسار زميل كعملاء يجب تدعيم فتح حسابات لهؤلاء الموظفين بموافقة كتابية من السمسار الزميل الذى يعملون لديه.

ز- فى حالة وجود حساب للشراء الهامشى لأحد العملاء فيجب على الموظف المسئول عن هذا الحساب مراقبة حركة الرصيد جيداً من خلال التعامل فى الأوراق المالية لصالح العميل.

حـ- يمكن أن يكلف موظف معين، أو موظف مسئول عن مهام غير متعارضة، بعمل فحص دورى لحسابات العملاء الهامشية لمتابعة مدى مراعاة متطلبات الهامش.

ط- يجب وضع وتنفيذ إجراءات رقابية خاصة لضمان عدم الخروج على تعليمات البورصة بشأن سياسة منح الائتمان لعملاء الشراء الهامشى.

حـ- يمكن أن يكلف موظف معين، أو موظف مسئول عن مهام غير متعارضة، بعمل فحص دورى لحسابات العملاء الهامشية لمتابعة مدى مراعاة متطلبات الهامش.

ط- يجب وضع وتنفيذ إجراءات رقابية خاصة لضمان عدم الخروج على تعليمات البورصة بشأن سياسة منح الائتمان لعملاء الشراء الهامشى.

3- *العمليات مع الزملاء من السماسرة والوسطاء*

من المعروف أن شركة السمسرة كثيراً ما تتعاون مع سماسرة ووسطاء شركات سمسرة أخرى من المقيدين بالبورصة، وفى هذا الصدد تستهدف الرقابة الداخلية صحة وسلامة حصر وتسجيل ومتابعة وتوثيق والمحاسبة عن هذه العمليات. ومن أهم متطلبات الرقابة الداخلية على هذه العمليات ما يلى :

أ- يجب مراعاة متطلبات البورصة بشأن العمليات مع الزملاء، حيث يجب حصر هذه العمليات من ناحية، والوقوف على تفصيلات حالات الفشل فيها، خاصة إذا كانت على الحساب، ومقارنة هذه البيانات بكل من سجلات الأوراق المالية والعملاء والدائنين الخاصة بها من ناحية أخرى، بل ويجب تسوية أية فروق أو إختلافات بين هذه الحسابات وحسابات المراقبة الخاصة بها.

ب- يجب تحديد آجال حالات الفشل فى إتمام الصفقات مع الزملاء وتقييمها بصورة دورية.

جـ- يجب تسوية حسابات السماسرة والوسطاء الزملاء بصورة دورية مع فحص آية إنحرافات فيها وتسويتها أولاً بأول.

4- *الحسابات المعلقة*

فى حالة وجود حسابات معلقة بالمديونية أو الدائنية مع الآخرين، خاصة العملاء، فيجب أن تكون هناك إجراءات رقابية تستهدف متابعة هذه الحسابات والعمليات المنشئة لها وصحة وسلامة تحديدها وتسجيلها وتوثيقها وتسويتها. ومن أهم متطلبات الرقابة الداخلية فى هذا الشأن ما يلى :

أ- يجب حصر وتحديد آجال عمليات الشراء والبيع المعلقة بصفة دورية وفحصها وإعداد تقرير دورى عنها يرفع للمسئولين عن الرقابة على هذه الحسابات.

ب- يجب فحص مفردات العمليات المعلقة دورياً لتحديد مدى ملاءمة الرصيد المدين أو الدائن فى الحساب المعلق.

جـ- يجب أن يكون هناك تركيز من إدارة المراجعة الداخلية على عمل مطابقة بين عناصر العمليات المعلقة والمستندات المؤيدة لها.

د- وفى جميع الأحوال يجب فحص مفردات وعناصر العمليات المعلقة التى تم تسويتها والتحقق من صحة إجراءات وأسس التسوية.

5- إيرادات العمولة

كانت عمولة السماسرة عن عمليات الوساطة فى الأوراق المالية تحتسب كنسبة مقطوعة من قيمة العملية من البائع ومن المشترى، وأخيراً أقر مبدأ العمولة التفاوضى بين السمسار وعملائه من البائعين والمشترين. وفى جميع الأحوال فإن الإجراءات المنظمة لحساب العمولة هى قرارات وزارية مركزية. ومن وجهة نظر المراجع يجب أن توجد إجراءات للرقابة الداخلية على إيراد العمولة تستهدف ما يلى :

أ- أن يكون هناك فصل فى المهام والواجبات فيما يتعلق بحساب العمولة ومراجعة حسابها وتسجيلها دفترياً ضمن قيد إثبات عملية البيع أو الشراء المنفذة من ناحية وترحيلها لحساب العمولة بدفتر الأستاذ من ناحية أخرى.

ب- أن يخصص سجل خاص بإيراد العمولة اليومى يوضح رقم الصفقة ونوعها، شراء أم بيع، واسم العميل وإجمالى إيرادات العمولة والمحصل منها.

جـ- أن تكون هناك متابعة مستمرة لكل القرارات الوزارية والتعليمات المركزية الخاصة بأسس حساب العمولة والاستقطاعات منها.

د- أن يتم التحقق من صحة حساب العمولة عن عمليات الوساطة بين الطرفين البائع والمشترى وأن العمولة عن الوساطة فى البيع قد استقطعت من الفاتورة وأن العمولة عن الوساطة فى عملية الشراء قد أضيفت على تكلفة شراء الأوراق المالية.

خامساً : الإجراءات الخاصة بمراجعة حسابات شركات السمسرة

سبق وأوضحنا أن مراجعة حسابات شركات السمسرة تعد حالة من المراجعة المالية الخارجية.

ورغم أن الهدف العام لمراجعة حسابات شركات السمسرة هو إبداء رأى فنى محايد فى القوائم المالية للشركة إلا أن لها أهدافاً خاصة أوضحناها سلفاً وبالتالى فإن نطاقها أوسع أيضاً لما تتميز به شركات السمسرة من مباشرة عمليات غير نمطية خاصة لها، ولما تعده من قوائم وتقارير مالية أكثر من مجرد الاقتصار على قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والأرباح المحجوزة، كما هو الحال فى الوحدات الصناعية التجارية.

ووفقاً لدليل مراجعة حسابات شركات السمسرة، الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى، فإن أهم إجراءات ومتطلبات المراجعة الخاصة لحسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية تتضمن الآتى :

1- الإلمام بمتطلبات البورصة

من المفروض أن يكون سماسرة الأوراق المالية أعضاء فى هيئة حماية المستثمرين فى الأوراق المالية، لأن السماسرة وكلاء عن هؤلاء المستثمرين فى تنفيذ أوامرهم.

وتتطلب مراجعة حسابات شركات السمسرة أن يلم المراجع بما يلى على وجه الخصوص.

أ- مراسيم وتعليمات البورصة بشأن منع السماسرة من الغش والتدليس والإضرار بالعملاء.

ب- قواعد احتساب العمولة بما يتناسب مع مجهود السمسار وحسب نوع وطبيعة الصفقات التى ينفذونها لحساب العملاء.

جـ- محاذير الخروج على تعليمات هيئة سوق المال والبورصة.

د- السجلات وضوابط التسجيل والرقابة والمتابعة التى تضعها البورصة.

هـ-متطلبات وتعليمات الهيئات الدولية المتخصصة، مثل الجمعية الدولية للمتعاملين فى الأوراق المالية، إذا كان السمسار عضواً بها.

و- قواعد وتعليمات البورصة بشأن الحسابات والعمليات الهامشية.

ز- المنشورات والتقارير المالية والعامة التى تعدها وتنشرها البورصة.

2- تقرير الرقابة الداخلية

إذا كان من المتعارف عليه - كما سبق وأوضحنا - أن المراجع يعد تقريراً عن الرقابة الداخلية إذا كان بها أوجه قصور جوهرية، فإن طبيعة مراجعة حسابات شركات السمسرة تقضى بأن يعد المراجع بالضرورة تقريراً عن نظام الرقابة الداخلية لدى شركة السمسرة، خاصة إذا كان هناك قصوراً جوهرياً فى إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية والممارسات والتعليمات التى حددتها البورصة، كما سنوضح فى نهاية هذا الفصل.

3- سجل مراكز الأوراق المالية

يجب أن يتحقق المراجع من أن سجل كل نوع من أنواع الأوراق المالية يلخص مركز الورقة وأن هذا المركز متوازن، وعليه أن يطلب مصادقات بصحة هذه المراكز من العملاء وبورصة الأوراق المالية.

4- الأوراق المالية الخاصة بصفقات فاشلة

إذا كان مركز الأوراق المالية لدى الشركة يحتوى على أوراق مالية خاصة بعمليات فاشلة فيجب أن يقوم المراجع بالإجراءات التالية :

أ- أن يتحقق من سبب الفشل فى إتمام صفقة الأوراق المالية، وهل الفشل كان فى استلامها أو تسليمها من وإلى الغير.

ب- فى حالة وجود أوراق مالية ممولة بالإقراض أو الإقتراض يتحقق من شروط ونسبة الإئتمان.

جـ- إذا كانت هذه الأوراق فى حيازة الغير يطلب مصادقة عنها من الطرف الآخر.

5- ارصدة وحسابات الاستاذ العام

توجد حسابات معينة بدفتر الأستاذ العام ذات أهمية خاصة فى شركات السمسرة تستدعي تركيزاً خاصاً من المراجع عند فحصها. وأهم هذه الحسابات ما يلى :

1/5- حسابات العملاء

يجب أن يركز المراجع عند فحص حسابات العملاء على الإجراءات التالية :

أ- فحص المستندات المؤيدة لمراكز الأوراق المالية وحركة النقدية فى حسابات العملاء، وطلب مصادقات من العملاء بأرصدة حساباتهم.

ب- فحص الأرصدة الهامشية للتحقق من استيفاء نسبة الهامش المتفق عليها، وأسباب الخروج على النسبة إن وجد.

جـ- فحص مدى قابلية مراكز العملاء للتحصيل وما إذا كان هناك تراكم فى هذه المراكز وسببه.

2/5- حسابات الاستثمار والحسابات التجارية

كما سبق وأوضحنا فإنه فى حالة حيازة الشركة لأوراق مالية للاستثمار أو المتاجرة، كما هو الحال فى الولايات المتحدة - ما زال قانون رأس المال فى مصر يقصر نشاط شركات السمسرة على عمليات الوساطة فقط فى تداول الأوراق المالية - فإن مراجع الحسابات يركز على الإجراءات التالية :

أ- أن يتحقق من تقويم الأوراق المالية بنوعيها بسعر السوق، وفى حالة عدم وجود سعر سوق متاح يسترشد المراجع بسعر سوقها لدى شركة سمسرة أخرى، وإلا فعلى الإدارة تحديد أساس التقويم وعلى المراجع التحقق من صحة وسلامة هذا الأساس استناداً إلى خبرته بهذه العمليات.

ب- إذا انتهى المراجع إلى عدم ملاءمة إجراءات الإدارة لتقويم الأوراق المالية، أو أن أساس التقويم المستخدم غير موثق، فعليه إبداء رأى متحفظ فى القوائم المالية.

6- *الحسابات الإسمية*

لأن شركات السمسرة تسجل عملياتها فى تاريخ تسوية أو إتمام العملية وليس يوم التبادل، فإن على المراجع مراعاة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً عن طريق توضيح أثر هذه العمليات على القوائم المالية، استناداً إلى يوم أو تاريخ العملية أو التبادل. ويجب أن يركز المراجع على فحص حسابات المستحقات للشركة أو عليها لدى أو للغير فى تاريخ الميزانية خاصة حسابات :

أ- إيراد العمولة.

ب- أرباح وخسائر تبادل الأوراق المالية.

جـ- إيراد الاستشارات الاستثمارية.

د- المستحقات للمصفين أو عليهم.

هـ- التوزيعات المستحقة على مراكز الأسهم أو مستحقة لها.

7- *حسابات الزملاء*

يمكن أن تطلب شركة سمسرة، خاصة إذا كانت حديثة العهد بالنشاط، من سمسار شركة أخرى تنفيذ عملية تبادل أو وساطة لصالح أحد عملاء

الشركة، ولأن العملية تسجل فى دفاتر شركة السمسار المنفذ للعملية فيجب على المراجع أن :

أ- يؤدى نفس إجراءات مراجعة حسابات العملاء عند مراجعة حساب السمسار الزميل.

ب- يتحقق من، ويفحص، أتعاب وعمولة السمسرة عن العملية ونصيب الشركة من هذا الإيراد وأسس احتسابه.

8- *حساب الاحتياطى الإلزامى*

قد يحدث أن تطلب البورصة من شركة السمسرة تكوين احتياطى بنكى ملزم وفق أسس معينة مقابل عمليات معينة تقوم بها الشركة، مثل منح الإئتمان للعميل، وفى هذه الحالة يجب أن يقوم المراجع بالإجراءات التالية :

أ- فحص الإجراءات التى أتبعتها الشركة للوفاء بمتطلبات البورصة فى هذا الشأن.

ب- فحص، والتحقق من، ما إذا كانت الشركة معفاة من بعض شروط أو نسب هذا الاحتياطى.

جـ- فحص، والتحقق من، سلامة المعالجة المحاسبية لحساب الاحتياطى والإفصاح عنه.

سادساً : تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية

مثلما تعتبر مراجعة حسابات شركات السمسرة حالة خاصة من المراجعة الخارجية المالية فإن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة حسابات شركات السمسرة يعتبر حالة خاصة أيضاً من تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة حسابات الوحدات الاقتصادية. وسوف نتناول هذا الموضوع من خلال النقاط التالية :

- التقرير النمطى المختصر المتكامل.
- التقرير النمطى المختصر على مرحلتين.
- بدائل الرأى.
- تقرير المراجع عن نظام الرقابة الداخلية كطلب البورصة.

1- التقرير النمطى المختصر المتكامل

وفقاً لمعيار المراجعة رقم 58 لسنة 1988، الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى AICPA من ناحية، ونتيجة لطبيعة نشاط شركات السمسرة فى الأوراق المالية ومتطلبات البورصات العالمية بشأن تقرير مراجع حسابات هذه الشركات من ناحية أخرى، فإن التقرير النمطى المختصر لمراجع حسابات شركة السمسرة يتصف بالخصائص التالية :

أ- يجب أن يستوفى التقرير كافة النواحى الشكلية التى يجب مراعاتها فى التقرير النمطى المختصر لمراجع حسابات الوحدات الاقتصادية الأخرى، خاصة أن يوضح عنوان التقرير أنه تقرير مراجع الحسابات المستقل.

ب- يتكون التقرير من أربع فقرات فى حالة الرأى النظيف وهى :

- الفقرة التمهيدية.

- فقرة النطاق التقليدية.

- فقرة الرأى الأساسى.

- فقرة الرأى الخاص.

- بالإضافة للفقرتين الإلزامية الأولى والثانية.

جـ- لا يختلف هدف الفقرة التمهيدية هنا عن هدفها فى ظل مراجعة الوحدات الاقتصادية الأخرى حيث تستهدف تحديد مسئولية إدارة شركة السمسرة عن إعداد القوائم المالية وقصر مسئولية المراجع على إبداء الرأى فى هذه القوائم.

د- لا تختلف فقرة النطاق التقليدية هنا عنها فى ظل مراجعة الوحدات الاقتصادية الأخرى سوى فى أنها لا توضح أن المراجعة تشتمل على فحص الإفصاح الإضافى لشركة السمسرة فى صورة جداول وملاحظات متممة.

هـ- لا تختلف فقرة الرأى الأساسى هنا عنها فى ظل مراجعة الوحدات الاقتصادية فهى توضح رأى مراجع حسابات شركة السمسرة فى قوائمها المالية التقليدية.

و- فقرة الرأى الخاص هى فقرة مميزة لتقرير مراجع حسابات شركة السمسرة تستهدف توضيح الأمور التالية :

- أن الفحص كان يستهدف إبداء رأى فنى محايد فى القوائم المالية لشركة السمسرة كوحدة واحدة.

- أن المعلومات المفصح عنها فى الجداول والملحقات المرفقة بالقوائم المالية لشركة السمسرة هدفها تسهيل التحليل والإفصاح الإضافى، وأنها وإن كانت غير مطلوبة كجزء من القوائم المالية الأساسية للشركة، إلا أنها معلومات إضافية حسب متطلبات البورصة.

- أن المعلومات الإضافية قد تم فحصها بإتباع إجراءات المراجعة المستخدمة عند فحص القوائم المالية الأساسية للشركة.

ز- لا تختلف الفقرتان الإلزاميتان فى تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة الشركات التجارية أو الصناعية سوى فى عدم الإشارة إلى سلامة إجراءات جرد وتقييم المخزون.

مثـــال :

افترض أن الشركة الدولية للسمسرة شركة مساهمة مصرية، وكانت الجمعية العمومية للشركة قد عينت المحاسب (وليد) مراجعاً لحساباتها عن السنة المالية المنتهية فى 2003/12/31، وأن المراجع (وليد) قد قام بعملية المراجعة وجمع الأدلة الكافية الملائمة على صدق وعدالة القوائم المالية الأساسية وملحقاتها المتممة لها، وأنه سيبدى رأياً نظيفاً فى القوائم المالية وملحقاتها وأنه قدم تقريره فى 2004/2/6. وفى هذه الحالة يكون التقرير كالتالى :

تقرير مراقب الحسابات المستقل
عن مراجعة حسابات الشركة الدولية للسمسرة

السادة / مساهمو الشركة الدولية للسمسرة

" لقد قمنا بمراجعة الميزانية المرفقة للشركة الدولية للسمسرة المعدة فى 2003/12/31 وكذلك قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات فى حقوق المساهمين والدائنين فى ذلك التاريخ. وتعتبر إدارة الشركة مسئولة مسئولية كاملة عن القوائم المالية المذكورة بينما تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى الفنى المحايد فى هذه القوائم استناداً إلى مراجعتنا لها ".

" لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وتتطلب منا هذه المعايير أن نخطط وننفذ المراجعة للوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية للشركة خالية من التحريفات الجوهرية. واشتملت مراجعتنا على فحص اختبارى للأدلة المؤيدة لكل المبالغ والإفصاحات التى أحتوت عليها القوائم المالية للشركة. كما اشتملت مراجعتنا على تحديد المبادئ المحاسبية والتقديرات الجوهرية التى استخدمتها وأعدتها الإدارة، وأيضاً على فحص السجلات المحاسبية وإجراءات المراجعة الأخرى التى رأيناها ضرورية فى مثل هذه الظروف ".

" وفى رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بصدق فى كل الأمور الجوهرية، عن المركز المالى للشركة الدولية للسمسرة فى 2003/12/31 ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية والتغير فى حقوق المساهمين والدائنين عن السنة المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وقواعد المحاسبة الخاصة بشركات السمسرة والقوانين واللوائح ذات الصلة.

" لقد قمنا بمراجعتنا بهدف إبداء رأى فنى محايد على القوائم المالية الأساسية للشركة ككل، أما المعلومات التى تظهرها الجداول المرفقة [جدول (1) تحليل مراكز العملاء، جدول (2) قائمة التغير فى الدائنين، جدول (3) تحليل المطلوبات ....]. فقد تم الإفصاح عنها لأغراض التحليل الإضافى وهى غير مطلوبة كجزء من القوائم المالية الأساسية، ولكنها معلومات إضافية كطلب بورصة الأوراق المالية. لقد أتبعنا عند مراجعتنا لهذه المعلومات نفس إجراءات المراجعة التى أتبعناها عند مراجعتنا للقوائم المالية الأساسية للشركة، وفى رأينا أن هذه المعلومات أعدت بعدالة، فى كل الأمور الجوهرية، من حيث علاقتها بالقوائم المالية ككل ".

" تمسك الشركة دفاتر وحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجود إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ".

" البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر ".

الإسكندرية فى 2004/2/6 مراقب الحسابات

الاسم / وليد

توقيع /

س م م 12308

2- التقرير النمطى المختصر على مرحلتين

البديل الثانى المتاح أمام مراجع حسابات شركة السمسرة أن يعد التقرير النمطى المختصر على مرحلتين كل منهما فى تقرير منفصل – وبافتراض أنه سيبدى رأياً نظيفاً كما سبق فى المثال السابق فسيكون الوضع كالتالى :

أ- يعد التقرير الأول ويسمى تقرير المراجع المستقل برأيه فى القوائم المالية الأساسية للشركة ويحتوى على خمس فقرات وهى :

- الفقرة التمهيدية.
- فقرة النطاق التقليدية.
- فقرة الرأى الأساسى.
- فقرة إلزامية أولى.
- فقرة إلزامية ثانية.

ب- ثم يعد التقرير الثانى ويسمى تقرير المراجع المستقل برأيه فى الإفصاح غير الأساسى الإضافى الملزم لشركة السمسرة من جانب جهات الرقابة.

جـ- يجب أن يستوفى التقرير أن كافة النواحى الشكلية لتقرير مراجع الحسابات المستقل.

د- فى هذه الحالة لن يختلف محتوى ولغة التقرير الأول، أما التقرير الثانى فيظهر من فقرة واحدة كالتالى :

اسم المراجع ....

عنوان مكتبه ....

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن الإفصاح الإضافى الملزم

السادة / مساهموا الشركة الدولية للسمسرة

" لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للشركة الدولية للسمسرة عن السنة المنتهية فى 2003/12/31، وأبدينا رأينا فى هذه القوائم كما جاء بتقريرنا المؤرخ فى 2004/2/6. ولقد قمنا بمراجعتنا بهدف إبداء رأى فنى محايد على القوائم المالية الأساسية للشركة ككل. أما المعلومات التى تظهرها الجداول المرفقة [جدول (1) تحليل مراكز العملاء، جدول (2) قائمة التغير فى الدائنين، جدول (3) تحليل المطلوبات ....] فقد تم الإفصاح عنها لأغراض التحليل الإضافى وهى غير مطلوبة كجزء من القوائم المالية الأساسية، ولكنها معلومات إضافية تتطلبها تعليمات هيئة سوق المال وكذا البورصة. لقد اتبعنا عند مراجعتنا لهذه المعلومات نفس إجراءات المراجعة التى اتبعناها عند مراجعتنا للقوائم المالية الأساسية للشركة. وفى رأينا أن هذه المعلومات أعدت بعدالة فى كل الأمور الجوهرية، من حيث علاقتها بالقوائم المالية ككل ".

الإسكندرية فى 2004/2/6

مراقب الحسابات

اسم المراجع / وليد ....

التوقيع / ....

3- بدائل الرأى الفنى لمراجع حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية

لا تختلف بدائل الرأى أمام مراجع حسابات شركات السمسرة عنها فى ظل المراجعة المالية الخارجية للوحدات الاقتصادية بصفة عامة. ومعروف أن بدائل الرأى أربع وهى :

أ- الرأى النظيف.

ب- الرأى المتحفظ.

جـ- الرأى المعاكس.

د- الامتناع عن إبداء الرأى.

هذا ولا تختلف كذلك أسباب ودوافع إبداء مراجع حسابات شركات السمسرة للرأى النظيف أو التحفظ فيه أو إبداء رأى معاكس أو حتى الامتناع عن إبداء الرأى عند مراجعة حسابات شركة السمسرة، عنها فى ظل المراجعة المالية الخارجية للوحدات الاقتصادية وفقاً لمعيار المراجعة رقم 58 لسنة 1988 الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى AICPA بشأن تقرير مراجع الحسابات المستقل.

أسئلة وحالات الفصل السادس
والإجابة عليها

السؤال الأول :

حدد أفضل إجابة صحيحة فى كل حالة مما يلى :

1-لا تختلف معايير مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية عن معايير المراجعة المتعارف عليها العشر ومع ذلك يجب مراعاة عدة اعتبارات أهمها :

أ- يفضل أن يكون مراجع حسابات شركات السمسرة ذا خبرة بطبيعة النشاط.

ب- قد تختلف إجراءات الرقابة الداخلية لبعض الحسابات مثل الأوراق المالية وإيراد العمولة.

جـ- يجب أن تعكس لغة التقرير طبيعة وأهداف الفحص.

د- ليس كل ما سبق صحيح.

هـ- كل ما سبق صحيح عدا (د).

2-لا تختلف أهداف مراجعة حسابات شركات السمسرة فى الأوراق المالية وصناديق وشركات الاستثمار عن أهداف المراجعة المالية إلا من حيث :

أ- إبداء الرأى فى مدى صدق وعدالة القوائم والإفصاحات المالية التى تفرضها طبيعة النشاط.

ب- إبداء الرأى فى قائمة المركز المالى.

جـ-إبداء الرأى فى قائمة التغيرات فى المركز المالى.

3-أن قيام مراجع الحسابات بوضع تقديرات أولية للأهمية النسبية لحسابات ومفردات معينة عند مراجعة حسابات الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية سوف يساعده فى :

أ- إعداد خطة وبرنامج المراجعة.

ب- تحديد معدلات الخطأ المقبولة وفقاً لحكمه الشخصى.

جـ- تحديد كيف تواجه الشركة القضايا المرفوعة عليها.

د- تخطيط العمل وتخصيص المساعدين.

هـ- ترشيد عائد من في ظل مدخل خطر المراجعة.

و- كل ما سبق صحيح.

ز- كل ما سبق صحيح عدا (د ، و).

4-إن الإجراءات الملائمة لمراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية هى نفسها معظم إجراءات المراجعة العادية عدا :

أ- المصادقات.

ب- مراجعة مناولة الأوراق المالية.

جـ- مستخرجات من المحاكم.

د- فحص المعلومات غير الملحقة بالقوائم المالية.

هـ- فحص المعلومات والقوائم المالية الجزئية والدورية.

5-ترجع أهمية مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية وصناديق وشركات الاستثمار إلى عديد من العوامل ليس من بينها :

أ- توجه الاقتصاد المصرى نحو اقتصاد السوق.

ب- رقابة السماسرة على نشاط شركاتهم.

جـ- الرقابة القانونية والرسمية.

د- الثقة في سوق الأوراق المالية.

6-وفقا للقانون (95) لسنة 1992 بشأن سوق المال يشترط في شركة السمسرة في الأوراق المالية أن :

أ- تكون شركة أموال.

ب- يكون رأسمالها 250000 جنيه على الأقل مدفوع منه25%على الأقل.

جـ- لا تزاول نشاطها إلا بعد ترخيص من هيئة سوق المال.

د- كل ما سبق عدا (ب).

هـ- كل ما سبق عدا (أ ، د).

7-يختلف تقرير مراجع حسابات شركة السمسرة فى الأوراق المالية عن تقريره العادى فى أنه يشمل فقرة إضافية هى :

أ- الفقرة التمهيدية.

ب- فقرة الرأى الخاص.

جـ- فقرة الرأى الأساسى.

د- فقرة النطاق.

8-يمكن إعداد تقرير مراجع حسابات شركة السمسرة فى الأوراق المالية على مرحلتين حيث تشتمل المرحلة الثانية تقرير يوضح رأى المراجع فى:

أ- الإفصاح الإضافى كطلب هيئة سوق المال.

ب- قائمة التغيرات فى التدفقات النقدية.

جـ- قائمة الدخل.

9- أن التصرف المهنى السليم لمراجع حسابات شركة السمسرة فى الأوراق المالية نحو أوجه القصور الجوهرية فى الرقابة الداخلية للشركة يتطلب :

أ- إذا اكتشفت وجه القصور أثناء فحص القوائم المالية يشير إلى ذلك فى تقريره عن الرقابة الداخلية.

ب- إذا اكتشفت وجه القصور فى سياق التحقق من وفاء الشركة بمتطلبات البورصة يخبر المدير المالى بذلك.

جـ- لا يشير إلى أوجه القصور هذه فى تقريره عن الرقابة الداخلية.

د- الإجابة الصحيحة (أ + ب)

هـ- كل ما سبق عدا (د).

10- إذا كانت أموال صندوق البنك الوطنى للاستثمار 10 مليون جنيه وتتضمن محفظة الأوراق المالية للصندوق أسهم شركة المنصورة للكيماويات قيمتها 1.5 مليون جنيه تعادل 5% من غجمالى أسهم الشركة فإنه يجب التخلص من أسهم شركة المنصورة بمبلغ :

أ- $\frac{1}{2}$ مليون جنيه.

ب- $1\frac{1}{2}$ مليون جنيه.

إجابة السؤال الأول :

رقم الحالة	رمز أفضل إجابة صحيحة
1	هـ
2	أ
3	و
4	د
5	ب
6	هـ
7	ب
8	أ
9	د
10	أ

السؤال الثانى :

أجب على قدر المطلوب فى كل حالة من الحالات التالية المستقلة عن بعضها البعض :

1- وفقاً لمدخل خطر المراجعة يجب على مراجع حسابات شركة السمسرة فى الأوراق المالية أن يعتبر الحسابات التالية ذات خطر متلازم مرتفع (ضع علامة " ✓ " أو " × " أمام كل حساب).

أ- حساب الأوراق المالية.

ب- حساب عمولة السمسرة.

جـ- حساب عملاء الشراء الهامشى.

د- حساب المصاريف العمومية.

هـ- حساب إيراد الفوائد على الودائع.

2- يعتبر نشاط شركات السمسرة فى الأوراق المالية والاستثمار وكذلك صناديق الاستثمار من الأنشطة ذات خطر الأعمال مرتفع.

أ- هل توافق على العبارة.

ب- برر رأيك فى حدود ثلاثة سطور.

3- قارن بين القواعد المنظمة لأعمال شركات السمسرة وقواعد تنفيذ الشركة لعمليات الوساطة فى تداول الأوراق المالية.

4- فيما يلى مجموعة من إجراءات الرقابة الداخلية فى شركات السمسرة فى الأوراق المالية :

أ- يجب أن يكون هناك موظف مسئول عن فتح الحسابات الجديدة.

ب- يجب حصر وتحديد آجال عمليات الشراء والبيع غير المنتهية.

جـ- يجب على الموظف المسئول متابعة حركة رصيد الحسابات الهامشية جيدا.

د- يجب تصنيفها إلى أوراق منتهية وأخرى محل تفاوض.

هـ- يجب فحص مقررات العمليات المعلقة دوريا.

و- يجب طلب مصادقات دورية منهم بآية تعديلات فى حسابهم.

ز- يجب أن تركز إدارة المراجعة الداخلية فى عمل مطابقـــة بيـــن عنـــاصر العمليات المعلقة ومستنداتها.

ح- يجب أن يكون لكل نوع من الأوراق المالية رقم يميزها.

ط- يكلف موظف من خارج القسم بفحص الحسابات دورياً.

ك- يجب فحص والتحقق من العمليات التى تم تسويتها.

ل- يجب أن يكون هناك موظف مسئول عن تبادل الأوراق المالية.

م- يجب متابعة صحة تسجيل العمليات المنشئة للحساب المعلق.

ن- يجب الاحتفاظ بسجلات منفصلة ومجمعة لكل سمسار.

س-لا يفتح حساب لموظفى سمسار زميل إلا بعد موافقته.

ش- يجب التأثر من عدم الخروج على تعليمات البورصة بشأن منح الائتمان.

ص- يجب تخصيص موظف لمتابعة سداد وتحصيل قيمة الأوراق المشتراه أو المباعة.

ض- يجب إعداد سجلات منظمة للحيازة.

والمطلوب:

تحديد ما يرتبط من هذه الإجراءات بالرقابة الداخلية على كل مـــن : حسابات العملاء، الأوراق المالية، الحسابات المعلقة.

إجابة السؤال الثاني:

رقم الحالة	رمز أفضل إجابة صحيحة
أ	✓
ب	✓
جـ	✓
د	×
هـ	×

2- أ- أوافـــــق.

ب- لأن هذا النشاط يتأثر بقوة بالتقلبـــات فـــى ســـوق الأوراق الماليـــة وتدخلات الجهات الرقابية المركزية خاصة هيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية المحلية والأجنبية.

3-

القواعد المنظمة لأعمال شركات السمسرة	القواعد المنظمة لتنفيذ الشركة لعمليات الوساطة
أ- يقتصر نشـــاط الشـــركة علـــى الوســـاطة فـــى تـــداول الأوراق المالية.	أ- يحظر عليها الإضـــرار بالمتعـــاملين معها.
ب- يحظر عليها عقد عمليات تـــداول لحسابها أو لحساب أحد أعضـــاء مجلس الإدارة أو العاملين بها.	ب- يجب تسجيل أوامر العملاء الـــواردة فور ورودها.
جـ- لا تقوم الوساطة من خلال ممثـــل لها.	جـ- يتم تنفيذ الأوامر حسب تعليمـــات البورصة.
د- أن تكون شركة مساهمة أو توصيـــة بالأسهم.	د- يتم تنفيذ الأوامـــر حســـب أســـبقية ورودها.
هـ- لا يقل رأســـمالها المصـــدر عـــن 250000 جنيه والمدفوع منـــه لا يقل عن 25%.	هـ- يلزم الإعلان عن أوامر العمـــلاء بصورة واضحة.
و- لا تزاول نشاطها إلا بعد الـــترخيص من هيئة سوق المال.	و- يجـــب أن تلـــتزم بشـــروط أوامـــر العملاء.
	ز- إذا خالفت تعليمـــات العميـــل يلـــزم تعويضه.
	ح- تقوم البورصة بتســـجيل عمليـــات الشركة لأغراض الرقابة والمتابعة.

4- إجراءات الرقابة الداخلية على كل من :

حساب العملاء	الأوراق المالية	الحسابات المعلقة
أ	ح	ب
و	د	هـ
س	ل	ز
جـ	ن	ز
ط	ص	ك
ش	ض	م

الحــــــالات

الحالة الأولى :

أثناء مراجعتك لحسابات صندوق البنك الوطنى للاستثمار عن السنة المنتهية فى 2003/12/31 توصلت إلى ما يلى :

1-تقتصر أموال الصندوق على قيمة الوثائق وعددها 100000 وثيقة استثمار قيمة الوثيقة الواحدة 200 جنيه.

2- تتضمن محفظة الاستثمار كما تظهر لدى مدير استثمار الصندوق ما يلى:

أ- 20000 سهم من أسهم شركة إسكندرية للأسمدة قيمة السهم 10 جنيهات ومن خلال المصادقات الواردة من البورصة وشركة إسكندرية للأسمدة إتضح أن إجمالى أسهم الشركة 100000 سهم متداولة بالبورصة.

ب- 15000 وثيقة استثمار منها 2000 وثيقة من وثائق صندوق شركة إسكندرية للتأمين للاستثمار، (50000 وثيقة) قيمة الوثيقة 100 جنيه والباقى وثائق صندوق بنك الدقهلية للاستثمار (40000 وثيقة) قيمة الوثيقة 200 جنيه.

3- تتضمن وثائق إستثمار الصندوق 20000 وثيقة استثمار لحاملها.

والمطلوب :

1-أن توضح كمراجع حسابات للصندوق إجراءات التحقق من حساب وثـائق الاستثمار.

2-أن تحدد ما إذا كانت هناك أوجه خـروج علـى التشـريعات والقواعـد المنظمة لعمل الصندوق، وبما تنصح لتداركها إن وجدت.

3-باستثناء البيانات السابقة فقد جمعت الدليل الكافى الملائم علـى صـدق وعدالة القوائم المالية للصندوق، فما نوع الرأى الفنـى وصيغـة فقـرة الرأى فى تقريرك عن مراجعة حسابات الصندوق عن سنة 2003.

إجابة الحالة الأولى :

-إجراءات التحقق من حساب وثائق الاستثمار :

أ- التحقق من وحصر عدد وثائق الاستثمار فى تاريخ الميزانيـة ومتابعـة حركتها كما أظهرتها القوائم ربع ونصف السنوية.

ب- فحص سجل وثائق الاستثمار ومطابقته مـع سـجل أصحـاب وثـائق الاستثمار.

جـ- مطابقة سجل وثائق الاستثمار مع حركة النقدية من بيع الوثائق الجديدة وسداد قيمة الوثائق المستردة.

د- فحص سجل جملة الوثائق ومطابقته مع تحليل إجمالى أرصدة العمـلاء والدائنين بالميزانية ربع ونصف السنوية فى 12/31.

هـ- فحص سجل توزيعات عائد الوثائق ومطابقته بسجل حملة الوثائق.

و- التحقق من صحة حساب القيمة الاستردادية للوثـائق ومطابقتـه مـع الكشف المرسل لحملة الوثائق كل 15 يوم أو كل شهر.

2- مدى التزام الصندوق بالتشريعات والتعليمات الرسمية :

أ- أسهم شركة إسكندرية للأسمدة.

يشترط ألا يزيد ما يستثمره الصندوق في شراء الأوراق المالية لشركة معينة عن 10% من أموال الصندوق وبحد أقصى 15% من أوراق هذه الشركة.

- أموال الصندوق=100000 وثيقة × 200 جنيه = 20000000 جنيه.
- 10% من أموال الصندوق= 20000000 × 10% = 200000 جنيه.
- 15% من أسهم شركة إسكندرية للأسمدة = 100000 سهم × 15% = 15000 سهم. قيمتها 15000 سهم × 10 جنيه = 150000 جنيه.

ويجب ألا يزيد استثمارات الصندوق في أسهم الشركة عن 2000000 جنيه أو 150000 جنيه أيهما أقل.

وعليه يجب تخفيض استثمارات الصندوق في أسهم الشركة بمبلغ 5000 سهم × 10 جنيه = 50000 جنيه.

ب- وثائق استثمار صندوق شركة إسكندرية للتأمين :

يجب ألا تزيد استثمارات الصندوق في وثائق صناديق أخرى عن 10% من أمواله وبما لا يجاوز 5% من أموال صندوق شركة إسكندرية للتأمين، 5% من أموال صندوق بنك الدقهلية.

- وثائق صندوق شركة إسكندرية=2000 وثيقة×100 = 200000 جنيه
- وثائق صندوق بنك الدقهلية = 13000 وثيقة×200=2600000 جنيه
- 5% من إجمالي وثائق صندوق شركة إسكندرية للتأمين = 50000 × 5% = 2500 وثيقة.

ولذلك فلا يوجد خروج على قواعد الاستثمار فى وثائق هذا الصندوق لأن صندوق البنك الوطنى يمتلك 2000 وثيقة فقط وهى أقـــل مـــن 5% مـــن إجمالى وثائق صندوق شركة إسكندرية.

- أما بخصوص وثائق صندوق بنك الدقهلية :

أقصى ما يمكن استثماره فيها بواسطة صندوق البنك الوطنى =

20000000 × 10% = 2000000 جنيه.

<u>يطرح :</u>

- قيمة المستثمر فى وثائق صندوق شركة اسكندرية للتأمين

200000 جنيه = 1800000 جنيه.

- 5% من أموال صندوق استثمار بنك الدقهلية :

40000 وثيقة × 200 جنيه × 5% = 400000 جنيه

ولذلك يجب استرداد قيمة وثائق من وثائق صندوق بنك الدقهلية قيمتها

2600000 – 400000 = 2200000

أى 2200000 ÷ 200 جنيه = 11000 وثيقة

جـــ- الوثائق لحاملها = 100000 وثيقة × 25% = 25000 وثيقة المصـــــدرة فعلا 20000 وثيقة.

إذن لا يوجد خروج على القوانين واللوائح فى هذا الشأن.

الحالة الثانية :

عينتك الجمعية العمومية للشركة الدولية للسمسرة فى الأوراق المالية شركة مساهمة مصرية مراقباً لحساباتها عن السنة المنتهية فـــى 2003/2/31 وإتضح لك عند فحص حسابات الشركة ما يلى :

1-لم يتضمن دفتر يومية الشركة أية قيود خاصـــة بنشـــاط الشـــركة يـــوم 2003/12/1 وكان عبارة عن عمليتى بيع وشراء كالتالى :

أ- قدم المحاسب وليد سامح شيكاً بإسم الشركة بمبلغ 13000 جنيه تحـــت حساب عملية شراء 1000 سهم من أسهم شركة الدقهلية للأسماك وقـام السمسار ممثل الشركة بتنفيذ الصفقة لصالح العميل المشـــترى وليـــد بسعر 11 جنيه للسهم وبلغت الدمغة 200 جنيه والعمولة 5% من قيمـــة الصفقة. وتم تسوية حساب العميل وليد بشيك.

ب- أصدر العميل ياسر أمر السمسار الشركة ببيع 200 ســـهم مـــن أســـهم شركة الدلتا للنسيج وقد قام السمسار بتنفيذ الأمـــر بســـعر 25 جنيـــه للسهم وتم إضافة صافى قيمة الصفقة لحساب العميل ياسر بالبنك بعـــد خصم 5% عمولة سمسرة، 150 دمغة.

2-أظهرت الميزانية رصيداً دائناً لعملاء الشراء الهامشى قدره 25000 جنيه.

والمطلوب :

1-أن توضح ماذا يجب على رئيس حسابات الشركة عمله لتسجيل عمليتـــى البيع والشراء السابقتين.

2-أن تحدد ثلاثا متطلبات الرقابة الداخلية وإجـــراءات مراجعـــة حســـابات العملاء.

إجابة الحالة الثانية :

المطلوب الأول :

يجب تسجيل عمليتى الشراء والبيع (قبل إقفال الدفاتر) كالتالى :

أ- عملية الشراء :

إثبات المستلم من العميل المشترى

13000		من حـــ/ البنك
	13000	إلى حـــ/ العميل المشترى وليد

إثبات عملية الشراء :

11750		من حـــ/ العميل المشترى وليد
		إلى مذكورين
	11000	حـــ/ الأوراق المالية – أسهم الدقهلية للنســـج
		11 × 1000
	550	حـــ/ العمولة 11000 × 5%
	200	حـــ/ الدمغة

تسوية حساب العميل وليد

		من مذكورين
11000		حـــ/ الأوراق المالية
1250		حـــ/ العميل وليد
	12250	إلى حـــ/ البنك

تسوية الدمغة :

200		من حـــ/ الدمغة
	200	إلى حـــ/ البنك

ويكون التأشير النهائى للعملية زيادة الأصول (البنك) بمبلغ 550 جنيه تعادل إيراد الشركة وهو العمولة 550 جنيه.

ب- عملية البيع :

إثبات البيع :

5000		من حـــ/ الأوراق المالية 200 × 25
		إلى مذكورين
	4600	حـــ/ البنك
	250	حـــ/ العمولة 5000 × 5%
	150	حـــ/ الدمغة

تسوية العملية :

5000		من حـــ/ البنك
	5000	إلى حـــ/ الأوراق المالية

الدمغة :

150		من حـــ/ الدمغة
	150	إلى حـــ/ البنك

ويكون التأثير النهائى للعملية زيادة البنك بمبلغ 250 جنيه هى إيـراد العمولة للشركة.

2- إجراءات الرقابة الداخلية والتحقق من حساب العملاء :

من أهم متطلبات الرقابة الداخلية علـى حساب العمـلاء بشـركات السمسرة ما يلى :

أ- يجب أن يكون هناك موظف مسئول عن فتح حسـابات العمـلاء الجـدد يحتوى على كل بيانات العميل.

ب- يجب إفراد سجل خاص بعملاء الشراء الهامشى موضحا به أية إتفاقـات على الرهن أو الضمان إن وجد ونسبة الهامش أو الإئتمان.

جـ- يجب أن تطلب الشركة مصادقات من عملائها بصفة دورية بأية تعديلات فى بياناتهم الشخصية.

الحالة الثالثة :

أظهرت الميزانية العمومية لشركة المحاسبين الشبان للسمسرة وهى شركة مساهمة مصرية فى 2003/12/31 الأرصدة التالية :

2000000	عملاء	200000	مخصص ديون مشكوك فيها
20000	إيرادات عمولة مستحقة		

فإذا علمت أن :

1- يمثل رصيد العملاء الفرق بين مبلغ 6000000 جنيه رصيد عملاء تم شراء أوراق مالية فعلاً لصالحهم بعمولة 0.005 ومبلغ 4000000 رصيد عملاء وضع تحت تصرف الشركة لحين شراء أوراق مالية لصالحهم بنفس شروط العمولة السابقة ومعدل الديون المشكوك فيها الملائم 10%.

2- يجرى العمل بالشركة على دمج حسابات العملاء مع عملاء الشراء الهامشى.

3- لا تظهر الميزانية رصيداً مديناً قدره 50000 يستحق على أحد السماسرة الزملاء بشركة المنصورة للسمسرة انتظاراً لإجراء مقاصة مع هذا العميل عندما ينفذ عملية ببورصة القاهرة لصالح الشركة يستحق عنها عمولة.

والمطلوب :

بصفتك مراجع حسابات شركة المحاسبين الشبان عن السنة المنتهية فى 2003/12/31

1- بين كيف يتم الإفصاح فى ميزانية الشركة عن العملاء ومخصص الديون المشكوك فيها وإيرادات العمولة المستحقة مفترضاً أنه تم إقفال الدفاتر.

2- ما هى متطلبات الرقابة الداخلية على حساب العملاء ؟

3-ما هى أهم متطلبات الرقابة الداخلية على العمليات مع السماسرة والوسطاء الزملاء ؟

4-أذكر أهم إجراءات مراجعة حسابات العملاء بشركات السمسرة فى الأوراق المالية.

5-ما نوع الرأى الفنى وأثره على تقريرك بشأن حسابات شركة المحاسبين الشبان عن السنة المنتهية فى 2003/12/31.

إجابة الحالة الثالثة :

1- الإفصاح فى الميزانية :

أ- لا يجوز إجراء مقاصة بين رصيدى حساب العملاء إذ يجب أن يظهر رصيد عملاء مدين بمبلغ 6000000 جنيه بإعتبارهم من عملاء الشراء الهامشى كما يظهر رصيد دائن للعملاء بمبلغ 4000000 جنيه (دائنون).

ب- يجب أن يظهر إيراد العمولة المستحق عن العمليات التامة المنفذة لصالح العملاء المدينين وتبلغ 6000000 × 0.005 = 30000 كما يجب أن تظهر إيرادات العمولة المستحقة على الزملاء باعتبارها إيراداً متحققاً فى تاريخ الميزانية وحيث أنه قد تم إقفال الدفاتر يتم إجراء القيود التالية :

تسوية حساب العملاء :

من حـ/ عملاء الشراء الهامشى (المدينين) إلى حـ/ العملاء (دائنين)	4000000	4000000

تسوية إيراد العمولة :

10000 فرق + 50000 على زميل شركة المنصورة للسمسرة.

من حـ/ إيرادات عمولة مستحقة إلى حـ/ الأرباح المحجوزة (حـ/ الاحتياطى)	60000	60000

جـ- حيث لا خلاف على نسبة مخصص الديون المشكوك فيها وهى 10%
فيجب أن تحسب على الرصيد المدين للعملاء.

600000 = %10 × 6000000

ويجرى قيد التسوية بالفرق

400000 = (200000 - 600000)

400000		من حـ/ الأرباح المحجوزة (حـ/ الإحتياطى)
	400000	إلى حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها

د- تظهر الأرصدة السليمة فى الميزانية فى 2003/12/31 كالتالى :

الميزانية العمومية فى 2003/12/31

6000000	عملاء الشراء الهامشى	40000000	عملاء تحت التسوية (دائنين)
	يطرح :		
(600000)	مخصص ديون مشكوك فيها		
5400000			
80000	إيراد عمولة مستحق		

2- إجراءات الرقابة الداخلية على حسابات العملاء :

أ- يجب تخصيص موظف مسئول عن فتح حسابات العملاء.

ب- يجب إعداد سجل خاص لعملاء الشراء الهامشى.

جـ- يجب طلب مصادقات بصفة دورية من العملاء بأى تعديلات فى بياناتهم.

د- يجب إرسال مراكز العملاء لهم بصورة دورية حسب نظام محدد.

هـ- يجب إفراد سجل خاص بحسابات العملاء المفتوحة لتمويل صفقات لصالحهم.

و- فى حالة التعامل مع موظفى سمسار زميل كعملاء يجب تدعيم فتح حساباتهم بموافقة كتابية من السمسار الزميل.

ز- يجب على الموظف المسئول عن حساب عملاء الشراء الهامشى مراقبة حركة رصيد هذا الحساب من خلال معاملات الأوراق المالية لصالح العميل.

ح- يجب فحص حسابات عملاء الشراء الهامشى بواسطة موظف محايد.

ط- يجب متابعة عدم الخروج على تعليمات البورصة خاصة بشأن سياسة منح عملاء الشراء الهامشى إئتماناً معيناً.

3- متطلبات الرقابة الداخلية على العمليات مع الزملاء من السماسرة والوسطاء :

أ- يجب عدم الخروج على متطلبات البورصة بشأن التعامل مع الزملاء.

ب- يجب حصر وتقييم حالات الفشل فى إتمام الصفقات مع الزملاء.

جـ- يجب تسوية حسابات الزملاء بصورة دورية مع فحص وتسوية آية إنحرافات فى هذه الحسابات.

4- اهم إجراءات مراجعة حسابات العملاء :

أ- فحص المستندات المؤيدة لمراكز الأوراق المالية وحركة النقدية فى حسابات العملاء وطلب مصادقات من العملاء بأرصدة حساباتهم.

ب- فحص الأرصدة الهامشية للتحقق من استيفاء نسبة الهامش المتفق عليها وأسباب الخروج عن النسبة إن وجد.

جـ- فحص مدى قابلية مراكز العملاء للتحصيل وما إذا كان هناك تراكماً فى هذه المراكز وسببه.

5- الرأى الفنى :

أ- سوف أبدى رأياً متحفظاً فى القوائم المالية للشركة عن السنة المنتهية فى 2003/12/31 للأسباب التالية :

هناك خروج على المبادئ المحاسبية بشأن :

- إجراء مقاصة بين نوعى رصيد حساب العملاء.

- عدم طرح مخصص الديون المشكوك فيها من حساب العملاء المدين لتحديد الديون الجيدة.
- عدم تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبى خاصة فيما يتعلق بإيراد العمولة والديون المشكوك فيها.
- سوء الإفصاح فى الميزانية.

ب- سيظهر التقرير مكوناً من خمس فقرات هى :
- فقرة تمهيدية.
- فقرة النطاق التقليدية.
- فقرة توضيحية.
- فقرة الرأى الأساسى.
- فقرة الرأى الخاص.
- فقرة إلزامية أولى.
- فقرة إلزامية ثانية.

جـ- تظهر الفقرة التوضيحية كالتالى :

" لقد أجرت الإدارة مقاصة بين رصيدى حساب العملاء من ناحية مما أدى إلى عدم صحة مخصص الديون المشكوك فيها من ناحية أخرى، كما لم يتم تسوية إيراد العمولة عن السنة ولقد ترتب على ذلك التأثير على رقم صافى الدخل والأصول وحقوق الملكية ".

د- تبدأ فقرة الرأى الأساسى كالتالى :

" وفيما عدا ما يتعلق بحساب العملاء ومخصص الديون المشكوك فيها وإيراد العمولة كما أوضحنا فى الفقرة السابقة، فإن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر عن .... ".

الفصل السابع

دور مراقب الحسابات
فى تقييم الشركات
لأغراض الخصخصة

الفصل السابع

دور مراقب الحسابات فى تقييم الشركات لأغراض الخصخصة

عندما بدأت مصر خطواتها الجادة فى تنفيذ برنامج الخصخصة والتحول الإقتصادى نحو الإقتصاد الحر أو إقتصاد السوق، وصدور قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 أصبح للجهاز المركزى للمحاسبات دور جديد فى الرقابة على عمليات الخصخصة والتى تتمثل فى التصرف فى أموال الدولة، سواء تمثل ذلك فى بيع الشركات أو بيع بعض أصولها، أو بيع أسهم الشركة أو جزء منها، أو تأجير تلك الشركات، أو إسناد إدارتها إلى القطاع الخاص، أو من خلال إتباع أسلوب المشاركة مع المستثمرين من القطاع الخاص والذى يضمن للشركة تحقيق حد أدنى من الأرباح والذى يمثل عادة نسبة مئوية من رقم الأعمال.

ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبات فى هذا الصدد بإعداد تقرير مراجعة خاص يتضمن نتائج مراجعة الدراسات المتعلقة بتقييم أصول وخصوم الشركات التى يتقرر بيعها، والتى تقوم الشركات القابضة والتابعة بموافاته بها، وكذلك نتائج مراجعة الأسس التى تم الإستناد إليها فى إختيار أسلوب الخصخصة المناسب لكل شركة (بيع لمستثمر رئيسى أو البيع لإتحاد العاملين المساهمين بالشركة أو طرح أسهم فى بورصة الأوراق المالية)، وكذلك بيان مدى ملائمة وسلامة أساليب التقييم والأسس المستخدمة فى تقييم أصول المشروعات العامة التى يتقرر بيعها (أسلوب صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، أو أسلوب صافى القيمة البيعية المتوقع تحقيقها أو أسلوب القيمة التاريخية أو أسلوب القيمة الدفترية المعدلة أو أسلوب مضاعف الربحية وغيرها من أساليب التقييم).

ويقوم مراجعو الجهاز المركزى للمحاسبات بعد ذلك بمراجعة إجراءات البيع وإعداد تقرير مراجعة خاص يتضمن الإشارة إلى مدى التحقق من سلامة إجراءات البيع.

وقد خلق هذا الوضع طلباً جديداً على خدمات مراجعى الحسابات التابعين للجهاز المركزى للمحاسبات، ولكن هذا الطلب غير محدد ولا توجد أى معايير تحكمه وإنما الأمر متروك للقواعد العامة المستخدمة فى عملية التقييم.

ومن ناحية أخرى فإنه عند بيع إحدى شركات قطاع الأعمال العام أو إندماجها فى شركة أخرى فإن ذلك لا يتم بالقيمة الدفترية، ولكن بالقيمة الحقيقية للشركة.

ومن الناحية المحاسبية فإن الوصول إلى القيمة الحقيقية للشركة يتم من خلال إتباع العديد من أساليب التقييم مثل أسلوب صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية، وأسلوب مضاعف الربحية وأسلوب القيمة البيعية المتوقعة التدريجية أو الفورية أو أسلوب القيمة الدفترية المعدلة بوحدة النقد الثابتة. وسنتعرض فى هذا الفصل لأساليب تقييم شركات قطاع الأعمال العام لأغراض الخصخصة، وكذلك التعرض للأساليب المختلفة للخصخصة، وأخيراً سنتعرض للنواحى الخاصة بمراجعة الدراسات المتعلقة بتقييم شركات قطاع الأعمال العام وتحديد قيمة الشركة، والقيمة العادلة للسهم بغرض الخصخصة وذلك على النحو التالى :

اولا : أساليب التقييم.

ثانيا : أساليب الخصخصة.

ثالثا : مراجعة الدراسات المتعلقة بالتقييم لأغراض الخصخصة.

وسنتعرض لما سبق على النحو التالى :

أولاً : أساليب تقييم شركات قطاع الأعمال العام لأغراض الخصخصة :

تتجه معظم دول العالم فى الوقت الحالى إلى إتباع سياسة اقتصاد السوق الحر، وما يتطلبه ذلك من تحويل لملكية المشروعات العامة المملوكة للدولة إلى ملكية خاصة.

وتهدف دول العالم من خلال التركيز على هذا التحول إلى رفع مستوى الأداء الاقتصادى للمشروعات، وتخفيض الأعباء على الحكومة وتخفيض العبء على موازنة الدولة والحد عن أو التوقف عن تقديم الدعم الذى اعتادت معظم شركات القطاع العام الحصول عليه من الدولة وتهدف معظم دول العالم إلى العمل على دخول القطاع الخاص فى العديد من المجالات والمشاريع الاقتصادية التى كانت مقصورة على الدولة أو على الملكية العامة.

ويعتبر هدف توسيع قاعدة الملكية من أهم أهداف عملية الخصخصة فى مصر والتى تعمل على مشاركة جميع فئات الشعب فى عملية التنمية الاقتصادية وذلك بإتاحة الفرصة أمام جميع المواطنين لشراء أسهم الشركات المملوكة للدولة.

وقد بدأت مصر منذ بداية التسعينات فى التحول نحو اقتصاد السوق وخصخصة العديد من الشركات المملوكة للدولة بما يسمح للقطاع الخاص أن يملك ويدير تلك الشركات بصورة تستهدف تحقيق الكفاءة فى الأداء وتخفيف الأعباء على الدولة فى إدارة وتمويل العديد من المشاريع، واقتصار ملكية الدولة على المشروعات ذات الطابع الاستراتيجى أو القومى والتى تحتاج إلى استثمارات ضخمة والتى يكون عائدها ضئيل لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

وعند بيع أى شركة من شركات قطاع الأعمال العام فى مصر بغرض تنفيذ سياسة الدولة نحو الخصخصة، أى الاتجاه نحو اقتصاد السوق الحر والملكية الخاصة، وتوسيع قاعدة الملكية، فإنه لا يمكن أن يتم بيع الشركة

بقيمتها الدفترية أو التاريخية أو الفعلية حيث تعنى القيمة الدفترية الفرق بين مجموع قيمة صافى الأصول وقيمة الالتزامات.

ولا تصلح القيمة الدفترية كأساس لتحديد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم لأنها قيمة تاريخية قديمة لا تعبر عن الواقع.

ويتم بيع الشركة بناءاً على القيمة الحقيقية للشركة والتى يتم تحديدها من خلال تكليف أحد المكاتب الإستشارية ذات الخبرة فى مجال التقييم سواء كانت مكاتب محلية تعمل فى مصر أو كانت مكاتب أجنبية. ويجب أن يكون المكتب المكلف بعملية التقييم ذو خبرة وعلى دراية بالنواحى الفنية والمالية والاقتصادية والمحاسبية والتسويقية لعملية التقييم وعلى دراسة بطبيعة نشاط الشركة وأصولها. ويقوم هذا المكتب الاستشارى بإعداد دراسة تبين قيمة الشركة التى ستباع لها وكذلك تحديد القيمة العادلة للسهم، وكذلك الأسلوب المقترح لخصخصة الشركة.

ويقوم مجلس إدارة الشركة القابضة التابعة لها الشركة محل التقييم بتكليف أحد المكاتب الاستشارية للقيام بإعداد دراسة التقييم التى تتضمن تحديد القيمة التى ستباع لها الشركة، وكذلك تحديد القيمة العادلة للسهم، واقتراح أسلوب الخصخصة المناسب للشركة، ويتم هذا التكليف من جانب الدولة ممثلة فى الشركة القابضة، حيث تتولى الشركة القابضة التابعة لها الشركة محل الدراسة أو التقييم بإعداد خطاب التكليف والذى ترسله للمكتب الاستشارى والذى يتم فيه تحديد الشركة محل التقييم والقيمة العادلة للسهم مع تحديد الأسلوب المستخدم فى عملية التقييم، وكذلك الأسلوب المقترح للخصخصة، وكذلك تحديد أتعاب المكتب الاستشارى القائم بدراسة التقييم وكيفية سدادها، وبعد موافقة المكتب الاستشارى على القيام بدراسة التقييم للشركة يقوم بإرسال خطاب ارتباط أو خطاب قبول التكليف للشركة القابضة يتضمن موافقته على القيام بدراسة التقييم للشركة التابعة لتحديد القيمة العادلة للشركة محل الدراسة وتحديد

القيمة العادلة للسهم باستخدام أسلوب معين من أساليب التقييم، وكذلك التوصية بإتباع أسلوب معين للخصخصة يتلائم مع ظروف الشركة محل الدراسة ومع طبيعة نشاطها وحجم العمالة بها ومدى أهمية نشاط الشركة بالنسبة للاقتصاد القومى.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية خصخصة إحدى شركات قطاع الأعمال العام تعنى تحويل هذه الشركة من شركة قطاع أعمال عام خاضعة لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام إلى قانون الشركات المساهمة رقم 159 لسنة 1981، وتخضع شركات قطاع الأعمال العام للقانون رقم 203 لسنة 1991 وقد منح هذا القانون للشركات القابضة الحق فى التصرف فى الشركات التابعة له سواء بالبيع الكلى أو بيع بعض أسهمها. حيث نصت المادة رقم (2) فى البند رقم (4) على أنه للشركة القابضة فى سبيل تحقيق اغراضها القيام بإجراء جميع التصرفات التى من شأنها أن تساعد على تحقيق كل أو بعض أغراضها، حيث تتولى الشركة القابضة فى مجال نشاطها ومن خلال الشركات التابعة لها المشاركة فى تنمية الاقتصاد القومى فى إطار السياسة العامة للدولة.

وتأخذ الشركات التابعة شكل الشركات المساهمة، وطالما أن الشركة القابضة تملك أكثر من 51% من إجمالى أسهم الشركة فإن هذه الشركة تعتبر شركة من شركات قطاع الأعمال العام خاضعة للقانون 203 لسنة 1991.

وعند بيع الشركة التابعة أو بيع جزء من أسهمها بحيث يصبح الجزء المملوك للدولة ممثل فى الشركة القابضة يقل عن 50% من إجمالى أسهم الشركة فإن الشركة هنا تصبح شركة مساهمة قطاع خاص خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981.

وتجدر الإشارة إلى أن خصخصة الشركة محل التقييم وبيع أكثر من 50% من إجمالى أسهمها يجعلها شركة مساهمة مصرية قطاع خاص خاضعة

لأحكام القانون 159 لسنة 1981، ويتطلب ذلك ضرورة تعيين الجمعية العامة للشركة لمراجع حسابات خارجى من أحد المكاتب الخاصة وفقا لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 (المادة رقم 103)، فى حين أن الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام يتولى مراجعة حساباتها وتقييم أدائها الجهاز المركزى للمحاسبات وفقا لأحكام قانونه رقم 144 لسنة 1988.

أى أن خصخصة شركات قطاع الأعمال العام أدى إلى وجود طلب متزايد على مكاتب المراجعة الخاصة وتزايد نطاق عمل مراجعى الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة على حساب مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات.

وفى نفس الوقت قد يقوم بمراجعة الشركة التابعة بعد الخصخصة مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات مع وجود مراجع حسابات خاص من أحد مكاتب المراجعة الخاصة تعينه الجمعية العامة للشركة وذلك فى حالة ما إذا كانت الشركة القابضة تمتلك أكثر من 25% وأقل من 50% من إجمالى عدد أسهم الشركة، حيث أنه وفقا لأحكام القانون رقم 144 لسنة 1988 بشأن إصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات يباشر الجهاز المركزى للمحاسبات إختصاصاته بالنسبة للشركات التى يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن 25% من رأسمالها (مادة رقم 3).

وفى نفس الوقت طالما أن الدولة ممثلة فى الشركة القابضة تمتلك أقل من 50% من إجمالى عدد أسهم الشركة، فإن الشركة تخضع لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 والذى يتطلب ضرورة تعيين الجمعية العامة للشركة لمراجع حسابات خارجى من أحد مكاتب المراجعة الخاصة (مادة رقم 103). أى أن الشركة التى تمتلك الشركة القابضة فيها أكثر من 25% وأقل

من 50% من إجمالي أسهم الشركة يكون لها مراقب للحسابات من الجهاز المركزي للمحاسبات، وفي نفس الوقت يكون لها مراقب حسابات خارجي من أحد مكاتب المراجعة الخاصة تعينه الجمعية العامة للشركة في أول إجتماع لها بعد خضخضة الشركة، وذلك باعتبار أن الشركة في هذه الحالة خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981.

أما في حالة ما إذا كانت الشركة القابضة تمتلك أقل من 25% من إجمالي أسهم الشركة بعد الخصخصة فإنه في هذه الحالة يتولى مراجعتها فقط مراجع حسابات خارجي من أحد مكاتب المراجعة الخاصة فقط وتعينه الجمعية العامة للشركة.

أما في حالة ما إذا كانت الشركة القابضة تمتلك أكثر من 50% من إجمالي أسهم الشركة فإنه يتولى مراجعتها فقط الجهاز المركزي للمحاسبات بإعتبارها شركة خاضعة لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 الخاص بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام.

مما سبق يتضح أن خصخصة شركات قطاع الأعمال العام وتحويلها من شركات قطاع أعمال عام خاضعة لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام إلى شركات مساهمة خاضعة لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أدى إلى زيادة الطلب على مراجعي الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة الذين يتولون مراجعة حسابات الشركة طالما أنها شركة مساهمة خاضعة لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981، وقد يتولى مراجعي الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة مراجعة حسابات الشركة بمفردهم في حالة إنخفاض نسبة ملكية الشركة القابضة في أسهم الشركة عن 25%، وقد يقوموا بعملية

المراجعة فى ظل وجود الجهاز المركزى للمحاسبات إذا كانت ملكية الشـــركة القابضة فى أسهم الشركة يزيد عن 25% وتقل عن 50%.

ومن ناحية أخرى فإن الشخص أو المكتب القائم بعملية تقييم الشـركة لأغراض الخصخصة يجب أن يكون شخص أو مكتب مستقل، حيث يتم تكليفـه للقيام بالدراسة وتحديد قيمة الشركة، والقيمة العادلة للسهم من جانب الدولـة ممثلة فى الشركة القابضة التابعة لها الشركة محل التقييم، وكذلك يتم تحديـد أتعاب المكتب الإستشارى وسدادها من جانب الدولـــة أو الشـــركة القابضـة التابعة لها الشركة والتى تعتبر بمثابة المالك بالنسبة للشركة التابعة.

ويقوم المكتب الإستشارى القائم بتقييم الشركة بتقديم دراسة التقييـم والتى يتم فيها تحديد القيمة العادلة للشركة والقيمة العادلة للســهم واقــتراح الأسلوب الأمثل لخصخصة الشركة إلى الشركة القابضة التابعة لــها الشــركة محل التقييم وليس لمجلس إدارة الشركة التابعة محل التقييم.

ويقوم المكتب الاستشارى القائم بعمليـــة التقييـم بـالحصول علــى المعلومات اللازمة للقيام بدراسة التقييم وذلك مـــن الشــركة التابعـة محـل الدراسة من خلال الاطلاع على دفاتر الشركة أو على القوائم المالية الســنوية التاريخية للشركة محل التقييم عن عدد معين من السنوات، وكذلك الحصـــول على العديد من المعلومات عن نشاط الشركة محل الدراســة، وموقعـها فــى السوق، وإستراتيجية الشركة ومستقبلها وكذلك الحصول على معلومات عــن بعض الشركات الأخرى التى يتشابه نشاطها مع نشاط الشركة محل الدراسة.

ويجب أن يتعرف القائم بدراسة التقييم على نشاط المشروع وأســمه ووضعه القانونى ونوع الملكية (عامة أو مشتركة)، وكذلك تحديــد تــاريخ التقييم، وأثر بيع المشروع على العاملين.

ولأغراض التقييم يتم الحصول على العديد من المعلومات التى تتضمن معرفة الظروف الإقتصادية العامة أو معرفة ما إذا كان التوقيت مناسب للتقييم أم لا، وكذلك التعريف بالشركة من ناحية أسمها التجارى وتاريخ تأسيسها وعنوانها ونشاطها، وأسماء أعضاء مجلس الإدارة الحالى، ورأس المال الحالى للشركة، ورأس المال المرخص به والقيمة الأسمية للسهم، ووصف نوع الملكية (ملكية عامة أو ملكية مشتركة)، بالإضافة إلى تحليل إيرادات ومصروفات الشركة عن عدد معين من السنوات، وكذلك تحليل جميع عناصر الأصول والخصوم إلى مفرداتها المختلفة، وبالنسبة للأصول يتم تحليل الإهلاك على عناصر الأصول المختلفة.

ومن ناحية أخرى يجب على المكتب الإستشارى القائم بدراسة التقييم إستعراض هيكل الأصول طويلة الأجل، وتحديد الأصول التى سيستمر استخدامها فى العمل والإنتاج، أى تحديد الأصول المطلوبة والضرورية لتحقيق أهداف الشركة والتى سيتم الاحتفاظ بها، ويتضمن ذلك تحديد التكلفة الأصلية لكل أصل ورصيد مجمع إهلاكه فى تاريخ التقييم وقيمته الدفترية فى تاريخ التقييم، وتحديد قيمته السوقية أو البيعية المتوقعة فى تاريخ التقييم.

ويتم أيضاً تحديد الأصول غير الضرورية لتحقيق أهداف الشركة بعد الخصخصة والمقترح التخلص منها ويتضمن ذلك تحديد التكلفة الأصلية لكل أصل ورصيد مجمع إهلاكه وقيمته الدفترية فى تاريخ التقييم، مع تحديد مبررات التخلص من كل أصل من ناحية إقتصاديات تشغيله أى ربح أو خسارة تشغيل تلك الأصول المقترح الإستغناء عنها والرقابة عليها، مع تحديد خطة التخلص من تلك الأصول غير المطلوبة لتحقيق أهداف الشركة وتتضمن تلك الخطة تحديد عدد سنوات التخلص من تلك الأصول، وتحديد الأصول التى سيتم التخلص منها فى كل سنة من تلك السنوات، وتحديد القيمة البيعية المتوقعة من بيع تلك الأصول فى كل سنة من سنوات التخلص منها.

ويقوم المكتب الإستشارى القائم بعملية التقييم بالحصول على خطة الإحلال والتجديد والتطوير المتوقعة خلال فترة الدراسة، وكذلك الحصول على الهيكل التنظيمى الحالى للشركة ودراسة وتحديد ما قد يكون به من مشاكل تنظيمية تمهيداً لوضع هيكل تنظيمى مقترح للشركة فى ظل الخصخصة وفى ظل إعادة الهيكلة المالية والفنية والإدارية للشركة محل التقييم.

ويجب أن يتم تحليل المخزون السلعى وتقسيمه إلى مجموعات سلعية موضحاً به التكلفة والقيمة البيعية المتوقعة وبيان بالمخزون الراكد أن وجد من ناحية تكلفته، وقيمته البيعية المتوقعة.

ولابد من الحصول على تحليل بأرصدة العملاء وأوراق القبض والأرصدة المدينة الأخرى والمخصصات المكونة لكل منها، مع بيان الأرصدة الجيدة والمشكوك فى تحصيلها.

ويتم الحصول على دراسة مستفيضة عن الضرائب المستحقة على الشركة محل التقييم فى تاريخ التقييم، مع بيان الموقف الضريبى الحقيقى، وبيان مدى كفاية المخصص المكون لهذا الغرض، مع بيان مدى كفاية مخصص المطالبات والمنازعات والمخصصات الأخرى.

ويجب الحصول على بيان تحليلى بالأرصدة الدائنة وأوراق الدفع وكافة الإلتزامات المستحقة على الشركة، مع إعداد تصور للمبالغ الواجب سدادها فعلاً وبصورة واقعية.

ويجب أن يتم دراسة هيكل العمالة الحالى فى الشركة مع تقسيم العمالة فى الشركة إلى عمالة دائمة وعمالة مؤقتة وعمالة موسمية، مع تحديد عدد العاملين بالشركة (دائمة- مؤقتة- موسمية) وكذلك أجورهم السنوية. وكذلك تحديد هيكل العمالة الأمثل المقترح بمناسبة إعادة الهيكلة المالية والفنية للشركة، وكذلك خطة تدريب العاملين للسنوات القادمة وتحديد

مشاكل العمالة وخطة تخارج العاملين وتكاليف التخارج إن وجدت، مع بيان تكلفة العمالة الزائدة وأسلوب التخلص منها بالمعاش المبكر مثلاً.

ويجب إعداد دراسة تسويقية تتضمن تحديد المنتجات والخدمات التى تقدمها الشركة حالياً وتحديد الكمية المباعة ومتوسط سعر البيع لها عن الثلاثة سنوات السابقة، وكذلك تحديد المنتجات والخدمات الجديدة المتوقع أن تقدمها الشركة فى ظل إعادة الهيكلة الفنية والمالية للشركة مع تحديد الكمية المتوقع بيعها ومتوسط سعر البيع لها ونسبة الزيادة السنوية المتوقعة فى الكمية والسعر وأيضاً تحديد التكاليف المتوقعة للدعاية والإعلان والعلاقات العامة فى ظل إعادة الهيكلة المالية والفنية للشركة.

ومن ناحية أخرى يجب أن يقوم المكتب الإستشارى القائم بدراسة التقييم بتحديد تكلفة كل منتج أو كل خدمة تقدمها الشركة محل التقييم من ناحية تحديد التكلفة المباشرة لإنتاج الوحدة من المنتج أو لتقديم الوحدة من الخدمة وذلك عن الثلاثة سنوات السابقة وذلك بالنسبة للمنتجات والخدمات التى تقدمها الشركة حالياً على أن يتم تحديد تلك التكلفة بصورة تفصيلية.

ومن ناحية يقوم المكتب الإستشارى القائم بعملية التقييم بتحديد التكلفة المباشرة المتوقعة لإنتاج الوحدة من المنتجات أو الخدمات الجديدة المتوقع أن تقدمها الشركة فى ظل إعادة الهيكلة المالية والفنية للشركة مع تحديد نسبة الزيادة السنوية المتوقعة فى تلك التكلفة على أن يتم تحديد تلك التكلفة بصورة تفصيلية.

ومن ناحية يقوم المكتب الإستشارى القائم بعملية التقييم بتحديد التكلفة المباشرة المتوقعة لإنتاج الوحدة من المنتجات أو الخدمات الجديدة المتوقع أن تقدمها الشركة فى ظل إعادة الهيكلة المالية والفنية للشركة مع تحديد نسبة الزيادة السنوية المتوقعة فى تلك التكلفة على أن يتم تحديد تلك التكلفة بصورة تفصيلية.

ويتم أيضاً تحديد عناصر المصروفات السنوية الأخرى بخلاف التكلفة المباشرة للمنتجات التى تبيعها الشركة أو الخدمات التى تقدمها الشركة مثل الأجور والمرتبات الإدارية والبيعية والمطبوعات والأدوات الكتابية والفوائد المدينة والمصروفات البيعية والتسويقية والكهرباء والإنارة والضرائب العقارية والدعاية والإعلان.

ويجب أن يتم تقسيم التكاليف إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، كما يجب أن يتم تحديد أقساط الإهلاك السنوية والتى تتضمن تحديد الإهلاك السنوى للأصول التى تقرر الاحتفاظ بها وكذلك تحديد الإهلاك السنوى للأصول الجديدة التى تنطوى عليها خطة الإحلال والتجديد، مع تحديد معدلات الإهلاك بالنسبة لكل نوع من الأصول.

ويجب أن يتم تحديد الإيرادات الأخرى السنوية المتوقع أن تحققها الشركة والتى لا ترتبط بالنشاط الرئيسى لها مثل إيرادات الأوراق المالية والفوائد الدائنة على الودائع والإيرادات المتنوعة الأخرى.

ويجب أن يتم التعرف على خطة سداد القروض (إن وجدت) ومعدلات الفائدة وتحديد الفوائد المدينة السنوية، ويتم الحصول من الشركة التابعة محل التقييم على الرؤية المستقبلية للإيرادات والمصروفات المتوقعة، وهامش الربح المتوقع تحقيقه بعد خصخصة الشركة وإعادة هيكلتها خلال فترة الدراسة.

ولابد أيضاً من الحصول على بيانات عن النشاط الذى تنتمى له الشركة داخل السوق، وكذلك الحصول على بيانات عن إستراتيجية الشركة ومستقبلها. ويجب أيضاً تحديد ما إذا كان التقييم سيكون لمنشأة مستمرة أم التقييم بغرض التصفية.

وبعد قيام المكتب الإستشارى القائم بعملية التقييم بالحصول على كافة المعلومات اللازمة للقيام بالدراسة يتم تحديد أسلوب التقييم الذى سيتم استخدامه من بين العديد من الأساليب المختلفة للتقييم.

ويقوم المكتب الإستشارى القائم بدراسة التقييم باستخدام العديد من أساليب التقييم على أساس أنه يتم الوصول إلى قيمة مختلفة للشركة بإختلاف أسلوب التقييم، وبالتالى فإنه لأغراض الخصخصة يمكن استخدام أكثر من أسلوب لتقييم الشركة وبالتالى يكون هناك أكثر من قيمة للشركة باستخدام أساليب مختلفة للتقييم، حيث يمكن اختيار القيمة المناسبة أو الملائمة للشركة باستخدام الأسلوب المناسب للتقييم والذى يتمشى مع ظروف الشركة وطبيعة نشاطها.

وسنتعرض فى هذا الجزء التالى للعديد من أساليب التقييم التى يمكن استخدامها فى تحديد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم والتى تتمثل فى أسلوب القيمة الدفترية أو التاريخية، وأسلوب القيمة الدفترية أو التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة، وأسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية، وأسلوب صافى القيمة البيعية التدريجية وأسلوب صافى القيمة البيعية التقديرية وأسلوب مضاعف الربحية.

الاسلوب الاول للتقييم (*التقييم على اساس القيمة الدفترية*) :

تتمثل قيمة الشركة وفقاً لهذا الأسلوب فى صافى القيمة الدفترية للشركة والتى تتمثل فى القيمة الدفترية للأصول مطروحاً منها القيمة الدفترية للالتزامات وتتمثل القيمة الدفترية للأصول فى التكلفة التاريخية أو الفعلية للأصول مطروحاً منها رصيد مجمع الإهلاك.

ويتميز استخدام هذا الأسلوب بالموضوعية نظراً لإعطاءه المبالغ النقدية المدفوعة فعلاً لاقتناء الأصول، إلا أن القيمة الدفترية لا تعبر عن القيمة الحقيقية للشركة ولا تعبر عن الواقع خاصة فى ظل التضخم الذى

يشهده العالم حالياً وبالتالى فإن هذه القيمة غير ملائمة لأغراض تحديد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم لأغراض الخصخصة.

ومن ناحية أخرى فإن تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية، وهى القيمة التى تفصح عنها القوائم المالية المنشورة، والتى تعكس قيمة ما تحملته الشركة فى سبيل الحصول على أصولها فى الماضى، لا تصلح للتقييم على أساس أن التكلفة التاريخية لا تعبر عن القيمة الجارية للشركة بمناسبة طرح أسهمها للبيع لأنه يتجاهل القيمة الجارية لهذه الأصول ولا تعكس التكلفة التاريخية أو الدفترية القيمة الإقتصادية الجارية سواء للمنشأة ككل أو للأصول بصورة منفردة(1).

الاسلوب الثانى للتقييم (التقييم على اساس القيمة الدفترية المعدلة بوحدة النقد الثابتة) :

يعتمد هذا الأسلوب فى التقييم على تعديل القيم الدفترية للأصول والالتزامات باستخدام وحدة نقد ثابتة ذات قوة شرائية ثابتة، أى عن طريق أخذ التغيرات فى الأسعار فى الاعتبار والتى تعبر عنها الأرقام القياسية للأسعار حيث أن :

القيمة الدفترية المعدلة =

$$\text{القيمة الدفترية} \times \frac{\text{الرقم القياسى لأسعار سنة التعديل أو القياس}}{\text{الرقم القياسى لأسعار سنة الشراء أو الاقتناء}}$$

ولا تعبر القيمة الدفترية المعدلة بوحدة النقد الثابتة والتى يتم الوصول إليها عن طريق طرح القيمة الدفترية المعدلة لأصول الشركة من القيمة الدفترية المعدلة لالتزامات الشركة عن القيمة الحقيقية للشركة على أساس أنها ما زالت تعتمد أساساً على القيم التاريخية للأصول والالتزامات

(1)Richard lewis & David Pendrill "Advanced Financial Accounting" Educational low – priced Book Scheme furded by the British Government, 2003.

وبالتالى فإن هذه القيمة لا تعتبر قيمة ملائمة لأغراض الخصخصة وتحديد القيمة الحقيقية للشركة والقيمة العادلة للسهم.

أى أن تقييم الأصول على أساس التغير فى المستوى العام للأسعار، يعنى أخذ عوامل التضخم فى الاعتبار وتعديل قيمة الأصول إلى قيمتها بالأسعار السائدة وقت التقييم. ويؤخذ على هذه الطريقة أنها تحتاج إلى معلومات تفصيلية عن تاريخ إقتناء كل أصل من الأصول وعن التغير فى المستوى العام للأسعار بالنسبة لكل نوع من أنواع الأصول. وتعكس هذه الطريقة فى التقييم التغير فى قيمة وحدة النقد السائدة فى المجتمع، وقد يحدث تغيير فى الهيكل النسبى لأسعار بعض الأصول والذى قد لا يتفق مع التغير فى المستوى العام للأسعار، وبالتالى فإن هذه الطريقة لا تصلح كأساس لتحديد قيمة الشركة بمناسبة طرح الأسهم للبيع. وتستخدم هذه الطريقة عادة للحصول على قيمة تقريبية للأصول بالأسعار الجارية عند إعداد القوائم المالية.

الأسلوب الثالث للتقييم (التقييم على أساس صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية) .

تتحدد قيمة الشركة وفقاً لهذا الأسلوب على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع للشركة الحصول عليها خلال فترة زمنية مستقبلية معينة وهى عادةً عشر سنوات بالإضافة إلى القيمة الحالية للقيمة المتبقاة فى نهاية العشر سنوات والتى تتمثل فى القيمة الدفترية للشركة فى نهاية مدة الدراسة. أو أنها تمثل القيمة الرأسمالية للتدفق النقدى المتوقع أن تحققه الشركة من عملياتها العادية فى السنة العاشرة أو الأخيرة. ويتطلب تحديد صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية حصر الأصول الموجودة لدى الشركة فى تاريخ التقييم، وتحديد الحجم الملائم والضرورى من الأصول لتحقيق الأرباح والتدفقات النقدية من خلال العمليات العادية للشركة، وبعد تحديد الحجم الملائم والضرورى من الأصول يتم تحديد الأصول غير المطلوبة والتى

ينبغي الاستغناء عنها وتكون نتيجة ذلك تحديد حجم الاستثمار الميدنى المطلوب للشركة والذى يضمن نجاح الشركة واستمرارها فى أعمالها بأسلوب اقتصادى يضمن تحقيق أرباح وسلامة المركز المالى.

وبعد تحديد الحجم الملائم من الأصول التى سيستمر استخدامها، أى تحديد الحجم الملائم للاستثمار بالشركة والذى سيستخدم كأساس لتقييم الشركة، ويتم الوصول إلى قيمة التدفقات النقدية الواردة من العمليات العادية ومن العمليات المالية، ومن العمليات الرأسمالية.

ويتطلب ذلك القيام بالخطوات التالية :

1- تحديد مجمل الربح المتوقع سنوياً.
2- تحديد صافى الربح المتوقع سنوياً قبل الضريبة.
3- تحديد صافى الربح المحاسبى المتوقع سنوياً بعد الضريبة.
4- توزيع صافى الربح المحاسبى المتوقع تحقيقه سنوياً بعد الضريبة.
5- تحديد مصادر واستخدامات رأس المال العامل.
6- تحديد إجمالى التدفقات النقدية المتوقعة من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية.
   1/6 التدفق النقدى المتوقع من العمليات العادية.
   2/6 التدفق النقدى المتوقع من العمليات المالية.
   3/6 التدفق النقدى المتوقع من العمليات الرأسمالية.
7- التنبؤ بالمركز النقدى للشركة (إعداد الموازنة النقدية التقديرية للشركة).
8- تحديد عناصر صافى رأس المال العامل.
9- التنبؤ بالمركز المالى المتوقع فى نهاية كل سنة من سنوات الدراسة.
10- التحليل المالى لعمليات الشركة.
11- تقييم الشركة، وتحديد قيمة السهم بإستخدام أسلوب صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

وسنعرض لكل خطوة من الخطوات السابقة على النحو الوارد فى الصفحات التالية :

1- تحديد مجمل الربح المتوقع تحقيقه سنويا :

يتطلب تحديد قيمة التدفقات النقدية الواردة من العمليات العادية التنبؤ بإجمالى إيرادات النشاط المتوقعة للشركة خلال فترة الدراسة، وبعد تحديد إجمالى إيرادات النشاط من مختلف المصادر يتم التنبؤ بالتكلفة المباشرة للنشاط من مشتريات البضائع بغرض البيع وكذلك قيمة المستلزمات السلعية والأجور الإنتاجية خلال فترة الدراسة.

ويتم مقابلة إجمالى إيرادات النشاط المتوقعة بإجمالى التكلفة المباشرة المتوقعة للنشاط للوصول إلى مجمل الربح المتوقع فى نهاية كل سنة من سنوات الدراسة وذلك على الصورة التالية :

مجمل الربح السنوى المتوقع تحقيقه خلال سنوات الدراسة

	جنيه
إجمالى إيرادات النشاط السنوية	×
يطرح :	
التكلفة المباشرة المتوقعة للنشاط سنوياً	(×)
مجمل الربح السنوى	××

2- تحديد صافى الربح السنوى قبل الضريبة :

وبعد تحديد مجمل الربح المتوقع فى نهاية كل سنة من سنوات الدراسة يتم التنبؤ بالمصاريف الإدارية المتوقعة خلال تلك الفترة، ثم التنبؤ بالإيرادات الأخرى المتوقعة، وبأخذ المصروفات الأخرى والإيرادات الأخرى المتوقعة والتى لا ترتبط بالنشاط فى الاعتبار مثل إيرادات الفوائد الدائنة وإيرادات الاستثمار، وبالرجوع إلى إجمالى الربح المقدر فى نهاية كل سنة من سنوات الدراسة يتم تحديد صافى الربح السنوى المتوقع خلال كل سنة من سنوات الدراسة وذلك كما يلى :

صافى الربح السنوى قبل الضريبة المتوقع خلال سنوات الدراسة :

	جنيه
مجمل الربح السنوى	××
يطرح :	
المصاريف الأخرى (البيعية والإدارية)	(× ×)
صافى الربح من العمليات	××
يضاف :	
الإيرادات الأخرى	××
صافى الربح قبل الضريبة	××

3- تحديد صافى الربح المحاسبى المتوقع سنويا بعد الضريبة :

بعد تحديد صافى الربح المحاسبى يتم تطبيق أحكام قانون الضرائب للوصول إلى الربح الضريبى أو الوعاء الضريبى، ومن ثم تحديد الضرائب الواجبة الخصم للوصول إلى صافى الربح القابل للتوزيع وذلك على الصورة التالية :

صافى الربح المحاسبى بعد الضريبة المتوقع أن تحققه الشركة خلال سنوات الدراسة :

	جنيه
صافى الربح قبل الضريبة	××
يخصم :	
القيمة الإيجارية المقدرة للأراضى والمبانى المملوكة	(××)
90% من الفوائد الدائنة	(××)
مكافأة مجلس الإدارة	(××)
توزيعات أرباح على العاملين	(××)
الربح الضريبى	××
يعفى منه :	
فائدة على رأس المال المدفوع	(××)
الوعاء الضريبى	××
يطرح :	
الضريبة المستحقة	(××)
صافى الربح السنوى المتوقع بعد الضريبة	××

4- توزيع صافي الربح المحاسبي المتوقع تحقيقه سنويا بعد الضريبة :

والخطوة الثانية تكون تحديد توزيعات الأرباح المقترحة وفق أحكام القانون رقم 159 لسنة 1981، وتحديد المبالغ التي سيتم تحويلها إلى حسابات الاحتياطيات وتوزيعات المساهمين والعاملين ومجلس الإدارة في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة.

ويتم توزيع صافي الربح بعد الضريبة وفقاً لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 وذلك على أساس أن الشركة محل الدراسة ستخضع بعد الخصخصة لأحكام هذا القانون.

ويتم توزيع صافي الربح بعد الضريبة على الصورة التالية :

- 15% احتياطيات (5% احتياطي قانوني، 10% احتياطي نظامي).
- 5% من رأس المال المدفوع دفعة أولى على المساهمين يتم توزيعها بين المساهمين والعمال بنسبة 90% و10%.
- 10% كحد أقصى من باقي الأرباح كمكافأة لمجلس الإدارة.
- يتم توزيع الباقي بين المساهمين والعمال بنسبة 90% و10%.

ويظهر توزيع صافي الربح بعد الضريبة المقترح توزيعه في نهاية كل سنة من سنوات الدراسة على الصورة التالية :

توزيع صافى الربح فى نهاية كل سنة من سنوات الدراسة :

	جنيه
صافى الربح بعد الضريبة يتم توزيعه كما يلى :	××
احتياطى قانونى 5%	(×)
احتياطى نظامى 10%	(×)
الباقى	××
دفعة أولى للمساهمين والعمال	××
5% من رأس المال المدفوع ويتم توزيعها كما يلى	××
المساهمين	%90
العاملين	%10
الباقى	××
مكافأة مجلس الإدارة 10% من الباقى	××
دفعة ثانية للمساهمين والعمال يتم توزيعها على النحو التالى	××
مساهمين	%90
عاملين	%10

5- تحديد مصادر وإستخدامات راس المال العامل :

وبعد تحديد الأرباح وتوزيعها يتم تحديد مصادر واستخدامات رأس المال العامل.

حيث تتمثل مصادر رأس المال العامل فى صافى الربح السنوى المحقق والإهلاك والمتحصلات من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى، أما إستخدامات رأس المال العامل فهى الأرباح الموزعة على المساهمين والعمال ومجلس الإدارة والمسدد للدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى.

ونتيجة لتحديد مصادر واستخدامات رأس المال العامل يتم تحديد قيمة صافى رأس المال العامل فى نهاية كل سنة من سنوات الدراسة.

وتظهر مصادر وإستخدامات رأس المال العامل على الصورة التالية :

مصادر وإستخدامات رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة.

	جنيه
صافى رأس المال العامل أول العام	××
يضاف :	
صافى الربح بعد الضريبة	××
الإهلاك السنوى	××
متحصلات من بيع الأصول المستغنى عنها	××
خسائر بيع أصول مستغنى عنها	××
يطرح :	
الأرباح الرأسمالية	(××)
حصة العاملين فى الأرباح	(××)
مكافأة مجلس الإدارة	(××)
توزيعات أرباح على المساهمين	(××)
صافى رأس المال العامل فى نهاية العام	××

6- تحديد إجمالى التدفقات النقدية المتوقعة من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية :

وبعد تحديد مصادر وإستخدامات رأس المال العامل يتم بعد ذلك تحديد إجمالى التدفقات النقدية المحققة من العمليات العادية والعمليات الرأسمالية والعمليات المالية كالآتى :

1/6 التدفق النقدى السنوى المتوقع من العمليات العادية :

ويتم تحديد التدفقات النقدية المحققة من العمليات العادية عن طريق إضافة الإهلاك إلى صافى الربح بعد الضريبة، وكذلك أى خسائر رأسمالية محتمل تحقيقها خلال سنوات الدراسة، وطرح أى أرباح رأسمالية متوقع تحقيقها خلال فترة الدراسة.

أي أنه يتم إضافة الإهلاكات السنوية إلى صافي الربح بعد الضريبة، وذلك نظراً لأن الإهلاك سبق خصمه عند تحديد صافي الربح وهو ليس تكلفة نقدية، كما يتم إضافة أي خسائر رأسمالية محققة باعتبارها من الأعباء الدفترية التي لا يترتب عليها تدفقات نقدية.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي الربح المحدد فيما سبق قد تم تحديده على أساس مبدأ الاستحقاق، بمعنى أن جميع الإيرادات قد أدرجت ضمن الإيرادات بصرف النظر عما إذا كان قد تم تحصيلها نقداً أي أنها إيرادات آجلة، كما تم استبعاد جميع عناصر التكاليف بصرف النظر عما إذا كانت تلك التكاليف قد تم سدادها نقداً أو أنها تكاليف غير نقدية، وحتى يمكن الوصول إلى التدفقات النقدية الواردة من العمليات فلابد من تحويل صافي الربح المحدد على أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي إلى ربح نقدي أو ربح محدد على الأساس النقدي، ويمكن الوصول إلى هذا الهدف عن طريق استبعاد العناصر غير النقدية التي أثرت على هذا الربح وذلك على الصورة التالية :

التدفق النقدي السنوي المتوقع من العمليات العادية خلال سنوات الدراسة

	جنيه
صافي الربح على أساس مبدأ الاستحقاق	xx
يضاف إليه :	
الإهلاك السنوي	xx
خسائر ناتجة عن بيع المخزون الراكد	xx
خسائر رأسمالية ناتجة عن بيع أصول مقترح الاستغناء عنها	xx
الزيادة في أرصدة الالتزامات قصيرة الأجل	xx
النقص في أرصدة الأصول قصيرة الأجل	xx
	xx
يطرح منه :	
الزيادة في أرصدة الأصول قصيرة الأجل	xx
النقص في أرصدة الالتزامات قصيرة الأجل	xx
الأرباح الرأسمالية	xx
التدفق النقدي السنوي المتوقع من العمليات العادية	xx

2/6 تحديد التدفق النقدى السنوى المتوقع من العمليات المالية :

تتمثل التدفقات النقدية الواردة والمتعلقة بالعمليات المالية فى المتحصلات من المدينين، والأرصدة المدينة الأخرى، والمتحصلات من بيع المخزون الراكد، والمسدد للبنوك الدائنة والمسدد للدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى، والمسدد من القروض طويلة الأجل وذلك على الصورة التالية :

التدفق النقدى السنوى المتوقع من العمليات المالية :

	جنيه
المتحصلات من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى	××
المتحصلات من بيع المخزون الراكد	××
يطرح :	
المسدد للدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى	(×)
المسدد من أرصدة القروض	(×)
المسدد من أرصدة البنوك الدائنة (سحب على المكشوف)	(××)
المسدد من المصاريف المستحقة	(××)
التدفق النقدى المتوقع من العمليات المالية	××

3/6- تحديد التدفق النقدى السنوى المتوقع من العمليات الرأسمالية :

يتمثل التدفق النقدى من العمليات الرأسمالية فى قيمة المتحصلات من بيع الأصول المقترح الاستغناء عنها مطروحاً منها الضريبة على الأرباح الرأسمالية أو مضافاً إليها الوفر الضريبى الناتج عن وجود خسائر رأسمالية حيث أن الربح أو الخسارة الرأسمالية يتحدد بالفرق بين قيمته البيعية المتوقعة وقيمته الدفترية والتى تتمثل فى الفرق بين تكلفة الأصل ورصيد مجمع الإهلاك.

ومن ناحية أخرى يجب أن نأخذ فى الاعتبار الاستثمارات الإضافية الجديدة المتوقع القيام بها لإحلال الأصول القديمة بأصول جديدة لضمان استمرار الشركة فى نشاطها وأداء رسالتها واستمرارها فى السوق وتحقيق أرباح.

ويتمثل التدفق النقدى من العمليات الرأسمالية فى العناصر التالية :

التدفق النقدى السنوى المتوقع من العمليات الرأسمالية

	جنيه
القيمة البيعية المتوقعة من بيع الأصول المقترح الاستغناء عنها	××
يضاف :	
الوفر الضريبى نتيجة وجود خسائر رأسمالية	××
يطرح :	
الضريبة على الأرباح الرأسمالية	(××)
أصول جديدة مشتراه (الإستثمارات الجديدة)	(××)
التدفق النقدى السنوى المتوقع من العمليات الرأسمالية	××

4/6 تحديد التدفق النقدى المتوقع من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية.

وهى التدفقات الواردة من جميع المصادر العادية أو العمليات المالية أو العمليات الرأسمالية وذلك على الصورة التالية :

إجمالى التدفق النقدى السنوى المتوقع من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية

	جنيه
التدفق النقدى السنوى المتوقع من العمليات العادية	××
يضاف :	
التدفق النقدى السنوى المتوقع من العمليات المالية	××
يضاف :	
التدفق النقدى السنوى المتوقع من العمليات الرأسمالية	××
إجمالى التدفق النقدى المتوقع من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية	××

يتضح مما سبق إضافة الإهلاك السنوى لصافى الربح للوصول إلى النقدية الناتجة من العمليات، وذلك لأن مصروف الإهلاك لا يترتب عليه خروج نقدية وإنما ترتب عليه تخفيض الربح، كما يتضح من القائمة السابقة أيضا أننا أضفنا إلى صافى الربح المحدد على أساس مبدأ الإستحقاق المحاسبى قيمة خسارة بيع المخزون الراكد وكذلك الخسائر الرأسمالية الناتجة من بيع الأصول المقترح الاستغناء عنها بإعتبارها من الأعباء الدفترية التى ترتب عليها تخفيض الربح دون أن يكون هناك أى تدفقات نقدية خارجة.

ومن ناحية أخرى فقد أضفنا الى صافى الربح قيمة الزيادة فى أرصدة الالتزامات والأرصدة الدائنة الأخرى على أساس أننا إستبعدنا جميع التكاليف من الإيرادات عند إعداد صافى الربح على أساس مبدأ الإستحقاق المحاسبى، ولكن طالما أن هناك زيادة فى أرصدة الالتزامات قصيرة الأجل فإن هذه الزيادة تكون بمثابة تمويل لجزء من هذه التكاليف، وبالتالى فإن هذا التمويل الآجل لجزء من تلك التكاليف يجب أن يضاف إلى صافى الربح للوصول إلى النقدية المتولدة من العمليات.

وتجدر الإشارة الى أننا أضفنا للتدفق النقدى قيمة النقص فى الأصول قصيرة الأجل على أساس أن هذا النقص فى الأصول قصيرة الأجل يؤدى الى زيادة تكلفة النشاط وبالتالى تخفيض الربح.

وبناءا عليه يجب إضافة التخفيض فى الأصول قصيرة الأجل للوصول الى التدفق النقدى من العمليات.

ومن الطبيعى أن أى زيادة فى رصيد الأصول قصيرة الأجل يجب أن تخصم من رقم صافى الربح فعلى سبيل المثال يتم خصم زيادة فى رصيد المخزون على أساس أن تلك الزيادة فى الأرصدة قصيرة الأجل أدت إلى نقص فى تكلفة النشاط، وبالتالى زيادة الربح دون أن يكون هناك موارد نقدية ناتجة من هذه العملية، وبالتالى تستبعد هذه الزيادة غير النقدية من الربح للوصول

إلى الربح النقدى، كما أنه يجب خصم أى زيادة فى أرصدة العملاء على أساس أننا أخذنا فى الاعتبار جميع عناصر الإيرادات عند تحديد صافى الربح على أساس مبدأ الإستحقاق المحاسبى، وبالتالى فإن أى زيادة فى أرصدة العملاء تعتبر بمثابة إيرادات آجلة ينبغى إستبعادها من صافى الربح للوصول إلى صافى الربح النقدى.

وبعد إجراء التسويات المتعلقة بعناصر الأصول قصيرة الأجل للوصول إلى التدفق النقدى من العمليات يجب أن يخصم من هذا التدفق الأرباح الرأسمالية المحققة نتيجة بيع الأصول التى تقرر الإستغناء عنها لأنها غير متعلقة بنشاط الشركة الرئيسى.

ويتم تحديد التغييرات فى عناصر الأصول قصيرة الأجل والإلتزامات قصيرة الأجل بناء على مجموعة من الافتراضات التى تحدد قيمة الأرصدة المتوقعة لعناصر الأصول قصيرة الأجل والالتزامات قصيرة الأجل (نسبة من إيرادات النشاط أو تكاليف النشاط).

7- التنبؤ بالمركز النقدى للشركة (إعداد الموازنة النقدية التقديرية للشركة)

بعد تحديد مصادر وإستخدامات صافى رأس المال العامل، وتحديد التدفقات النقدية الواردة من عمليات الشركة العادية وعملياتها المالية وعملياتها الرأسمالية تكون الخطوة التالية فى التحليل هى التنبؤ بالمركز النقدى المتوقع للشركة. ويتم التنبؤ بالمركز النقدى للشركة عن طريق إعداد الموازنة النقدية التقديرية للشركة.

ويتحدد الرصيد النقدى المتوقع وجوده فى نهاية كل سنة من سنوات الدراسة عن طريق أخذ الرصيد الإفتتاحى للنقدية، وإضافة التدفقات النقدية الواردة من جميع العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية، وإستبعاد الأرباح الموزعة على المساهمين والعمال ومجلس الإدارة، ويتحدد

الرصيد النقدى المتوقع وجوده فى نهاية كل سنة من سنوات الدراسة على الصورة التالية:

التنبؤ بالمركز النقدى المتوقع للشركة خلال سنوات الدراسة

	جنيه
رصيد النقدية والودائع أول العام	××
يضاف :	
التدفق النقدى من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية	××
يطرح :	
حصة العاملين فى الأرباح	(××)
مكافأة مجلس الإدارة	(××)
توزيعات أرباح المساهمين	(××)
الرصيد المتوقع للنقدية فى نهاية السنة المالية	××

8- تحديد عناصر صافى رأس المال العامل :

سبق أن تم تحديد قيمة مصادر وإستخدامات رأس المال العامل وتحديد قيمة صافى رأس المال العامل فى نهاية كل سنة من سنوات الدراسة حيث يتمثل صافى رأس المال العامل فى الفرق بين مجموع عناصر الأصول قصيرة الأجل والإلتزامات قصيرة الأجل.

وبعد أن تم التنبؤ بالرصيد النقدى المتوقع وجوده فى نهاية كل سنة مالية، يتم تحديد الأرصدة المتوقعة لمختلف عناصر الأصول قصيرة الأجل والإلتزامات قصيرة الأجل، أى تحديد تفاصيل عناصر صافى رأس المال العامل، والتى لابد أن تتفق مع قيمة صافى رأس المال العامل التى سبق تحديدها فى الدراسة.

ويوضح الجدول التالى تفاصيل صافى رأس المال العامل من الأصول قصيرة الأجل والإلتزامات قصيرة الأجل فى نهاية كل سنة مالية من سنوات الدراسة.

تفاصيل عناصر صافى رأس المال العامل من العناصر المختلفة فى نهاية كل سنة من سنوات الدراسة :

	جنيه
عناصر الأصول قصيرة الأجل	
النقدية والودائع	××
المخزون	××
العملاء	××
	××
يطرح :	
عناصر الالتزامات قصيرة الأجل	
الموردين	(××)
الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى	(××)
المصاريف المستحقة	(××)
صافى رأس المال العامل فى نهاية السنة المالية	××

ويوضح الجدول السابق مكونات صافى راس المال العامل والتى تشتمل عناصر الأصول قصيرة الأجل مثل النقدية والودائع والعملاء والحسابات المدينة الأخرى والمخزون من الخامات والإنتاج تحت التشغيل والمخزون من البضائع بغرض البيع. ويشتمل جانب الالتزامات قصيرة الأجل على أرصدة الموردين والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تساوى قيمة صافى رأس المال العامل التى حصلنا عليها عن طريق التنبؤ بعناصر صافى راس المال العامل فى نهاية كل سنة مالية من سنوات الدراسة مع قيمة صافى رأس المال العامل تم الحصول عليها قبل ذلك عن طريق تحديد مصادر واستخدامات رأس المال العامل فى نهاية كل سنة مالية.

9- التنبؤ بالمركز المالى المتوقع للشركة (إعداد الميزانية العمومية المتوقعة للشركة)

يتم إعداد الميزانية العمومية المتوقعة للشركة فى نهاية كل سنة من سنوات الدراسة ويتطلب التنبؤ بالمركز المالى المتوقع تحديد الأرصدة المتوقعة لجميع عناصر الأصول والخصوم.

وبعد أن يتم تحديد مختلف عناصر قائمة المركز المالى المتوقعة من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية يتم تجميع هذه العناصر فى قائمة المركز المالى المتوقعة فى نهاية كل سنة من سنوات الدراسة.

10- التحليل المالى لعمليات الشركة

سيتم تحليل نتائج أعمال الشركة المتوقعة من خلال التعرض الى خمس مجموعات من النسب المالية هى :

1/10	نسب السيولة	Liquidity Ratios
2/10	نسب النشاط	Activity Ratios
3/10	نسب الربحية	Profitability Ratios
4/10	نسبة الاقتراض	Debet Ratios
5/10	نسبة التغطية	Coverage Ratios

وتقيس نسب السيولة Liquidity Ratios قدرة الشركة على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية أو أصول أخرى يمكن تحويلها الى نقدية فى فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة).

وتعد نسب السيولة مؤشرا لمدى إحتمال تعرض الشركة لمخاطر التوقف التى قد تنجم عن فشلها فى سداد الإلتزامات المستحقة عليها. ومن أهم هذه النسب هى نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، وسيولة العملاء، وسيولة المخزون.

وتقيس نسب النشاط Activity Ratios كفاءة الشركة فى إدارة الأصول أى أنها تعكس قدرة الإدارة على توليد الإيرادات مما لديها من أصول، وتوضح مدى زيادة أو نقص الاستثمار عن اللازم عند المقارنة بالنسب المتعارف عليها لنفس مجال نشاط الشركة. ومن أهم نسب النشاط معدل دوران مجموع الأصول، ومعدل دوران الأصول طويلة الأجل ومعدل دوران الأصول قصيرة الأجل ومعدل دوران العملاء ومعدل دوران المخزون.

ومن ناحية أخرى فإن نسب الربحية Profitability Ratios تعكس قدرة الشركة على توليد أرباح من النشاط، وكذا قدرة الشركة على توليد أرباح من الأموال المستثمرة فيها، وبناءا على ذلك فإن هذه النسب تعكس مقدرة الإدارة فى الرقابة على تكاليف العمليات، وبالتالى فهى توضح المقدرة على توليد الأرباح من الأموال المقترضة والأموال المملوكة.

ومن أهم مؤشرات الربحية هامش الربح الإجمالى، وهامش الربح الصافى، والقوة الإيرادية، ومعدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح الموزعة.

وتحدد نسب الإقتراض Debet Ratios المدى الذى ذهبت إليه الشركة فى الإعتماد على الغير فى تمويل إحتياجاتها، ولهذه المجموعة من النسب تأثيرين عكسيين تماما، حيث أن زيادة معدلات المديونية يترتب عليها ميزة ضريبية حيث أن فوائد القروض تعتبر من الأعباء الواجبة الخصم من وعاء الضريبة،' ومن ناحية أخرى فإن زيادة الإعتماد على القروض قد يترتب عليه بعض المخاطر بالنسبة للشركة، وتنجم تلك المخاطر من ضرورة

تدبير الأموال اللازمة لسداد القروض والفوائد فى مواعيد محددة، وإلا ترتب على ذلك فشل الشركة، وربما توقفها عن النشاط ومن أهم نسب الإقتراض نسبة القروض إلى مجموع الأصول ونسبة القروض إلى مجموع حقوق الملكية ونسبة التدفق التدفق إلى مجموع القروض. وتعكس نسب الإقتراض المدى الذى ذهبت إليه الشركة فى الاعتماد على القروض فى تمويل إحتياجاتها. ويستخدم فى هذا الصدد ثلاثة مؤشرات هامة هى نسبة القروض إلى مجموع الأصول، ونسبة القروض إلى حقوق الملكية، ونسبة التدفق النقدى إلى مجموع القروض.

وتهدف نسب التغطية Coverage Ratios إلى قياس قدرة الشركة على سداد الأعباء المالية الثابتة من الربح المتاح ومن أمثلة الأعباء الثابتة فوائد القروض، والإيجارات، ومن أهم هذه النسب عدد مرات تغطية الفوائد وعدد مرات تغطية الأعباء الثابتة.

1/10 نسب السيولة Liquidity Ratios :

تعكس هذه النسب مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل كما سبق أن ذكرنا، وتقاس عن طريق تحديد العلاقة بين الأصول قصيرة الأجل والالتزامات قصيرة الأجل، وتحدد هذه النسب ما توفره الأصول قصيرة الأجل من حماية للالتزامات قصيرة الأجل، وسنعرض فيما يلى لأهم نسب السيولة المستخدمة عمليا.

أ- نسبة التداول Current Ratio :

تحسب نسبة التداول بقسمة مجموع الأصول قصيرة الأجل على مجموع الالتزامات قصيرة الأجل، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا على مدى قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل من الأصول قصيرة الأجل. ويراعى عند تحديد الأصول قصيرة الأجل ضرورة إضافة الجزء المتوقع تحصيله خلال العام القادم من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى خلال سنوات

الدراسة مع ضرورة إضافة الجزء المستحق خلال العام التالى من الإلتزامات طويلة الأجل الى الإلتزامات قصيرة الأجل.

ب- نسبة السيولة السريعة Quick Ratio or acid Test Ratio :

تعبر هذه النسبة عن قدرة الشركة على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل من الأصول سريعة التحول الى نقدية، أى أنها تعكس مقدار الحماية التى توفرها الأصول سريعة التحول الى نقدية الى الإلتزامات قصيرة الأجل. ويتم حساب هذه النسبة بنفس الطريقة الخاصة بحساب نسبة التداول فيما عدا أنه يستبعد من الأصول قصيرة الأجل قيمة المخزون على أساس أنه ليس من الأصول سريعة التحول الى نقدية.

2/10- نسب النشاط Activity Ratios :

تعبر هذه النسب كما سبق أن ذكرنا عن كفاءة الإدارة فى توليد الإيرادات من الأصول،أى أنها تقيس كفاءة الإدارة فى إدارة وإستغلال الأصول، وأهم هذه النسب هى نسبة معدل دوران الأصول قصيرة الأجل، ومعدل دوران الأصول طويلة الأجل ومعدل دوران مجموع الأصول، ومعدل دوران العملاء.

أ- معدل دوران الاصول قصيرة الاجل Short Term Assets Turnover:

يحسب هذا المعدل بقسمة إجمالى إيرادات النشاط على مجموع الأصول قصيرة الأجل، ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة فى إدارة الأصول قصيرة الأجل وتوليد الإيرادات منها.

ب- معدل دوران الاصول طويلة الاجل Long Term Assets Turnover:

يحسب هذا المعدل بقسمة إجمالى إيرادات النشاط على صافى الأصول طويلة الأجل، ويعكس هذا المعدل كفاءة إدارة الشركة فى تشغيل هذا النوع من الأصول.

جـ- معدل دوران مجموع الاصول :

يحسب معدل دوران إجمالى الأصول Total Assets Turnover بقسمة إجمالى إيرادات النشاط على مجموع الأصول، ويقيس هذا المعدل كفاءة الإدارة فى إستغلال هذه الأصول.

د- معدل دوران العملاء Accounts Receivable Turnover :

يحسب هذا المعدل عن طريق قسمة إيرادات النشاط على رصيد إجمالى العملاء (قبل طرح مخصص الديون المشكوك فيها) ويمكن حساب هذا المعدل على متوسط أرصدة العملاء، بمعنى إضافة رصيد أول المدة للعملاء الى رصيد العملاء آخر المدة وقسمة المجموع على 2.

ويعتبر هذا المعدل مؤشراً عن مدى ملائمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل بالشركة، فالسياسة المتساهلة فى منح الائتمان والتحصيل تؤدى الى زيادة الأموال المستثمرة فى العملاء وإنخفاض معدل الدوران. ومن المفروض حساب هذا المعدل على أساس إجمالى إيرادات النشاط الآجلة، وفى حالة عدم توافر معلومات عن هذه الإيرادات الآجلة سيتم حسابه بإستخدام أرقام إيرادات النشاط الكلية.

وبإفتراض أن معدل دوران العملاء بلغ 20 مرة فى جميع السنوات، فإن ذلك يعنى أن الإيرادات السنوية تبلغ 20 ضعف رصيد حساب العملاء فى نهاية كل سنة. وتعنى هذه الأرقام أن كل جنيه مستثمر فى العملاء يدور فى السنة 20 مرة ليتولد عنه إيرادات 20 جنيه. ويمكن أن يستخدم معدل دوران العملاء لقياس سرعة تحصيل الحسابات المدينة، ذلك لأن المعدل يعنى أن أرصدة العملاء تحصل فى كل سنة 20 مرة، وحيث أن أيام السنة 360 يوم فإن متوسط فترة التحصيل خلال السنة تكون :

متوسط فترة التحصيل = $\frac{360}{20}$ = 18 يوم تقريباً.

ويشير هذا الرقم الى أن فترة تحصيل الأرصدة المستحقة عن العملاء خلال السنة تبلغ 20 يوم.

هـ- معدل دوران المخزون Inventory Turnover :

يحسب هذا المعدل عن طريق قسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون، حيث أن متوسط المخزون يساوى مجموع مخزون أول الفترة ومخزون آخر الفترة مقسوما على 2.

ويعتبر معدل دوران المخزون مؤشرا لمدى ملائمة حجم الاستثمار فى المخزون السلعى.

3/10- نسب الربحية Profitability Ratios :

توفر نسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح من النشاط أو من الأموال المستثمرة. وتعتبر هذه النسب فى منتهى الأهمية بالنسبة للملاك، حيث أن الأرباح تؤدى الى زيادة حقوق الملكية، وتتمثل أهم مؤشرات الربحية فى الآتى :

ا- نسبة هامش الربح الى إجمالى إيرادات النشاط Gross Profit Margin to Sales:

يحسب هذا المؤشر بقسمة مجمل الربح الذى تحققه الشركة على صافى المبيعات. وتعتبر نسبة هامش الربح الى إيرادات النشاط مؤشرا يعكس كفاءة الإدارة فى الرقابة على تكلفة البضاعة المباعة، كما أن هذا المؤشر يعبر عن المدى الذى يمكن أن تنخفض إليه حصيلة إيرادات النشاط قبل أن يتحول مجمل الربح الى قيمة سالبة.

ب- نسبة صافى الربح الى المبيعات : Operation Profit Margin

تحسب نسبة صافى ربح العمليات Operation Profit Margin الى المبيعات بقسمة صافى ربح العمليات على إجمالى إيرادات النشاط. وتعتبر هذه النسبة أكثر شمولا من النسبة السابقة، ذلك لأنها تقيس الكفاءة فى

التعامل مع مختلف عناصر المصروفات وليس تكلفة النشاط فقط كما هو الحال فى النسبة السابقة.

ويعنى هذا المؤشر أن إيرادات النشاط يمكن أن تنخفض بهذه النسب قبل أن يتحول صافى الربح من العمليات الى خسارة فى أى سنة من السنوات.

جـ- نسبة صافى الربح بعد الضريبة الى إجمالى إيرادات النشاط :

تستبعد الضرائب من صافى الربح عند حساب هذه النسبة وسنحسب هذه النسبة على أساس صافى الربح النهائى بعد الضريبة وليس على أساس ربح العمليات نظرا لأن الفوائد تمثل نسبة من صافى الربح، وتوضح هذه النسبة المدى الذى يمكن أن ينخفض إليه صافى ربح الشركة قبل أن تتعرض الشركة لخسائر فعلية.

د- نسبة صافى الربح من العمليات الى مجموع الأصول :

يحسب هذا المعدل بقسمة صافى الربح المحقق من عمليات الشركة العادية على مجموع الأصول المشتركة فى العمليات. ويستبعد من صافى الربح فى هذه الحالة الإيرادات والمصروفات التي لا تتعلق بعمليات الشركة مثال ذلك الفوائد الدائنة.

ويعكس هذا المعدل للعائد القوة الإيرادية للشركة Earning Power حيث يقيس قدرة الشركة على توليد أرباح من العمليات على الأموال المستثمرة فيها وهى صافى الأصول. ومن الطبيعى أن يستبعد من صافى الربح قبل حساب هذا المعدل جميع العناصر غير المرتبطة بالعمليات.

هـ- نسبة صافى الربح بعد الضريبة الى مجموع الأصول :

ويطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار أو على الأموال المستثمرة Return on Investment ويحسب بقسمة صافى الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول.

وتوضح السنة السابقة معدل العائد على الاستثمار Return on Investment ذلك لأنه ينسب صافى الربح الذى تحققه الشركة الى صافى الأموال المستثمرة فى الشركة (صافى الأصول) فى نهاية كل سنة مالية. ويعتبر هذا المؤشر مقياسا جيدا لمدى ربحية هذه الأصول، أى أنه يقيس مدى فاعلية الإدارة فى توليد الأرباح من الأصول المتاحة لها.

و- معدل العائد على حقوق الملكية :

يحسب معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity بقسمة صافى الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، وتعكس هذه النسبة العائد الذى تحققه الشركة على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك.

ز- الارباح الموزعة على الاسهم :

يتم تحديد توزيعات الأرباح على حملة الأسهم طبقا لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981، وذلك لتحديد التوزيع الذى ستقوم به الشركة بالنسبة لكل سهم، وذلك عن طريق قسمة إجمالى توزيعات الأرباح على المساهمين على عدد الأسهم لتحديد الربح السنوى للسهم.

4/10- نسب الإقتراض :

تحدد نسب الإقتراض Debet Ratios المدى الذى ذهبت إليه الشركة فى الإعتماد على الغير فى تمويل إحتياجاتها، ولهذه المجموعة من النسب تأثيرين عكسيين تماما، حيث أن زيادة معدلات المديونية يترتب عليها ميزة ضريبية حيث أن فوائد القروض تعتبر من الأعباء الواجبة الخصم من وعاء الضريبة.

ومن ناحية أخرى فإن زيادة الإعتماد على القروض قد يترتب عليه بعض المخاطر بالنسبة للشركة، وتنجم تلك المخاطر من ضرورة تدبير الأموال اللازمة لسداد القروض والفوائد فى مواعيد محددة، وإلا ترتب على ذلك فشل الشركة، وربما توقفها عن النشاط.

ومن أهم نسب الإقتراض نسبة القروض إلى مجموع الأصول ونسبة القروض إلى مجموع حقوق الملكية ونسبة التدفق النقدى إلى مجموع القروض.

أى أن نسبة الإقتراض تعكس المدى الذى ذهبت إليه الشركة فى الاعتماد على القروض فى تمويل إحتياجاتها. ويستخدم فى هذا الصدد ثلاثة مؤشرات هامة هى نسبة القروض إلى مجموع الأصول، ونسبة القروض إلى حقوق الملكية، ونسبة التدفق النقدى إلى مجموع القروض.

أ- نسبة القروض إلى مجموع الأصول :

تحسب هذه النسبة بقسمة مجموع القروض على مجموع الأصول وتعكس هذه النسبة المدى الذى تعتمد فيه الشركة على القروض فى تمويل إحتياجاتها المالية.

ب- نسبة القروض إلى مجموع حقوق الملكية Debet Equity Ratio

وتحسب هذه النسبة بقسمة القروض على حقوق الملكية (رأس المال والإحتياطيات).

جـ- نسبة التدفق النقدى إلى مجموع القروض :

توضح هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية السنوية التى تحققها الشركة للوفاء بما عليها من قروض. وتحسب هذه النسبة عن طريق قسمة التدفقات النقدية على مجموع القروض.

5/10- نسب التغطية Coverage Ratios

تهدف نسب التغطية Coverage Ratios إلى قياس قدرة الشركة على سداد الأعباء المالية الثابتة من الربح المتاح ومن أمثلة الأعباء الثابتة فوائد القروض.

أى أن هذه النسب تهدف إلى قياس قدرة الشركة على سداد الأعباء المالية الثابتة من الربح المتاح ومن أمثلة الأعباء الثابتة فوائد القروض والإيجارات وغيرها، وتعتبر نسبة تغطية الفوائد أو عدد مرات تغطية الفوائد Times Interest Earned أهم هذه المؤشرات.

ويتم حساب هذا المعدل بقسمة صافى الربح قبل الضرائب والفوائد على مجموع الفوائد المستحقة، وبالتالى فإن هذا المعدل يوضح عدد المرات التى يمكن فيها تغطية الفوائد من صافى الربح المتاح لسداد الفوائد قبل أن تفقد الشركة قدرتها على سداد تلك الفوائد.

ويحدد التحليل المالى السابق كافة المؤشرات المالية التى ينطوى عليها الاستثمار فى الشركة وهى مؤشرات متعلقة بالسيولة والنشاط والربحية والإقتراض والتغطية، وتعكس هذه المؤشرات المالية مدى سلامة المركز المالى للشركة وقدرتها على الإستمرار وتحقيق أرباح ملائمة لحملة الأسهم، ومدى احتمال تعرضها لأى مشاكل فى المستقبل. حيث تعكس مؤشرات السيولة مدى وجود علاقات مالية سليمة وهيكل مالى سليم للشركة.

ومن ناحية أخرى فإن مؤشرات النشاط تعكس قدرة الشركة على توليد ارباح معقولة من الأصول الخاصة بها.

أما مؤشرات الربحية فقد فتعكس قدرة الشركة على تحقيق أرباح ملائمة سواء بالنسبة للأموال المستثمرة فيها أو بالنسبة للنشاط الذى تقوم به أو بالنسبة للأموال المستثمرة فيها بواسطة الملاك.

كما تعكس هذه المؤشرات من ناحية أخرى قدرة الشركة الجديدة على تحقيق أرباح من عملياتها ومن كافة الأنشطة التى ستقوم بها بما يكفى لسداد ما يستحق عليها من التزامات فى المستقبل.

وتعكس نسبة الإقتراض المدى الذى ذهبت إليه الشركة في الاعتماد على الغير (القروض) فى تمويل عملياتها، وتهدف نسبة التغطية إلى قياس قدرة الشركة على سداد أعبائها الثابتة من أرباحها.

وتعكس المؤشرات السابقة مدى نجاح الاستثمار فى هذه الشركة وقدرته على الاستمرار فى المستقبل دون مشاكل أو معوقات، ومدى اعتمادها على الغير فى تمويل عملياتها وقدرتها على سداد الأعباء المالية الثابتة كالفوائد مثلا.

11- تقييم الشركة وتحديد قيمة السهم :

تتعدد طرق التقييم التى يمكن إستخدامها لتحديد قيمة الشركة، ولعل أهم هذه الطرق طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التى تحققها الشركة، وذلك بإعتبارها كيان إقتصادى مستقل يعمل بكفاءة وفعالية. وتقوم فكرة القيمة الحالية للتدفقات النقدية على أساس أن الربح والتدفق النقدى المتوقع منه يعتبر دالة على القيمة. ولكن يشترط لتطبيق طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية أن يكون حجم أصول الشركة ملائم، وأن تكون أسعار المدخلات والمخرجات أسعار تنافسية.

وفى حالة تقييم الشركة بإستخدام طريقة صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية، سيتم تقسيم التدفقات النقدية التى تحققها الشركة من المصادر المختلفة الى أربعة أنواع رئيسية من التدفقات كما سبق أن ذكرنا عند تحديد تلك التدفقات، وهذه التدفقات هى:

1-التدفقات النقدية الواردة من العمليات العادية للشركة والمتعلقة بممارسة النشاط الرئيسى للشركة.

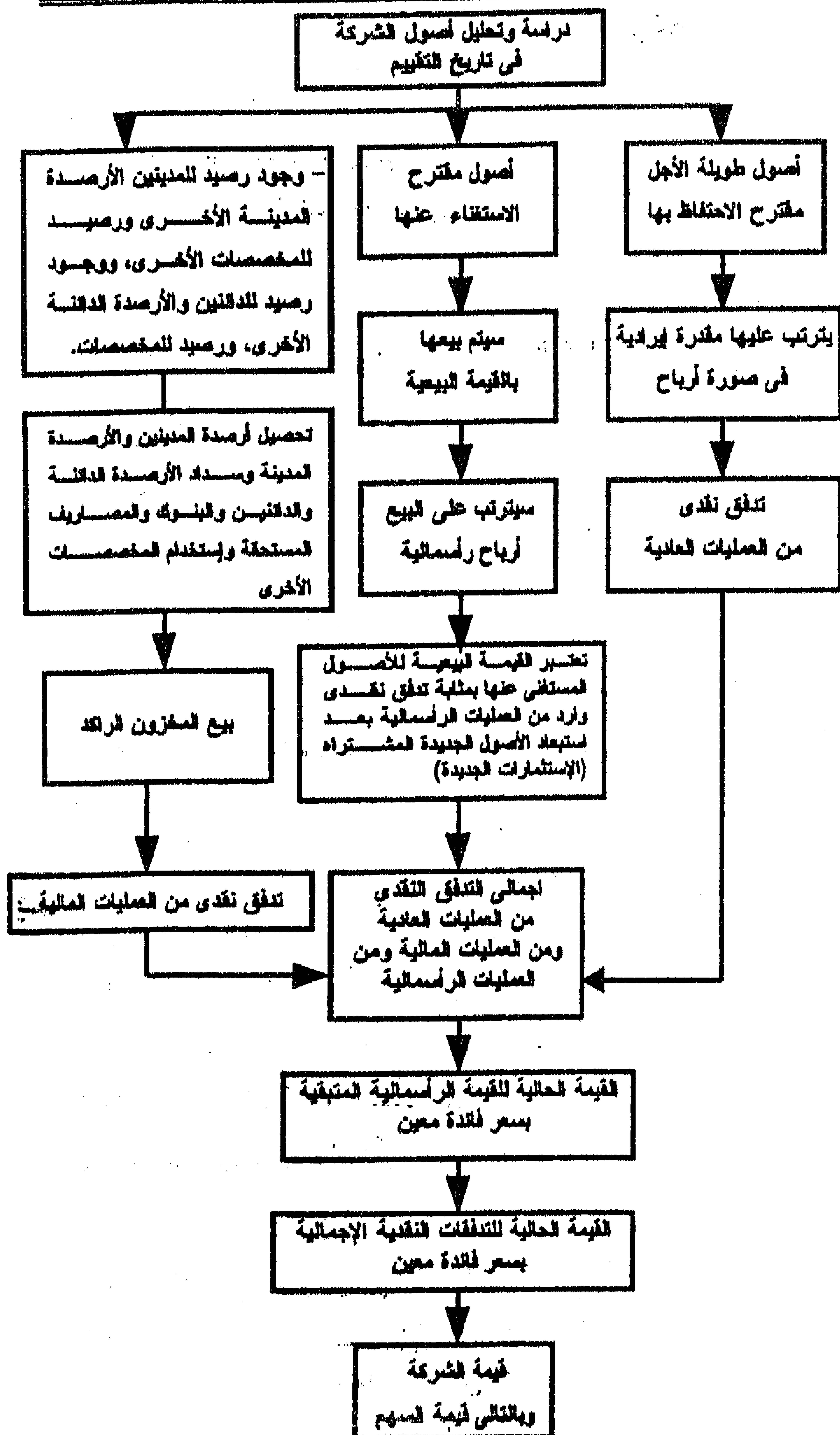
2- التدفقات النقدية من العمليات المالية وهى التدفقات المرتبطة بتحصيل أرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى وبيع المخزون الراكد وسداد

الدائنين والأرصدة الدائنة، والبنوك الدائنة والمصاريف المستحقة وهى العمليات المرتبطة بالعمليات المالية للشركة.

3- التدفقات النقدية من العمليات الرأسمالية وهى التدفقات المرتبطة ببيع الأصول المقترح الاستغناء عنها وشراء أصول جديدة.

4-القيمة الرأسمالية المتبقية من الشركة فى نهاية فترة الدراسة.

ويوضح الشكل التالى مصادر هذه التدفقات النقدية وكيفية إستخدامها فى تحديد قيمة الشركة، وتحديد القيمة العادلة للسهم بناءا على ذلك.


دراسة وتحليل أصول الشركة
فى تاريخ التقييم
أصول طويلة الأجل
مقترح الاحتفاظ بها
أصول مقترح
الاستغناء عنها
- وجود رصيد للمدينين الأرصدة المدينة الأخرى ورصيد للمخصصات الأخرى، ووجود رصيد للدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى، ورصيد للمخصصات.
يترتب عليها مقدرة إيرادية
فى صورة أرباح
سيتم بيعها
بالقيمة البيعية
تحصيل أرصدة المدينين والأرصدة المدينة وسداد الأرصدة الدائنة والدائنين والبنوك والمصاريف المستحقة وإستخدام المخصصات الأخرى
تدفق نقدى
من العمليات العادية
سيترتب على البيع
أرباح رأسمالية
تعتبر القيمة البيعية للأصول المستغنى عنها بمثابة تدفق نقدى وارد من العمليات الرأسمالية بعد استبعاد الأصول الجديدة المشتراه (الإستثمارات الجديدة)
بيع المخزون الراكد
تدفق نقدى من العمليات المالية
اجمالى التدفق النقدى
من العمليات العادية
ومن العمليات المالية ومن
العمليات الرأسمالية
القيمة الحالية للقيمة الرأسمالية المتبقية
بسعر فائدة معين
القيمة الحالية للتدفقات النقدية الإجمالية
بسعر فائدة معين
قيمة الشركة
وبالتالى قيمة السهم

يتضح من الشكل السابق أن القيمة الكلية للشركة تتكون من أربعة عناصر :

1-القيمة الحالية للتدفقات النقدية الواردة من عمليات الشركة العادية .

2-القيمة الحالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالعمليات المالية الخاصة بتحصيل أرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى وبيع المخزون الراكد، وسداد الأرصدة الدائنة والدائنين والبنوك الدائنة والمصاريف المستحقة، واستخدام أرصدة المخصصات الأخرى.

3-القيمة الحالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالعمليات الرأسمالية والخاصة ببيع الأصول التى تقرر الإستغناء عنها. وكذلك شراء أصول ثابتة جديدة.

4-القيمة الحالية للقيمة الرأسمالية المتبقية.

وتمثل القيمة الحالية لهذه التدفقات الإجمالية بسعر فائدة معين قيمة الشركة، والتى يمكن تقسيمها على عدد الأسهم للوصول الى القيمة العادلة للسهم.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن تحديد قيمة الشركة على أساس التدفقات النقدية المتوقعة من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية لا يمكن أن يتم دون النظر إلى التدفقات النقدية المتوقعة من القيمة المتبقية من الشركة فى نهاية فترة الدراسة على أساس أن هذه التدفقات هى تدفقات نظرية وليست حقيقية، بمعنى أنها لن تؤثر على المركز النقدى للشركة أو على مركزها المالى لأن الشركة مستمرة فى أعمالها. ويجب أخذ هذه التدفقات المفترضة فى الإعتبار عند تحديد قيمة الشركة، ولهذا يفترض أن الشركة ستحقق فى نهاية فترة الدراسة تدفقا نقديا يعادل القيمة الرأسمالية للتدفق النقدى المتوقع من العمليات العادية فى السنة الأخيرة من سنوات الدراسة. وتتحدد القيمة الرأسمالية للتدفق النقدى عن طريق ضرب التدفق

النقدى المتوقع من العمليات العادية فى السنة الأخيرة فى مقلوب معدل الفائدة المأخوذ فى الإعتبار لتحديد القيمة الحالية.

أى أنه بخلاف التدفقات النقدية من العمليات العادية والعمليات المالية والعمليات الرأسمالية يوجد تدفق آخر هو التدفق النقدى المتوقع من القيمة الرأسمالية للشركة فى نهاية فترة الدراسة، حيث غالبا ما تقتصر فترة الدراسة على عشر سنوات ويتم تقدير الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية خلال تلك الفترة فقط، ولكن فى حقيقة الأمر فإن الحياة الإنتاجية للشركة ستستمر لأكثر من ذلك، ربما لأكثر من عشرين أو ثلاثين سنة.

ونظرا لعدم إمكانية تحديد نهاية الحياة الإنتاجية للشركة بالتحديد، وللتغلب على هذه المشكلة يفترض نظريا لأغراض التقييم أن الحياة الإنتاجية للشركة ستنتهى بعد عشر سنوات،وأن الشركة ستحقق تدفقا نقديا يعادل القيمة الرأسمالية للتدفق النقدى المتوقع أن تحققه الشركة من عملياتها العادية فى السنة العاشرة والأخيرة.

وتتحدد القيمة الرأسمالية للتدفق النقدى المتوقع من القيمة المتبقية للشركة فى نهاية فترة الدراسة عن طريق ضرب التدفق النقدى المتوقع تحقيقه من العمليات العادية فى السنة العاشرة أو الأخيرة فى مقلوب نسبة الفائدة المأخوذة فى الاعتبار عند تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية من العمليات العادية للشركة على أساس أن هذا المقلوب يمثل القيمة الرأسمالية لسعر العائد المعين.

وبإفتراض أن سعر الفائدة 12%، وكان التدفق النقدى المتوقع من العمليات العادية فى السنة الأخيرة 600000 جنيه فإن هذا يعنى أن القيمة الرأسمالية المتبقية فى نهاية فترة الدراسة لهذا التدفق النقدى تتحدد على النحو التالى :

600000 جنيه		%12
؟		%100

وبالتالى فإن :

القيمة الرأسمالية المتبقية فى نهاية فترة الدراسة = التدفق النقدى المتوقع من العمليات العادية فى السنة الأخيرة × مقلوب نسبة الفائدة

$$= 600000 \times \frac{100}{12} = 5000000 \text{ جنيه}$$

ويعنى ذلك أن القيمة الرأسمالية المتبقية فى السنة الأخيرة وقدرها 5 مليون جنيه تحقق معدل قدره 12% أى تحقق تدفق نقدى متوقع فى السنة الأخيرة قدره 600000 جنيه وهو التدفق النقدى المتوقع تحقيقه من العمليات العادية للشركة فى السنة الأخيرة.

ومن ناحية أخرى يمكن أن يتم احتساب القيمة المتبقاة على أساس أنها تتمثل فى القيمة الدفترية للشركة فى نهاية مدة الدراسة، أو القيمة الدفترية مضافا إليها نسبة معينة تمثل معدل التضخم الذى حدث فى نهاية مدة الدراسة.

ويتناسب أسلوب صافى القيمة الحالية مع إفتراض أن الشركة محل الدراسة كيان إنتاجى مستمر، وبالتالى فإن هذا الأسلوب يحقق أهداف الخصخصة، ويساعد على استمرار الشركة وتطويرها ولابد للقائم بعملية التقييم والمستخدم لهذا الأسلوب أن يحدد الإفتراضات التى تم بناء عليها

التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة على أساس أن هذا الأسلوب يأخذ فى الاعتبار ما ستحققه الشركة من أرباح وتدفقات نقدية فى المستقبل.

أى أن هذا الأسلوب ينظر إلى المقدرة الإيرادية المستقبلية للشركة ككيان اقتصادى مستمر ولا علاقة لهذا الأسلوب بقيمة ما تحملته الشركة فى سبيل الوصول إلى تلك الأصول (التكلفة التاريخية للأصول)، ودون الاهتمام أو النظر للقيمة البيعية لتلك الأصول فى الوقت الحاضر.

ومن ناحية أخرى فإن تحديد سعر الفائدة الذى سيتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية به لإيجاد صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية والتى تمثل قيمة الشركة يعتمد على مدخل تكلفة الفرصة البديلة، وعلى أخذ عنصر المخاطرة فى الاعتبار سواء كانت مخاطر عامة موجودة حاليا فى السوق وفى الاقتصاد المصرى، وهى المتعلقة بزيادة حدة المنافسة العالمية والركود الحالى فى السوق بصفة عامة، أو المخاطر الخاصة بالشركة محل التقييم واحتمال عدم قدرتها على مواجهة حدة المنافسة المحلية والعالمية وظروف عدم التأكد الخاصة بأسعار المدخلات والمخرجات، وكلما زاد سعر الفائدة الذى يتم على أساسه تحديد صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية وبالتالى قيمة الشركة وقيمة السهم فإن ذلك يعنى زيادة المخاطر التى تتعرض لها الشركة محل التقييم، ويتطلب أخذ المخاطر الخاصة بالشركة فى الاعتبار وأخذ احتمال عدم قدرة الشركة على مواجهة حدة المنافسة محليا وعالميا، وأخذ ظروف عدم التأكد الخاصة بتقديرات الإيرادات والمصروفات ومختلف عناصر المدخلات المأخوذة فى الاعتبار عند تحديد التدفقات النقدية من العمليات العادية والعمليات الرأسمالية والعمليات المالية، ضرورة زيادة سعر الفائدة المستخدم فى إيجاد صافى القيمة الحالية التدفقات النقدية وقيمة الشركة والسهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما زاد سعر الفائدة الذى يتم على أساسه إيجاد صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية فإن ذلك يعنى تخفيض صافى

القيمة الحالية للتدفقات النقدية وبالتالى قيمة الشركة وقيمة السهم أى أنه كلما زادت درجة المخاطرة التى تتعرض لها الشركة، كلما استخدم سعر فائدة أعلى وبالتالى تخفيض صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية وبالتالى تخفيض قيمة الشركة، والقيمة العادلة للسهم(1).

الأسلوب الرابع فى التقييم: (تقييم الشركة على أساس مضاعف الربحية):

من الطرق الشائعة والسهلة فى تحديد قيمة السهم طريقة مضاعف الربحية، وفى ظل هذه الطريقة يتم تحديد ربحية السهم، ويتم ضرب هذه الربحية فى مضاعف معين يتم تحديده وفق ظروف السوق وظروف العرض والطلب الخاصة بالأوراق المالية وقد يكون هذا الرقم 8 أو 9 أو 10 أو 11 وكلما زاد رقم مضاعف الربحية كلما زادت قيمة السهم وبالتالى زادت قيمة الشركة، بمعنى أنه إذا كانت ربحية السهم فى المتوسط خلال عدد من السنوات تبلغ 12 جنيه وأن المضاعف المستخدم لتحديد القيمة الرأسمالية للسهم هو 10 فإن قيمة السهم ستكون 120 جنيه (12×10).

ويمكن استخدام متوسط الربح فى السنوات السابقة (الربح التاريخى) أو استخدام متوسط الربح المتوقع للسهم فى السنوات المستقبلية (سنوات التنبؤ).

ويفترض هذا الأسلوب فى تحديد قيمة السهم أن الشركة المصدرة للأسهم تعمل فى سوق تنافسية كاملة، وأن الربح التاريخى يعبر عن كفاءة الإدارة فى إستغلال الموارد الموضوعة تحت تصرفها.

ومن ناحية أخرى فإن هذا الأسلوب فى التقييم يفترض أن حجم الأصول فى الشركة موضع التقييم هو الحجم الأمثل للأصول، وأنه لا يوجد أى

(1)Richard lewis & David Pendrill "Advanced Financial Accounting" Educational low – priced Book Scheme furded by the British Government, 2003.

زيادة غير مبررة فى حجم الأصول، وهذا الوضع غير متوافر لمعظم الشركات المصرية. فالسوق المصرى ليست سوقا كاملة بالمعنى الاقتصادى.

ومن ناحية أخرى فإن معظم الشركات لم تكن حرة فى الماضى فى تحديد أسعار الخدمات أو المنتجات أو عناصر المدخلات، أضف إلى ذلك أن كثير من الشركات تعانى من مشاكل عماله ومن تضخم غير مبرر فى عنصر الأجور والمرتبات، والإهلاك نتيجة وجود الأصول غير الضرورية أو غير الملائمة.

ويترتب على وجود هذه العوامل عدم ملائمة إستخدام الربحية الماضية كأساس لتحديد قيمة السهم بصفة عامة، ويمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق الاعتماد على الربحية المتوقعة التى تستبعد العناصر غير الضرورية من المصروفات، وتحدد الإيرادات على أساس إمكانيات السوق وعلى قدرة الإدارة فى تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد. أى إنه لا يمكن إستخدام الربحية التاريخية كأساس لتحديد القيمة الرأسمالية للسهم نظرا للعوامل التالية:

1- تضخم أعداد العمالة فى معظم شركات قطاع الأعمال العام عن الحجم الملائم الذى ينبغى وجوده.

2- ضرورة إعادة تنظيم شركات قطاع الأعمال العام وتحديد خطوط السلطة والمسئولية بوضوح نتيجة تحول الشركة الى شركة مساهمة، وسيترتب على عملية إعادة التنظيم ترشيد كثير من التكاليف فى المستقبل.

3- إن عملية تخصيص التكاليف بين القطاعات المختلفة فى شركات قطاع الأعمال العام فى معظم الحالات بطريقة تحكمية يترتب عليها التأثير فى رقم الربح التاريخى للقطاع، بحيث لا يعكس هذا الربح الكفاءة فى عملية استغلال الموارد المتاحة.

أى أن متوسط الربح الذى حققته الشركة فى الماضى يتحدد بطرق تقديرية حكمية لا تعكس كفاءة الإدارة فى استغلال الموارد المتاحة. ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن استخدام الربحية التاريخية كأساس لتحديد القيمة البيعية للسهم، وإنما ينبغى الاعتماد على الربحية المقدرة فى ضوء إمكانيات الشركة محل التقييم، خاصة إذا كانت تلك التقديرات تتصف بالموضوعية.

أى أنه من الأفضل عند تقييم الشركة باستخدام أسلوب مضاعف الربحية استخدام متوسط الربح المتوقع أن تحققه الشركة فى المستقبل.

وتتحدد قيمة الشركة وفقاً لهذا الأسلوب عن طريق ضرب قيمة السهم المحددة فى عدد أسهم الشركة.

الاسلوب الخامس فى التقييم : (تقييم الشركة على أساس صافى القيمة البيعية المتوقعة)

أى تقييم الشركة على أساس القيمة البيعية المتوقعة لجميع الأصول وسداد الإلتزامات والمحققة خلال فترة زمنية معينة (التصفية التدريجية للشركة)

وتقوم هذه الطريقة فى التقييم على تحديد القيمة المتوقع تحصيلها من بيع كل أصل على حدة.

وتفترض هذه الطريقة فى التقييم أن الأصول سيتم بيعها بصفة مستقلة عن بعضها البعض، أى أنها تفترض نظرياً تصفية الشركة موضوع التقييم تصفية تدريجية وسداد الإلتزامات خلال فترة زمنية معينة.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن أسلوب تقييم الأصول كل على حدة لا يصلح لتقييم منشأة مستمرة فى أعمالها لأن قيمة الأصول فى الشركة المستمرة تتحدد نتيجة تفاعل هذه الأصول مع بعضها البعض لإنتاج الربح وتحقيق التدفق النقدى فى المستقبل.

ويتم إيجاد التدفق النقدى المتوقع تحقيقه من بيع أصول الشركة، وسداد التزاماتها خلال عدد من السنوات ثم يتم إيجاد صافى القيمة الحالية لهذا التدفق النقدى والذى يمثل قيمة الشركة وبقسمتها على عدد الأسهم نصل إلى قيمة السهم.

أى أن تقييم الأصول على أساس القيمة البيعية المتوقعة، يفترض تحديد القيمة المتوقع تحصيلها من كل أصل عند بيعه على حدة، وتفترض هذه الطريقة أن الأصول سيتم بيعها بصفة مستقلة عن بعضها، أى أنها تفترض تصفية الشركة موضوع التقييم، ولا تصلح هذه الطريقة فى التقييم لتقييم منشأة مستمرة فى أعمالها، لأن قيمة الأصول فى الشركة المستمرة تتحدد بتفاعل هذه الأصول مع بعضها البعض لإنتاج الربح وتحقيق التدفق النقدى فى المستقبل.

ويعاب على هذه الطريقة أنها تركز على تقييم كل أصل بصفة مستقلة عن باقى الأصول ولكن قيمة الشركة تتوقف على تفاعل الأصول مع بعضها البعض وعلى قدرة الأصول مجتمعة على إنتاج الأرباح والتدفقات النقدية فى المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أنه فى كثير من الحالات نجد أن قيمة مجموعة من الأصول معاً تفوق مجموع قيم هذه الأصول منفردة، وبالتالى فإن مجموع قيم الأصول منفردة سيكون أقل من القيمة الحقيقية للشركة ويمكن النظر إلى هذا المجموع على أنه الحد الأدنى لقيمة الشركة ويمثل الحد الأعلى لقيمة الشركة مجموع تكاليف الإحلال لتلك الأصول[1].

أى أن هذه الطريقة فى التقييم لا تصلح لتقييم شركة مستمرة فى أعمالها لأن قيمة الأصول فى الشركة المستمرة تتحدد كما سبق الذكر بتفاعل

---

(1)Richard lewis & David Pendrill "Advanced Financial Accounting" Educational low – priced Book Scheme funded by the British Government, 2003.

أصول الشركة مع بعضها البعض لإنتاج الربح، وتحقيق التدفق النقدى فى المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من الضرورى أن تتم تصفية الشركة محل التقييم فعلاً، وإنما هذا الأمر إفتراض لإستخدامه كأساس فى عملية التقييم.

الأسلوب السادس فى التقييم : (التقييم المحاسبى)

أى تقييم الشركة على أساس التصفية الفورية للأصول وسداد الإلتزامات:

ويفترض هذا الأسلوب بيع جميع أصول الشركة وسداد التزاماتها أى تصفيتها فى تاريخ محدد، أى بيع جميع أصول الشركة، وتحصيل الأرصدة المدينة المستحقة للشركة فورا وسداد كافة التزاماتها فورا ويهمل هذا الأسلوب القيمة الزمنية للنقود، حيث يفترض بيع جميع أصول الشركة وتصفيتها فى تاريخ محدد وذلك عن طريق بيع كافة أصول الشركة وسداد كافة الالتزامات للوصول إلى قيمة الشركة.

ويعاب على هذا الأسلوب أنه يهمل القيمة الزمنية للنقود ويفترض التصفية الفورية للشركة وهو أمر صعب تحقيقه.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أهداف عمليات الخصخصة ضمان استمرار الشركات فى آداء رسالتها وتطويرها وفتح استثمارات جديدة للعمل على زيادة الناتج القومى المصرى. ولكن فى حالة تقييم الشركة على أساس أسعار التصفية الفورية فإنه لن يتم تحقيق أهداف برنامج الخصخصة حيث سيتم بيع كل أصل على حدة، ولن ينظر إلى الشركة ككيان إقتصادى مستمر ومنتج يحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومى.

ثانياً: أساليب الخصخصة :

بعد تحديد قيمة الشركة بأسلوب معين من أساليب التقييم يتم تحديد بدائل عملية الخصخصة.

ووفقا للقواعد المعمول بها فى هذا الصدد يحصل العاملين بالشركة محل التقييم على 10% من قيمة الأسهم بخصم 20% عن السعر المعروض ثم بعد ذلك تقترح الدراسة فى ضوء طبيعة الشركة وظروفها بيع باقى الأسهم بأحد الأساليب التالية :

أ- البيع لمستثمر رئيسى.

ب- البيع عن طريق طرح الأسهم بالبورصة.

جـ- البيع لإتحاد العاملين المساهمين.

د- التأجير للغير.

هـ- إسناد إدارة الشركة للقطاع الخاص.

و- المشاركة مع المستثمرين من القطاع الخاص.

وسنعرض لكل أسلوب من أساليب الخصخصة السابقة على النحو التالى :

أ- البيع لمستثمر رئيسى:

يمكن إعتبار القيمة التى وصلت إليها دراسة التقييم بعد تحديد سعر الفائدة بواسطة الشركة القابضة بمثابة السعر الأساسى، وذلك بعد موافقة مجلس إدارة الشركة القابضة، والجهاز المركزى للمحاسبات على هذا التقييم، وبناءا على ذلك تعد كراسة شروط تتضمن طلب عروض فى مظاريف مغلقة لشراء الشركة، وتفتح المظاريف ويتم المفاضلة بينها بالأسلوب المتبع بواسطة لجان فحص طبقا لأحكام قانون المناقصات والمزايدات الحكومية على أن تتضمن عروض الشراء عرضا فنيا وعرضا ماليا، بحيث يتضمن العرض الفنى خبرة المشترى فى مجال عمل الشركة.

وتقوم الشركة القابضة بتقييم العروض الفنية أولا لتحديد الملائم منها والذى يكون لديه الخبرة الفنية التى تضمن استمرار الشـــركة فـــى تحقيـــق رسالتها ثم تقوم بعد ذلك بتقييم العروض المالية فـــى ضـــوء نتيجـــة تقييـــم العروض الفنية.

وسيقوم مجلس إدارة الشركة القابضة بالحصول على أعلى الأســـعار طبقا للعروض الفنية المقدمة، ويتم بيع الشركة بناءا على ذلـــك، وينبغـــى أن يشترط عند البيع بهذا الأسلوب ضرورة ضخ إســـتثمارات جديـــدة وتطويـــر الشركة والمحافظة على مصالح العاملين بصورة واضحة.

وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغى أن يحصل إتحاد العاملين علـــى نســـبة 10% من أسهم الشركة فى هذه الحالة.

ويعاب على هذا الأسلوب صعوبة استخدامه فى خصخصة الشـــركات ذات القيم الكبيرة أو فى خصخصة الشركات التى يكون نشـــاطها الاقتصـــادى احتكارى أو يتعلق بالأمن والسيادة القومية.

ب- *البيع عن طريق طرح الاسهم بالبورصة*:

طبقا لهذا الأسلوب فى الخصخصة يتم إعتبار القيمة التى وصلت إليها هذه الدراسة بعد إعتماد مجلس إدارة الشركة القابضـــة والجـــهاز المركـــزى للمحاسبات بمثابة السعر الأساسى الذى سيتم الطرح على أساسه.

وينبغى الإتفاق مع أحد البنوك وأحد بيوت السمسرة التى تتعامل معها الشركة القابضة لإعداد نشرة إكتتاب على أن تتضمن هذه النشرة المعلومـــات العادية التى نص عليها قانون هيئة سوق المال. وذلك لتحقيق الإفصاح الكامل عن كل الحقائق التى تنطوى عليها عملية البيع.

ويحقق هذا الأسلوب فى طرح الأسهم النتائج التالية:

1- توسيع قاعدة الملكية عن طريق البيع للمساهمين العاديين وصناديق الاستثمار.

2- ضمان إستمرار الشركة فى مزاولة أعمالها وتحقيق خطة الدولة فى التنمية وتوفير فرص العمالة.

3- ضمان حقوق العاملين فى الشركة.

4- يضمن هذا الأسلوب تطوير أعمال الشركة وزيادة الكفاءة التشغيلية حيث أن الإدارة ستسعى دائما لتعظيم الأرباح لتحقيق عائد ملائم لأصحاب رأس المال.

5- يضمن هذا الأسلوب الشفافية الكاملة فى عملية الخصخصة، حيث أن عملية البيع ستتم بالسعر الذى يكون الطلب عنده كبيرا طبقا للقواعد المعمول بها، وبالتالى سيضمن هذا الأسلوب حصول الدولة على القيمة العادلة للشركة مقابل إنسحابها من هذا المجال من مجالات العمل.

جـ- *البيع لإتحاد العاملين المساهمين* :

يعتبر الأسلوب الثالث للخصخصة هو بيع الشركة لإتحاد العاملين المساهمين بنسبة تتعدى 50% من الأسهم بما يسمح بتحول الشركة محل التقييم من القانون 203 لسنة 1991 إلى القانون رقم 159 لسنة 1981 على أن يترك باقى الأسهم لحساب الشركة القابضة، ويحقق هذا الأسلوب فى الخصخصة المزايا التالية:

1-يضمن هذا الأسلوب للشركة القابضة الحصول على الأموال المتاحة من عملية البيع خلال فترة زمنية محددة.

2-يحقق هذا الأسلوب فى الخصخصة استمرار الشركة فى آداء رسالتها ككيان اقتصادى يحقق قيمة مضافة للاقتصاد المصرى.

3-يؤدى هذا الأسلوب فى الخصخصة إلى توسيع قاعدة الملكية، وذلك عن طريق البيع لإتحاد العاملين المساهمين.

4-يضمن هذا الأسلوب فى الخصخصة المحافظة على حقوق العاملين وتطوير أعمال الشركة وتحفيز العاملين على زيادة النشاط وتطويره .

5-يتناسب هذا الأسلوب مع الشركات التى تعتمد بشكل كبير على العنصر البشرى فى نشاطها أو الشركات التى تتميز بضآلة الأموال المستثمرة فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 95 لسنة 1992 بإصدار قانون سوق رأس المال قد أجاز للعاملين فى أى شركة من الشركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم بتأسيس إتحاد يسمى " إتحاد العاملين المساهمين " يكون له الشخصية المعنوية ويتملك لصالحهم بعض أسهم الشركة بموافقة جماعة المؤسسين للشركة أو جمعياتها العامة غير العادية، حسب الأحوال دون إخلال بحق إتحاد العاملين المساهمين " فى شراء الأسهم المقيدة أو المتداولة فى بورصة الأوراق المالية (مادة 74).

وقد بينت اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 الشروط الواجب توافرها فى الشركات التى يكون للعاملين فيها الحق فى إنشاء إتحاد عاملين مساهمين، وكذلك أنواع الأسهم التى يمكن لأعضاء إتحاد العاملين المساهمين تملكها، وإجراءات تقويمها وأحكام وشروط تداولها، والتنازل عنها وحقوق العاملين بالنسبة لها أثناء مدة خدمتهم وعند إنتهاء الخدمة، وبيان الشروط الواجب توافرها فى اتحاد العاملين المساهمين وإختصاصاته والجهة المختصة بإدارته ووسائل هذه الإدارة، وتحديد الموارد المالية الذاتية لإتحاد العاملين المساهمين.

حيث نصت اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 على أنه يجوز للعاملين فى أى شركة من شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم تأسيس إتحاد يسمى " إتحاد العاملين المساهمين، لتملك بعض أسهم الشركة المنشأ بها وتوزيع الأرباح التى تدرها على أعضائه، وذلك وفقاً لنظامه الأساسى.

ويشترط فى الشركة التى يكون للعاملين بها الحق فى إنشاء الاتحاد أن تكون شركة من الشركات الخاضعة لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم 97 لسنة 1983، أو شركة من الشركات التابعة الخاضعة لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام، أو من الشركات الخاضعة للقوانين الأخرى التى تتوافر فيها الشروط التالية :

(أ) ألا يقل رأس مال الشركة عن مليون جنيه.

(ب) ألا يقل عدد العاملين الدائمين بالشركة عن خمسين عاملاً.

ومن ناحية أخرى يشترط فى اتحاد العاملين المساهمين ما يلى :

أ- أن يكون مسجلاً لدى الهيئة العامة لسوق المال، وأن يكون له نظام داخلى مكتوب.

ب- ألا يشترك فى تأسيسه أو ينضم إلى عضويته غير العاملين بالشركة.

جـ- ألا يقل عدد أعضاء اتحاد العاملين المساهمين بالشركة عند تسجيله عن عشرين عضواً.

ومع مراعاة الأحكام التى يتضمنها نموذج النظام الأساسى لإتحاد العاملين المساهمين يجب أن يشتمل النظام الأساسى لاتحاد العاملين المساهمين على البيانات الآتية :

(أ) إسم الشركة المنشأ فيها إتحاد العاملين المساهمين وميدان نشاطها ومركز إدارتها.

(ب) مقر إتحاد العاملين المساهمين.

(ج) الأجهزة التى تمثل إتحاد العاملين المساهمين وإختصاصات كل منها وكيفية اختيار أعضائها وطرق عزلهم أو إسقاط أو إبطال عضويتهم والأسباب اللازمة لصلاحة قراراها.

(د) نظام العضوية وشروطها وحقوق الأعضاء وواجباتهم وعلى الأخص حق حضور الجمعية العامة ونصاب صحة اجتماعها والتصويت فيها.

(هـ) الموارد المالية الذاتية لإتحاد العاملين المساهمين وكيفية استغلالها والتصرف فيها.

(و) نظام المراقبة المالية.

(ز) إسم البنك الذى تودع فيه أموال إتحاد العاملين المساهمين.

(ح) تحديد النسبة التى تقتطع من الأرباح للإتفاق منها على إدارة إتحاد العاملين المساهمين.

(ط) كيفية تعديل نظام إتحاد العاملين المساهمين.

وينتخب المؤسسون لإتحاد العاملين المساهمين من بينهم لجنة مكونة من ثلاثة أشخاص يفوضونها فى إتمام إجراءات تأسيس الاتحاد، وعلى اللجنة أن تقدم إلى الهيئة العامة لسوق المال طلب تأسيس إتحاد العاملين المساهمين، وخمس نسخ من عقد التأسيس موقعا عليها من جميع المؤسسين ومصدقاً على توقيعات ثلاث نسخ منها من الشركة، وخمس نسخ من نظام إتحاد العاملين المساهمين موقعاً عليها من جميع المؤسسين ومصدقا على توقيعات ثلاث نسخ منها من الشركة، وخمس نسخ من كشوف بأسماء المؤسسين موضحاً بها الإسم الثلاثى لكل منهم ولقبه وسنه وديانته وجنسيته

ومهنته ومحل إقامته موقعاً عليها من أعضاء اللجنة، وخمس نسخ من محضر إجتماع المؤسسين الذى تم فيه اختيار اللجنة التى ستتولى إتمام إجرؤاءات التأسيس موقعاً عليه من جميع المؤسسين.

ويعتبر المؤسسون مسئولين عما يستلزم تأسيس نظام إتحاد العاملين المساهمين من نفقات، وترد إليهم الجمعية العامة إتحاد العاملين المساهمين النفقات التى أنفقوها فى سبيل تأسيسه.

وتقوم الهيئة العامة لسوق المال بفحص طلبات التأسيس والبت فيها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الأوراق إليها مستوفاة، وفى حالة الموافقة تؤشر الهيئة العامة لسوق المال على نسختين من نظام إتحاد العاملين المساهمين بما يفيد تسجيله ورقمه وتاريخه، وترسل نسخة منها إلى إتحاد العاملين المساهمين مرفقاً بها شهادة التسجيل وتحتفظ بالنسخة الثانية.

وعلى الهيئة العامة لسوق المال إذا رفضت طلب تأسيس إتحاد العاملين المساهمين أن تخطر المؤسسين بذلك بنسخة من كل منها، ولذوى الشأن التظلم أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها فى قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992. ويتم إنشاء إتحاد العاملين المساهمين بالشركة بقرار من الهيئة العامة لسوق المال وتتولى الهيئة العامة لسوق المال تسجيل نظامه فى السجل المعد لذلك، وتثبت الشخصية المعنوية له من اليوم التالى لصدور قرار إنشائه ويكون لإتحاد العاملين المساهمين بالشركة تملك بعض أسهم الشركة الإسمية لصالح أعضائه بموافقة جماعة المؤسسين للشركة بالقيمة والشروط التى يتم الإتفاق عليها، أو بموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة عن طريق زيادة رأس مالها وتخصيص الزيادة كلها أو بعضها لإتحاد العاملين المساهمين بالشركة بالقيمة والشروط التى يتم الإتفاق عليها أو بشراء أسهم الشركة سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة فى بورصة الأوراق المالية.

ويجب ألا يقل ما يملكه إتحاد العاملين المساهمين عن 5% من قيمة أسهم الشركة الإسمية. ويجوز النزول عن هذا الحد بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال فى الحالات التى يقدرها، ويتم تقويم الأسهم التى يتملكها إتحاد العاملين المساهمين وفقا للقواعد التالية :

أ- إذا كانت الأسهم لشركة من شركات القطاع العام التى يساهم فيها الأفراد أو الأشخاص الإعتبارية الخاصة تقوم أسهمها وفقا لقيمتها السوقية.

ب- إذا كانت الأسهم لشركة من شركات قطاع الأعمال العام يكون تقويم أسهمها وفقا لأحكام المنظمة لذلك فى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم 203 لسنة 1991.

جـ- الأسهم التى يتم تملكها بموافقة جماعة المؤسسين أو الجمعية العامة غير العادية للشركة يتم تقويمها وفقا للقيمة والشروط التى يتفق عليها.

ومع مراعاة الشروط التى تم بها شراء الأسهم من جماعة المؤسسين للشركة أو جمعيتها العامة غير العادية، لإتحاد العاملين المساهمين أن يتصرف فى أسهمه ببيعها وذلك بموافقة الجمعية العامة غير العادية له، على أن يوجه إلى الشركة إخطارا بذلك قبل ستين يوما من تاريخ التصرف فيها يبين فيه عدد الأسهم موضوع التصرف ونوعها والثمن المعروض لشرائها.

ويقتصر حق العاملين أعضاء إتحاد العاملين المساهمين على الأرباح التى تدرها الأسهم وتزول عضوية العامل بالإتحاد بالإنسحاب منه أو بإنتهاء خدمته بالشركة.

وللعضو الذى زالت عضويته أو ورثته الحق فى إسترداد قيمة مساهمته فى إتحاد العاملين المساهمين محسوبة وفقا لآخر ميزانية معتمدة لإتحاد العاملين المساهمين، ولا يجوز لإتحاد العاملين المساهمين أن يتأخر عن رد قيمة هذه المساهمة مدة تزيد على ثلاثة أشهر من إنتهاء زوال العضوية.

يقوم على إدارة إتحاد العاملين المساهمين مجلس إدارة لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة أعضاء. ويمثل رئيس مجلس إدارة إتحاد العاملين المساهمين لدى الغير وأمام القضاء، ويبين نظام إتحاد العاملين المساهمين إختصاص المجلس وطرق اختيار أعضائه وإنهاء عضويتهم.

وتعتبر الجمعية العامة لإتحاد العاملين المساهمين هى السلطة العليا له، وتتكون من جميع أعضائه.

وتنعقد الجمعية العامة فى مقر إتحاد العاملين المساهمين، ويجوز لمجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة للإنعقاد فى مكان آخر يحدد فى خطاب الدعوة، وتنعقد الجمعية العامة لإتحاد العاملين المساهمين بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وبناءا على طلب يتقدم به لمجلس الإدارة كتابة ربع الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العامة مع بيان الغرض من ذلك، أو دعوة من الهيئة العامة لسوق المال إذا رأت ضرورة لذلك، كما يجوز لها دعوة الجمعية إذا لم يستجب المجلس للطلب المشار إليه فى الفقرة السابقة. وتتكون الموارد المالية الذاتية من مساهمات الأعضاء التى يحددها نظام إتحاد العاملين المساهمين، ومن حصيلة بيع الأسهم ومن القروض التى يحصل عليها إتحاد العاملين المساهمين، ومن المنح والإعانات التى يقبلها مجلس الإدارة وتدخل فى أغراض إتحاد العاملين المساهمين، ومن أى موارد أخرى ناتجة عن نشاطه.

ومن ناحية أخرى يتم شطب إتحاد العاملين المساهمين بالشركة بقرار من الهيئة العامة لسوق المال فى حالة إنقضاء الشركة المنشأ بها إتحاد العاملين المساهمين، أو إذا قل ما يملكة إتحاد العاملين المساهمين من أسهم الشركة عن الحد الأدنى المقرر الواجب تملكة من رأس مالها واستمر ذلك لمدة سنة متصلة، أو فى حالة صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية لإتحاد العاملين المساهمين بالشركة بحله، أو إذا ثبت عجز إتحاد العاملين المساهمين عن تحقيق الغرض الذى أنشئ من أجله، أو إذا باشر إتحاد العاملين المساهمين نشاطا مغايرا لهذا الغرض، على أن تقوم الهيئة العامة لسوق المال بإبلاغ إتحاد العاملين المساهمين بالمخالفة وتحدد له أجلا لإزالتها قبل إصدارها قرار الشطب.

ويخطر إتحاد العاملين المساهمين بقرار الشطب وسببه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول. ويؤشر به فى سجلات الهيئة العامة لسوق المال

ولكل ذى شأن التظلم من قرار الشطب الصادر من الهيئة طبقا للبند (4) من المادة السابقة إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (50) من القانون رقم 95 لسنة 1992

ويعتبر كل إتحاد للعاملين المساهمين بعد شطبه فى حالة تصفية. ويحتفظ إتحاد العاملين المساهمين خلال مدة التصفية بالشخصية المعنوية بالقدر اللازم لأعمال التصفية ويحظر على القائمين على إدارته وعلى موظفيه مواصلة نشاطه أو التصرف فى أمواله فى هذه الحالة

وفيما عدا حالة صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية بحله وتعيين مصفى له، تقوم الهيئة بتعيين مصف لإتحاد العاملين المساهمين وتحدد له أجره على نفقة إتحاد العاملين المساهمين والمدة التى يقوم خلالها بالتصفية.

ويجب على القائمين على إدارة إتحاد العاملين المساهمين تسليم المصفى جميع المستندات والدفاتر والسجلات الخاصة بإتحاد العاملين المساهمين ويمتنع على البنك المودع لديه أموال إتحاد العاملين المساهمين التصرف فيها إلا بإذن كتابي من المصفى وذلك من تاريخ إبلاغه بقرار الشطب

وعلى المصفى أن يقوم بجميع ما يلزم للمحافظة على أموال إتحاد العاملين المساهمين وحقوقه

ويقوم المصفى بعد تمام التصفية بتوزيع الأموال على أعضاء إتحاد العاملين المساهمين وفقا للأحكام المقررة فى نظامه. ويبلغ الهيئة العامة لسوق المال بما اتخذه من إجراءات.

د- التأجير للغير

يمكن أن تلجأ الشركة القابضة إلى تأجير الشركة أو بعض وحداتها او معارضها للغير. وذلك فى حالة عدم إمكانية بيعها بسبب ضخامة أصولها او تحقيقها لخسائر. او ان معظم اصولها عبارة عن أراضى ومبانى مستأجرة من الغير. وبالتالى فإن المؤجرين ملاك تلك الأصول قد يستردوا تلك الأصول بمجرد بيع الشركة المستأجرة لتلك الأصول ويحقق التأجير العديد من المزايا حيث يضمن للشركة الحصول على عائد ثابت سنوى. بالإضافة إلى تحمل المستأجر للأعباء الثابتة كالإيجار والكهرباء والمياه والأجور والمرتبات، حيث يتحملها المستأجر وفقا لعقد الإيجار المبرم معه.

ومن ناحية أخرى فإن الأسلوب لا يحقق أهداف برنامج الخصخصة حيث تظل الشركة من ضمن شركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للقانون 203 لسنة 1991، وتدرج القيمة الإيجارية التى تحصل عليها من تأجير بعض مخازنها أو مصانعها أو معارضها للغير ضمن إيرادات الشركة.

هـ- إسناد إدارة الشركة للقطاع الخاص

يقوم هذا الأسلوب على إسناد إدارة الشركة التابعة والخاضعة لقانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 إلى إدارة متخصصة من القطاع الخاص مقابل حصولها على نسبة معينة من الأرباح.

وبطبيعة الحال فإن أداء إدارة متخصصة من القطاع الخاص سيكون أفضل من الأداء الحالى بسبب حرية الحركة المتوفرة للقطاع الخاص، الأمر الذى سيمكن الشركة من تحقيق فائض أكبر من الفائض الحالى بعد استبعاد النسبة التى ستحصل عليها الإدارة.

ويعاب على هذا الأسلوب أنه لا يحقق أهداف برنامج الخصخصة حيث تظل الشركة من ضمن شركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للقانون 203 لسنة 1991، وفى نفس الوقت فإن مخاطر التصرفات الخاطئة لمن يقوم بالإدارة فى حالة عقود الإدارة مع الإدارة المتخصصة من القطاع الخاص سيتحملها المالك الأصلى للشركة، وهى الشركة القابضة.

و- المشاركة مع المستثمرين من القطاع الخاص

فى بعض الأحيان قد يتم خصخصة الشركة من خلال إتباع أسلوب المشاركة مع مجموعة من المستثمرين كما فى حالة ما إذا كانت الشركة التابعة محل التقييم تباشر نشاطها من خلال أراضى وعقارات مستأجرة من الغير، وبالتالى فإن ملاك الأراضى أو العقارات يكونوا متربصين لإسترداد عقاراتهم أو أراضيهم عند أول فرصة للبيع وبالتالى فإنه يتم تحويل الشركة إلى قطاع خاص عن طريق المشاركة مع القطاع الخاص فى استغلال أصول الشركة مقابل عائد عادل يتكون من :

- الربح القابل للتوزيع المحقق فعلاً.

- الوفر الذى سيحدث فى الأجور نتيجة لتطبيق نظام المعاش المبكر.

- قيمة الإهلاك السنوى.

- الإيجار السنوى لصافى رأس المال العامل بواقع نسبة مئوية من قيمة صافى رأس المال العامل.

ولاشك أن أداء القطاع الخاص سيكون أفضل من الأداء الحالى بسبب حرية الحركة المتوفرة للقطاع الخاص الأمر الذى سيمكنه من تحقيق فائض بعد العائد الذى سيدفعه مقابل استغلال أصول الشركة حيث أن العائد المحسوب يمثل قيمة ما تحققه الإدارة الحالية للشركة بعد أخذ التخفيض الذى سيحدث فى الأجور نتيجة للمعاش المبكر والإهلاك الذى هو من حق المالك الأصلى.

ولاشك أن خصخصة الشركة من خلال عقد مشاركة واستغلال مع مجموعة من المستثمرين من القطاع الخاص سيجنب الشركة مخاطر الطرد من الأصول المستأجرة من جانب ملاك هذه الأصول (أراضى وعقارات) والتى يمكن أن تحدث فى حالة بيع الشركة، كما يجنب ذلك الأسلوب الشركة مخاطر التصرفات الخاطئة لمن يقوم بالإدارة فى حالة عقود الإدارة لأن تصرفات المدير تنصرف إلى المالك الأصلى وهو الشركة القابضة.

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن أن تتواجد الشركة القابضة التابعة لها الشركة بنسبة معينة فى عقد المشاركة والاستغلال حتى يمكن توجيه الأمور فى الإتجاه الصحيح ولضمان متابعة الشركة القابضة لنشاط الشركة التابعة بدون التأثير على الحد الأدنى للعائد المطلوب.

كما يمكن العمل على ألا تزيد نسبة أى مستثمر فى عقد المشاركة أو الاستغلال عن نسبة معينة ضمانا لمنع إنفراد أى مستثمر أو عدد من المستثمرين بالشركة، مع ضرورة تحديد مدة الشركة وتحديد عائد المشاركة الذى يلتزم المستثمرين بسداده بنسبة من رقم الأعمال أو قيمة المبيعات، مع إلتزام المستثمرين بالعمالة المتبقية بعد المعاش المبكر والتى ستكون بالخدمة

عند بداية عقد المشاركة أو الاستغلال طوال مدة المشاركة وعدم الاستغناء عن أى منهم إلا فى حالات الإنهاء المبرر وفقاً للقانون مع المحافظة على حقوقهم التى يتمتعون بها وفقاً للقانون واللوائح المنظمة، وأن يؤدى لهم بحد أدنى المتوسط السنوى لأجورهم الأساسية والمتغيرة والمزايا التى كانوا يحصلون عليها قبل بداية عقد المشاركة والاستغلال.

ويتم تحويل المعاش المبكر فى هذه الحالة عن طريق بيع الشركة القابضة للأصول التى يمكن للشركة التابعة الاستغناء عنها والتى سيتم إنتقالها من الشركة التابعة للشركة القابضة بما لا يخل بأداء الشركة التابعة لنشاطها.

وعموماً فإن المفاضلة بين هذه الأساليب المختلفة للخصخصة أمر متروك للجمعية العمومية للشركة القابضة، ويتوقف على سياسة الدولة فى هذا الصدد، وذلك بعد الحصول على موافقة الجهاز المركزى للمحاسبات على هذا التقييم.

والخلاصة أن هناك أكثر من أسلوب لتقييم الشركة بغرض تحديد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم المتوقع أن يباع بها السهم بغرض خصخصة الشركة، وكل أسلوب من أساليب التقييم السابق عرضها يعطى قيمة مختلفة عن القيمة التى يمكن الوصول إليها بالأساليب الأخرى للتقييم، وعلى القائم بتقييم الشركة أن يقترح الأسلوب المناسب للتقييم والذى يتلائم مع ظروف الشركة محل التقييم ومع طبيعة نشاطها وأهميته للاقتصاد القومى، مع مراعاة البعد الإجتماعى وظروف وعدد العاملين بالشركة، وأن يحدد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم وفقاً للأسلوب الذى اختاره أو إقترحه ويراه مناسباً للشركة وظروفها وطبيعة نشاطها.

وفي حالة استخدام أسلوب للتقييم يعتمد على القيمة الزمنية للنقود أو على مفهوم القيمة الحالية فعلى القائم بعملية تقييم الشركة أن يحدد سعر الفائدة المناسب لخصم التدفقات النقدية المتوقعة والذى يتمشى مع طبيعة نشاط الشركة محل التقييم، ومع درجة المخاطرة التى تواجه الشركة ونشاطها ومع ظروف العرض والطلب فى سوق الأوراق المالية، ومع معدل الفائدة السائد فى السوق.

ومن ناحية أخرى فإن هناك أكثر من أسلوب للخصخصة يمكن إقتراحه لبيع الشركة محل التقييم، ومن خلال إتباع هذا الأسلوب يتم خصخصة الشركة، وتحويلها إلى شركة مساهمة قطاع خاص خاضعة لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981. وهذه الأساليب تتضمن البيع لمستثمر رئيسى أو البيع عن طريق طرح الأسهم بالبورصة، أو البيع لإتحاد العاملين المساهمين بالشركة، أو التأجير للغير، أو إسناد الإدارة لإدارة متخصصة من القطاع الخاص، أو المشاركة مع مجموعة من المستثمرين من القطاع الخاص. ولكل أسلوب من أساليب الخصخصة التى تم عرضها مزاياه وعيوبه، وعلى الشخص أو المكتب الإستشارى القائم بإعداد دراسة تقييم الشركة أن يحدد أسلوب التقييم المناسب للشركة وأن يحدد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم، وأن يقترح أيضا الأسلوب الملائم لخصخصة الشركة بناءا على طبيعة الشركة ونشاطها وظروف وطبيعة عدد العاملين بها مع مراعاة سياسة الدولة فى هذا الصدد.

ثالثا : مراجعة الدراسة المتعلقة بالتقييم لأغراض الخصخصة :

يقوم الشخص أو المكتب الإستشارى القائم بدراسة تقييم الشركة بغرض تحديد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم بتحديد قيمة الشركة التى سيتم بيعها بها وفقا لأسلوب التقييم الذى أختاره والذى يتلائم مع ظروف الشركة وطبيعة نشاطها، وكذلك اقتراح أسلوب معين لبيع وخصخصة الشركة يناسب ظروف نشاطها وطبيعة العمالة ويتمشى مع السياسة العامة للدولة التى تهدف إلى توسيع قاعدة الملكية والمحافظة على حقوق العاملين، ويعمل على تطوير أعمال الشركة وتحفيز العاملين على زيادة نشاط الشركة وتطويره.

ويتم إعداد تقرير متضمنا النتائج النهائية للدراسة ويتم تقديم دراسة التقييم للشركة القابضة التابعة لها الشركة محل التقييم حيث يتم عرض تلك الدراسة على مجلس إدارة الشركة القابضة للموافقة على أسلوب التقييم وعلى قيمة الشركة المقترحة وعلى أسلوب الخصخصة المقترح فى الدراسة تمهيدا لعرضها على الجمعية العمومية للشركة القابضة للموافقة على قيمة الشركة وعلى أسلوب التقييم وعلى أسلوب الخصخصة.

ويتم إرسال دراسة التقييم إلى الجهاز المركزى للمحاسبات لمراجعتها والحصول على موافقة الجهاز المركزى للمحاسبات على القيمة المقترحة لبيع الشركة، وعلى أسلوب الخصخصة تمهيدا لتنفيذ عملية الخصخصة بعد الحصول على الموافقة النهائية من اللجنة العليا للخصخصة.

ولا يمكن أن يتم البدء فى تنفيذ عملية بيع أو خصخصة الشركة بإتباع أى أسلوب من أساليب الخصخصة إلا بعد الحصول على موافقة الجهاز المركزى للمحاسبات على القيمة المقترحة للشركة والسهم وعلى الأسلوب المقترح للخصخصة.

[illegible] الجهاز المركزى للمحاسبات في مراجعة دراسة [illegible] من ناحية أسلوب التقييم المتبع وقيمة الشركة و[illegible] في إعداد دراسة التقييم.

ولاشك أن مراجعة الدراسات المتعلقة بالتقييم عملية ليست بسيطة أو سهلة خاصة بالنسبة للشركات الخاسرة حيث أنه قد تكون هناك شركات خاسرة ورغم ذلك يكون لديها أصول ذات قيمة سوقية أو بيعية مرتفعة، وقد يكون هناك شركات ذات ربحية عالية لا تعبر عن القيمة السوقية أو البيعية لأصولها.

أى أن صافى الربح أو الخسارة لا يعبر عن القيمة السوقية لأصول الشركة، لأن الأرباح والخسائر فى شركات قطاع الأعمال العام فى معظم الحالات تكون نتيجة لسياسة الدولة أى نتيجة لأسباب مفروضة على إدارة الشركة كالدعم والتسعير الجبرى للسلعة وغيرها من العوامل.

وبالتالى فإن صافى ربح أو خسارة الشركة قد تكون أكبر أو أقل مما قد يتم تحقيقه وذلك عند خصخصة الشركة وتحويلها من شركات قطاع أعمال عام خاضعة لأحكام القانون 203 لسنة 1991 إلى شركة مساهمة قطاع خاصة خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981.

ومن ناحية أخرى فإنه فلابد لمراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات أن يتأكدوا من تحديد القيمة العادلة للشركة لأنه إذا كانت قيمة الشركة مبالغ فيها فإنه لن يمكن تخفيض سياسة الخصخصة، ولن يقبل أى مستثمر من القطاع الخاص على شراء الشركة، كذلك فإنه إذا كانت قيمة الشركة أقل من القيمة الحقيقة أو العادلة وتم بيع الشركة وخصخصتها بهذا السعر، فإن ذلك يعنى أن هناك تبديد للمال العام.

ونتيجة لذلك فإن الجهاز المركزى للمحاسبات بصفته المراقب للمال العام يقوم بمراجعة الدراسات المتعلقة بالتقييم لأغراض الخصخصة للتأكد من قيمة الشركة وقيمة السهم هى قيم عادلة وحقيقية دون مغالاة أو تخفيض لتلك القيم.

وعلى مراجع الحسابات من الجهاز المركزى للمحاسبات عند قيامه بمراجعة الدراسات المتعلقة بالتقييم بغرض الخصخصة الالتزام بمعايير الممارسة المهنية وأخلاقيات المهنة فى هذا الشأن.

ولاشك أن للجهاز المركزى للمحاسبات دور هام فى الحياة الاقتصادية بمصر فى ظل سياسة التحول الاقتصادى إلى الاقتصاد الحر وتنفيذ سياسة الخصخصة وتحويل العديد من شركات قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص.

ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة إلى دوره فى تحقيق الرقابة على المال العام إلى دراسة السياسيات الإقتصادية والمالية المختلفة وإبداء الرأى فيها وفى دورها فى عملية التنمية، وكذلك تحليل القوانين المتعلقة بالإستثمار الأجنبى والعربى والخاص لبيان أوجه القصور بها وإقتراح العديد من التعديلات على تلك القوانين والتى من شأنها تشجيع عملية الإستثمار والتنمية فى مصر.

ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بدراسة وتحليل كافة القوانين الاقتصادية المقدمة من الحكومة لإبداء الرأى فيها وتقديم العديد من المقترحات التى تعمل على زيادة فعالية تلك القوانين وزيادة دورها فى عملية التنمية وتشجيع الإستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز المركزى للمحاسبات يقوم بمراجعة حسابات شركات قطاع الأعمال العام، وكذلك الشركات المشتركة التى يساهم المال العام فيها بنسبة 25% فأكثر من رأس مالها، وبالتالى فإنه عند

الموافقة على خصخصة الشركة وبيعها أو بيع جزء من أسهمها بحيث يقل نسبة مساهمة المال العام أو نسبة الملكية للشركة القابضة عن 25% من أسهم الشركة التابعة فإن ذلك يعني عدم قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بمراجعة حسابات الشركة حيث يحل مراجع من أحد مكاتب المراجعة الخاصة تعينه الجمعية العمومية للشركة بعد خصخصتها محل مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات، وبالتالي فإن تنفيذ برنامج الخصخصة يؤدي إلى تقليص دور الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة على حسابات الشركات وزيادة الطلب وفتح مجالات جديدة للعمل وتوسيع نطاق العمل لمراجعي الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة.

ومن ناحية أخرى فإنه في حالة خصخصة أو بيع جزء من أسهم الشركة محل التقييم بحيث تظل الشركة القابضة تمتلك أكثر من 25% من أسهم الشركة التابعة فإن الجهاز المركزي للمحاسبات يظل يقوم بدوره في تحقيق الرقابة على حسابات الشركة بجانب مراجع آخر خاص تعينه الجمعية العمومية للشركة بعد الخصخصة من أحد مكاتب المراجعة الخاصة، وفي هذه الحالة يقوم كلاً من مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات ومراجعي مكاتب المراجعة الخاصة بالإطلاع على دفاتر الشركة وطلب البيانات والإيضاحات، وتحقيق الموجودات والإلتزامات على إنفراد، ومع ذلك يجب أن يقدم مراقبا الحسابات في هذه الحالة تقريراً موحداً، وفي حالة الإختلاف فيما بينهم يوضح التقرير أوجه الخلاف بينهما ووجهة نظر كل منهم (المادة رقم 265 من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981).

ومع ذلك ومن خلال دراسة الممارسة العملية في الواقع العملي تبين قيام كل منهما بإعداد تقرير مستقل، حيث يقوم مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات بإعداد تقرير مراجعة مستقل عن التقرير الذي يعده مراجع الحسابات الخاص الذي عينته الجمعية العامة للشركة بعد الخصخصة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الشركات التى لا تعتبر من شركات قطـــاع الأعمال العام والتى يساهم فيها المال العام (شخص عام أو الشركة القابضـــة أو شركة من شركات قطاع الأعمال العام أو بنك من بنوك القطاع العام). بمـــا يقل عن 25% من رأسمالها، فإن الجهاز المركزى للمحاسبات يقوم بالرقابـــة على تلك الشركات بطريقة غير مباشـــرة حيـث يطلـب الجـهاز المركـزى للمحاسبات من الشخص العام أو الشركة المساهمة فى رأس المـــال الشـــركة المشتركة أن ترسل له التقرير السنوى لمراقب الحسابات خلال أسبوعين مـــن تاريخ وروده له، وكذلك أن ترسل إليه كافة القوائم والبيانات والمستندات التى تتعلق بالشركة المساهمة فيها التى يطلبها الجهاز المركزى للمحاسبات خـــلال شهرين من تاريخ طلبها وذلك لمراجعتها وإبداء الرأى فيها (مــــادة رقـم 5 رابعا من القانون رقم 144 لسنة 1988 بشأن إصدار قانون الجهاز المركـزى للمحاسبات).

ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبات فى هذه الحالـــة بـإعداد تقريـــر إقتصادى عن مساهمات المال العام فى الشركات ذات الملكية المشتركة ويقـدم هذا التقرير إلى مجلس الشعب وإلى مجلس الـوزراء متضمنـــا رأى الجـــهاز المركزى للمحاسبات فى تلك المساهمات وجدواها الإقتصادية.

ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بدور الرقابة علـــى المـــال العـــام بمراجعة الدراسات المتعلقة بتقييم الشركات لأغـــراض الخصخصـــة وإعـــداد تقرير عن نتائج هذه المراجعة يرسله للشركة القابضة التابعة لـــها الشـــركة محل التقييم، ويتضمن هذا التقرير تحديد الشركة محل التقييم ونســـبة ملكيـــة الشركة القابضة فيها ونتائج مراجعة الدراسة المتعلقة بتقييم الشركة لأغراض الخصخصة، من ناحية مدى ملائمة أسلوب التقييم المتبع فى الدراسة لظـروف الشركة وطبيعة نشاطها، وكذلك نتائج مراجعة الأسس التى تم الإستناد إليـــها فى اختيار أسلوب الخصخصة المناسب للشركة.

ومن ناحية أخرى يقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بدراسة الأسس المستخدمة فى تحديد قيمة الأصول، وكذلك تحديد مدى سلامة الإفتراضات التى تم بناءا عليها تقدير الإيرادات والتكاليف فى المستقبل.

وفى حالة موافقة الجهاز المركزى للمحاسبات على دراسة التقييم من ناحية أسلوب التقييم وقيمة الشركة وقيمة السهم، وكذلك الموافقة على أسلوب الخصخصة فإن دور الجهاز المركزى للمحاسبات لا ينتهى عند هذا الحد بل يمتد لمراجعة إجراءات البيع والتحقق من سلامة إجراءات البيع طبقا للضوابط المحددة فى هذا الشأن.

وعلى الجهاز المركزى للمحاسبات أن يتأكد من تسليم الشركة التى تم بيعها أو خصخصتها وفقا لكشوف معتمدة من لجان مشكلة لهذا الغرض.

ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بالتأكد من سلامة إجراءات تحصيل ثمن البيع من ناحية نظم التحصيل وتوقيت التحصيل، وكذلك التأكد من استخدام الشركة القابضة التابعة لها الشركة محل التقييم لثمن البيع فى أوجه الاستخدام المحددة لها طبقا لما هو مقرر فى برنامج الخصخصة.

وقد سبق الإشارة إلى أنه فى حالة بيع جزء من أسهم الشركة محل التقييم بحيث تظل الشركة القابضة تملك 51% فأكثر من رأس مال الشركة فإن الشركة فى هذه الحالة تظل شركة قطاع أعمال عام وتظل خاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات باعتبارها شركة عامة.

أما فى حالة بيع جزء من أسهم الشركة محل التقييم بحيث تظل الشركة القابضة تملك نسبة أكبر من 25% وأقل من 50% من رأس مال الشركة فإن الشركة فى هذه الحالة تصبح شركة مساهمة قطاع خاص تخضع لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 ولكنها تظل خاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بحكم قانون (مادة رقم 3 بند رقم 3) من القانون رقم 144 لسنة 1988 بشأن إصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات،

وفى نفس الوقت يتم مراجعة حسابات الشركة بواسطة مراجع حسابات خارجى من أحد مكاتب المراجعة الخاصة تعينه الجمعية العمومية للشركة فى أول إجتماع لها بعد خصخصتها وتحولها إلى القانون 159 لسنة 1981.

أما فى حالة بيع الشركة محل التقييم بحيث تصبح ملكية الشركة القابضة أقل من 25% من رأس المال فإنه يترتب على ذلك عدم خضوع الشركة فى هذه الحالة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات حيث تعين الجمعية العمومية للشركة فى أول إجتماع لها بعد الخصخصة مراقب حسابات خارجى من أحد مكاتب المراجعة الخاصة وإن كانت الشركة ما زالت تخضع للرقابة غير المباشرة للجهاز المركزى للمحاسبات كما سبق الإشارة من خلال موافاة الشركة للجهاز المركزى للمحاسبات بتقرير مراقب الحسابات وكافة القوائم التى تتعلق بالشركة المساهم فيها لدراستها وإعداد تقرير إقتصادى عن مساهمات المال العام فى الشركات ذات الملكية المشتركة متضمنا رأى الجهاز فى الجدوى الإقتصادية لتلك المساهمات، ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بتقديم هذا التقرير إلى مجلس الوزراء أو إلى مجلس الشعب، أما فى حالة بيع الشركة محل التقييم بالكامل فإنها لا تخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وفى حالة خصخصة الشركة محل التقييم عن طريق تأجير الشركة أو إسناد إدارتها إلى القطاع الخاص أو إتباع أسلوب المشاركة مع مجموعة من المستثمرين من القطاع الخاص فإن الجهاز المركزى للمحاسبات فى هذه الحالة يستمر فى أداء دوره الرقابى على الشركة لضمان المحافظة على المال العام وحسن استخدامه وتحقيق أكبر عائد منه، وضمان حصول الدولة على حقوقها والتى تتمثل فى هذه الحالة فى القيمة الإيجارية لعقد الإيجار المحدد أو فى نصيب الشركة القابضة من الأرباح المحققة.

ومن ناحية أخرى فإنه فى حالة تصفية إحدى شركات قطاع الأعمال العام فإن الجهاز المركزى للمحاسبات يكون له دورا كبيرا فى الرقابة على إجراءات التصفية وبيع الأصول لضمان عدم ضياع أى موارد على الدولة، والرقابة على سلامة التصرفات للتأكد من عدم حصول أى شخص على أى مكاسب شخصية أثناء تصفية الشركة وبيع أصولها.

والخلاصة أن إتجاه الدولة نحو إقتصاد السوق وتنفيذ برنامج الخصخصة قد خلق طلب جديد على خدمات مراجعى الحسابات التابعين للجهاز المركزى للمحاسبات من ناحية مراجعة الدراسات المتعلقة بالتقييم لأغراض الخصخصة، حيث يتم مراجعة الأسلوب المستخدم فى التقييم من ناحية مدى ملائمته لظروف الشركة وطبيعة نشاطها، وكذلك مراجعة الإفتراضات المتعلقة بالتنبؤ بالإيرادات والتكاليف فى المستقبل، وكذلك التحقق من سلامة الأسس المستخدمة فى تحديد قيمة الأصول للشركة محل التقييم،وكذلك التأكد من سلامة الأسس التى تم الاستناد إليها فى إختيار أسلوب الخصخصة الذى يتناسب مع ظروف الشركة وطبيعة نشاطها، ومع السياسة العامة للدولة فى هذا الشأن.

ولكن هذا الطلب الجديد على خدمات مراجعى الحسابات التابعين للجهاز المركزى للمحاسبات طلب غير محدد ولا توجد حتى الآن أى معايير تحكمه أو تحدده وإنما يتم أداء تلك الخدمة وفقا للقواعد العامة المستخدمة فى هذا الشأن.

ومن ناحية أخرى فإن خصخصة الشركات وتحويلها إلى شركة مساهمة خاضعة لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أدى إلى خلق طلب جديد ومتزايد على مراجعى الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة، وتوسيع نطاق عمل مراجعى الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة.

أسئلة وحالات الفصل السابع

والإجابة عليها

السؤال الأول.

حدد ما إذا كانت كل عبارة من العبارات التالية صحيحة أم خاطئة مع ذكر السبب بإختصار :

1- جميع شركات قطاع الأعمال العام التى تأخذ شكل الشركات المساهمة تخضع لأحكام القانون 159 لسنة 1981.

2- عند خصخصة وبيع إحدى شركات قطاع الأعمال العام أو جزء منها فإنها تتحول إلى شركة مساهمة قطاع خاص خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981.

3- جميع طرق التقييم لابد وأن تعطى نفس القيمة للشركة محل التقييم.

4- إذا كان التدفق النقدى المتوقع من العمليات العادية فى السنة العاشرة أو الأخيرة لإحدى دراسات التقييم بغرض الخصخصة 1200000 جنيه وسعر الفائدة 12% فإن القيمة الرأسمالية المتبقية فى نهاية فترة الدراسة تكون 132000 جنيه.

5- لا علاقة لأسلوب صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية كأحد أساليب التقييم بالتكلفة التاريخية لأصول الشركة، ولا ينظر هذا الأسلوب للقيمة البيعية المتوقعة لتلك الأصول فى الوقت الحاضر.

6- من الأفضل أن يتم تحديد قيمة السهم باستخدام أسلوب مضاعف الربحية إعتماداً على الربح التاريخى للسهم فى الماضى.

7- تعتبر طريقة صافى القيمة البيعية المتوقعة من أفضل الطرق لتقييم منشأة مستمرة فى أعمالها.

8- يعتمد أسلوب التقييم المحاسبى على إفتراض التصفية التدريجية للشركة محل التقييم، وإيجاد القيمة الحالية لصافى القيمة البيعية.

9- تقييم شركات قطاع الأعمال العام باستخدام أسلوب التقييم المحاسبى يحقق أهداف برنامج الخصخصة.

10- يعتبر أسلوب البيع لمستثمر رئيسى من أفضل أساليب الخصخصة.

11- يحقق تأجير الشركة للغير أو جزء منها أهداف برنامج الخصخصة.

12- يتم تحقيق برنامج الخصخصة من خلال إسناد إدارة شركات قطاع الأعمال العام لإدارة متخصصة من القطاع الخاص.

13- يجب أن يشترك مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات فى الدراسات المتعلقة بتقييم شركات قطاع الأعمال العام بغرض الخصخصة.

14- الهدف من مراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات للدراسات المتعلقة بتقييم شركات قطاع الأعمال العام بغرض الخصخصة هو إبداء الرأى الفنى فى صحة المعلومات المالية التى اعتمدت عليها تلك الدراسات.

15- ينتهى دور الجهاز المركزى للمحاسبات بمراجعة الدراسات المتعلقة بتقييم الشركات بغرض الخصخصة وإعداد تقرير المراجعة.

16- أدى خصخصة العديد من شركات قطاع الأعمال العام إلى تزايد دور مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات.

17- تظل الشركة بعد خصخصتها خاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات فى جميع الأحوال.

18- يتم مراجعة الدراسات المتعلقة بتقييم الشركات لأغراض الخصخصة من جانب مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات أو بواسطة مراجع حسابات خارجى من أحد مكاتب المراجعة الخاصة يعينه مجلس إدارة الشركة القابضة التابعة لها الشركة محل التقييم.

إجابة السؤال الأول :

1- ***العبارة خاطئة*** . لأن شركات قطاع الأعمال العام تخضع لأحكام القانون 203 لسنة 1991 بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام.

2- ***العبارة خاطئة*** : لأنه عند بيع شركات قطاع الأعمال العام أو جزء منها فإنها تتحول إلى شركة مساهمة قطاع خاص لأحكام القانون 159 لسنة 1981 فى حالة بيع أكثر من 50% من أسهمها، أما لو تم بيع جزء أقل من 50% أى أن الشركة القابضة ما زالت تمتلك أكثر من 50% من أسهم الشركة فإن الشركة فى هذه الحالة ما زالت شركة قطاع أعمال عام خاضعة لأحكام القانون 203 لسنة 1991.

3- ***العبارة خاطئة*** . لأن كل أسلوب من أساليب التقييم يعطى قيمة مختلفة للشركة وللسهم.

-***العبارة خاطئة*** : لأن .

القيمة الرأسمالية المتبقية = التدفق النقدى من العمليات العادية فى السنة الأخيرة × مقلوب سعر الفائدة

$$1200000 \times \frac{100}{12}$$

= 10 مليون جنيه

5- ***العبارة صحيحة*** . لأن أسلوب صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية يأخذ فى الاعتبار ما ستحققه الشركة من أرباح وتدفقات نقدية فى المستقبل، أى ينظر هذا الأسلوب إلى المقدرة الإيرادية المستقبلية للشركة ككيان مستمر، ولا علاقة لهذا الأسلوب بالتكلفة التاريخية للأصول أو القيمة البيعية لتلك الأصول فى الوقت الحاضر. أى أن الأسلوب ينظر للشركة ككيان إنتاجى مستمر.

6- **العبارة خاطئة** : لأن الربح التاريخى لا يعبر عن كفاءة الإدارة لأن شركات قطاع الأعمال العام فى الماضى لم تكن حرة فى تحديد أسعار الخدمات أو المنتجات أو عناصر المدخلات، وتعانى من مشاكل فى العمالة وتضخم غير مبرر فى الأجور والإهلاك نتيجة وجود أصول غير ضرورية، وبالتالى فإن الربح التاريخى يصبح غير ملائم لتحديد قيمة السهم ومن الأفضل الإعتماد على الربح المتوقع فى المستقبل والذى يتم تحديده على أساس قدرة الإدارة على تحقيق الاستقلال الأمثل للموارد.

7- **العبارة خاطئة** : لأن طريقة صافى القيمة البيعية المتوقعة لا تصلح لتقييم منشأة مستمرة فى أعمالها لأن قيمة الأصول فى الشركة المستمرة تتحدد بتفاعل هذه الأصول مع بعضها البعض لإنتاج الربح وتحقيق التدفق النقدى فى المستقبل. حيث تركز هذه الطريقة على تقييم كل أصل بصفة مستقلة عن باقى الأصول، أى يفترض هذا الأسلوب تصفية الشركة موضوع التقييم، وبالتالى لا يصبح هذا الأسلوب لتقييم منشأة مستمرة فى أعمالها.

8- **العبارة خاطئة** : لأن أسلوب التقييم المحاسبى يفترض التصفية الفورية للأصول وسداد الإلتزامات فى تاريخ التقييم، ويهمل هذا الأسلوب القيمة الزمنية للنقود.

9- **العبارة خاطئة** : لأن تقييم الشركة على أساس أسعار التصفية الفورية (التقييم المحاسبى) لا يحقق أهداف برنامج الخصخصة حيث يفترض هذا الأسلوب بيع جميع أصول الشركة وسداد الإلتزامات، ولا ينظر إلى الشركة محل التقييم ككيان إقتصادى مستمر ومنتج يحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومى. ومن بين أهداف برنامج الخصخصة ضمان إستمرار الشركات فى أداء رسالتها وتطويرها، وفتح إستثمارات جديدة للعمل على زيادة الناتج القومى المصرى.

10- *العبارة خاطئة* : لأنه يعاب على هذا الأسلوب فى خصخصة الشركات صعوبة استخدامه فى خصخصة الشركات ذات القيمة الكبيرة أو خصخصة الشركات التى يكون نشاطها الاقتصادى احتكارى أو يتعلق بالأمن والسيادة القومية.

11- *العبارة خاطئة* : لأن تأجير الشركة للغير أو جزء منها لا يحقق برنامج الخصخصة حيث تظل الشركة قطاع أعمال عام خاضعة لأحكام القانون 203 لسنة 1991 وأن كان يضمن للشركة الحصول على عائد ثابت ويجنبها تحمل العديد من الأعباء الثابتة.

12- *العبارة خاطئة* : لأن الشركة تظل من ضمن شركات قطاع الأعمال العام وخاضعة لأحكام القانون 203 لسنة 1991، كما أن التصرفات الخاطئة للإدارة يتحملها المالك الأصلى وهو الشركة القابضة.

13- *العبارة خاطئة* : لأن دور مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات هو مراجعة دراسات التقييم وإبداء الملاحظات على التقييم ولكنهم لا يشاركوا فى إعداد دراسة التقييم.

14- *العبارة خاطئة* : لأن الهدف من مراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات للدراسات المتعلقة بتقييم شركات قطاع الأعمال العام بغرض الخصخصة هو إعداد تقرير يتضمن مراجعة مدى مناسبة أو ملائمة أسلوب التقييم المستخدمة لظروف الشركة ونشاطها، ومدى سلامة أسس تقييم الأصول والإلتزامات، وكذلك الإفتراضات التى بناءا عليها تم التنبؤ بالإيرادات والتكاليف المستقبلية، وأيضا إبداء الرأى فى الأسس التى يتم الإستناد إليها فى إختيار أسلوب الخصخصة المناسب للشركة.

ويمتد دور الجهاز المركزى للمحاسبات لمراجعة إجراءات البيع بعد ذلك للتحقق من سلامتها وإعداد تقرير بذلك.

وبصفة عامة على الجهاز المركزى للمحاسبات بصفته المراقب للمال العام أن يتأكد من أن قيمة الشركة وقيمة السهم هى قيم عادلة وحقيقية دون مغالاة أو تخفيض لتلك القيم.

15- *العبارة خاطئة* : لأن دور الجهاز المركزى للمحاسبات لا ينتهى عند مراجعة دراسات التقييم وإعداد تقرير المراجعة بل يمتد دور الجهاز المركزى للمحاسبات لمراجعة إجراءات البيع والتحقق من سلامة إجراءات البيع طبقاً للضوابط المحددة فى هذا الشأن.

16- *العبارة خاطئة* لأن خصخصة شركات قطاع الأعمال العام يؤدى إلى قيام الجمعية العامة للشركة بعد الخصخصة وتحويلها إلى شركة مساهمة قطاع خاص خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981 بتعيين مراجع حسابات خارجى من أحد مكاتب المراجعة الخاصة بجانب مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات إذا ظلت ملكية الدولة أكثر من 25% وأقل من 50% من رأس مال الشركة. أما إذا كانت ملكية الدولة أو الشركة القابضة بعد الخصخصة أقل من 25% من رأس مال الشركة فلن يقوم الجهاز المركزى بمراجعة الشركة.

17- *العبارة خاطئة* : لأن الشركة بعد خصخصتها تظل خاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة إلى مراجع حسابات خارجى من أحد مكاتب المراجعة الخاصة تعينه الجمعية العمومية للشركة بعد الخصخصة فى حالة ما إذا ظلت ملكية الدولة أكثر من 25% وأقل من 50% من رأس مالها.

18- *العبارة خاطئة* : حيث يجب أن تتم مراجعة الدراسات المتعلقة بتقييم شركات قطاع الأعمال العام من جانب الجهاز المركزى للمحاسبات فقط باعتباره المراقب للمال العام ويهدف الجهاز المركزى للمحاسبات أساساً إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة وعلى أموال الأشخاص العامة.

السؤال الثانى :

هناك العديد من أساليب التقييم التى يمكن إستخدامها لتحديد قيمة الشركة والقيمة العادلة للسهم والمطلوب :

أ- أذكر دون أن تشرح هذه الأساليب.

ب- هل يؤدى استخدام الأساليب السابقة إلى إعطاء نفس القيمة للسهم وللشركة ككل.

جـ- أيهما أفضل ؟ ولماذا ؟

إجابة السؤال الثانى:

أساليب التقييم عديدة منها :

1-أسلوب القيمة الدفترية.

2-أسلوب القيمة الدفترية المعدلة بوحدة النقد الثابتة.

3-أسلوب صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

4-أسلوب مضاعف الربحية.

5-أسلوب صافى القيمة البيعية المتوقعة لجميع الأصول وسداد الإلتزامات (التصفية التدريجية).

6-أسلوب التقييم المحاسبى (التصفية الفورية).

ب- لا تعطى الأساليب السابقة نفس القيمة للسهم وللشركة ككل، فكل أسلوب يعطى قيمة مختلفة.

جـ- أجب أنت بنفسك بالرجوع إلى الكتاب.

السؤال الثالث

عند إستخدام طريقة صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية نجد أن هناك أربع أنواع رئيسية من التدفقات النقدية .... أذكرها وبين المقصود منها.

إجابة السؤال الثالث

التدفقات النقدية التى تحققها الشركة من المصادر المختلفة تنقسم إلى أربعة أنواع :

1- التدفق النقدى من العمليات العادية للشركة والمتعلقة بممارسة الشركة لنشاطها الرئيسى.
2- التدفق النقدى من العمليات المالية وهو التدفق المرتبط بتحصيل الأرصدة المستحقة للشركة لدى الغير (المدينين مثلا) أو سداد الشركة للأرصدة المستحقة لها لدى الغير (الدائنين والمصاريف المستحقة مثلاً).
3- التدفق النقدى من العمليات الرأسمالية وهو التدفق النقدى المرتبط بشراء أصول جديدة (إستثمارات جديدة)، وكذلك بيع بعض الأصول غير الضرورية أو المقترح الإستغناء عنها
4- القيمة الرأسمالية المتبقية من الشركة فى نهاية فترة الدراسة والتى تتمثل فى القيمة الرأسمالية للتدفق النقدى المتوقع أن تحققه الشركة من عملياتها العادية فى السنة الأخيرة للدراسة أو تتمثل فى القيمة الدفترية للشركة فى نهاية مدة الدراسة. وتؤخذ هذه القيمة الرأسمالية المتبقية فى الإعتبار على أساس أن فترة الدراسة غالبا ما تقتصر على عشر سنوات وفى حقيقة الأمر فإن الحياة الإنتاجية للشركة ستستمر لأكثر من ذلك ربما لأكثر من عشرين أو ثلاثين سنة. ونظرا لصعوبة تحديد عمر الشركة المتوقع، يفترض نظريا ولأغراض التقييم أن عمر الشركة عشر سنوات وأن الشركة ستحقق تدفق نقدى فى السنة العاشرة أو الأخيرة يعادل

القيمة الرأسمالية للتدفق النقدى المتوقع أن تحققه الشركة من عملياتها فى السنة العاشرة أو الأخيرة.

السؤال الرابع :

أذكر مزايا وعيوب أسلوب القيمة الدفترية كأحد أساليب تقييم الشركات لأغراض الخصخصة.

إجابة السؤال الرابع :

مزايا أسلوب القيمة الدفترية الموضوعية نظراً لإعتماده على النقدية المدفوعة فعلاً لإقتناء الأصول، إلا أن القيمة الدفترية لا تعبر عن القيمة الحقيقية للشركة، ولا تعبر عن الواقع خاصة فى ظل التضخم الذى يشهده العالم حالياً، أى أنها قيمة غير ملائمة لأغراض التقييم.

السؤال الخامس :

أذكر مزايا وعيوب أسلوب القيمة الدفترية المعدلة بوحدة النقد الثابتة كأحد أساليب تقييم الشركات لأغراض الخصخصة.

إجابة السؤال الخامس :

يتميز أسلوب القيمة الدفترية المعدلة بوحدة النقد الثابتة بأخذ التغييرات التى حدثت فى الأسعار فى الإعتبار، ولكن هذا الأسلوب ما زال يعتمد أساساً على القيم التاريخية للأصول والإلتزامات، كما أن تطبيق هذا الأسلوب يحتاج إلى معلومات تفصيلية عن تاريخ إقتناء كل أصل من الأصول، وعن التغير فى المستوى العام للأسعار بالنسبة لكل نوع من أنواع الأصول، وقد يحدث تغيير فى الهيكل النسبى لأسعار بعض الأصول والذى قد لا يتفق مع التغير فى المستوى العام للأسعار.

ويستخدم هذا الأسلوب عادة للحصول على قيم تقريبية للأصول بالأسعار الجارية عند إعداد القوائم المالية.

السؤال السادس :

يجب عدم إستخدام الربحية التاريخية كأساس لتحديد القيمة الرأسمالية للسهم ومن الأفضل الاعتماد على الربحية المتوقعة فى المستقبل. بين مدى صحة العبارة السابقة.

إجابة السؤال السادس :

العبارة صحيحة : لأن متوسط الربح الذى حققته معظم شركات قطاع الأعمال فى الماضى تم تحديده بطرق تقديرية حكمية لا يعكس كفاءة الإدارة فى استغلال الموارد المتاحة لها، ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن استخدام الربحية التاريخية كأساس لتحديد القيمة البيعية للسهم وإنما ينبغى الاعتماد على الربحية المقدرة فى المستقبل فى ضوء إمكانيات الشركة محل التقييم، خاصة إذا كانت تلك التقديرات تتصف بالموضوعية.

ويرجع عدم استخدام الربحية التاريخية كأساس لتحديد القيمة الرأسمالية للسهم للعوامل التالية :

1-تضخم أعداد العمالة وتضخم غير مبرر فى تكلفة الأجور والمرتبات.

2-زيادة أعباء الإهلاك نتيجة وجود أصول غير ضرورية أو غير ملائمة.

3-عدم جدية شركات قطاع الأعمال العام فى تحديد أسعار الخدمات أو المنتجات وكذلك عناصر المدخلات.

4-تخصيص التكاليف بين القطاعات المختلفة فى معظم شركات قطاع الأعمال العام تتم بطريقة تحكمية لا تعكس كفاءة القطاعات وبالتالى تؤثر على صافى الربح التاريخى.

5-عدم التحديد الواضح لخطوط السلطة والمسئولية مما ترتب عليه عدم ترشيد كثير من التكاليف.

السؤال السابع :

أذكر مزايا وعيوب التقييم على أساس صافى القيمة البيعية المتوقعة.

إجابة السؤال السابع :

يقوم أسلوب صافى القيمة البيعية المتوقعة كأحد أساليب التقييم على إيجاد القيمة الجارية الحقيقية للأصول والإلتزامات، ولكن يعاب على هذا الأسلوب تقييمه لكل أصل بصفة مستقلة عن باقى الأصول، ولكن فى الحقيقة تتحدد قيمة الشركة وتتوقف على قدرة الأصول مجتمعة وتفاعلها مع بعضها البعض على إنتاج الأرباح والتدفقات النقدية فى المستقبل.

السؤال الثامن :

أذكر مزايا وعيوب التقييم المحاسبى (التصفية الفورية).

إجابة السؤال الثامن :

يفترض أسلوب التقييم المحاسبى بيع جميع أصول الشركة محل التقييم وسداد إلتزاماتها أى تصفيتها فى تاريخ محدد. ويعاب على هذا الأسلوب أنه يهمل القيمة الزمنية للنقود ويفترض التصفية الفورية للشركة، وهو أمر صعب تحقيقه. وفى حالة استخدام التقييم المحاسبى فإنه لن يتم تحقيق أهداف برنامج الخصخصة والتى من بينها ضمان إستمرار الشركات بعد الخصخصة فى أداء رسالتها وتطويرها، وفتح إستثمارات جديدة للعمل على زيادة الناتج القومى المصرى.

السؤال التاسع :

أذكر دون أن تشرح أساليب عملية الخصخصة.

إجابة السؤال التاسع :

أساليب عملية الخصخصة

1- البيع لمستثمر رئيسى.

2-البيع عن طريق طرح الأسهم بالبورصة.

3-البيع لإتحاد العاملين المساهمين.

4-التأجير للغير.

5-إسناد إدارة الشركة للقطاع الخاص.

6-المشاركة مع المستثمرين من القطاع الخاص.

السؤال العاشر :

يحقق اسلوب خصخصة الشركة عن طريق بيع نسبة تتعدى 50% لإتحاد العاملين المساهمين بالشركة العديد من المزايا .... أذكر باختصار تلك المزايا.

إجابة السؤال العاشر :

مزايا البيع لإتحاد العاملين المساهمين كأحد أساليب الخصخصة :

1-ضمان حصول الشركة القابضة على الأموال المتاحة من عملية البيع خلال فترة زمن محددة.

2-ضمان استمرار الشراء في نشاطها ككيان اقتصادى مستمر يحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومى.

3-توسيع قاعدة الملكية.

4-ضمان المحافظة على حقوق العاملين.

5-ضمان تطوير أعمال الشركة وتحفيز العاملين على زيادة نشاط الشركة وتطويرهم بإعتبارهم ملاك الشركة.

السؤال الحادى عشر :

يحقق البيع عن طريق طرح الأسهم فى البورصة كأحد أساليب الخصخصة العديد من المزايا .... أذكرها.

إجابة السؤال الحادى عشر :

يحقق أسلوب البيع عن طريق طرح الأسهم بالبورصة النتائج التالية:

1-توسيع قاعدة الملكية عن طريق البيع للعديد من المساهمين وصناديق الإستثمار.

2-ضمان إستمرار الشركة فى مزاولة أعمالها، وتحقيق خطة الدولة فى التنمية، وتوفير فرص عديدة للعمالة.

3-ضمان حقوق العاملين فى الشركة.

4-ضمان تطوير أعمال الشركة وزيادة الكفاءة التشغيلية حيث أن الإدارة ستسعى دائماً لتعظيم الأرباح لتحقيق عائد ملائم لأصحاب رأس المال.

5-يحقق هذا الأسلوب الشفافية الكاملة فى عملية الخصخصة، حيث أن عملية البيع ستتم بالسعر الذى يكون الطلب عنده كبيراً طبقاً للقواعد المعمول بها، وبالتالى يضمن هذا الأسلوب حصول الدولة على القيمة العادلة للشركة.

السؤال الثانى عشر :

للمشاركة مع مجموعة من المستثمرين من القطاع الخاص كأحد أساليب الخصخصة العديد من المزايا والعيوب .... استعرضها باختصار.

إجابة السؤال الثانى عشر :

يحقق أسلوب المشاركة مع مجموعة من المستثمرين من القطاع الخاص العديد من المزايا أهمها أنه يجنب الشركة مخاطر الطرد من الأصول المستأجرة من جانب ملاك هذه الأصول والتى يمكن أن تحدث فى حالة بيع الشركة، كما يجنب هذا الأسلوب الشركة مخاطر التصرفات الخاطئة لمن يقوم

بالإدارة فى حالة عقود الإدارة لأن تصرفات الإدارة يتحملها المالك الأصلى وهو الشركة القابضة.

ولكن هذا الأسلوب لا يحقق سياسة الخصخصة فى تحويل الشركة إلى شركة مساهمة قطاع خاص تخضع لأحكام القانون 159 لسنة 1981.

السؤال الثالث عشر :

التأجير للغير أو إسناد إدارة شركات قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص كبدائل للخصخصة، رغم أنه يحقق العديد من المزايا إلا أنه يمكن توجيه العديد من الإنتقادات لتلك الأساليب .... بين مدى صحة العبارة السابقة.

إجابة السؤال الثالث عشر :

العبارة صحيحة : فالتأجير للغير يضمن للشركة عائد ثابت وهو القيمة الإيجارية ويجنبها سداد العديد من المصاريف الثابتة كالإيجارات والكهرباء والأجور والمرتبات ولكنه لا يضمن تطوير الشركة حيث تظل الشركة من ضمن شركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للقانون 203 لسنة 1991.

وفى حالة إسناد إدارة الشركة للقطاع الخاص فإن الأداء من المفترض أن يكون أفضل وبالتالى سينعكس ذلك على زيادة الفائض، إلا أنه يعاب على هذا الأسلوب عدم تحقيق أهداف برنامج الخصخصة حيث تظل الشركة من شركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للقانون 203 لسنة 1991، كما أن مخاطر التصرفات الخاطئة للإدارة المتخصصة فى هذه الحالة تتحملها الشركة القابضة والتى تعتبر بمثابة المالك الأصلى للشركة.

السؤال الرابع عشر :

أدى خصخصة العديد من شركات قطاع الأعمال العام إلى خلق طلب متزايد وتوسيع نطاق عمل مراجعي الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة وتقليص دور الجهاز المركزى للمحاسبات ..... بين مدى صحة تلك العبارة.

إجابة السؤال الرابع عشر :

العبارة صحيحة : حيث أن خصخصة قطاع الأعمال العام وتحويل بعض شركاته من شركات تابعة لقطاع الأعمال العام وخاضعة لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 إلى شركات مساهمة قطاع خاص خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981 أدى إلى ضرورة تعيين مراجع حسابات خارجي من أحد مكاتب المراجعة الخاصة يتولى مراجعة حساباتها، ويتم هذا التعيين من جانب الجمعية العمومية للشركة فى أول إجتماع لها بعد خصخصة الشركة.

وفى حالة ما إذا كانت النسبة التى تم بيعها تزيد عن 75% من أسهم الشركة وأن الشركة القابضة تمتلك أقل من 25% من أسهم الشركة المباعة فإن الشركة تصبح غير خاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات، مما يؤدى إلى تقليص دور الجهاز المركزى للمحاسبات، أما إذا ظلت الشركة القابضة تملك أكثر من 25% وأقل من 50% فإنها تظل خاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بجانب مراجع الحسابات من أحد مكاتب المراجعة الخاصة الذى تعينه الجمعية العمومية للشركة فى أول إجتماع لها بعد الخصخصة.

الفصل الثامن

مراجعة القوائم المالية التقديرية لخدمة متخذى القرارات

الفصل الثامن

مراجعة القوائم المالية التقديرية لخدمة متخذى القرارات

يختص هذا الفصل بدراسة ماهية القوائم المالية التقديرية وما تحتويه من معلومات مالية مستقبلية وأهميتها وأهمية مراجعتها، ومفهوم وهدف وإجراءات ومعايير مراجعة القوائم المالية التقديرية وتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية التقديرية[1] وذلك من منظور معايير المراجعة الدولية الصادر عن الإتحاد الدولى للمحاسبين IFAC ومعايير المراجعة المصرية الصادرة بقرار وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية رقم 625 لسنة 2000 (معيار المراجعة المصرية رقم 230) أو كذلك معايير المراجعة الأمريكية الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA .

وتستخدم معايير المراجعة المصرية لفظ " إختبار " بدلاً من لفظ " مراجعة " عند القيام بعملية مراجعة القوائم المالية التقديرية والمعلومات المالية المستقبلية وذلك لتميزها عن عملية مراجعة القوائم المالية التاريخية، وعملية فحص القوائم المالية المرحلية.

وسنعرض فى هذا الفصل للموضوعات التالية:

أولاً : ماهية المعلومات المالية المستقبلية وأهميتها :

1- ماهية المعلومات المالية المستقبلية.

2- أهمية القوائم المالية التقديرية وأهمية مراجعتها.

ثانياً : مراجعة القوائم المالية التقديرية.

([1]) د. منصور البديوى، د. شحاته السيد " دراسات فى الإتجاهات الحديثة فى المراجعة " مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية، (الدار الجامعية، 2002).

1- مفهوم وهدف مراجعة القوائم المالية التقديرية.

2- معايير مراجعة القوائم المالية التقديرية.

3- إجراءات مراجعة القوائم المالية التقديرية.

ثالثاً : تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية التقديرية.

رابعاً : تقرير مراجع الحسابات فى مصر عن مراجعة نشرة الإكتتاب.

وسنعرض لكل موضوع من الموضوعات السابقة على النحو الوارد فى الصفحات التالية :

أولاً : ماهية المعلومات المالية المستقبلية وأهميتها :

سنعرض فى الصفحات التالية لماهية المعلومات المالية المستقبلية وأهميتها، وأهمية مراجعتها أو إختبارها وذلك على النحو التالى :

1- ماهية المعلومات المالية المستقبلية :

يقصد " بالمعلومات المالية المستقبلية " وفقاً لمعايير المراجعة الدولية [1] والمصرية (معيار المراجعة المصرى رقم 230 بشأن إختبار المعلومات المالية المستقبلية)، تلك المعلومات المالية المبنية على إفتراضات عن الأحداث التى قد تقع فى المستقبل ورد فعل المنشأة المحتمل تجاهها، وهى تخضع بطبيعتها للحكم الشخصى بدرجة عالية، ويتطلب إعدادها ممارسة قدر كبير من الحكم الشخصى. وقد تكون المعلومات المالية المستقبلية فى صورة تنبؤات أو تقديرات مستقبلية أو خليط من كليهما. وعلى سبيل المثال قد يكون هناك تنبؤات عن عام واحد بالإضافة إلى تقديرات مستقبلية عن خمسة أعوام.

وقد تكون المعلومات المالية المستقبلية فى صورة موازنات (موازنة المبيعات وموازنة المشتريات وموازنة الإنتاج وموازنة المصاريف والموازنة النقدية)، أو فى صورة قوائم مالية تقديرية (قائمة الدخل التقديرية وقائمة المركز المالى التقديرية وقائمة التدفقات النقدية التقديرية).

ويقصد " بالتنبؤات " المعلومات المالية المستقبلية المعدة على أساس إفتراضات خاصة بأحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها بناءا على خبرتها فى الماضى ورد فعل الإدارة المتوقع عند تحقق تلك الإفتراضات، وذلك فى التاريخ الذى يتم فيه إعداد المعلومات (الإفتراضات المتعلقة بأفضل التقديرات).

---

(1) IFAC. ISA . 810 . (1994).

ويقصد " بالتقديرات المستقبلية " المعلومات المالية المستقبلية المعدة فى ضوء أحد الأسس التالية :

(أ) إفتراضات نظرية عن أحداث مستقبلية، ورد فعل الإدارة تجاهها والتى ليس من الضرورى أن تحدث، وكمثال على ذلك المنشآت فى مرحلة بدء التشغيل أو عند النظر فى إحداث تغييرات كبرى فى طبيعة العمليات، أى لا يتم بناء تلك الأحداث المستقبلية بناءاً على خبرة الإدارة فى الماضى.

(ب) خليط من الإفتراضات المستخدمة لإعداد أفضل التقديرات والإفتراضات النظرية.

وتوضح مثل هذه المعلومات النتائج المحتملة (وذلك فى تاريخ إعداد المعلومات) إذا ما تحققت الأحداث وردود الأفعال.

وقد تتضمن المعلومات المالية المستقبلية القوائم المالية، أو بند أو أكثر من بنود القوائم المالية ويمكن إعدادها كأداة داخلية للإدارة للمساعدة فى تقييم جدوى إستثمار رأسمالى مثلاً، أو للتوزيع على أطراف أخرى مثل نشرة الإكتتاب فى أسهم أو سندات جديدة، التى تمد المستثمرين المحتملين بمعلومات عن التوقعات المستقبلية، وكذلك التقارير المقدمة للجهات المقرضة لتوفير المعلومات اللازمة لإتخاذ قرار منح الإئتمان.

2- اهمية القوائم المالية التقديرية واهمية مراجعتها او إختبارها :

ترجع أهمية القوائم المالية التقديرية إلى حاجة العديد من الأطراف لتلك المعلومات[1]، وأهم تلك الأطراف المساهمين لحاجتهم للوقوف على مدى كفاءة الإدارة كوكيل عنهم فى إدارة المشروع، والقيام بوظائفها خاصة وظيفة التخطيط، وما تتطلبه من إعداد تنبؤات مالية تعكس مقدرة الإدارة على

(1) د. شحاته السيد شحاته، " الإتجاهات الحديثة فى مجال إعداد تقارير مراجع الحسابات، ومدى تمشى الممارسة المهنية فى مصر معها "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

إستكشاف المتغيرات المستقبلية التى تؤثر على مقدرة المشروع فى تحقيق أهدافه.

ويحتاج المستثمرين الحاليين والمحتملين إلى القوائم المالية التقديرية لتقييم مدى ملائمة فرص الإستثمار المتاحة وإتخاذ قرار الإستثمار.

ويؤثر العائد المتوقع على الإستثمار بلا شك على قرار الإستثمار لذلك فإن الرأى الفنى المحايد لمراجع الحسابات فى المعلومات المالية المستقبلية يزيد من الثقة فى المعلومات الواردة فى القوائم المالية التقديرية.

ويطلب المحللين الماليين القوائم المالية التقديرية للوصول للعديد من المؤشرات المالية اللازمة للتوصية بمدى إمكانية وجدوى الاستثمار. ويزيد من درجة إعتمادهم على المعلومات الواردة فى القوائم المالية التقديرية مراجعة أو إختبار تلك القوائم بواسطة مراجع حسابات مستقل.

ويتفق المقرضين والبنوك وجهات منح الإئتمان على أهمية القوائم المالية التقديرية فى تحديد مدى مقدرة المشروع على سداد الديون وفوائدها مستقبلا.

ويحتاج المتعاملين فى سوق الأوراق المالية للقوائم المالية التقديرية للتنبؤ بالأرباح المتوقعة للمشروع فى المستقبل وعائد السهم المتوقع، وذلك لإتخاذ قرارات الاستثمار فى بورصة الأوراق المالية.

وتحتاج نقابات العمال إلى القوائم المالية التقديرية لتحديد مدى مقدرة المشروع على تحقيق أرباح فى المستقبل وسداد الأجور والحوافز.

ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان المتعاملين فى سوق الأوراق المالية يحتاجون إلى قوائم مالية تاريخية أو تقليدية سنوية أو مرحلية (نصف أو ربع سنوية)، فإنهم أيضا يحتاجون إلى معلومات مالية مستقبلية سواء فى صورة موازنات تخطيطية (مثلا : موازنة المبيعات وموازنة المشتريات

وموازنة المصاريف والأجور والموازنة النقدية) حيث تبين تلك الموازنات المبيعات والإيرادات المتوقعة للشركة، وكذلك تكاليفه ومصروفاته المتوقعة بنودها المختلفة أو فى صورة قوائم مالية تقديرية فى شكل قائمة دخل تقديرية وقائمة مركز مالى تقديرية وكذلك قائمة تدفق نقدى متوقع، وبالتالى فإن ذلك قد خلق طلب على تلك المعلومات المالية المستقبلية من جانب المتعاملين فى سوق الأوراق المالية،ولزيادة الثقة فى تلك المعلومات المالية المستقبلية وزيادة درجة الاعتماد عليها لابد وأن يتم اختبارها أو مراجعتها بواسطة مراجع حسابات خارجى مستقل.

ولاشك أن الحاجة إلى إعداد قوائم مالية تقديرية فى مصر قد زادت فى الوقت الحاضر بعد إتجاه الدولة إلى إقتصاد السوق وخصخصة العديد من الوحدات المملوكة للدولة وبيعها إلى إتحاد العاملين المساهمين بالشركة، وذلك لتحديد مدى قدرة المشروع على تحقيق أرباح فى المستقبل تكفى لإجراء توزيعات على العاملين المساهمين فى المشروع، وسداد إتحاد العاملين لأقساط البيع المستحقة عليه للدولة.

وتقع مسئولية إعداد وعرض القوائم المالية التقديرية على الإدارة، بما فى ذلك إختيار الإفتراضات التى بينت عليها تلك المعلومات والإفصاح عنها. وقد يطلب من مراجع الحسابات أن يقوم بمراجعة هذه المعلومات وإصدار تقرير عنها لزيادة مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها سواء كان الغرض من إستخدامها داخلياً أو إستخدامها بواسطة أطراف أخرى خارج المشروع.

ثانيا: مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية :

سنعرض فى هذا الجزء لمفهوم ولهدف ومعايير وإجراءات مراجعة القوائم المالية التقديرية وذلك على النحو الآتى :

1- مفهوم وهدف مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية.

يقصد بمراجعة القوائم المالية التقديرية فحص وتقييم الإفتراضات التى بينت عليها التنبؤات المالية، وتقييم مدى ملاءمة تلك الإفتراضات، وكذلك تقييم مدى سلامة الإفصاح عن تلك التنبؤات.

وعند قيام مراجع الحسابات بإجراء مهمة مراجعة أو إختبار لقوائم مالية تقديرية عليه أن يحصل على أدلة كافية وملائمة فيما يتعلق بكل من الأمور التالية :

(أ) إن الإفتراضات التى بنى عليها التنبؤ والتى تم إستخدامها فى الوصول إلى القوائم المالية التقديرية تعتبر معقولة، وتمثل أفضل تقدير للإدارة، أما فى حالة الإفتراضات النظرية فيجب أن تكون تلك الإفتراضات متفقة مع الغرض من المعلومات.

(ب) أن القوائم المالية التقديرية تم إعدادها بشكل ملائم على أساس تلك الإفتراضات.

(ج) أن يكون قد تم عرض القوائم المالية التقديرية بطريقة مناسبة وأن يكون قد تم الإفصاح الكافى عن كل الإفتراضات الهامة بما فى ذلك الإشارة الصريحة عما إذا كانت هذه الإفتراضات تمثل الإفتراضات الخاصة بأفضل التقديرات أم إنها إفتراضات نظرية.

(د) أن القوائم المالية التقديرية تم إعدادها على أساس متسق مع القوائم المالية التاريخية وبإستخدام مبادئ محاسبية مناسبة..

والهدف من إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية إبداء الرأى الفنى المحايد على المعلومات الواردة فى تلك القوائم وذلك فيما يتعلق بمدى ملائمة الإفتراضات التى بنيت عليها تلك القوائم المالية التقديرية، وكذلك مدى سلامة الإفصاح فى تلك القوائم من ناحية أخرى.

وعلى مراجع الحسابات أن يراعى قبل قبول مهمة مراجعة القوائم المالية التقديرية عدة أمور منها :

- الغرض الذى تستخدم فيه هذه القوائم المالية التقديرية.
- ما إذا كانت القوائم سيتم توزيعها بشكل محدود أم بشكل عام.
- ما إذا كانت طبيعة الإفتراضات تمثل أفضل التقديرات أو إنها إفتراضات نظرية.
- العناصر المكونة لتلك القوائم المالية المستقبلية.
- الفترة التى تغطيها القوائم المالية التقديرية.

ويجب على مراجع الحسابات ألا يقبل، أوعليه أن ينسحب من المهمة فى حالة ما إذا كانت الإفتراضات غير واقعية بدرجة واضحة أو عندما يعتقد أن القوائم المالية التقديرية ستكون غير ملائمة للغرض المعدة من أجله.

ووفقاً لمعايير المراجعة الدولية والمصرية لا يجوز مراجعة المعلومات المستقبلية والتى تكون فى شكل وصفى حيث يجب أن تكون المعلومات المستقبلية محل الإختبار معلومات مالية.

ويجب أن يتفق مراجع الحسابات مع العميل على شروط المهمة، ومن مصلحة كل من المنشأة ومراجع الحسابات أن يقوم مراجع الحسابات بإرسال خطاب قبول المهمة للمساعدة فى تفادى أى سوء فهم خاص بالمهمة.

ويتعين أن يتناول خطاب قبول المهمة الغرض من استخدام القوائم المالية التقديرية وطبيعتها والفترة التى تغطيها، وطبيعة الإفتراضات المستخدمة فى التنبؤ، وأن يحد مسئولية الإدارة عن الإفتراضات وعن إمداد المراجع بالمعلومات والبيانات المستخدمة فى الوصول للإفتراضات.

ويجب أن يكون مراجع الحسابات على مستوى كاف من المعرفة عن نشاط المنشأة ليكون بمقدوره أن يقيم ما إذا كانت كافة الإفتراضات الهامة المطلوبة لإعداد القوائم المالية التقديرية قد تم تحديدها. ويحتاج مراجع الحسابات أيضا التعرف على الأنشطة التى تجريها المنشأة لإعداد القوائم المالية التقديرية، وذلك بأخذه فى الاعتبار العناصر الآتية على سبيل المثال لا الحصر :

- الرقابة الداخلية على نظام إعداد القوائم المالية التقديرية وخبرات الأشخاص القائمين على إعداد تلك المعلومات.
- طبيعة المستندات المستخدمة والتى تعد من قبل المنشأة لتأييد إفتراضات الإدارة.
- درجة إستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية ودرجة الاعتماد على إستخدام الحاسب الآلى.
- الأساليب المستخدمة للوصول إلى تطبيق الإفتراضات.
- صحة المعلومات المالية الواردة فى القوائم المالية التقديرية المعدة فى فترات سابقة وأسباب وجود إختلافات جوهرية.

ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات فى اعتباره إلى أى مدى يمكنه الاعتماد على المعلومات المالية التاريخية ويتطلب ذلك ضرورة حصوله على درجة من المعرفة عن المعلومات المالية التاريخية لتقييم ما إذا كانت القوائم

المالية التقديرية قد تم إعدادها وفقاً لأساس متسق مع القوائم المالية التاريخية ولتوفير قاعدة تاريخية يمكن إستخدامها لتقييم إفتراضات الإدارة.

وعلى مراجع الحسابات أن يقرر على سبيل المثال ما إذا كانت المعلومات التاريخية قد تم مراجعتها أو فحصها فحصاً محدوداً، وما إذا كان قد تم إستخدام مبادئ محاسبية مقبولة فى إعدادها، وإذا كان تقرير المراجعة أو الفحص المحدود الخاص بالمعلومات المالية التاريخية الخاصة بالفترة السابقة تقريراً معدلاً (يتضمن رأى متحفظ أو معاكس) أو إذا كانت المنشأة فى المرحلة الأولى من بدء التشغيل فعلى مراجع الحسابات أن يأخذ فى اعتباره الظروف المحيطة والتأثير على مراجعة القوائم المالية التقديرية.

ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات فى اعتباره الفترة التى تغطيها القوائم المالية التقديرية، حيث إن الإفتراضات التى بينت عليها تلك المعلومات تزداد درجة عدم واقعيتها بزيادة الفترة التى تغطيها تلك المعلومات. حيث إنه كلما طالت الفترة كلما قلت قدرة الإدارة على الوصول إلى إفتراضات مبينة على أفضل التقديرات. ويجب ألا تمتد الفترة بعد الوقت الذى يكون لدى الإدارة أساس معقول لإفتراضاتها.

وفيما يلى بعض العوامل التى ينبغى أن يأخذها مراجع الحسابات فى اعتباره فيما يتعلق بالفترة التى تغطيها القوائم المالية التقديرية :

- دورة التشغيل، فعلى سبيل المثال فى حالة المشروعات الإنشائية فالوقت المطلوب لإتمام المشروع قد يحدد الفترة التى تغطيها القوائم المالية التقديرية.

- إمكانية الاعتماد على الإفتراضات، فإذا كانت المنشأة مثلاً تنوى تقديم منتج جديد فإن الفترة التى تغطيها القوائم المالية التقديرية قد تكون قصيرة ويمكن تقسيمها إلى فترات أصغر كأسابيع أو شهور، وكبديل لذلك

إذا كان النشاط الوحيد للمنشأة هو إمتلاك الأراضي بموجب عقود إيجار تمويلية طويلة الأجل فقد يكون من المناسب أن تغطي القوائم المالية التقديرية فترة أطول.

- إحتياجات مستخدمي القوائم المالية التقديرية، فقد يتم إعداد تلك المعلومات كجزء من طلب الحصول على قرض عن الفترة اللازمة لتوليد أموال كافية لسداد القرض. ويمكن أيضا إعداد هذه القوائم المالية التقديرية للمستثمرين وذلك فيما يتعلق بإصدار سندات، وذلك لإيضاح الغرض الذي تستخدم فيه حصيلة الإصدار في الفترات اللاحقة.

2- *معايير مراجعة القوائم المالية التقديرية* :

يتم مراجعة القوائم المالية التقديرية وفقا لمجموعة من المعايير الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين [1] وذلك على النحو التالي :

المعيار الأول :

أن تتم هذه المراجعة عن طريق شخص مؤهل وذو كفاءة مهنية كافية وملائمة.

المعيار الثاني :

يجب أن يكون مراجع الحسابات القائم بعملية المراجعة شخص مستقل في الظاهر والواقع.

المعيار الثالث :

يجب على مراجع الحسابات القائم بمراجعة القوائم المالية التقديرية أن يبذل العناية المهنية الكافية عند قيامه بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وعند إعداده لتقريره.

---

(1) AICPA, SSAE, NO. 1 (1985).

المعيار الرابع :

ضرورة قيام مراجع الحسابات بالتخطيط والإشراف الجيد على تنفيذ عملية مراجعة القوائم المالية التقديرية.

المعيار الخامس :

يجب على مراجع الحسابات القائم بعملية مراجعة القوائم المالية التقديرية أن يحصل على فهم كامل لعملية إعداد القوائم المالية التقديرية لأغراض تحديد نطاق الإختبار.

المعيار السادس :

ضرورة حصول مراجع الحسابات القائم بمراجعة القوائم المالية التقديرية على أدلة ملائمة وكافية لإبداء رأيه وإعداده لتقرير عن اختبار تلك المعلومات.

المعيار السابع :

ضرورة إشارة مراجع الحسابات فى تقريره عن مراجعة القوائم المالية التقديرية إلى ما إذا كانت القوائم المالية التقديرية قد تم إعدادها والإفصاح عنها بما يتمشى مع معايير مراجعة القوائم المالية التقديرية، وكذلك الإشارة إلى ما إذا كانت تلك القوائم المالية التقديرية تم إعدادها إستنادا إلى إفتراضات ملائمة.

وتتشابه تلك المعايير مع بعض معايير المراجعة المالية التقليدية العشر المتعارف عليها، وهى المعايير العامة الثلاثة والمعيار الأول من معايير العمل الميدانى (معيار التخطيط السليم والإشراف الدقيق على المساعدين). حيث يتشابه المعيار الأول مع المعيار الأول من المعايير العامة وهو معيار التأهيل المهنى والكفاءة، ولكن مع ضرورة أن يكون مراجع الحسابات على

دراية بأساليب التنبؤ والتحليل المالى ودراسات السوق وبحوث العمليات إذا ما أراد أن يعمل فى مجال مراجعة القوائم المالية التقديرية.

ويتشابه المعيار الثانى مع المعيار الثانى من المعايير العامة وهو معيار الاستقلال والحياد فى المراجع المالية حيث يجب أن يخطط وينفذ مراجع الحسابات ويعد تقريره عن مراجعة القوائم المالية التقديرية بمنتهى الحياد والإستقلال.

ويتشابه المعيار الثالث مع المعيار الثالث من المعايير العامة وهو معيار بذل العناية المهنية المناسبة والإلتزام بقواعد السلوك المهنى، وذلك وفقا لمسئولياته المهنية والقانونية والإجتماعية.

ويتشابه المعيار الرابع مع المعيار الأول من معايير الآداء المهنى (العمل الميدانى) وهو معيار التخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف الدقيق على المساهمين، ويتطلب الإلتزام بهذا المعيار فى حالة مراجعة القوائم المالية التقديرية أن يكون مراجع الحسابات على درجة عالية من الكفاءة والخبرة لتخطيط إجراءات مراجعة القوائم المالية التقديرية.

وتختلف معايير مراجعة القوائم المالية التقديرية السابقة مع بعض معايير المراجعة المالية التقليدية العشر المتعارف عليها، وهى المعيار الثانى والثالث من معايير العمل الميدانى، وكذلك معايير إعداد التقارير الأربعة، حيث يختلف المعيار الخامس عن المعيار الثانى من معايير العمل الميدانى وهو معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية لتحديد نطاق عملية المراجعة، ويحل محله ضرورة الفهم الكافى والكامل لعملية إعداد القوائم المالية التقديرية من ناحية فهم نظام التنبؤ والتخطيط وإعداد الموازنات وغيرها، وذلك لأغراض تحديد نطاق مراجعة القوائم المالية التقديرية.

ويختلف المعيار السادس عن المعيار الثالث من معايير العمل الميدانى فى المراجعة المالية التقليدية وهو معيار الحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأى فى مدى صدق القوائم المالية. حيث أن مراجعة القوائم المالية التقديرية لا يهدف إلى إبداء الرأى فى تلك القوائم التقديرية، ولكن الهدف كما سبق وأن ذكرنا هو تحديد مدى ملائمة الإفتراضات التى بنيت عليها تلك القوائم المالية التقديرية، وكذلك مدى سلامة الإفصاح عن تلك المعلومات، وبالتالى فإن هذا الهدف سينعكس على الأدلة التى يجب أن يحصل عليها مراجع الحسابات والمتعلقة بأحداث متوقع حدوثها فى المستقبل. وتتعلق تلك الأدلة بتأييد وتدعيم الإفتراضات التى بنيت عليها المعلومات المالية المستقبلية وإنها أفضل تقديرات للإدارة، وأنه تم إستخدامها فى الإعداد والإفصاح عن المعلومات الواردة فى القوائم المالية التقديرية وبصورة متسقة مع القوائم المالية التاريخية وبنفس السياسات المحاسبية، وهى ليست أدلة تاريخية مؤكدة قابلة للتحقق، بل أدلة تتعلق بأحداث مستقبلية صعب الحصول عليها، وقد يعتمد هذا الدليل على بيانات تاريخية.

فعلى سبيل المثال إذا إفترضت شركة الياسمين التجارية (شركة مساهمة مصرية) أن المبيعات المتوقعة فى سنة 2005 قدرها 100000 وحدة ومن المتوقع زيادتها فى السنوات الخمس التالية من سنة 2005 إلى سنة 2010 بمعدل 10% سنويا. ويتطلب إقتناع مراجع الحسابات بسلامة هذا الإفتراض الرجوع إلى البيانات التاريخية للشركة وإستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة للحكم على سلامة هذا الافتراض وإن كان هناك صعوبة فى الحصول على أدلة كافية لإبداء رأى إيجابى فى تلك الإفتراضات.

وكمثال آخر إفتراض الشركة لنصيبها من سوق المنتج فى عام 2005 بنسبة 70% بسبب التحسن فى جودة المنتج أو تخفيض السعر، فإن ذلك لا يوفر لمراجع الحسابات دليل مؤكد كما فى حالة مراجعة القوائم المالية

التاريخية. وسيحاول المراجع فى هذه الحالة الحصول على التأييد الكافى لهذا الإفتراض من خلال إطلاعه على سجلات الغرفة التجارية أو وزارة الصناعة مثلا.

ويختلف المعيار السابع من معايير مراجعة القوائم المالية التقديرية مع معايير إعداد التقرير الأربعة فى المراجعة المالية التقليدية حيث يتطلب المعيار السابع ضرورة أن يشير مراجع الحسابات فى تقريره عن مراجعة القوائم المالية التقديرية إلى ما إذا كانت القوائم المالية التقديرية قد تم إعدادها والإفصاح عنها وفقا لمعايير مراجعة القوائم المالية التقديرية، وكذلك الإشارة إلى ما إذا كانت تلك القوائم المالية التقديرية قد تم إعدادها استنادا إلى إفتراضات ملائمة. ويؤدى هذا المعيار إلى إختلاف شكل ومحتوى تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية التقديرية عن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التقليدية أو التاريخية على ما نحو ما سنرى فيما بعد.

ويوضح الجدول التالى بصورة مقارنة مدى ملائمة معايير المراجعة المتعارف عليها فى المراجعة المالية التقليدية العشر مع مراجعة القوائم المالية التقديرية.

المعيار	مدى ملاءمته	ملاحظات
أولا :المعايير العامة : 1- معيار التأهيل العلمى والكفاءة المهنية. 2- معيار الإستقلال والحياد. 3- معيار بذل العناية المهنية الملاءمة.	ملائم ملائم ملائم	مع ضرورة أن يكون مراجع الحسابات القائم بعملية مراجعة القوائم المالية التقديرية على دراية بأساليب التنبؤ والتحليل المالى وبحوث العمليات.
ثانيا : معايير الأداء المهنى: 1- معيار التخطيط السليم للمراجعة والإشراف على المساعدين. 2- معيار تقويم مدى إمكانية الإعتماد على هيكل الرقابة الداخلية. 3- معيار الحصول على الأدلة الكافية والملاءمة.	ملائم ملائم ملائم	1. مع ضرورة أن يكون مراجع الحسابات المكلف بمراجعة القوائم المالية التقديرية على درجة عالية من الكفاءة والخبرة لتخطيط إجراءات مراجعة القوائم المالية التقديرية. 2. يحل محله معيار ضرورة الفهم الكافى والكامل لعملية إعداد القوائم المالية التقديرية. 3. الأدلة هنا ليست أدلة تاريخية مؤكدة قابلة للتحقق بل أدلة تتعلق بأحداث مستقبلية صعب الحصول عليها. يجب محل معيار ضرورة حصول المراجع على أدلة كافية وملائمة لإبداء رأيه وإعداد تقريره عن مراجعة القوائم المالية التقديرية.
ثالثا : معايير التقرير: 1- ضرورة الإشارة إلى تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. 2- الإشارة إلى أى تغيير فى تطبيق المبادئ المحاسبية. 3- التحقق وكفاية وملائمة الإفصاح فى القوائم المالية. 4- إبداء الرأى فى القوائم المالية كوحدة واحدة.	لا يتلائم	يحل محلهم معيار ضرورة إشارة مراجع الحسابات فى تقريره عن مراجعة القوائم المالية التقديرية إلى ما إذا كانت المعلومات المستقبلية الواردة فى تلك القوائم تم إعدادها والإفصاح عنها بما يتمشى مع معايير مراجعة القوائم المالية التقديرية وما إذا كانت تلك المعلومات تم إعدادها إستنادا إلى إفتراضات ملائمة.

3- إجراءات مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية :

عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة يجب على مراجع الحسابات أن يراعى ما يلى :

(أ) إمكانية وجود أخطاء جوهرية.

(ب) الخبرة المكتسبة من المهام السابقة.

(جـ) قدرة الإدارة على إعداد القوائم المالية التقديرية.

(د) مدى تأثر القوائم المالية التقديرية بالحكم الشخصى للإدارة.

(هـ) مدى كفاية وإمكانية الاعتماد على البيانات التى تم إستخدامها لإعداد القوائم المالية التقديرية.

وعلى مراجع الحسابات أن يقيم مصدر الأدلة المؤيدة لإفتراضات أفضل تقديرات الإدارة، وإلى أى حد يمكن الاعتماد عليها، ويمكن الحصول على أدلة كافية ومناسبة لتأييد تلك الإفتراضات من مصادر داخلية وخارجية، وتتضمن تقييم الإفتراضات فى ظل المعلومات المالية التاريخية، وتقييم ما إذا كانت تلك الإفتراضات مبنية على خطط قابلة للتحقيق.

ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات فى اعتباره عند إستخدام إفتراضات نظرية، ما إذا كان قد تم مراعاة كافة الآثار الهامة لإستخدام تلك الإفتراضات. وعلى سبيل المثال إذا ما تم إفتراض نمو المبيعات إلى ما يزيد عن الطاقة الإنتاجية الحالية للمصنع، فيجب أن تتضمن القوائم المالية التقديرية الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للمصنع أو تكلفة البدائل الأخرى لمقابلة المبيعات المتوقعة مثل إسناد مهمة الإنتاج الإضافى لمقاول من الباطن.

وعلى الرغم من أنه ليس من الضرورى الحصول على أدلة لتدعيم الإفتراضات النظرية، يكون على مراجع الحسابات أن يحصل على درجة قناعة كافية بأن تلك الإفتراضات متسقة مع الغرض من إعداد المعلومات المالية المستقبلية، وأنه لا يوجد سبب يدعو للإعتقاد بعدم واقعيتها.

ويجب أن يقتنع مراجع الحسابات بأن القوائم المالية التقديرية قد تم إعدادها وفقا لإفتراضات الإدارة بشكل مناسب، وذلك مثلا عن طريق اختبار دقة العمليات الحسابية مثل إعادة الحساب ومراجعة مدى الاتساق الداخلى (بمعنى مدى توافق الإجراءات التى تنوى الإدارة اتخاذها مع بعضها، وأنه لا توجد أوجه عدم اتساق فى تحديد القيم المبنية على عوامل مشتركة مثل معدلات الفائدة).

ويجب أن يولى مراجع الحسابات اهتماما لدرجة تأثير الأمور ذات الحساسية للتغيرات على النتائج التى تظهرها المعلومات المالية المستقبلية (الأهمية النسبية)، حيث إن ذلك سيحدد إلى أى مدى سيقوم بجمع الأدلة المناسبة وأيضا سيؤثر على تقييمه لمدى ملائمة وكفاية الإفصاحات.

وعند قيام مراجع الحسابات بمراجعة عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية التقديرية (مثل إحدى القوائم المالية) يكون من المهم أن يراعى إتفاق البيانات فى هذا العنصر مع البيانات ذات العلاقة فى القوائم المالية الأخرى.

وعلى مراجع الحسابات أن يحصل على تأكيدات مكتوبة من الإدارة، بخصوص الغرض الذى تستخدم فيه القوائم المالية التقديرية ومدى إكتمال إفتراضات الإدارة وقبول الإدارة لمسئوليتها عن المعلومات المالية المستقبلية الواردة فى القوائم المالية التقديرية..

ويجب أن يراعى مراجع الحسابات عند تقييم العرض والإفصاح للمعلومات المالية المستقبلية الواردة فى القوائم المالية التقديرية، بالإضافة إلى المتطلبات التى تحددها القوانين المتبعة والقواعد التنظيمية أو المعايير المهنية ما إذا كان :

(أ) عرض المعلومات المالية المستقبلية فى القوائم المالية التقديرية يمد القارئ بالمعلومات ولا يضلله.

(ب) قد تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية بشكل كاف فى الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية التقديرية.

(جـ) قد تم الإفصاح بشكل كاف عن الإفتراضات فى الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية التقديرية. ويجب أن يكون من الواضح ما إذا كانت تلك الإفتراضات تمثل أفضل تقديرات للإدارة أو أنها تمثل إفتراضات نظرية، وعندما تكون الإفتراضات متعلقة بأمور جوهرية وخاضعة لدرجة كبيرة من عدم التأكد فيجب أن يتم الإفصاح بشكل كاف عن ذلك وعن مدى حساسية النتائج.

(د) قد تم الإفصاح عن تاريخ إعداد القوائم المالية التقديرية، وعلى الإدارة أن تتأكد من أن الإفتراضات تعتبر ملائمة فى هذا التاريخ على الرغم من أن المعلومات الواردة فى القوائم المالية التقديرية قد تكون قد تم تجميعها على مدى فترة زمنية.

(هـ) قد تم الإفصاح عن أى تغيير فى السياسات المحاسبية عن تلك المتبعة فى إعداد أحدث قوائم مالية تاريخية، والإفصاح عن أسباب التغيير وأثره على المعلومات المالية المستقبلية الواردة فى القوائم المالية التقديرية.

ثالثا : تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية.

يجب أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات غير المتحفظ عن مراجعة أو إختبار المعلومات المالية المستقبلية وفقا للإصدارات المهنية الدولية والمصرية للمراجعة على العناصر التالية:

أ- عنوان التقرير.

ب- الجهة التي يوجه إليها التقرير.

جـ- الفقرة التمهيدية.

د- فقرة النطاق.

هـ- فقرة الرأي.

و- فقرة تحذيرية.

ز- تاريخ التقرير.

ح- توقيع وعنوان مراجع الحسابات.

وسنعرض لهذه العناصر على النحو التالي :

أ- عنوان التقرير :

" تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة أو إختبار المعلومات المالية المستقبلية " أو تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية. وتضيف معايير المراجعة الدولية إلى هذا العنوان كلمة المستقل.

ب- الجهة التي يوجه إليها التقرير :

" الجمعية العامة للمساهمين ".

جـ- الفقرة التمهيدية :

" فقرة المقدمة أو الفقرة التمهيدية " ويتم فيها تحديد المعلومات المالية المستقبلية محل المراجعة أو الاختبار، مع تحديد الفترة المالية التى تغطيها، مع الإشارة إلى مسئولية الإدارة عن إعداد المعلومات المالية المستقبلية، وكذلك مسئوليتها عن الإفتراضات التى بنيت عليها تلك المعلومات.

د- فقرة النطاق :

وتتضمن الإشارة إلى معيار المراجعة الدولى أو المصرى المطبق على عملية مراجعة أو إختبار المعلومات المالية المستقبلية.

مع ضرورة الإشارة إلى الغرض من إعداد المعلومات المالية المستقبلية وتحديد الأطراف التى يجب أن يقتصر عليها توزيع المعلومات المالية المستقبلية وذلك فى حالة وجود خطر على توزيع تلك المعلومات.

هـ- فقرة الرأى :

وتتضمن تلك الفقرة إعطاء تأكيدات سلبية عما إذا كانت الإفتراضات التى بنى عليها التنبؤ توفر أساسا معقولا للتنبؤ بالمعلومات المالية المستقبلية، وكذلك إبداء الرأى عما إذا كانت المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها بشكل ملائم على أساس الإفتراضات المستخدمة وتم عرضها بما يتفق مع الإطار المحاسبى المستخدم لإعداد القوائم المالية التاريخية.

أى أن فقرة الرأى تتضمن تحديد ما إذا كان قد نما إلى علم مراجع الحسابات كنتيجة لفحص الأدلة المؤيدة للإفتراضات ما يدعوه للاعتقاد بأن هذه الإفتراضات لا توفر أساسا مناسبا للمعلومات المالية المستقبلية (تأكيد سلبى)، وكذلك إبداء الرأى عما إذا كانت المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الإفتراضات المستخدمة وأنه قد تم عرضها بما يتفق مع الإطار المحاسبى المستخدم لإعداد القوائم المالية التاريخية (تأكيد إيجابى).

أى أن فقرة الرأى تتضمن إعطاء تأكيد سلبى وتأكيد إيجابى، ويشتمل التأكيد السلبى الإشارة إلى أنه لم ينم إلى علم مراجع الحسابات ما يدعو للاعتقاد بأن الافتراضات التى بنى عليها التنبؤ لا توفر أساس معقول للتنبؤ، فى حين يشتمل التأكيد الإيجابى إلى إعداد القوائم المالية المستقبلية على أساس الإفتراضات المستخدمة وأنه تم عرضها بما يتفق مع معايير الممارسة الدولية أو المصرية والقوانئن واللوائح ذات الصلة.

و- فقرة تحذيرية :

تتضمن تحذير القارئ عن مدى إمكانية تحقيق النتائج التى تظهرها المعلومات المالية المستقبلية، وذلك بالنص على أنه من المتوقع أن تكون النتائج الفعلية مختلفة عن المعلومات المالية المستقبلية حيث إن الأحداث المتوقعة غالبا ما لا تتحقق كما هو متوقع وقد يكون الإختلاف جوهريا أيضا.

وتضيف الإصدارات المهنية الأمريكية[1] إلى هذه الفقرة ضرورة إشارة مراجع الحسابات فى تقريره إلى أنه لن يقوم بإعادة إبداء الرأى وإعداد تقرير مرة أخرى فى حالة إختلاف الظروف والأحداث الفعلية عما كان متوقعا.

ز- تاريخ التقرير :

وهو تاريخ الإنتهاء من عملية مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية وإستكمال مراجع الحسابات لاختبارات المراجعة اللازمة.

ح- عنوان وتوقيع مراجع الحسابات :

والذى يتضمن إسم المدينة التى يوجد بها مكتب مراجع الحسابات ورقم سجل المحاسبين والمراجعين (س.م.م).

(1) AICPA: SSAE. NO. 4 (1994).

ويمكن لمراجع الحسابات أن يصدر تقرير عن إختبار المعلومات المالية المستقبلية يتضمن رأى غير متحفظ أو رأى متحفظ أو رأى معاكس وقد يمتنع عن إبداء الرأى وذلك على النحو التالى :

1- إصدار تقرير غير متحفظ عن مراجعة او إختيار المعلومات المالية المستقبلية.

يصدر مراجع الحسابات تقرير غير متحفظ فى حالة عدم وجود ما يجعله يعتقد بعدم ملائمة الإفتراضات التى تم بناء المعلومات المالية التقديرية عليها، وأن الإفصاح والعرض فى القوائم المالية التقديرية كان ملائم ويتمشى مع المعايير المستخدمة فى إعداد القوائم المالية التاريخية.

وعلى سبيل المثال قامت الجمعية العامة لشركة الياسمين التجارية بالإسكندرية بتكليف مراجع الحسابات الأستاذ / ياسر شحاته بإختبار القوائم المالية التقديرية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى 2005/12/31، وأنه قد قام بكافة الإختبارات اللازمة. وتوصل إلى سلامة الإفتراضات التى بنيت عليها تلك القوائم وإلى إعداد تلك القوائم على أساس تلك الإفتراضات وأنه تم عرض القوائم المالية التقديرية بما يتمشى مع القوائم المالية التاريخية.

فى هذه الحالة سيبدى مراجع الحسابات رأى غير متحفظ فى تقريره عن مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية وذلك على النحو التالى :

تقرير مراجع الحسابات المستقل
عن مراجعة (إختبار) المعلومات المالية المستقبلية
لشركة الياسمين التجارية عن عام 2005

إلى الجمعية العامة لشركة الياسمين التجارية (ش.م.م):

قمنا بمراجعة أو (بإختبار) القوائم المالية التقديرية لشركة الياسمين التجارية – شركة مساهمة مصرية – والتى تتضمن قائمة المركز المالى التقديرية فى 2005/12/31، وكذلك قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية التقديرية عن السنة المالية المنتهية فى 2005/12/31 وهذه القوائم مسئولية الإدارة بما فى ذلك الإفتراضات المذكورة فى الإيضاح رقم (....) والتى تم بناء التنبؤات عليها.

وقد قمنا بعملية المراجعة أو (بهذا الإختبار) وفقا لمعايير المراجعة الدولية أو المصرية الخاصة بمراجعة أو بإختبار المعلومات المالية المستقبلية.

وبناءا على فحصنا للأدلة المؤيدة لتلك الإفتراضات لم ينم إلى علمنا أى شئ يدعو للإعتقاد بأن تلك الإفتراضات لا توفر أساس معقول للتنبؤ. ومن رأينا أن تلك القوائم التقديرية المذكورة أعلاه قد تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الإفتراضات المستخدمة، وأنه قد تم عرضها بما يتفق مع معايير المحاسبة (الدولية أو الوطنية) والقوانين واللوائح ذات الصلة.

ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن تلك التنبؤات حيث أن الأحداث المتوقعة قد لا تتحقق كما هو متوقع لها وقد يكون هذا الإختلاف جوهريا ".

الإسكندرية فى 2004/12/31

مراجع الحسابات
ياسر شحاته السيد
سجل محاسبين ومراجعين رقم ....

2- إصدار تقرير متحفظ مراجعة أو إختبار المعلومات المالية المستقبلية :

يجب أن يتحفظ مراجع الحسابات فى تقريره عن مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية إذا كانت الإفتراضات التى بنى عليها التنبؤ المالى غير ملائمة، وكان تأثيرها غير جوهرى على إعداد القوائم المالية التقديرية، أو إذا ما اقتصرت مراجعته على قائمة أو أكثر من القوائم المالية التقديرية

حسب التكليف الصادر له، أو إذا كان الإفصاح والعرض فى القوائم المالية التقديرية غير كافى ولكن ليس بالقدر الذى يجعله يبدى رأى عكسى. ويجب أن يضيف مراجع الحسابات فى تقريره فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يشرح فيها أسباب التحفظ فى الرأى.

ويتكون تقرير مراجع الحسابات المتحفظ عن مراجعة أو إختبار القوائم المالية المستقبلية من العناصر التالية :

- عنوان التقرير.
- الجهة التى يوجه إليها التقرير.
- فقرة تمهيدية.
- فقرة نطاق.
- فقرة توضيحية.
- فقرة الرأى.
- فقرة تحذيرية.
- تاريخ التقرير.
- اسم وعنوان مراجع الحسابات.

ونفترض أن مراجع حسابات شركة الياسمين التجارية (شركة مساهمة مصرية) توصل إلى عدم إفصاح قائمة الدخل التقديرية للشركة عن قيمة الإهلاك السنوى لمبانى الشركة وقدره 14000 جنيه. ويرى وفقا لحكمه المهنى وإعتبارات الأهمية النسبية أنه سيبدى رأى متحفظ وسيتكون تقرير مراجعة أو إختبار المعلومات المالية المستقبلية فى هذه الحالة من خمس فقرات وهى فقرة المقدمة وفقرة النطاق والفقرة التوضيحية وفقرة الرأى والفقرة التحذيرية وستكون فقرة المقدمة وفقرة النطاق والفقرة التحذيرية كما

هى فى حالة التقرير غير المتحفظ، وستكون الفقرة التوضيحية قبل فقرة الرأى كما يلى :

" لم تتضمن قائمة الدخل التقديرية عن السنة المالية المنتهية فى 2005/12/31 الإفصاح عن مصروف إهلاك مبانى الشركة عن تلك السنة وقيمته 14000 جنيه، وترتب على ذلك زيادة صافى الربح المقدر عن السنة المالية المنتهية فى 2005/12/31 بهذا المبلغ، وبالتالى زيادة عائد السهم المتوقع بمبلغ .... جنيه ".

وتظهر فقرة الرأى على النحو التالى :

" بناء على مراجعتنا أو إختبارنا للأدلة المؤيدة للإفتراضات التى استندت إليها الإدارة فى إعداد القوائم المالية التقديرية، لم ينم إلى علمنا أى شئ يدعو للإعتقاد بأن تلك الإفتراضات لا توفر أساس معقول للتنبؤ، وفيما عدا ما أشرنا إليه فى الفقرة السابقة فمن رأينا أن تلك القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه (فى فقرة المقدمة) تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الإفتراضات المستخدمة، وأنه تم عرضها بما يتفق مع معايير المحاسبة (المصرية أو الدولية) والقوانين واللوائح المصرية ذات الصلة.

ويأخذ تقرير مراجع الحسابات المتحفظ عن مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية النموذج التالى :

تقرير مراجع الحسابات المستقل
عن مراجعة (إختبار) القوائم المالية التقديرية
لشركة الياسمين التجارية عن عام 2005

إلى الجمعية العامة لشركة الياسمين التجارية (ش.م.م)

قمنا بمراجعة (إختبار) القوائم المالية التقديرية لشركة الياسمين التجاري – شركة مساهمة مصرية – والتي تتضمن قائمة المركز المالي التقديرية في 2005/12/31، وكذلك قائمة الدخل وقائمة التدفقات التقديرية عن السنة المالية المنتهية في 2005/12/31، وهذه القوائم مسئولية الإدارة بما في ذلك الإفتراضات التي بني عليها التنبؤ.

وقد قمنا بعملية المراجعة (الإختبار) وفقا لمعايير المراجعة الدولية أو المصرية الخاصة بمراجعة (إختبار) القوائم المالية التقديرية.

لم تتضمن قائمة الدخل التقديرية عن السنة المالية المنتهية في 2005/12/31 مصروف إهلاك مباني الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2005/12/31 وقيمتها .... جنيه مما يترتب عليه زيادة صافي الربح المقدر عن السنة المالية المنتهية في 2005/12/31 بهذا المبلغ، وبالتالي زيادة العائد المتوقع للسهم عن عام 2005 بمبلغ .... جنيه للسهم.

وبناء على مراجعتنا (أو إختبارنا) للأدلة المؤيدة للإفتراضات التي استندت إليها الإدارة في إعداد القوائم المالية التقديرية، لم ينم إلى علمنا أي شيء يدعو للاعتقاد بأن تلك الإفتراضات لا توفر أساس معقول للتنبؤ، وفيما عدا ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة فمن رأينا أن القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه قد تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الافتراضات المستخدمة، وأنه تم عرضها بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية أو المصرية ومع القوانين واللوائح المصرية ذات الصلة.

ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن تلك التنبؤات، حيث أن الأحداث المتوقعة قد لا تتحقق كما هو متوقع لها، وقد يكون هذا الإختلاف جوهريا.

الإسكندرية في 2004/12/31

مراجع الحسابات
ياسر شحاته
س.م.م ......

3- إصدار تقرير يتضمن راى عكسى عن مراجعة او إختبار المعلومات المالية المستقبلية.

يبدى مراجع الحسابات رأيا معاكسا فى تقريره، فى حالة ما إذا كانت الإفتراضات التى بنى عليها التنبؤ المالى غير ملائمة، وكان تأثيرها جوهرى على سلامة إعداد القوائم المالية التقديرية، أو إذا كان هناك خروجا جوهريا عن معايير الإفصاح على المعلومات المالية المستقبلية، أو إذا كانت هناك قيودا غير جوهرية على نطاق الإختبار.

ويجب أن يضيف مراجع الحسابات لتقريره فى هذه الحالة لفقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى لشرح أسباب إبدائه لرأيا عكسيا.

ويتكون التقرير الذى يتضمن لرأى معاكس على العناصر التالى :

- عنوان التقرير.
- الجهة المواجه إليها التقرير.
- فقرة تمهيدية.
- فقرة نطاق.
- فقرة توضيحية.
- فقرة رأى.
- فقرة تحذيرية.
- تاريخ التقرير.
- عنوان وإسم مراجع الحسابات.

وسنفترض أن مراجع الحسابات توصل إلى أن القوائم المالية التقديرية لشركة الياسمين عن عام 2005 معدة على أساس إفتراضات غير مناسبة، حيث إفترضت إدارة الشركة ثبات أجور عام 2005 رغم عدم

إنخفاض عدد العاملين بالشركة، وكذلك إفتراض زيادة مبيعات السيارة الأجرة (الميكروباص) بنسبة 25% عن العام السابق 2004. وقد تبين لمراجع الحسابات عدم سلامة تلك الإفتراضات بسبب ضرورة زيادة الأجور والمرتبات وفقا لقانون العاملين بالدولة على الأقل بقيمة العلاوات الدورية خاصة وأن خطط الشركة لم تتضمن الاستغناء عن أى عمالة، بل على العكس تتضمن بعض التعيينات الجديدة، وكذلك تبين لمراجع الحسابات صدور قرار فى 2004/12/25 بمنع ترخيص سيارات الميكروباص كأجرة لمدة 5 سنوات.

وسيصدر فى هذه الحالة مراجع الحسابات تقرير يتضمن رأى معاكس، وسيتكون التقرير من خمس فقرات (مقدمة – نطاق – توضيحية – رأى – تحذيرية) ولن تختلف فقرة المقدمة وفقرة النطاق والفقرة التحذيرية عن التقرير غير المتحفظ وستظهر الفقرة التوضيحية على الصورة التالية :

" اتضح لنا عدم ملائمة إفتراض الإدارة بثبات الأجور والمرتبات عن عام 2005، وكذلك افتراض زيادة مبيعات السيارات الأجرة (الميكروباص) بنسبة 25% ".

وتظهر فقرة الرأى كما يلى :

" بناءا على إختبارنا للأدلة المؤيدة للإفتراضات التى استندت إليها الإدارة فى إعداد القوائم المالية التقديرية، وكما أوضحنا فى الفقرة السابقة فإن القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه لا تستند فى إعدادها إلى إفتراضات واقعية ".

ويتكون تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة (أو إختبار) القوائم المالية المستقبلية الذى يتضمن رأى معاكس على العناصر التالية :

- عنوان التقرير.

- الجهة التي يوجه إليها التقرير.
- فقرة تمهيدية.
- فقرة نطاق.
- فقرة توضيحية.
- فقرة الرأى.
- فقرة تحذيرية.
- تاريخ التقرير.
- اسم وعنوان مراجع الحسابات.

ويأخذ هذا التقرير المعاكس النموذج التالى :

تقرير مراجع الحسابات المستقل

عن مراجعة (إختبار) القوائم المالية التقديرية

لشركة الياسمين التجارية ش.م.م عن عام 2005

إلى الجمعية العامة لشركة الياسمين التجارية (ش.م.م)

قمنا بمراجعة (إختبار) القوائم المالية التقديرية لشركة الياسمين التجارية –شركة مساهمة مصرية – والتى تتضمن قائمة المركز المالى التقديرية فى 2005/12/31، وكذلك قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية التقديرية عن السنة المالية المنتهية فى 2005/12/31، وهذه القوائم مسئولية الإدارة بما فى ذلك الإفتراضات التى بنى عليها التنبؤ.

وقد قمنا بعملية المراجعة (الإختبار) وفقاً لمعايير المراجعة الدولية أو المصرية الخاصة بمراجعة (إختبار) القوائم المالية التقديرية.

وإتضح لنا عدم ملائمة الإفتراضات التى بنى عليها التنبؤ (عدم ملائمة إفتراض ثبات الأجور والمرتبات أو عدم ملائمة إفتراض ثبات سعر الدولار العام القادم أو عدم ملائمة إفتراض زيادة مبيعات السيارات الأجرة بنسبة 25%).

وبناءاً على إختبارنا للأدلة المؤيدة للإفتراضات التى استندت إليها الإدارة فى إعداد القوائم المالية التقديرية، وكما أوضحنا فى الفقرة السابقة فإن القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه لا تستند فى إعدادها إلى إفتراضات واقعية.

ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن تلك التنبؤات، حيث أن الأحداث المتوقعة قد لا تتحقق كما هو متوقع لها وقد يكون هذا الإختلاف جوهرياً.

الإسكندرية فى 2004/12/30

مراجع الحسابات

ياسر شحاته

س.م.م......

4- إصدار تقرير عن مراجعة أو إختبار المعلومات المالية المستقبلية يتضمن الإمتناع عن إبداء الرأى فيها.

فى حالة وجود قيود جوهرية على نطاق الإختبار، أو فى حالة عدم جمع مراجع الحسابات للدليل الكافى للحكم على ملائمة الإفتراضات التى بنى عليها التنبؤ وللحكم على مدى ملاءمة الإفصاح عن التنبؤ نفسه، فإنه يجب على مراجع الحسابات أن يمتنع عن إبداء الرأى فى القوائم المالية المستقبلية. ولا يوجد فقرة نطاق فى التقرير فى هذه الحالة، كما أن الفقرة التمهيدية تبدأ بجملة " تم تكليفى بمراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية وذلك بدلاً من جملة " قمنا بمراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية ". ويجب على مراجع الحسابات أن يضيف فى تقريره فقرة توضيحية سابقة لفقرة الإمتناع عن إبداء الرأى يشرح فيها أسباب الإمتناع عن إبداء الرأى.

وسنفترض أن مراجع حسابات شركة الياسمين التجارية لم يتمكن من التحقق من صحة الإفتراضات التى بنى عليها التنبؤ (القوائم المالية التقديرية).

فى هذه الحالة سيصدر تقرير يتضمن إمتناعه عن إبداء الرأى وسيتكون التقرير من العناصر التالية :

- عنوان التقرير.
- فقرة تمهيدية.
- فقرة توضيحية.
- فقرة الامتناع عن إبداء الرأى.
- فقرة تحذيرية.
- تاريخ التقرير.
- عنوان وتوقيع مراجع الحسابات.

وذلك على النحو التالى :

- الفقرة التمهيدية :

كلفت من قبل الجمعية العامة لشركة الياسمين التجارية بالإسكندرية (ش.م.م) بمراجعة أو بإختبار القوائم المالية التقديرية للشركة والتى تتضمن قائمة المركز المالى التقديرية فى 2005/12/31، وكذلك قائمتى الدخل والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى 2005/12/31، وهذه القوائم مسئولية الإدارة بما فى ذلك الإفتراضات المذكورة فى الإيضاح رقم (   ) والتى تم بناء التنبؤات عليها ".

- لا يوجد فقرة نطاق.
- الفقرة التوضيحية :

" لم نتمكن من إختبار مدى سلامة الإفتراضات التى تم على أساسها إعداد القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه بسبب ....

- فقرة الإمتناع عن إبداء الرأى :

" لم أتمكن من تحديد مدى سلامة أو واقعية الإفتراضات التى يتم على أساسها إعداد القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه، أو إبداء رأينا على سلامة الإفصاح والعرض فى تلك القوائم بسبب ما سبق الإشارة إليه فى الفقرة السابقة ".

ويظهر تقرير مراجع الحسابات الذى يتضمن الامتناع عن إبداء الرأى فى القوائم المالية التقديرية على الصورة التالية :

تقرير مراجع الحسابات المستقل

عن مراجعة (إختبار) القوائم المالية التقديرية

لشركة الياسمين التجارية (ش.م.م)

إلى الجمعية العامة لشركة الياسمين التجارية (ش.م.م)

كلفت من قبل الجمعية العامة لشركة الياسمين التجارية (ش.م.م) بمراجعة (إختبار) القوائم المالية للشركة والتى تتضمن قائمة المركز المالى التقديرية فى 2005/12/31 وكذلك قائمتى الدخل والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى 2005/12/31،وهذه القوائم مسئولية الإدارة بما فى ذلك الإفتراضات التى بنى عليها التنبؤ.

ولم أتمكن من إختبار (أو مراجعة) مدى سلامة الإفتراضات التى بنى عليها التنبؤ وإعداد القوائم المالية التقديرية.

ولم أتمكن من تحديد مدى سلامة أو واقعية الإفتراضات التى تم على أساسها إعداد القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه، أو إبداء الرأى على سلامة الإفصاح والعرض فى تلك القوائم التقديرية بسبب ما سبق الإشارة إليه فى الفقرة السابقة.

ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن تلك التنبوءات، حيث أن الأحداث المتوقعة قد لا تتفق كما هو متوقع لها، وقد يكون هذا الاختلاف جوهرياً.

الإسكندرية فى 2005/12/30

مراجع الحسابات

ياسر شحاته

س.م.م ......

رابعاً : تقرير مراجع الحسابات فى مصر عن مراجعة نشرة الإكتتاب.

تجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 95 لسنة 1992 بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية (المادة رقم 5) قد ألزم الشركات التى تطرح أوراق مالية للإكتتاب العام (أسهم أو سندات)، بإعداد نشرة إكتتاب معتمدة من هيئة سوق المال ومن مراجع الحسابات.

ومن الضرورى أن تتضمن هذه النشرة غرض المنشأة، ومدتها، ورأسمالها المصدر والمدفوع، وسابقة أعمال المنشأة، وأسماء أعضاء مجلس الإدارة وخبراتهم، ومواصفات الأوراق المالية المطروحة وشروط طرحها، وخطة المنشأة فى إستخدام تلك الأموال وتوقعاتها بالنسبة لنتائج إستخدام تلك الأموال، وموجز للقوائم والبيانات المالية عن السنوات الثلاث السابقة، أو عن المدة من تاريخ تأسيس المنشأة أيهما أقل، وذلك وفقاً لقواعد الإفصاح الموضحة فى نشرة الإكتتاب التى وضعتها الهيئة فى اللائحة التنفيذية للقانون.

أى أن نشرة الإكتتاب التى يتم إعدادها وفقاً لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية يجب أن تتضمن البيانات التالية :

(أ) غرض الشركة ومدتها.

(ب) رأس مال الشركة المصدر والمدفوع.

(ج) مواصفات الأسهم المطروحة ومميزاتها وشروط طرحها.

(د) أسماء المؤسسين ومقدار مساهمة كل منهم وبيان الحصص العينية إن وجدت.

(هـ) خطة الشركة فى استخدام الأموال المتحصلة من الإكتتاب فى الأسهم المطروحة وتوقعاتها بالنسبة لنتائج استخدام الأموال.

(و) أماكن الحصول على نشرة الاكتتاب المعتمدة من الهيئة.

(ز) أى بيانات تحددها اللائحة التنفيذية.

ويجب أن تتضمن نشرات الإكتتاب الأخرى بالإضافة إلى البيانات المشار إليها فى الفقرة السابقة الإفصاح عن البيانات التالية :

(أ) سابقة أعمال الشركة.

(ب) أسماء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المسئولين بها وخبراتهم.

(ج) أسماء حاملى الأسهم الإسمية الذين يملك كل منهم أكثر من 5% من أسهم الشركة ونسبة ما يملكه كل منهم.

(د) موجز للقوائم المالية المعتمدة من مراقب الحسابات عن السنوات الثلاثة السابقة أو عن المدة من تاريخ تأسيس الشركة أيهما أقل والمعدة طبقاً لقواعد الإفصاح التى تبينها اللائحة التنفيذية والنماذج التى تضعها الهيئة.

وتنص المادة (7) من القانون رقم 95 لسنة 92 على ضرورة قيام الشركة ومراقبى حساباتها موافاة هيئة سوق المال بما تتطلبه من بيانات ووثائق للتحقق من صحة البيانات الواردة بنشرات الاكتتاب والتقارير الدورية والبيانات والقوائم المالية للشركة.

ويتم نشر موجز لنشرة الإكتتاب بعد اعتمادها من الهيئة متضمنة البيانات الرئيسية لها فى صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية وذلك قبل بدء الاكتتاب بخمسة عشر يوماً على الأقل.

ونتيجة لذلك فإنه يمكن القول أن هذا القانون (القانون رقم 95 لسنة 1992 بإصدار قانون سوق المال) قد خلق طلباً جديداً على مهنة المراجعة فى مصر[1]، وعلى ضرورة إعداد مراجع الحسابات فى مصر لتقرير عن مراجعة نشرة الإكتتاب فى الأسهم والسندات الجديدة، يبدى فيه رأيه فى كل ما ورد فى نشرة الإكتتاب من ناحية مدى ملائمة أساليب التنبؤ، ومدى تمشيها مع الأساليب العلمية والمهنية المستخدمة عند إعداد الدراسات المماثلة، ومدى التحقق من المعلومات الواردة فى نشرة الإكتتاب، دون التحقق من إمكانية تحقيق نتائج معينة للنشاط، ويتشابه هذا التقرير مع تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة أو إختبار المعلومات المالية المستقبلية.

أى أن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة نشرة الإكتتاب فى أسهم أو سندات جديدة يعتبر بمثابة حالة خاصة من حالات مراجعة أو إختبار المعلومات المالية المستقبلية أو مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية.

---

(1) د. عبد الوهاب نصر، د. شحاته السيد شحاته، د. عادل نعمة الله "دراسات فى المراجعة المتقدمة"، الدار الجامعية، 2003.

أسئلة وحالات على الفصل الثامن
والإجابة عليها

1- ما المقصود بالمعلومات المالية المستقبلية ؟

المعلومات المالية المستقبلية: هى تلك المعلومات المالية المبنية على إفتراضات عن الأحداث التى قد تقع فى المستقبل ورد فعل المنشأة المحتمل تجاهها.

2- ما هو الهدف من مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية أو المعلومات المالية المستقبلية؟

الهدف من مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية وإختبار او مراجعة المعلومات المالية المستقبلية : إبداء الرأى الفنى المحايد على تلك المعلومات وذلك فيما يتعلق بمدى ملائمة الإفتراضات التى بنيت عليها تلك المعلومات المالية المستقبلية وما إذا كانت المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها بشكل ملائم على أساس تلك الإفتراضات وكذلك مدى سلامة الإفصاح عن تلك المعلومات من ناحية أخرى.

3- أذكر دون أن تشرح الأركان الأساسية لتقرير مراجع الحسابات غير المتحفظ عن إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية وذلك وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والمصرية. وبين الإختلافات فى حالة إبداء رأى متحفظ أو معاكس وكذلك فى حالة الإمتناع عن إبداء الرأى.

الأركان الأساسية لتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية غير المتحفظ.

أ- عنوان التقرير : تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية.

ب- الجهة التى يوجه إليها التقرير : الجمعية العامة للمساهمين.

جـ- الفقرة التمهيدية.

د- فقرة النطاق.

هـ- فقرة الرأى.

و- فقرة تحذيرية.

ز- تاريخ التقرير وعنون وتوقيع مراجع الحسابات.

إذا كان التقرير متحفظ أو معاكس: يضيف فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يشرح فيها أسباب ذلك : (التقريـــر5 فقــرات : تمهيديـــة - نطـــاق - توضيحية - رأى).

إذا كان التقرير إمتناع: (سيتكون من 3 فقـــرات هـــى : التمهيديـــة - التوضيحية - الإمتناع).

4- ما الغرض فى وجود الفقرة التحذيرية فى تقرير مراجع الحســـابات عـــن إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية ؟

الغرض من وجود الفقرة التحذيرية هو تحذير القـــارئ عـــن مـــدى إمكانية تحقيق النتائج التى تظهرها القوائم المالية التقديرية وذلك بالنص على أنه من المتوقع أن تكون النتائج الفعلية مختلفـــة عـــن المعلومـــات الماليـــة المستقبلية حيث أن الأحداث المتوقعة غالباً لا تتحقق كما هو متوقع وقد يكون الإختلاف جوهرياً أيضاً.

5- متى يبدى مراجع الحسابات لرأى غير متحفظ، ولـــرأى متحفـــظ ولـــرأى معاكس فى تقريره عن مراجعة أو إختبار القوائـــم الماليـــة التقديريـــة؟ ومتى يمتنع عن إبداء الرأى؟

شروط الراى غير المتحفظ:

أ- عدم وجود ما يجعل المراجع يعتقد بعـــدم ملائمـــة الإفتراضـــات التى تم بناء المعلومات المالية التقديرية عليها.

ب- أن القوائم المالية التقديرية قد تم إعدادها بشـــكل ملائـــم علـــى أساس تلك الإفتراضات.

جـ- إن الإفصاح والعرض فى القوائم المالية التقديرية كان ملائم ويتمشى مع المعايير المستخدمة فى إعداد القوائم المالية التاريخية.

شروط الراى المتحفظ :

أ- إذا كانت الإفتراضات التى بنى عليها التنبؤ المالى غير ملائمة وكان تأثيرها غير جوهرى.

ب- إذا إقتصرت عملية الإختبار على قائمة أو أكثر من القوائم المالية التقديرية حسب التكليف الصادر له.

جـ- إذا كان الإفصاح والعرض فى القوائم المالية التقديرية غير كاف ولكن بقدر غير جوهرى.

شروط الراى المعاكس :

أ- إذا كانت الإفتراضات التى بنى عليها التنبؤ المالى غير ملائمة وكان تأثيرها جوهرى.

ب- إذا كان هناك خروج جوهرى عن معايير الإفصاح على المعلومات المالية المستقبلية.

جـ- إذا كان هناك قيود غير جوهرية على نطاق الإختبار.

شروط الإمتناع عن إبداء الراى :

أ- فى حالة وجود قيود جوهرية على نطاق الإختبار.

ب- عدم جمع المراجع للدليل الكافى للحكم على ملائمة الإفتراضات التى بنى عليها التنبؤ وللحكم على مدى ملائمة الإفصاح عن التنبؤ نفسه.

6- ما هو الهدف من مراجعة نشرة الإكتتاب ؟

الهدف من مراجعة نشرة الإكتتاب: إبداء الرأى فى مدى ملائمة أساليب التنبؤ ومدى تمشيها مع الأساليب العلمية والمهنية المستخدمة عند إعداد الدراسات المماثلة ومدى التحقق من المعلومات الواردة فى نشرة الإكتتاب دون التحقق من إمكانية تحقيق نتائج معينة للنشاط.

7- حدد أوجه الصواب أو الخطأ فى كل عبارة من العبارات التالية :

أ- يجب ألا يقبل مراجع الحسابات التكليف بإختبار أو مراجعة معلومات مالية مستقبلية وإعداد تقرير بنتيجة هذا الإختبار إلا إذا كانت تلك المعلومات سيتم توزيعها على جهات خارج المشروع.

ب- يجب ألا يقبل مراجع الحسابات التكليف بإختبار أو مراجعة معلومات مستقبلية إلا إذا كانت تلك المعلومات فى صورة مالية.

جـ- يزداد الطلب على إختبار أو مراجعة المعلومات المالية المستقبلية فى مصر فى الوقت الحاضر.

د- الهدف من إختبار أو مراجعة المعلومات المستقبلية هو إبداء الرأى فى مدى صحة وصدق تلك المعلومات.

هـ- تزداد واقعية المعلومات المالية المستقبلية كلما طالت الفترة الزمنية التى تغطيها تلك المعلومات.

و- لا تختلف معايير إعداد التقرير فى المراجعة المالية التقليدية عنها فى ظل إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية.

ز- تتناسب معايير العمل الميدانى تماماً فى المراجعة المالية التقليدية مع عملية إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية.

ح- لا تختلف طبيعة الأدلة التى يحصل عليها مراجع الحسابات فى المراجعة المالية التقليدية عنها فى ظل مراجعة أو إختبار القوائم المالية التقديرية.

ط- يعطى مراجع الحسابات فى تقريره عن إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية لتأكيد إيجابى عن صحة الإفتراضات التى بنيت عليها تلك المعلومات.

ى- يتشابه تقرير مراجع الحسابات عن نشرة الإكتتاب مع تقرير مراجعة القوائم المالية السنوية.

ك- الهدف من مراجعة نشرة الإكتتاب هو إعطاء تأكيد إيجابى عن إمكانية تحقيق نتائج معينة.

الإجابة :

م	الإجابة	التبرير
أ-	العبارة خطأ	: قد يطلب من مراجع الحسابات أن يقوم بإختبار أو مراجعة هذه المعلومات وإصدار تقرير عنها لزيادة مصداقيتها وإمكانية الإعتماد عليها سواء كان الغرض من إستخدامها داخلياً أو إستخدامها بواسطة أطراف أخرى خارج المشروع.
ب-	العبارة صحيحة	: لا يجوز إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية والتى تكون فى شكل وصفى حيث يجب أن تكون المعلومات المستقبلية محل الإختبار معلومات مالية.
جـ	العبارة صحيحة	: حيث يزداد الطلب على إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية فى مصر فى الوقت الحاضر بعد إتجاه الدولة إلى إقتصاد السوق وخصخصة العديد من الوحدات المملوكة للدولة وبيعها إلى إتحاد العاملين المساهمين بالشركة وذلك لتحديد مدى

		قدرة المشروع على تحقيق أرباح فى المستقبل تكفى لإجراء توزيعات على العاملين المساهمين وسداد إتحاد العاملين لأقساط البيع المستحقة عليه للدولة.
د-	العبارة خطأ	: الهدف من إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية إبداء الرأى الفنى المحايد على تلك المعلومات المالية وذلك فيما يتعلق بمدى ملائمة الإفتراضات التى بنيت عليها تلك المعلومات المالية المستقبلية وكذلك مدى سلامة الإفصاح عن تلك المعلومات من ناحية أخرى.
هـ	العبارة خطأ	: إن الإفتراضات التى بنيت عليها تلك المعلومات تزداد درجة عدم واقعيتها بزيادة الفترة التى تغطيها تلك المعلومات. لأنه كلما طالت الفترة كلما قلت قدرة الإدارة على الوصول إلى إفتراضات مبنية على أفضل التقديرات.
و-	العبارة خطأ	: لأن معايير إعداد التقرير الأربعة فى المراجعة المالية التقليدية تختلف تماماً حيث يحل محلها معيار ضرورة إشارة المراجع فى تقريره إلى ما إذا كانت القوائم المالية التقديرية قد تم إعدادها والإفصاح عنها بما يتمشى مع معايير إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية وما إذا كانت تلك المعلومات الواردة فى القوائم المالية التقديرية تم إعدادها إستناداً إلى إفتراضات ملائمة.
ز-	العبارة خطأ	: حيث يتشابه المعيار الأول مع معايير العمل الميدانى فى المراجعة المالية التقليدية مع عملية إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية (التخطيط السليم والإشراف على المساعدين). بينما يختلف المعيار

		الثانى والثالث من معايير العمل الميدانـى عنـها (معيار تقييم مدى إمكانية الإعتماد علـى هيكـل الرقابة الداخلية، ومعيار الحصـول علـى الأدلـة الملائمة والكافية).
ح-	العبارة خطأ	: لأنه فى ظل إختبار أو مراجعـة القوائـم الماليـة التقديرية تكون الأدلة غير تاريخية وغير مؤكـدة وقابلة للتحقق وإنما هـى أدلـة تتعلـق بـأحداث مستقبلية صعب الحصول عليها وقد يعتمـد هـذا الدليل على بيانات تاريخية.
ط-	العبارة خطأ	: حيث يتضمن تـأكيد سـلبى عـن مـا إذا كـانت الإفتراضات التى بنى عليها التنبؤ توفـر أسـاس معقول للتنبؤ بالمعلومات المالية المستقبلية.
ى-	العبارة خطأ	: حيث يتشابه تقرير مراجع الحسابات عـن نشـرة الإكتتاب مع تقرير مراجع الحسابات عـن إختبـار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية.
ك-	العبارة خطأ	: لأن الهدف هو إبداء الرأى فى كل ما ورد فى نشرة الإكتتاب من ناحية مدى ملائمـة أسـاليب التنبـؤ ومدى تمشيها مع الأسـاليب العلميـة والمهنيـة المستخدمة عند إعداد الدراسات المماثلة.

8- أكمل العبارات التالية :

أ- يقصد بالمعلومات المالية المستقبلية هى تلك المعلومـات الماليـة المبنية على ....عن الأحداث التى تقع فى المستقبل ورد فعل الـ نشأة المحتمل غيرها.

ب- يحتاج .... لإختبار أو مراجعة القوائم الماليـة التقديريـة لمساعدتهم فى الحكم على مدى كفاءة الإدارة ووظيفـة التخطيـط بالنسبة للإدارة.

جـ- يحتاج .... لإختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية لمساعدتهم للوصول إلى عدد من المؤشرات المالية والتوصية بمدى إمكانية الإستثمار، فى حيث أن البنوك وجهات منح الإئتمان تحتاج إلى هذا الإختبار لمساعدتها على ....

د- تحتاج .... إلى إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية بهدف تحديد قدرة المشروع على سداد الأجور والحوافز فى المستقبل، فى حين يحتاج إتحاد العاملين المساهمين بالشركة إلى هذا الإختبار بغرض ....

هـ- المعايير التى تتشابه فى معايير المراجعة المالية التقليدية ومعايير إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية هى ....

و- معيار العمل الميدانى الذى يتشابه فى معايير المراجعة المالية التقليدية ومعايير إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية هو معيار ....

ز- معيار إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية الذى يحل محل المعيار الثانى من معايير العمل الميدانى والذى يتمثل فى تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة لتحديد نطاق عملية المراجعة هو ....

ح- يعطى مراجع الحسابات فى تقريره عن إختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية تأكيد .... وذلك بأن ينص فى تقريره على ....

الإجابة :

أ- إفتراضات.

ب- المساهمين.

جـ- المحللين الماليين - تحديد مدى مقدرة المشروع على سداد الديون وفوائدها مستقبلاً.

د- نقابات العمال، تحديد مدى مقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل.

هـ- المعايير العامة.

و- التخطيط السليم للمراجعة والإشراف على المساعدين.

ز- الحصول على فهم كامل لعملية إعداد المعلومات المالية المستقبلية لأغراض تحديد نطاق الإختبار.

ح- سلبى - أنه بناءاً على فحصنا للأدلة المؤيدة لتلك الإفتراضات لم يتم التى علمنا أى شئ يدعو للإعتقاد بان تلك الإفتراضات لا توفر أساس معقول للتنبؤ.

الحالات

بين التصرف المهنى لمراجع الحسابات فى كل حالة من الحالات التالية:

الحالة رقم (1) :

كلفت بإختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية لشركة الرزق الصناعية (ش.م.م) عن السنة المالية المنتهية فى 2005/6/30 وتوصلت إلى ما يؤيد سلامة الإفتراضات التى استندت إليها الإدارة فى إعداد تلك القوائم، وأنه تم إعداد تلك القوائم وفقاً لتلك الإفتراضات، وكذلك سلامة الإفصاح والعرض فى تلك القوائم.

الحـل :

يبدى مراجع الحسابات رأى <u>غير متحفظ</u> ويتكون التقرير من 4 فقرات هى : تمهيدية - نطاق - رأى - تحذيرية.

تقرير مراجع الحسابات المستقل
عن مراجعة او إختبار القوائم المالية التقديرية
لشركة الرزق الصناعية عن السنة المالية المنتهية فى 2005/6/30

إلى السادة / الجمعية العامة لشركة الرزق الصناعية.

الفقرة التمهيدية :

" قمنا بإختبار (مراجعة) القوائم المالية التقديرية لشركة الرزق الصناعية والتى تتضمن قائمة المركز المالى التقديرية فى 2005/6/30 وكذلك قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية التقديرية عن السنة المالية المنتهية فى 2005/6/30، وهذه القوائم مسئولية الإدارة بما فى ذلك الإفتراضات المذكورة والتى تم بناء التنبؤات عليها. "

فقرة النطاق :

" وقد قمنا بهذا الإختبار وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والمصرية الخاصة بإختبار المعلومات المالية المستقبلية. "

فقرة الرأى :

" وبناء على فحصنا للأدلة المؤيدة لتلك الإفتراضات لم ينم إلى علمنا أى شئ يدعو للإعتقاد بأن تلك الإفتراضات لا توفر أساس معقول للتنبؤ، ومن رأينا أن تلك القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه قد تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الإفتراضات المستخدمة، وأنه قد تم عرضها بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة. "

فقرة تحذيرية :

" ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن تلك التنبؤات حيث أن الأحداث المتوقعة قد لا تتحقق كما هو متوقع لها وقد يكون هذا الإختلاف جوهرياً . "

الإسكندرية فى ...... / ...... / ...... **اسم المراجع / ....**

التوقيع / ....

س.م.م / ....

الحالة رقم (2) :

إذا تبين لك فى الحالة رقم (1) أن القوائم المالية التقديرية لا تتضمن الإفصاح عن الضريبة المقدرة على شركات الأموال والتى تقدر بنسبة40% من صافى الربح مما أدى إلى زيادة عائد السهم المتوقع عن تلك السنة بمبلغ 2 جنيه.

الحل :

يبدى مراجع الحسابات رأى متحفظ بأن يضيف فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى.

الفقرة التوضيحية :

" لم تتضمن القوائم المالية التقديرية الإفصاح عن الضريبة المقدرة على شركات الأموال والتى تقدر بنسبة 40% من صافى الربح مما أدى إلى زيادة عائد السهم المتوقع عن تلك السنة بمبلغ 2 جنيه ."

فقرة الراى :

" بناء على إختبارنا للأدلة المؤيدة للإفتراضات التى إستندت إليها الإدارة فى إعداد القوائم المالية التقديرية، لم ينم إلى علمنا أى شئ يدعو للإعتقاد بأن تلك الإفتراضات لا توفر أساس معقول للتنبؤ، وفيما عدا ما أشرنا إليه فى الفقرة السابقة، فمن رأينا أن تلك القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الإفتراضات المستخدمة وأنه تم عرضها بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة. "

وتظل باقى فقرات التقرير كما هى فى الحالة رقم (1).

الحالة رقم (3) :

تبين لك عند تكليف شركة الياسمين التجارية (ش.م.م) لك بإختبار أو مراجعة المعلومات المستقبلية لها عن الأعوام من 2005 / 2010 أن تلك المعلومات وصفية ولا تتضمن أية معلومات مالية.

الحـــل :

يجب على مراجع الحسابات ألا يقبل هذا التكليـــف، أى يعتـــذر عنـــه ولا يجوز له إختبار المعلومات المستقبلية إذا كانت تلك المعلومـــات وصفيـــة وليست مالية. حيث يجب أن تكون المعلومـــات المســـتقبلية محـــل الإختبـــار معلومات مالية.

الحالة رقم (4) :

تبين لك عند إختبار أو مراجعة القوائم المالية المســـــتقبلية لشـــركة الياسمين لتجارة الأسمدة (ش.م.م) عن السنة المالية المنتهية فـــى 2005/6/30 أنها تتضمن مبيعات للسوق المحلي، وكذلك التصدير للخارج. وتبيـــن لـــك أن نسبة المبيعات الخارجية 85% من قيمة المبيعـــــات، واتضـــح لـــك أن وزارة الزراعة أصدرت فى 2004/3/3 قراراً بمنع تصدير الأســـــمدة للخـــارج نظـــراً لوجود عجز فى السوق المحلي.

الحـــل :

يبدى مراجع الحسابات رأى معاكس ويتكون التقرير مـــن 5 فقـــرات هى:

تمهيدية – نطاق – توضيحية – رأى – تحذيرية

الفقرة التوضيحية :

" إتضح لنا عدم ملائمة إفتراض الإدارة بشأن حصة التصدير للخـــارج والتى تصل إلى 85% من قيمة المبيعات. "

فقرة الراى :

" بناء على إختبارنا للأدلة المؤيدة للإفتراضات التى إســـتندت إليـــها الإدارة فى إعداد القوائم المالية التقديرية، وكما أوضحنا فى الفقرة الســـابقة فإن القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه لا تســـتند فـــى إعدادهـــا إلـــى إفتراضات واقعية. " وباقى فقرات التقرير مثل الحالة رقم (1).

الحالة رقم (5).

تبين لك عند قيامك بإختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية لشركة ياسر الدولية عن السنة المالية المنتهية فى 2005/12/31، أن إدارة الشركة إفترضت أن حصة الشركة من السوق العالمى للمنتج الذى تقوم بإنتاجه وبيعه فى السوق المحلى والخارجى 40% ولم تتمكن من التحقق من صحة هذا الإفتراض.

الحل :

يمتنع المراجع عن إبداء الرأى بسبب عدم تمكنه من التحقق من صحة الإفتراض الخاص بأن حصة الشركة من السوق العالمى للمنتج الذى تقوم بإنتاجه وبيعه فى السوق المحلى والخارجى 40%، ويتكون تقريره من 3 فقرات هى : تمهيدية - توضيحية - إمتناع.

الفقرة التمهيدية

" كلفت بإختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية لشركة ياسركو الدولية والتى تتضمن قائمة المركز المالى التقديرية فى 2005/12/31 وكذلك قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية التقديرية عن السنة المالية المنتهية فى 2005/12/31، وهذه القوائم مسئولية الإدارة بما فى ذلك الإفتراضات المذكورة والتى تم بناء التنبؤات عليها. "

الفقرة التوضيحية

" لم نتمكن من إختبار مدى سلامة الإفتراضات التى تم على أساسها إعداد القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه والمتضمنة إفتراض أن حصة الشركة من السوق العالمى للمنتج الذى تقوم بإنتاجه وبيعه فى السوق المحلى والخارجى 40% ولم نتمكن من التحقق من صحة هذا الإفتراض.

فقرة الإمتناع :

" لم أتمكن من تحديد مدى سلامة أو واقعية الإفتراضات التى يتم على أساسها إعداد القوائم المالية التقديرية المذكورة أعلاه، أو إبداء رأينا على سلامة الإفصاح والعرض فى تلك القوائم بسبب ما سبق الإشارة إليه فى الفقرة السابقة. "

الحالة رقم (6) :

كلفت بصفتك مراجع حسابات فى 2003/12/3 بإختبار أو مراجعة القوائم المالية التقديرية لشركة الياسمين لإستيراد أدوات التجميل (ش.م.م) عن السنة المالية المنتهية فى 2004/12/31، وتبين لك إعداد تلك القوائم بإفتراض أن سعر الدولار 5.6 جنيه، وتبين لك عند القيام بإجراءات الإختبار أن سعر الدولار فى سوق الصرف أصبح 6.20 جنيه اعتباراً من 2003/12/17.

الحل :

يبدى مراجع الحسابات رأى معاكس بسبب تغير سعر الدولار فى سوق الصرف إلى 5.6 جنيه، مما أدى إلى عدم ملائمة إفتراض أن سعر الدولار 6.2 جنيه وكان هذا التغير جوهرياً نظراً لأن شركة الياسمين تعمل فى مجال إستيراد أدوات التجميل، يتكون التقرير من 5 فقرات هى :

تمهيدية - نطاق - توضيحية - رأى - تحذيرية كما فى الحالة رقم (4) على النحو التالى :

الفقرة التوضيحية :

" إتضح لنا عدم ملائمة إفتراض الإدارة أن سعر الدولار 5.60 جنيه بسبب أن سعر الدولار المعلن فى سوق الصرف إعتباراً من 2003/12/17 يبلغ 6.2جنيه للدولار.

فقرة الراى :

" بناء على مراجعتنا أو إختبارنا للأدلة المؤيدة للإفتراضات التى إستندت إليها الإدارة فى إعداد القوائم المالية التقديرية عن السنة المالية المنتهية فى 2004/12/31، وكما أوضحنا فى الفقرة السابقة فإن القوائم المالية التقديرية والمذكورة أعلاه لا تستند فى إعدادها إلى إفتراضات واقعية . "

وتظل الفقرة التمهيدية وفقرة النطاق والفقرة التحذيرية كما هى فى الحالة رقم (1).

الفصل التاسع

بعض الخدمات الحديثة غير التقليدية لمراجع الحسابات في بيئة الخصخصة

الفصل التاسع

بعض الخدمات الحديثة غير التقليدية لمراجع الحسابات

فى بيئة الخصخصة

مقدمة :

اتسمت بيئة الأعمال بمصر فى مطلع القرن الحادى والعشرين، بالعديد من السمات، أهمها تحول الاقتصاد المصرى بقوة متسارعة نحو إقتصاد السوق، الأمر الذى تعكسه وتعبر عنه العديد من المتغيرات، لعل أهمها خصخصة العديد من وحدات قطاع الأعمال العام، ودعم وإعادة تنظيم وتطوير سوق المال، والسير فى إتجاه تحرير التجارة الخارجية والتى تشمل الخدمات أيضاً، وصدور العديد من القوانين الإقتصادية الهامة مثل قانون التأجير التمويلى، وقانون البنوك الموحدة، وقانون العمل الموحد، وقانون البيئة. وغيرها من القوانين، وصدور العديد من القرارات الهامة عن الهيئة العامة لسوق المال وبورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية بهدف تحقيق الكفاءة المنشودة لسوق الأوراق المالية من خلال توفير جميع المعلومات لكافة المتعاملين فى الوقت المناسب وبالوضوح الكافى الذى يتحقق من الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات التى يمكن أن تؤثر فى أسعار الأوراق المالية، وتعمل تلك القرارات على تحقيق التعاون والتكامل بين جميع الأطراف المشتركة فى تحقيق كفاءة السوق، الأمر الذى يكون له أكبر الأثر فى رفع عملية النمو الإقتصادى.

وفى نفس الوقت التمهيد التقنى والتشريعى للتحول نحو ممارسات التجارة الإلكترونية(1)، ووجود مشاريع للعديد من القوانين الإقتصادية الهامة.

(1) د. عبد الوهاب نصر، د. شحاته السيد شحاته، "مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات"، مرجع سابق.

ونتيجة للسمات والتحولات السابقة، وأهمها خصخصة العديد من شركات قطاع الأعمال العام في مصر، أصبحت تلك الشركات التي تم خصخصتها شركات مساهمة مصرية قطاع خاص خاضعة لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981، وقد أدى ذلك إلى وجود طلب متزايد، وفتح مجالات جديدة للعمل بالنسبة لمراجعي الحسابات من مكاتب المراجعة الخاصة، حيث يجب أن يقوم المساهمين الجدد للشركة من أفراد أو شركات أو إتحاد العاملين المساهمين وذلك من خلال الجمعية العمومية للشركة بعد خصخصتها بتعيين مراقب لحسابات الشركة من بين مكاتب المراجعة الخاصة، ويقوم مراقب الحسابات الخارجي في هذه الحالة بالرقابة على حسابات الشركة بمفرده في حالة بيع أو خصخصة أكثر من 75% من أسهم الشركة، وقد يقوم مراجع الحسابات الخارجي بالرقابة على حسابات الشركة بالإضافة إلى وجود رقابة من جانب مراجعي حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات إذا تم بيع أكثر من 50% وأقل من 75% من أسهم الشركة.

يتضح مما سبق وجود طلب متزايد من جانب أصحاب المصلحة في المشروع أو الطرف الثالث على مراجعة الحسابات، بل وينمو هذا الطلب بإستمرار من جانب أصحاب المصلحة في المشروع خاصة المساهمين والمستثمرين المحتملين وجهات منح الإئتمان خاصة كلما زاد المردود الإقتصادي لمراجعة الحسابات، وكلما زادت القيمة المضافة للمعلومات المستخدمة في إتخاذ القرارات نتيجة مراجعة تلك المعلومات، وبالتالي المساهمة في تخفيض خطر المعلومات الذي يواجه متخذي القرارات مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المالية خاصة المساهمين والمستثمرين المحتملين.

وبناءاً على ما سبق ونتيجة للسمات التي تتصف بها بيئة الأعمال في مصر حالياً ظهرت العديد من الخدمات الحديثة غير التقليدية لمراجع الحسابات.

ويختص هذا الفصل بدراسة بعض الخدمات الحديثة وغير التقليدية لمراجع الحسابات فى بيئة الخصخصة من ناحية طبيعتها وأنواعها ومتطلبات وإجراءات عملية المراجعة وكيفية التقرير عنها.

وسيتم التعرض لتلك الخدمات غير التقليدية من منظور معايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولى للمحاسبين IFAC، كذلك معايير المراجعة المصرية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم 625 لسنة 2000، والإصدارات المهنية الأمريكية الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA.

وسيتم فى هذا الفصل التعرض لطبيعة الخدمات الحديثة غير التقليدية لمراجع الحسابات فى بيئة الخصخصة، واستعراض أهم تلك الخدمات ثم التعرض بالتفصيل لكل خدمة من تلك الخدمات من ناحية طبيعتها وإجراءات المراجعة التى يجب القيام بها لأداء تلك الخدمة، وكيفية إعداد تقرير المراجعة عن أداء تلك الخدمة، حيث سنتعرض للموضوعات التالية :

اولاً : طبيعة الخدمات غير التقليدية لمراجع الحسابات.

ثانيا : أهم الخدمات الحديثة غير التقليدية لمراجع الحسابات فى بيئة الخصخصة.

وسنعرض لما سبق على النحو الوارد فى الصفحات التالية :

أولاً : طبيعة الخدمات غير التقليدية لمراجع الحسابات :

تختلف طبيعة وتوقيت ونطاق العمل فى مهام المراجعة غير التقليدية بإختلاف الظروف المتعلقة بكل مهمة، وعلى مراجع الحسابات أن يتأكد من وجود اتفاق تام مع العميل حول طبيعة المهمة بالتحديد وشكل ومحتويات التقرير الذى سيتم إصداره وذلك قبل بدء مراجع الحسابات فى تنفيذ المهمة.

ويجب على مراجع الحسابات عند التخطيط لأعمال المراجعة غير التقليدية أن يحصل على تفهم واضح للغرض الذى ستستخدم فيه المعلومات التى سيعد تقريره عنها، ومعرفة من هم مستخدمو هذه المعلومات، ولتفادى احتمال إستخدام تقرير المراجع فى أغراض لم يكن مخصصاً من أجلها، يجب على مراجع الحسابات أن يذكر فى صلب التقرير الغرض من إعداده، وكذلك وجود أى حظر على توزيعه أو استخدامه.

لا تسرى عمليات المراجعة غير التقليدية على المهام المتعلقة بالفحص المحدود للقوائم المالية أو تلك المتعلقة بتطبيق إجراءات متفق عليها أو بمهمة إعداد معلومات مالية. ويتعين على مراجع الحسابات دراسة وتقييم النتائج المستخلصة من الأدلة التى حصل عليها خلال عملية المراجعة (غير التقليدية) كأساس لإبداء رأيه، ويجب أن يتضمن تقرير المراجعة رأياً واضحاً ومكتوباً لمراجع الحسابات.

وعندما تكون المعلومات التى يقوم مراجع الحسابات بإعداد تقريره عنها قد أعدت وفقاً لشروط اتفاقية ما - يكون على مراجع الحسابات أن يأخذ فى اعتباره التفسيرات الهامة التى تبنتها الإدارة لتلك الشروط عند إعداد هذه المعلومات، وتعتبر هذه التفسيرات هامة فى حالة ما إذا كان تبنى تفسير آخر معقول سيؤدى لظهور إختلاف جوهرى فى المعلومات المالية، ويجب على مراجع الحسابات أن يتأكد من أنه قد تم الإفصاح الكافى عن التفسيرات الهامة لإتفاقية ما والتى تم فى ضوئها إعداد المعلومات المالية،

ويكون من الملائم أن يشير مراجع الحسابات في تقريره إلى الإيضاح المدرج ضمن المعلومات المالية والذي يصف هذه التفسيرات.

وتتشابه إجراءات تنفيذ أعمال المراجعة غير التقليدية ذات الطبيعة الخاصة بدرجة كبيرة مع إجراءات تنفيذ أعمال مراجعة القوائم المالية السنوية، كما أنه يمكن لمراجع الحسابات أداء إجراءات المراجعة على أساس إختباري في أعمال المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة.

ومن ناحية أخرى فإن مقياس الصدق المستخدمة في مراجعة القوائم المالية هي نفسها المقاييس المستخدمة في خدمات المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة، وأن أعمال المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة تشتمل أيضاً على تقييم السياسات المحاسبية المطبقة والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة، وكذلك سلامة العرض والإفصاح.

وتجدر الإشارة إلى أن القول بأن القوائم المالية تعبر بصدق (عدل)[1] Fairly Represent يعني أن المبادئ المحاسبية المطبقة تلقى القبول العام، وإنها ملائمة لظروف الممارسة المحاسبية المالية، بالإضافة إلى إستخدام مراجع الحسابات لحكمه الشخصي لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية ومرفقاتها تفصح عن كل الأمور الجوهرية التي تؤثر في إمكانية إستخدامها، وما إذا كانت المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية قد تم الإفصاح عنها بصورة ملائمة، وما إذا كانت هذه القوائم تعكس العمليات والأحداث الإقتصادية للمنشأة محل المراجعة بصورة تعبر عن مركزها المالي ونتيجة أعمالها وغيرها من الأمور المالية للمنشأة محل المراجعة بصورة سليمة.

(1) AICPA, SAS, No, 69, (1992).

وتجدر الإشارة إلى أن كلمة " المراجع " المستخدمة فى معايير المراجعة المصرية تعنى الشخص الذى يتحمل المسئولية النهائية عن إعتماد التقرير الذى يقدمه المراجع عن الخدمة المهنية المقدمة سواء كانت مراجعة القوائم المالية أو الخدمات ذات الصلة بها، وعند الإشارة إلى مراجعة القوائم المالية فإن كلمة " مراجع " تشير إلى " مراقب الحسابات " ، أما عند الإشارة إلى الخدمات الأخرى غير التقليدية ذات الصلة بعملية المراجعة فإن كلمة "مراجع "لا تعنى بالضرورة أن من يقوم بتقديم تلك الخدمات هو " مراقب الحسابات ".

وقد تناولت الإصدارات المهنية الدولية (1) والأمريكية (2) والمصرية(3) تقارير المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة.

ويجب أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات (غير المتحفظ) حول خدمات المراجعة ذات الأغراض الخاصة على العناصر الأساسية التالية طبقا للإصدارات الدولية.

أ- عنوان التقرير : تقرير المراجع المستقل عن مراجعة (يذكر الغرض).

ب- الجهة التى يوجه إليها التقرير (الجهة التى كلفت مراجع الحسابات).

جـ- الفقرة التمهيدية (الإفتتاحية) وتتضمن تحديد المعلومات المالية التى تم مراجعتها، وتحديد مسئولية الإدارة ومسئولية مراجع الحسابات.

د- فقرة النطاق وهى الفقرة التى تصف طبيعة عملية المراجعة غير التقليدية ، وتتضمن الإشارة إلى معايير المراجعة (الدولية أو

---

(1) IFAC, ISA, NO. 800, (1994).

(2) AICPA, SAS, No. 62, (1989).

(3) معيار المراجعة المصرى رقم 220.

المصرية) المستخدمة في أداء الخدمات غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة ووصف العمل الذى قام به مراجع الحسابات.

هـ- فقرة الرأى والتى تتضمن إبداء مراجع الحسابات لرأيه في المعلومات المالية التى قام بمراجعتها.

و- تاريخ التقرير، وعنوان، وتوقيع مراجع الحسابات.

ويفضل توحيد شكل ومحتوى تقرير مراجع الحسابات عن الخدمات غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة، لأن ذلك يساعد على زيادة تفهم القارئ للتقرير، ولأنه في بعض الحالات قد تطلب بعض الجهات الحكومية من مراجع الحسابات مراجعة بعض المعلومات المالية وإصدار تقرير عنها وفقاً لنموذج محدد لا يتفق مع الإصدارات الدولية، وفي هذه الحالة يجب على مراجع الحسابات دراسة هذا النموذج وإجراءات التعديلات اللازمة عليه حتى يتمشى مع تلك الإصدارات أو إرفاق تقرير منفصل.

ثانيا : الخدمات الحديثة غير لتقليدية لمراجع الحسابات فى بيئة الخصخصة :

هناك العديد من الخدمات الحديثة غير التقليدية التى يمكن أن يؤديها مراجع الحسابات فى بيئة الخصخصة وتتمثل أهم تلك الخدمات فى مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية أو جزء منها، ومراجعة مدى إلتزام منشأة ما بالشروط التعاقدية وكذلك أداء خدمة أو مهمة متفق عليها مع منشأة ما، ومراجعة الإفصاح عن المعلومات المالية الواردة فى صورة أشكال أو جداول معينة، ومراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبى شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية أو الدولية أو المعدة وفقاً لإجراءات تنظيمية وحكومية خاصة بجانب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وذلك على النحو التالى [1].

1. مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية أو جزء من القوائم المالية.
2. مراجعة عن مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية.
3. الإتفاق مع مراجع الحسابات على إنجاز مهمة أو خدمة معينة متفق عليها.
4. مراجعة الإفصاح عن المعلومات المالية الواردة فى صورة أشكال أو جداول معينة.
5. مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبى شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية أو الدولية.
6. مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإجراءات تنظيمية وحكومية خاصة بجانب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

وسنعرض لكل خدمة من تلك الخدمات غير التقليدية فى الصفحات التالية :

([1]) د. منصور البديوى، د. شحاته السيد شحاته، " دراسات فى الإتجاهات الحديثة فى المراجعة "، مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية (مرجع سابق).

1- مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية أو جزء من القوائم المالية :

فى ظل بيئة الخصخصة قد يطلب من مراجع الحسابات مراجعة أحد أو بعض أجزاء القوائم المالية التى تم مراجعتها، مثل حسابات العملاء، أو حسابات المخزون، أو حساب مكافأة لأحد العاملين أو حساب مخصص ضريبة الدخل، وإعداد تقرير مراجعة يتضمن رأيه الفنى فى هذا العنصر لتقديمه إلى إحدى الجهات لأغراض إتخاذ القرار، كجهات منح الإئتمان مثلا لإتخاذ قرار بمنح قرض بضمان هذا العنصر (المخزون أو العملاء).

وتجدر الإشارة إلى أن مراجعة بعض البنود أو المفردات التى لا تشتمل عليها القوائم المالية مثل عدد العاملين والخطط الإستثمارية المستقبلية ونصيب الشركة من السوق تعتبر معلومات أخرى مرافقة للقوائم المالية والتى يتم مراجعتها لمعرفة مدى تمشيها مع المعلومات المالية الواردة فى القوائم المالية.

ويقوم مراجع الحسابات بمهمة مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية أو وجزء منها بإعتباره مراجعا لحسابات المنشأة أو قد يقوم بها كخدمة أو كمهمة منفصلة، وتساعد عملية مراجعة بند أو أكثر من بنود القوائم المالية متخذى القرارات ومستخدمى القوائم المالية خاصة المتعاملين فى سوق الأوراق المالية على زيادة ثقتهم ودرجة اعتمادهم على المعلومات التى توفرها تلك البنود، ولا يؤدى هذا النوع من المهام إلى إصدار تقرير عن القوائم المالية كوحدة واحدة، ومن ثم فإن مراجع الحسابات يصدر تقريره متضمنا رأيه فقط عما إذا كان العنصر الذى تمت مراجعته قد تم إعداده – فى جميع جوانبه الهامة – بما يتفق مع الإطار المحاسبى الموضح.

وتوجد علاقات مترابطة بين العديد من بنود القوائم المالية، وعلى سبيل المثال – المبيعات وأرصدة حسابات العملاء، المخزون وحسابات الموردين، وعليه فعند إعداد تقرير عن مراجعة أحد بنود القوائم المالية قد لا

يستطيع مراجع الحسابات أحياناً أن يأخذ البند فى عزلة عن بنود أخرى بالقوائم المالية، ويتعين عليه أن يفحص معلومات مالية أخرى، ومن ثم فإنه على مراجع الحسابات عند تحديد نطاق المهمة أن يأخذ فى اعتباره بنود القوائم المالية ذات العلاقات المترابطة والتى يمكن أن تؤثر بصورة جوهرية على المعلومات التى سيتم إبداء الرأى عنها.

ويتعين على مراجع الحسابات أن يأخذ فى إعتباره مبدأ الأهمية النسبية للبند الذى سيتم إعداد التقرير عنه، فعلى سبيل المثال فإن رصيد حساب معين يوفر أساساً أقل لقياس الأهمية النسبية بالمقارنة بالقوائم المالية إذا أخذت كوحدة واحدة، ومن ثم فإن نطاق فحص مراجع الحسابات سيكون أكبر مما لو كان قد تم مراجعة نفس البند فى إطار إعداد تقرير عن القوائم المالية بالكامل.

ويجب على مراجع الحسابات إعلام العميل بأن تقريره عن أحد بنود القوائم المالية يجب ألا يصاحب القوائم المالية للمنشأة لا ينشر مع القوائم المالية الكاملة وذلك لتفادى الإيحاء لمستخدم التقرير بأن هذا التقرير يتعلق بالقوائم المالية بالكامل.

وينبغى أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات عن أحد بنود القوائم المالية عبارة توضح أساس المحاسبة الذى تم عرض البند وفقاً له، أو أن يشير إلى إتفاقية ما تحدد هذا الأساس ويجب أن يذكر فى فقرة الرأى ما إذا كان البند قد تم إعداده - فى كل جوانبه الهامة - بما يتفق مع الأساس المحاسبى المشار إليه وفى ضوء القوانين واللوائح ذات الصلة حيث تستهدف عملية مراجعة بند أو أكثر من القوائم المالية تحديد ما إذا كان هذا البند قد تم إعداده فى جميع جوانبه الهامة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية (أو الدولية) وفى ضوء القوانين واللوائح السارية.

وفى حالة إبداء رأى عكسى أو الامتناع عن إبداء رأى عن القوائم المالية بالكامل يمكن لمراجع الحسابات إعداد تقرير عن بعض أو أحد بنود القوائم المالية فقط فى حالة ما إذا كانت هذه البنود ليست بالحجم الذى يجعلها تمثل جزءاً كبيراً من القوائم المالية، حيث إن إصدار تقرير عن بند يمثل جزءاً كبيراً من قوائم مالية تم إبداء رأى عكسى أو الامتناع عن إبداء رأى عنها قد يحول الانتباه عن تقرير مراجعة القوائم المالية الكاملة.

وبإفتراض أن شركة الياسمين للتجارة (شركة مساهمة مصرية) قد طلبت من مراجع حساباتها الأستاذ / ياسر شحاته بمراجعة بيان العملاء فى 2003/12/31 الذى أعدته إدارة الشركة لتقديمه إلى البنك التجارى البحرى بالإسكندرية للحصول على قرض لتمويل صفقة شراء أجهزة كمبيوتر جديدة وذلك بضمان أرصدة العملاء وقد [illegible] مراجع الحسابات من صحة وسلامة وصدق أرصدة العملاء فى 2003/12/31.

وسيظهر تقرير مراجع الحسابات غير المتحفظ عن مراجعة بيان أرصدة العملاء فى 2003/12/31 على النحو التالى :

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة بيان أرصدة حسابات العملاء فى 2003/12/31 لشركة الياسمين للتجارة.

السادة/مجلس إدارة شركة الياسمين للتجارة (شركة مساهمة مصرية)

/ البنك التجارى البحرى بالإسكندرية.

راجعنا البيان الخاص بحسابات عملاء شركة الياسمين عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2003 وهذا البيان مسئولية الشركة ومسئوليتنا إبداء الرأى على هذا البيان فى ضوء مراجعتنا له.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأدا المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن البيان لا يحتوى على أخطاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص إختبارى للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالبيان، كما تتضمن أعمال المراجعة أي تقييماً للسياسات وللقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذى قدم به البيان، وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التى رأيناها لازمة لأغراض المراجعة، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا عل هذا البيان.

ومن رأينا أن بيان العملاء يعبر بصدق فى كل جوانبه الهامة عن أرصدة العملاء بالشركة فى 31 ديسمبر 2003 طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

الإسكندرية فى 2004/4/1

مراجع الحسابات
ياسر شحاته السيد
س.م.م ...

وفى حالة إبداء مراجع الحسابات لرأى متحفظ على بيان العملاء الذى أعدته إدارة شركة الياسمين (ش.م.م) بسبب وجود قيود غير جوهرية على نطاق أعمال المراجعة، أو بسبب الإختلاف مع الإدارة على بعض السياسات المحاسبية الخاصة بتسجيل حسابات العملاء. فإنه يجب أن يضيف لتقرير المراجعة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يبين فيها سبب إبدائه لرأى متحفظ ، مع بدء فقرة الرأى بعبارة فيما عدا ويظل باقى التقرير كما سبق.

أما فى حالة إبداء مراجع الحسابات لرأى معاكس على بيان العملاء الذى أعدته الإدارة بسبب وجود خروج جوهرى عن معايير المحاسبة المصرية لتسجيل حسابات العملاء أو خروج عن القوانين واللوائح السارية، فإن تقرير مراجعة بيان أرصدة العملاء يجب أن يتضمن فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يبين فيها أسباب إبدائه لرأى معاكس، على أن تتضمن فقرة الرأى الإشارة إلى أنه بناءاً على ما سبق شرحه فى الفقرة السابقة فمن رأينا أن بيان العملاء لا يعبر بوضوح عن أرصدة العملاء بالشركة فى 31 ديسمبر 2003 طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن لمراجع الحسابات الإمتناع عن إبداء الرأى فى بيان حسابات العملاء فى 2003/12/31 والذى أعدته إدارة شركة الياسمين وذلك فى حالة وجود قيود جوهرية فرضتها الإدارة على نطاق عملية المراجعة أو فى حالة فقد مراجع الحسابات لاستقلاله. وفى هذه الحالة سيكون مراجع الحسابات سيكون تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة أرصدة حسابات العملاء على النحو التالى :

- فى الفقرة التمهيدية عبارة " تم تكليفى بمراجعة بيان حسابات عملاء شركة الياسمين فى 2003/12/31 وإعداد هذا البيان مسئولية الإدارة بدلاً من عبارة راجعنا البيان الخاص بحسابات عملاء شركة الياسمين فى

2003/12/31 ولا يذكر عبارة أن مسئوليته إبداء الرأى على هذا البيان فى ضوء مراجعته له.

- لا يتضمن التقرير فى هذه الحالة فقرة نطاق.

- وجود فقرة توضيحية سابقة لفقرة الامتناع عن إبداء الرأى يبين فيها مراجع الحسابات أسباب الامتناع عن إبداء الرأى فى بيان حسابات العملاء فى 2003/12/31.

- فقرة الامتناع والتى يبين فيها مراجع الحسابات إمتناعه عن إبداء الرأى فى بيان حسابات العملاء فى 2003/12/31 بسبب ما أشار إليه فى الفقرة السابقة.

ونعرض فيما يلى أيضاً نموذج غير متحفظ عن مراجعة بيان المشاركة فى الأرباح وذلك بإفتراض أن شركة الياسمين التجارية قد طلبت من مراجع الحسابات الأستاذ / ياسر شحاته مراجعة بيان عائد مشاركتها فى أرباح شركة الرزق الصناعية (عائد حصتها أو إستثماراتها فى شركة الرزق) بغرض تقديمه إلى البنك الوطنى البحرى بالإسكندرية تمهيداً للحصول على قرض بضمان تلك الحصة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة بيان المشاركة فى الارباح لشركة الياسمين عن السنة المالية المنتهية فى 2002/12/31

السادة / بنـــك الوطنى البحرى بالإسكندرية

السادة / مجلس إدارة شركة الياسمين التجارية (ش.م.م).

راجعنا بيان المشاركة فى الأرباح المرفق لشــركة الياســمين عــن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2003، وهذا البيـــان مســئولية إدارة الشركة ومسئوليتنا إبداء الرأى على هذا البيان فى ضوء مراجعتنا له.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية (أو الدولية) وفى ضوء القوانين السارية وتتطلب معايير المراجعة المصرية (أو الدولية) تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن البيان لا يحتوى على أخطــاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص إختبارى للمستندات والأدلـــة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالبيان، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات وللقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التى أعــدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذى قدم البيان به، وقد حصلنـــا مــن الإدارة على البيانات والإيضاحات التى رأيناها لازمة لأغـــراض المراجعـــة، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا علـــى هذا الجدول.

ومن رأينا أن بيان المشاركة فى الأرباح يعبر بصدق فى كل جوانبه الهامة عن حصة شركة الياسمين التجارية فى أرباح شركة الرزق عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2003 وفقاً لشروط عقود العمل بين شركة الـــرزق والشركة المؤرخة فى 2000/1/11.

الإسكندرية فى 2004/3/3

مراجع الحسابات
ياسر شحاته السيد
س.م.م ...

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن يتضمن التقرير السابق إبــداء رأى متحفظ أو معاكس أو إمتناع عن إبداء الرأى على نحو ما سبق وأن بينا.

2- *مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية* :

قد يطلب من مراجع الحسابات مراجعة مدى إلتزام منشأة ما ببعــض الأمور المالية الواردة فى إتفاقات تعاقديــة، كصكــوك السـندات أو اتفاقــات القروض، وإعداد تقرير مراجعة عن مدى إلتزام المنشأة بالشروط التعاقديــة الواردة فى إتفاق تعاقدى معين وغالباً ما تتطلب مثل هــذه الإتفاقــات مــن المنشأة الإلتزام بمجموعة من الشروط تتعلق بأمور مثــل ســداد الفوائــد أو الحفاظ على نسب مالية محددة مسبقاً أو وجود حظر علــى ســداد توزيعــات الأرباح أو وجود حظر على إستخدام عائد بيع ممتلكات المنشأة، وكذلك بيــان مدى إلتزام المنشأة بسداد الأقساط أو الفوائد.

ويمكن لمراجع الحسابات قبول أداء الخدمة أو المهمة المتعلقة بإبداء الرأى عن مدى إلتزام المنشأة بالشروط التعاقدية فقط عندما تتعلــق نواحــى الإلتزام بأمور محاسبية ومالية تدخل ضمن نطاق الكفاءة المهنية له وضمــن نطاق معرفته وخبرته، وفى بعض الحالات التى تقع الأمور المطلوب مراجعتها خارج نطاق خبرة مراجع الحسابات يكون عليه أن يدرس ويقرر ما إذا كــان فى حاجة إلى الإستفادة من عمل خبير متخصص فى هذه الأمور.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من مراجعة مدى الإلــتزام بالشــروط التعاقدية هو إبداء الرأى فيما إذا كانت المنشأة قد إلتزمت بشــروط الإتفــاق، وهو الهدف الرئيسى من عملية مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقديــة ولا يهدف مراجع الحسابات من أداء تلك الخدمة إلى إبداء الرأى فى مدى ســلامة الشروط التعاقدية من الناحية القانونية.

ويجب أن يتضمن تقرير المراجعة فى هذه الحالة رأى مراجع الحسابات فيما إذا كانت المنشأة قد إلتزمت بشروط هذا الاتفاق، وهو الهدف الرئيسى من عملية مراجعة مدى الالتزام بالشروط التعاقدية.

ولاشك أن مثل هذا التقرير سيدعم من ثقة مستخدمى القوائم المالية فى قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها، ويزيد من ناحية أخرى من ثقة البنوك ومانحى الائتمان فى قدرة الشركة على سداد ديونها وبالشروط التعاقدية وبالتالى إتخاذ قرار منح الإئتمان للشركة.

وللتوضيح سنفترض أن البنك التجارى البحرى بالإسكندرية قد طلب من شركة الياسمين التجارية (ش.م.م) تقرير من مراجع حسابات الشركة عن مدى إلتزامها بالشروط التعاقدية لقرض بنك القاهرة - باريس بالإسكندرية والذى يبلغ قيمته 15 مليون جنيه وذلك لأغراض إتخاذ قرار بمنح قرض للشركة قيمته 20 مليون جنيه. وقد تبين لمراجع حسابات شركة الياسمين التجارية (ش.م.م) الأستاذ / ياسر شحاته أن الشركة قد إلتزمت بكافة المتطلبات المحاسبية والمالية لهذا القرض.

وفى هذه الحالة سيظهر تقرير مراجع الحسابات غير المتحفظ عن مراجعة مدى إلتزام شركة الياسمين (ش.م.م) بالشروط التعاقدية لقرض البنك الوطنى بالإسكندرية على النحو التالى :

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة مدى إلتزام شركة الياسمين التجارية (ش.م.م) بالشروط التعاقدية مع بنك القاهرة - باريس بالإسكندرية

السادة / مجلس إدارة شركة الياسمين (ش.م.م)

السادة / بنك إسكندرية التجارى البحرى

راجعنا مدى إلتزام شركة الياسمين التجارية (ش.م.م) بالمتطلبات المحاسبية والمالية الواردة فى الفقرات من ( ) إلى ( ) من الإتفاقية المؤرخة 1999/6/4 مع بنك القاهرة - باريس بالإسكندرية.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية (أو الدولية) الخاصة بمهام المراجعة المتعلقة بإلتزام بمتطلبات ما، وتتطلب معايير المراجعة تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب عما إذا كانت شركة الياسمين قد إلتزمت بمتطلبات الفقرات المشار إليها من الإتفاقية. وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص إختبارى ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسبا لإبداء رأينا.

من رأينا أن الشركة كانت فى كل الجوانب الهامة، ملتزمة بالمتطلبات المحاسبية والمالية الواردة فى فقرات الإتفاقية المشار إليها. وذلك فى 2002/6/4

الإسكندرية فى 2004/3/3

مراجع الحسابات
ياسر شحاته السيد
س.م.م ...

يتضح من التقرير السابق أنه يتكون من ثلاثة فقرات وهي الفقرة التمهيدية، وفقرة النطاق، وفقرة إبداء الرأى.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن لمراجع الحسابات إبداء رأى متحفظ فى تقريره عن مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية كما فى حالة وجود قيود غير جوهرية على نطاق أعمال المراجعة، ويرى أن تلك القيود لا تتطلب امتناعه عن إبداء الرأى، وكذلك فى حالة عدم إلتزام الشركة ببعض الشروط التعاقدية والتى رأى مراجع الحسابات وفقاً لأهميتها النسبية أنها لا تؤثر على إلتزامات الشركة بالشروط التعاقدية.

وفى حالة إبداء رأى متحفظ يتم إضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى لشرح أسباب التحفظ فى الرأى، ويتم تعديل فقرة الرأى لتبدأ بعبارة " فيما عدا ما ورد فى الفقرة السابقة " ، ويظل باقى التقرير كما هو فى حالة الرأى غير المتحفظ.

فعلى سبيل المثال إذا تبين لمراجع الحسابات أن الفوائد المدينة المسددة على قرض بنك القاهرة - باريس بالإسكندرية عن شهر ديسمبر 2003 تقل عن الفوائد المحددة فى إتفاقية القرض بمبلغ 2000 جنيه ويرى مراجع الحسابات إنه وفقاً لمفهوم الأهمية النسبية أن هذا الإختلاف لا يستدعى إبداء رأى معاكس، فى هذه الحالة تظهر الفقرة التوضيحية قبل فقرة الرأى على الصورة التالية :

" تبين أن الفوائد المسددة على قرض بنك القاهرة - باريس بالإسكندرية عن شهر ديسمبر 2003 تقل عن الفوائد المحددة فى إتفاقية القرض مع البنك الوطنى بمبلغ قيمته 2000 جنيه حيث بلغت الفوائد المسددة خلال شهر ديسمبر 2003 مبلغ .... جنيه فى حين أن الفوائد المدينة المحددة عن شهر ديسمبر 2003 فى إتفاقية القرض مع بنك القاهرة - باريس بالإسكندرية تبلغ .... جنيه.

وتظهر فقرة الرأى بعد ذلك على الصورة التالية :

" فيما عدا ما تم الإشارة إليه فى الفقرة السابقة، فمن رأينا أن الشركة كانت فى كل الجوانب الهامة ملتزمة بالمتطلبات المحاسبية والمالية الواردة فى فقرات الإتفاقية المشار إليها ".

أما إذا رأى مراجع الحسابات عدم إلتزام شركة الياسمين بالمتطلبات المحاسبية والمالية لهذا القرض بصورة تتطلب منه إبداء رأى عكسى، فإنه لابد من إضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يشرح فيها أسباب إبدائه لرأى عكسى، وتتضمن فقرة الرأى فى هذه الحالة الإشارة إلى أن الشركة غير ملتزمة بالمتطلبات المحاسبية والمالية الواردة فى فقرات إتفاقية القرض المشار إليها ".

فإذا تبين لمراجع الحسابات عدم سداد شركة الياسمين لأقساط القرض والفوائد عن شهرى نوفمبر وديسمبر 2003، فإنه يجب أن يبدى رأى معاكس وتظهر الفقرة التوضيحية قبل فقرة الرأى على النحو التالى :

" تبين لنا عدم إلتزام شركة الياسمين بالمتطلبات المالية والمحاسبية لإتفاقية القرض مع بنك القاهرة – باريس بالإسكندرية حيث لم تقم الشركة بسداد أقساط القروض وفوائدها عن شهرى نوفمبر وديسمبر 2003 ".

وتظهر فقرة إبداء الرأى فى هذه الحالة كما يلى :

" بناءاً على ما أشرنا إليه فى الفقرة السابقة فإن شركة الياسمين كانت غير ملتزمة بالمتطلبات المالية والمحاسبية الواردة فى فقرات الإتفاقية المشار إليها ".

ومن ناحية أخرى فإنه فى حالة إمتناع مراجع الحسابات عن إبداء الرأى فى مدى إلتزام الشركة بالشروط التعاقدية بسبب فرض الإدارة لقيود

جوهرية على نطاق أعمال المراجعة فإن تقرير المراجعة فى هذه الحالة يتضمن ما يلى :

- الفقرة التمهيدية تتضمن عبارة تم تكليفى بمراجعة مدى إلتزام شركة الياسمين بالمتطلبات المالية لإتفاقية القرض المؤرخة 2002/6/4 مع بنك القاهرة – باريس بالإسكندرية، وذلك بدلاً من إستخدام كلمة راجعنا.
- لا توجد فقرة نطاق.
- إضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الإمتناع عن إبداء الرأى لشرح أسباب الإمتناع عن إبداء الرأى.
- فقرة الإمتناع عن إبداء الرأى والتى يشير فيها مراجع الحسابات إلى أنه نتيجة للأسباب المشار إليها فى الفقرة السابقة لم يستطع إبداء الرأى فى مدى إلتزام الشركة بالمتطلبات المحاسبية والمالية الواردة فى فقرات إتفاقية القرض المشار إليها.

3- الإتفاق مع مراجع الحسابات على إنجاز مهمة او خدمة معينة متفق عليها

تناولت معايير المراجعة الدولية[1] عملية إتفاق مراجع الحسابات مع منشأة ما على إنجاز مهمة متفق أو خدمة معينة عليها بينه وبين المنشأة أو أى طرف ثالث ذو علاقة، بهدف توفير بعض الحقائق.

ويجب على مراجع الحسابات أن يحدد الإجراءات المتفق عليها مع العميل بدقة مثل الاتفاق على القيام ببعض الإجراءات المحددة لمراجعة حسابات الموردين، وقد تتضمن تلك الإجراءات مطابقة رصيد ميزان المراجعة مع رصيد حساب الأستاذ العام ومع مجموع الأرصدة الدائنة فى الأستاذ المساعد، وكذلك مراجعة فواتير الشراء ومراجعة الشيكات المسددة ومراجعة الخصومات، وتحديد فواتير الشراء غير المسددة، وقد تقوم جهة معينة مثل

---

(1) IFAC. ISA. NO. 920 (1994).

هيئة الرقابة على الصادرات بالإتفاق مع مراجع الحسابات على القيام ببعض الإجراءات المتفق عليها لمراجعة مبيعات البضاعة للخارج (مبيعات التصدير) وذلك بغرض تحديد قيمة الدعم الذى سيتم سداده للمنشأة عن مبيعات التصدير للخارج بغرض تشجيع الصادرات، وقد تتضمن تلك الإجراءات مطابقة فواتير مبيعات التصدير مع رصيد حساب مبيعات التصدير فى دفتر الأستاذ العام، وتحديد فواتير البيع للخارج غير المحصلة. وكذلك تحديد قيمة المبالغ المحصلة من عملاء الخارج، كما يمكن لأحد البنوك الإتفاق مع مراجع الحسابات على قيامه ببعض الإجراءات المتعلقة بمراجعة ما فى حالة دخول البنك كشريك مع المنشأة أو القيام بإجراءات معينة للتحقق من تسجيل منشأة ما للأرض، والتى ستدخل بها كشريك مع البنك فى تأسيس شركة جديدة.

ويجب أن يشير مراجع الحسابات فى تقريره إلى اسم الجهة الموجه إليها هذا التقرير (عادة اسم العميل الذى إتفق مع مراجع الحسابات على إنجاز هذه المهمة) مع تحديد المعلومات التى طبقت عليها الإجراءات المتفق عليها، وبيان أن الإجراءات المتفق عليها قد تم تنفيذها وأنه قد تم إنجازها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المتعلقة بتكليف مراجع الحسابات بإجراءات متفق عليها. ويجب أن يوضح تقرير المراجعة فى هذه الحالة الغرض من هذا التقرير، مع وصف الحقائق المكتشفة نتيجة القيام بتلك الإجراءات بصورة تفصيلية، مع توضيح أن تلك الإجراءات المتفق عليها لا تشكل عملية مراجعة أو فحص محدود، وبالتالى فإنه لن يتم إعطاء أى درجة تأكيد، حيث أن المستفيدين من التقرير هم الذين سيقومون بتقييم تلك الإجراءات وما توصل إليه مراجع الحسابات من نتائج، ويجب أن يشير مراجع الحسابات إلى أنه فى حالة قيامه بإجراءات إضافية بخلاف الإجراءات المتفق عليها فإنه ربما يتم إكتشاف حقائق أخرى، مع ضرورة الإشارة إلى أن هذا التقرير يقتصر إستخدامه فقط على الجهة التى إتفقت مع مراجع الحسابات على تلك المهمة.

وأخيراً يجب أن يحتوى هذا التقرير على تاريخ وعلى عنوان مراجع الحسابات وتوقيعه.

وفيما يلى نموذج لتقرير مراجع الحسابات عن إنجاز مهمة متفق عليها (كشف بعض الحقائق ذات الصلة بالدائنين) وفقاً لمعايير المراجعة الدولية.

تقرير مراجع الحسابات المستقل حول الحقائق المكتشفة
والمتعلقة بالدائنين

إلى (الجهة التى اتفقت مع المراجع ....)

قمت بإنجاز الإجراءات المتفق عليها معكم والمتعلقة بحسابات الدائنين لشركة الياسمين التجارية (شركة مساهمة مصرية) فى 2003/12/21 والمبينة بالكشوف المرفقة، وقد باشرت مهمتى وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. وفيما يلى ملخص لتلك الإجراءات التى تم القيام بها.

(يذكر الإجراءات التى تم القيام بها مع وصف الحقائق المكتشفة نتيجة القيام بتلك الإجراءات)

بالنظر لكون تلك الإجراءات المشار إليها لا تشكل عملية مراجعة أو فحص محدود وفقاً لمعايير المراجعة الدولية أو المحلية) فإننا لم نقم بإبداء أى تأكيد على حساب الدائنين فى 2003/12/31.

وفى حالة قيامنا بإجراءات إضافية فإن حقائق أخرى ربما يتم إكتشافها. إن هذا التقرير لا يستعمل لأى غرض آخر ولا يوزع على أى أطراف أخرى ويتعلق فقط بالحساب المشار إليه ولا يمتد إلى معلومات أخرى اشركة ....

الإسكندرية فى 2004/3/3

توقيع مراجع الحسابات
ياسر شحاته
س.م.م......

ويختلف تقرير مراجع الحسابات عن إنجاز مهمة متفق عليها، عن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية والذى يتضمن ضرورة إبداء الرأى فى ما إذا كان هذا العنصر قد تم إعداده فى كل جوانبه الهامة بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية أو المصرية، فى حين أن تقرير مراجع الحسابات عن إنجاز مهمة متفق عليها لا يتضمن إبداء الرأى أو إعطاء أى تأكيد، ويقتصرعلى وصف تلك الإجراءات وكشف الحقائق المكتشفة فقط حيث أن المستفيدين من التقرير هم الذين سيقومون بعملية التقييم ، كما أن إجراءات مراجعة عنصر معين من عناصر القوائم المالية لا يتفق عليها مع العميل بل يحددها مراجع الحسابات وفقاً لحكمه المهنى، فى حين أنه فى حالة الإتفاق على إنجاز مهمة معينة يتم الإتفاق بالتفصيل على الإجراءات التى سيقوم بها مراجع الحسابات.

ويوضح الجدول التالى مقارنة بين تقرير المراجع عن مراجعة عنصر وتقريره عن إنجاز مهمة متفق عليها.

	الإتفاق على إنجاز مهمة أو خدمة معينة متفق عليها	مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية
فقرة الرأى	لا توجد (كشف للحقائق فقط)	توجد (من رأينا أن ......)
إبداء الرأى	لا تتضمن إبداء رأى وإنما تقتصر على وصف الإجراءات وكشف الحقائق.	تتضمن إبداء رأى بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية والدولية
درجة التأكيد	لا تعطى أى تأكيد	عالية (تأكيد إيجابى)
إجراءات المراجعة	يتم الإتفاق عليها بالتفصيل مع المراجع	لا يتفق عليها بل يحددها المراجع وفق حكمه المهنى

وقد فرقت معايير المراجعة الدولية والمصرية بين عمليات المراجعة والخدمات الأخرى ذات الصلة بها وتتضمن الخدمات ذات الصلة كل من : الفحص المحدود والإجراءات المتفق عليها وإعداد القوائم المالية. وكما هو

موضح فى الجدول أدناه فالمراجعة والفحص المحدود يهدفان إلى تمكين المراجع من الحصول على تأكد عال ومتوسط على الترتيب، وهذه المصطلحات تستخدم للإشارة إلى درجات المقارنة بينهما. أما الإجراءات المتفق عليها وإعداد المعلومات المالية فلا تهدفان إلى التعبير عن أى تأكد.

المراجعة		الخدمات ذات الصلة		
طبيعة الخدمة	مراجعة	فحص محدود	إجراءات تتفق عليها	إعداد القوائم المالية
درجة التأكد التى يوفرها المراجع	عالية، ولكن لا تعطى تأكداً تاماً (تأكيد مناسب)	تأكد متوسط	لا يعطى أى تأكد	لا يعطى أى تأكد
ما يوفره التقرير	تأكد إيجابى	تأكد سلبى	الحقائق المكتشفة من الإجراءات	تحديد المعلومات التى تم إعدادها

ولا ينطبق هذا الإطار على الخدمات الأخرى المقدمة من المراجع مثل الضرائب والخبرة الإستشارية والإستشارات المالية والمحاسبية.

ويشير مصطلح التأكد فى هذا الإطار إلى قناعة المراجع بمدى الاعتماد على تأكيد يعطيه أحد الأطراف ليستخدم بمعرفة طرف آخر.

ومن أجل توفير هذا التأكد يقوم المراجع بتقييم الأدلة المستخلصة من الإجراءات التى نفذها ثم يقوم بعرض ما تم استخلاصه من نتائج. وتتحدد درجة القناعة، وبالتالى درجة التأكد التى يعطيها المراجع فى ضوء الإجراءات المنفذة والنتائج المستخلصة منها.

ويعطى المراجع فى عمليات المراجعة درجة عالية من التأكد (وليس تأكدا مطلقا) بأن المعلومات محل المراجعة تخلو من أى تحريف هام ومؤثر ويتم التعبير عن هذا إيجابيا فى تقرير مراقب الحسابات كتأكد معقول.

ويعطى المراجع فى مهام الفحص المحدود درجة تأكد متوسطة بأن المعلومات محل الفحص المحدود تخلو من أى تحريف هام ومؤثر ويتم التعبير عن هذا فى صورة تأكد سلبى.

ويقوم المراجع بالنسبة لمهام الإجراءات المتفق عليها، بإصدار تقرير بالحقائق المكتشفة من الإجراءات ولا يعطى أى تأكد وبدلاً من ذلك يقوم مستخدموا التقرير أنفسهم بتقييم الإجراءات والنتائج التى تضمنها تقرير المراجع ويقومون بالتوصل إلى استنتاجاتهم الخاصة.

ومن ناحية أخرى فإنه فى مهام إعداد القوائم والمعلومات المالية، وبالرغم من أن مستخدمى المعلومات المالية المعدة يحصلون على بعض الفوائد من أعمال المحاسب إلا أنه لا يوجد أى تأكد يعبر عنه فى التقرير (وقد استخدم مصطلح المحاسب بدلاً من المراجع للتعبير عن عمل المحاسب المستقل).

وتهدف مراجعة القوائم المالية إلى تمكين المراجع من إبداء رأى عما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت فى كل جوانبها الهامة طبقاً لإطار محاسبى محدد. والعبارة المستخدمة لذلك هى " تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة ". وينطبق نفس الغرض فى حالة مراجعة البيانات والمعلومات المالية المعدة طبقاً لأسس مناسبة.

ويحصل المراقب على أدلة مراجعة كافية تساعده فى التوصل إلى الاستنتاجات التى تمكنه من تكوين رأيه حول القوائم المالية.

ويدعم رأى مراقب الحسابات من مصداقية القوائم المالية وذلك بإعطائه درجة عالية (وليست مطلقة) من التأكد. ولا يمكن الوصول إلى التأكد التام لعدة أسباب مثل الحاجة إلى الحكم الشخصى واستخدام الأساليب الإختبارية، والمحددات التى تحيط بنظم الرقابة الداخلية والمحاسبية وإمكانية

حدوث تواطؤ بين العاملين وحقيقة أن أغلب الأدلة المتاحة للمراجع تكون فى طبيعتها مقنعة وليست حاسمة.

ويهدف الفحص المحدود للقوائم المالية إلى تمكين المراجع (فى ضوء الإجراءات التى لا توفر كل الأدلة التى قد تكون مطلوبة لأعمال المراجعة) من التقرير أنه لم ينم إلى علم المراجع أية تعديلات هامة أو مؤثرة ينبغى إجراؤها على القوائم المالية. والغرض نفسه ينطبق على الفحص المحدود للبيانات والمعلومات المالية المعدة طبقا لأسس مناسبة.

وتقتصر أعمال الفحص المحدود على الاستفسار من مسئولى المنشأة وتطبيق الإجراءات التحليلية، والتى تصمم لفحص مدى الثقة فى تأكيد من طرف معين ليستخدم بمعرفة طرف آخر. وعلى الرغم من أن الفحص المحدود يشمل تطبيق مهارات وأساليب المراجعة وتجميع الأدلة فإنه لا يتضمن عادة تقييما للسياسات والقواعد المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية واختبار السجلات والحصول على أدلة المراجعة عن طريق الاستفسار والاطلاع والمصادقات وإعادة الحساب والتى تتم عادة خلال تنفيذ مهمة المراجعة.

وعلى الرغم من محاولة المراجع أن يكون على دراية بالأمور الهامة ولكن إجراءات الفحص المحدود تجعل الوصول إلى هذا الهدف أقل حدوثا عنه فى المراجعة ولذلك فإن درجة التأكد الممنوحة تكون أقل فى الفحص المحدود عنها فى تقرير المراجعة.

أما فى مهمة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها، يعين المراجع لتنفيذ تلك الإجراءات التى لها طبيعة إجراءات المراجعة، والتى أقرتها المنشأة والمراجع وأى طرف ثالث ثم التقرير عن الحقائق المكتشفة، وعلى الموجه لهم التقرير تكوين استنتاجاتهم من تقرير الحقائق المكتشفة من المراجع. وتجدر الإشارة بأن استخدام التقرير يكون قاصرا على الأطراف التى أقرت الإجراءات المتفق

عليها حيث إن الآخرين والذين على غير علم بأسباب هذه الإجراءات قد لا يتفهموا النتائج.

ومن ناحية أخرى فإنه فى مهمة إعداد قوائم أو معلومات مالية، يقوم المحاسب المسئول باستخدام خبراته المحاسبية على عكس الخبرة من المراجعة وذلك لتجميع وتنسيق وتلخيص المعلومات المالية. وهى تتكون عادة من تقليص البيانات التفصيلية إلى شكل سهل ومفهوم دون اختبار التأكيدات فى هذه المعلومات ولا تسمح الإجراءات المنفذة والمصممة للمحاسب إبداء رأى على المعلومات المالية. إلا أن مستخدمى المعلومات المالية يحصلون على بعض الفوائد من استخدام المحاسب لخبرته وعنايته المهنية فى إعداد المعلومات المالية.

ويرتبط المراجع بالمعلومات المالية عندما يرفق تقريره على هذه المعلومات أو يوافق على استخدام اسمه فى ارتباط مهنى. وإذا لم يكن المراجع مرتبطاً بهذه الطريقة، فلا تقع على عاتقه مسئولية تجاه أى طرف ثالث. وإذا علم المراجع باستخدام اسمه بطريقة غير مناسبة على معلومات مالية، عليه أن يطلب من الإدارة عدم الاستمرار فى ذلك والتفكير فى إجراءات أخرى (إذا تطلب الأمر) مثل إبلاغ أى طرف ثالث معلوم يستخدم المعلومات بعدم أحقية استخدام اسم المراجع مرتبطاً بالمعلومات المالية. وقد يرى المراجع من الضرورى اتخاذ إجراءات أخرى مثل الاستعانة باستشارة قانونية.

ومن ناحية أخرى فإن الإصدارات المهنية[1] تناولت بعض الحالات التى يتم فيها تقييد إستخدام تقرير مراجع الحسابات، كما فى حالة إعداد تقرير مراجعة عن مدى إلتزام المنشأة ببعض الشروط التعاقدية. حيث يقتصر إستخدام تقرير المراجعة على الجهة التى طلبت إعداد هذا التقرير، وكذلك فى

(1) AICPA, SAS, NO. 87 (1999).

حالة إعداد تقرير مراجعة عن إنجاز مهمة متفقة حيث يجب على مراجع الحسابات الإشارة فى تقريره على أن هذا التقرير لا يستعمل لأى غرض آخر ولا يوزع على أى أطراف أخرى غير الجهة التى إتفقت مع مراجع الحسابات على إنجاز المهمة المتفق عليها.

4- مراجعة الإفصاح عن المعلومات المالية الواردة فى صور أشكال او جداول معينة.

فى بعض الأحيان قد تقوم الشركات بالإفصاح عن بعض المعلومات المالية فى صورة جداول أو أشكال معينة أو رسوم بيانية، وينعكس هذا الإفصاح بالطبع على صياغة تقرير مراجع الحسابات عن تلك المعلومات. ويجب أن يحدد تقرير المراجعة فى هذه الحالة مدى صحة هذه الجداول أو الأشكال أو الرسوم البيانية، وكذلك تحديد الجهة المعد لها هذه الجداول أو الأشكال أو الرسوم البيانية.

ومن أهم الحالات التى يتم فيها إستخدام مثل هذا التقرير هو طلب بعض البنوك أو مؤسسات التمويل كجهات مانحة للإئتمان من الشركات طالبة الإئتمان إعداد جداول توضح بعض النسب المالية مثل نسب التداول ونسب السيولة ونسب الربحية ومعدلات الدوران المختلفة ونسبة حقوق الملكية إلى الإلتزامات لمدة 10 سنوات سابقة لتاريخ التفاوض على منح القرض، وذلك لأغراض إتخاذ قرارات منح الإئتمان مع ضرورة وجود تقرير من مراجع الحسابات عن الإفصاح عن تلك المعلومات المالية التى تم إعدادها فى صورة جداول أو أشكال ورسوم بيانية.

وفى مثل هذه الحالات يجب أن يتضمن تقرير المراجعة الخاص الذى يعده مراجع الحسابات بشأن تلك الجداول والأشكال والرسوم البيانية ضرورة الإشارة إلى ما إذا كانت هذه النسب المالية قد أعدت بطريقة صحيحة، وأن تلك الجداول والأشكال والرسوم البيانية صحيحة وتعبر عن تلك النسب خلال

السنوات التى تم عنها حساب تلك النسب، مع ضرورة أن يحدد تقرير المراجعة الجهة المعد لها هذه الجداول والأشكال أو الرسوم البيانية والتى تم إعدادها لخدمة إدارة المنشأة والجهة مانحة الإئتمان.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن لمراجع الحسابات أن يتحفظ فى تقريره إذا تبين له عدم صحة بعض المعلومات المالية، أو عدم صحة الجداول أو الأشكال أو الرسوم البيانية فى التعبير عن تلك المعلومات المالية، وكذلك فى حالة وجود قيود غير جوهرية على نطاق أعمال المراجعة، وفى هذه الحالة لابد وأن يضيف لتقريره فقرة توضيحية قبل فقرة الرأى يشير فيها إلى أسباب التحفظ، على أن تتضمن فقرة الرأى عبارة " فيما عدا ما تم الإشارة إليه فى الفقرة السابقة فمن رأينا أن المعلومات المالية قد أعدت بطريقة صحيحة وأن الجداول أو الأشكال والرسوم البيانية صحيحة وتعبر عن تلك المعلومات المالية.

أما فى حالة ما إذا تبين لمراجع الحسابات عدم صحة المعلومات أو عدم صحة الجداول أو الأشكال البيانية فى التعبير عن تلك المعلومات المالية فإنه يجب أن يبدى رأياً عكسياً ويتطلب ذلك ضرورة إضافة فقرة توضيحية قبل فقرة الرأى يشرح فيها أسباب إبدائه لرأى عكسى على أن تتضمن فقرة الرأى الإشارة إلى أنه بناءاً على ما سبق الإشارة إليه فى الفقرة السابقة فمن رأينا أن المعلومات المالية قد أعدت بطريقة غير صحيحة أو أن الجداول أو الأشكال أو الرسوم البيانية غير صحيحة ولا تعبر عن تلك المعلومات المالية.

أما فى حالة وجود قيود جوهرية على نطاق أعمال مراجعة الإفصاح عن المعلومات المالية فى صورة أشكال أو جداول معينة بصورة لا تمكن مراجع الحسابات من إبداء رأيه فإنه يجب أن يمتنع عن إبداء الرأى ويشتمل تقرير المراجع فى هذه الحالة على ما يلى :

- الفقرة الإفتتاحية ويشير فيها مراجع الحسابات إلى أن تم تكليفه بمراجعة الإفصاح عن بعض المعلومات المالية فى صورة أشكال أو جداول معينة، وإن إعداد تلك المعلومات المالية والإفصاح عنها فى صورة الأشكال والجداول المرفقة مسئولية إدارة الشركة. أى لن يذكر فى تلك الفقرة كلمة راجعنا، وكذلك لا يشير إلى أن مسئوليته هى إبداء الراى فى مدى صحة حساب تلك المعلومات والإفصاح عنها فى صورة أشكال أو جداول معينة.
- لا توجد فقرة نطاق.
- فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى للإشارة إلى أسباب الإمتناع عن إبداء الرأى.
- فقرة الإمتناع عن إبداء الراى ويشير فيها مراجع الحسابات إلى إمتناعه عن إبداء الرأى فى مدى صحة المعلومات المالية، ومدى صحة الإفصاح عن تلك المعلومات فى صورة أشكال أو جداول معينة وذلك بسبب ما سبق الإشارة إليه فى الفقرة السابقة.

5- **مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبى شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية او الدولية.**

يتم عادة إعداد وعرض القوائم المالية سنوياً لتلبية إحتياجات عدد متنوع من مستخدمى القوائم المالية. ويعتمد كثير من مستخدمى القوائم المالية على البيانات الواردة بها كمصدر أساسى للمعلومات وذلك لأنه من غير المتاح لهم الحصول على معلومات إضافية أخرى لتلبية احتياجاتهم الخاصة. لذلك فمن المطلوب إعداد القوائم المالية طبقاً لأحد أو خليط من :

(أ) معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 1997 والمعدلة بالقرار 345 لسنة 2002.

(ب) معايير المحاسبة الدولية.

(ج) أى إطار محاسبى آخر شامل يصدر من جهة رقابية مصمم لإعداد تقارير مالية على أن يتم الإفصاح عن هذا الإطار فى القوائم المالية مثل الإطار المكمل للنظام المحاسبى والموحد الصادر بقرار السيد / رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم 2644 لسنة 1996.

ويتكون الإطار المحاسبى الشامل من مجموعة من القواعد المستخدمة فى إعداد القوائم المالية والتى تسرى على كافة البنود الهامة ويكون لها ما يؤيد إستخدامها، وقد يتم إعداد القوائم المالية لأغراض خاصة بما يتفق مع إطار محاسبى شامل بخلاف معايير المحاسبة الدولية أو المصرية (والمشار إليه فيما بعد بالإطار المحاسبى الشامل الآخر)، ولا تعتبر مجموعة القواعد المحاسبية التى تعد وفقاً لرغبات شخصية بمثابة إطار محاسبى شامل، وقد يتضمن الإطار المحاسبى المستخدم لإعداد القوائم المالية بخلاف معايير المحاسبة المصرية أو الدولية على ما يلى :

(أ) القواعد التى تستخدمها المنشأة لإعداد الإقرار الضريبى عن الدخل.

(ب) إستخدام الأساس النقدى للمحاسبة.

(ج) قواعد إعداد التقارير المالية الخاصة بجهات حكومية.

وينبغى أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات على القوائم المالية وفقاً لإطار محاسبى شامل آخر عبارة توضح الإطار المحاسبى المستخدم. أو أن تتم الإشارة إلى الإيضاح بالقوائم المالية التى يفصح عن هذه المعلومات وذلك قبل فقرة الرأى. وينبغى أن يذكر فى فقرة الرأى ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها – فى كل جوانبها الهامة – بما يتفق مع الإطار المحاسبى المعين.

ويجب على مراجع الحسابات أن يراعى ما إذا كان عنوان القوائم المالية أو وأحد الإيضاحات الخاصة المرفق بها يوضح للقارئ أن هذه القوائم لم يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية أو الدولية.

وعلى سبيل المثال فإن القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس ضريبي يمكن أن تعنون " قائمة الإيرادات والمصروفات - وفقاً للأساس الضريبي " والقوائم المالية المعدة وفقاً للأساس النقدى يمكن أن يكون عنوانها " قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية " . وفى حالة ما إذا كانت القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبى شامل آخر غير معنونة على النحو الملائم أو إذا لم يتم الإفصاح عن الأساس المحاسبى بدرجة كافية، يجب على المراجع إصدار تقرير برأى معدل (رأى متحفظ أو معاكس) بما يتناسب مع الموقف.

وبإفتراض قيام مراجع الحسابات بمراجعة قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية لشركة الياسمين التجارية عن السنة المالية المنتهية فى 2003/12/31، والتى تم إعدادها بإستخدام الأساس النقدى وهو إطار محاسبى شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية أو الدولية. فى هذه الحالة سيظهر تقرير مراجع الحسابات على الصورة التالية :

أ- عنوان التقرير : " تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية ".

ب- الجهة التى يوجه إليها التقرير : السادة / مساهمى شركة الياسمين (شركة مساهمة مصرية).

ج- الفقرة التمهيدية (الفقرة الإفتتاحية أو فقرة المقدمة) :

راجعنا قائمة المقبوضات والمدفوعات لشركة الياسمين عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2003 وهذه القائمة مسئولية إدارة الشركة ومسئوليتنا إبداء الرأى على هذه القائمة فى ضوء مراجعتنا لها.

د- فقرة النطاق :

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية أو الدولية وفى ضوء القوانين واللوائح السارية، وتتطلب معايير المراجعة المصرية أو

الدولية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القائمة المالية لا تحتوى على أخطاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص إختبارى للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقائمة المالية، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذى قدمت به القائمة المالية، وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التى رأيناها لازمة لأغراض المراجعة، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القائمة المالية.

هـ- تحديد الإطار المحاسبى المستخدم فى إعداد القوائم المالية :

إن سياسة الشركة هى إعداد القائمة المالية المرفقة على أساس المقبوضات والمدفوعات النقدية، وفقاً لهذا الأساس يتم تحقق الإيراد عند تحصيله وليس عند إكتسابه وكذلك يتم تحقق المصروف عند سداده وليس عند إستحقاقه.

و- فقرة الرأى :

ومن رأينا أن القائمة المرفقة تعبر بصدق فى كل جوانبها الهامة عن الإيرادات المحصلة والمصروفات المدفوعة بواسطة الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2003 طبقاً لأساس المقبوضات والمدفوعات النقدية كما هو موضح فى الإيضاح رقم (..).

ز- تاريخ التقرير وعنوان وتوقيع مراجع الحسابات.

وفيما يلى مثال لتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبى شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية (قوائم مالية معدة وفقاً للأساس النقدى) وذلك كما ورد فى معايير المراجعة المصرية.

تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية لشركة ....
المعدة وفقاً للأساس النقدى

السادة ....

راجعنا قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية لشركة .... عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر .... وهذه القائمة مسئولية إدارة الشركة ومسئوليتنا إبداء الرأى على هذه القائمة فى ضوء مراجعتنا لها.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القائمة المالية لا تحتوى على أخطاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص إختبارى للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقائمة المالية، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات وللقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذى قدمت به القائمة المالية، وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التى رأيناها لازمة لأغراض المراجعة، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القائمة المالية.

إن سياسة الشركة هى إعداد القائمة المالية المرفقة على أساس المقبوضات والمدفوعات النقدية، وفقاً لهذا الأساس يتم تحقق الإيراد عند تحصيله وليس عند اكتسابه وكذلك يتم تحقق المصروف عند سداده وليس عند استحقاقه.

ومن رأينا أن القائمة المرفقة تعبر بوضوح فى كل جوانبها الهامة عن الإيرادات المحصلة والمصروفات المدفوعة بواسطة الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر .... طبقاً لأساس المقبوضات والمدفوعات النقدية كما هو موضح فى الإيضاح رقم (......).

الإسكندرية فى 2004/3/3

توقيع المراجع
ياسر شحاته السيد
سجل محاسبين ومراجعين رقم ..

وتجدر الإشارة إلى أنه فى حالة إبداء مراجع الحسابات لرأى متحفظ فى تقريره بسبب إختلافه مع الإدارة بشأن بعض السياسات المحاسبية أو بسبب وجود قيود على نطاق أعمال المراجعة لأغراض خاصة ويرى مراجع الحسابات أن تلك القيود لا تتطلب إمتناعه عن إبداء الرأى، فإن تقرير مراجع الحسابات المتحفظ يجب أن يتضمن فى هذه الحالة فقرة توضيحية سابقة على فقرة الرأى يشرح فيها أسباب التحفظ فى الرأى، وسيتم تعديل فقرة الرأى لتبدأ بعبارة " فيما عدا الآثار المترتبة على ما ورد فى الفقرة السابقة "، ويظل باقى التقرير كما هو فى حالة الرأى النظيف (غير المتحفظ).

وبإفتراض أن مراجع الحسابات لم يستطع مراجعة العمليات النقدية لفرع جرجا ويرى وفقاً لحكمه الشخصى وللأهمية النسبية لعمليات فرع جرجا أنه سيحتفظ فى تقريره فى هذه الحالة سيقوم بإضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى كما يلى :

" لم نستطع القيام بإجراءات المراجعة للعمليات النقدية لفرع جرجا ".

وتظهر فقرة الرأى على الصورة التالية :

" فيما عدا الآثار التى قد ترتب على عدم مراجعة العمليات النقدية لفرع جرجا، والواردة فى الفقرة السابقة فإن القائمة المرفقة بغير صدق فى كل جوانبها الهامة عن الإيرادات المحصلة والمصروفات المدفوعة بواسطة الشركة عن السنة المالية المنتهية فى 2003/12/31 طبقاً لأساس المقبوضات والمدفوعات النقدية كما هو موضح فى الإيضاح رقم (..).

أما إذا رأى مراجع الحسابات أن هناك ما يستدعى إبداء رأى معاكس بسبب أن هناك خروج جوهرى عن الإطار المحاسبى الشامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية أو الدولية فإن تقرير المراجعة يجب أن يتضمن فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يشرح فيها أسباب إبداء الرأى المعاكس، وتتضمن فقرة الرأى عبارة : " بناءاً على مـا ورد فى الفقرة السابقة،

فمن رأينا أن القائمة المرفقة لا تعبر فى كل جوانبها الهامة عن الإيرادات المحصلة والمصروفات المدفوعة بواسطة الشركة عن السنة المالية المنتهية فى 2003/12/31 كما هو موضح فى الإيضاح رقم (..).

ومن ناحية أخرى فإنه فى حالة إمتناع مراجع الحسابات عن إبداء الرأى بسبب وجود قيود جوهرية على عمليات المراجعة بحيث لم يتمكن من القيام بإجراءات المراجعة المطلوبة، أو فقده لإستقلاله فإن تقرير المراجعة فى هذه الحالة سيتضمن فى الفقرة التمهيدية عبارة تم تكليفى بمراجعة قائمة المقبوضات والمدفوعات لشركة .... عن السنة المالية المنتهية فى .. / .. / ... وهذه القائمة مسئولية إدارة الشركة (أى لن يذكر كلمة راجعنا ولن يذكر عبارة ومسئوليتنا إبداء الرأى على هذه القائمة فى ضوء مراجعتنا لها)، ولن يتضمن تقرير المراجعة فى هذه الحالة فقرة نطاق، مع إضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الإمتناع عن إبداء الرأى يبين فيها أسباب الإمتناع عن إبداء الرأى والتى سيشير فيها إلى إمتناعه عن إبداء الرأى بسبب ما سبق شرحه فى الفقرة التوضيحية السابقة.

وسنعرض فيما يلى نموذج لتقرير غير متحفظ عن مراجعة قوائم مالية معدة وفقاً لأساس ضريبة الدخل (القواعد التى تستخدمها المنشأة لإعداد الإقرار الضريبى).

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة القوائم المالية المعدة وفقا لأساس ضريبة الدخل

السـادة / ....

راجعنا القوائم المالية المعدة وفقا لأساس ضريبة الدخل لشـركة .... عن السنة المالية المنتهية فـى 31 ديسـمبر 2003 وهـذه القوائم مسئولية إدارة الشركة ومسئوليتنا إبداء الرأى على هذه القوائم فى ضوء مراجعتنا لها.

وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية (أو الدوليـة) وفى ضوء القوانين السارية، وتتطلـب معـايير المراجعـة المصريـة (أو الدولية) تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسـب بـأن القوائم المالية لا تحتوى على أخطاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعـة إجراء فحص إختبارى للمستندات والأدلة المؤيـدة للقيـم والإيضاحـات الواردة بالقوائم المالية.

كما تتضمن أعمال المراجعة أيضا تقييما للسياسـات وللقواعـد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذلـك سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التى رأيناها لازمة لأراض المراجعة ونرى أن مـا قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائـم المالية.

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بصدق فـى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى 31 ديسمبر 2003 وعن إيراداتها ومصروفاتها عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلـك طبقا للأساس المحاسبى المستخدم لأغراض ضريبة الدخل كما هو موضح فى الإيضاح رقم (..).

الإسكندرية فى 2004/3/3

توقيع مراجع الحسابات
ياسر شحاته السيد
س.م.م ....

وبالتأكيد يمكن أن يتضمن التقرير السابق إبداء رأى متحفظ أو معاكس أو إمتناع عن إبداء الرأى على نحو ما سبق وأن بينا.

6- مراجعة القوائم المالية الواردة المعدة وفقا لإجراءات تنظيمية وحكومية خاصة بجانب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

قد يطلب من مراجع الحسابات مراجعة القوائم المالية لمنشأة ما والمعدة وفقاً لإجراءات وطرق ومبادئ محاسبية خاصة تفرضها بعض الجهات الحكومية على الشركات والوحدات التابعة لها، والتى تخضع لإشرافها مثل النظام المحاسبى الخاص الذى تفرضه هيئة التجارة الأمريكية على شركات السكك الحديدية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية التى تفرضها مصلحة الضرائب الأمريكية على الشركات، واللازم إتباعها فى حساب الربح الضريبى الخاص بالفترة المالية المعد عنها القوائم المالية السنوية أو كما هو الحال فى مصر حيث يتم إعداد القوائم المالية فى بعض الشركات وفقاً لإجراءات تنظيمية وحكومية خاصة كما هو الحال فى شركات التأمين، وفى البنوك التجارية وصناديق الإستثمار وشركات السمسرة وغيرها.

ولا يختلف تقرير المراجعة فى هذه الحالة عن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (معايير المحاسبة المصرية أو الدولية مثلاً). والسابق دراسته فيما عدا أنه يجب على مراجع الحسابات أن تشير فى تقريره فى مثل هذه الحالات فى فقرة سابقة على فقرة الرأى إلى ذلك الإجراءات التنظيمية والحكومية الخاصة، وأن يشير فى فقرة الرأى إلى أن هذه القوائم تعبر بصدق فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى فى نهاية السنة المالية ونتيجة النشاط والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية فى ذات التاريخ فى ضوء المبادئ والأسس المحاسبية الواردة عن الجهات التى تقوم بإصدارها.

ومن ناحية أخرى لا تختلف بدائل الرأى وأسبابها وشكل تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإجراءات تنظيمية وحكومية خاصة بجانب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (تقرير يتضمن رأى متحفظ أو رأى معاكس أو إمتناع عن إبداء الرأى) عن بدائل الرأى وأسبابها وشكل تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية.

ولاشك أن لهذا التقرير أهمية خاصة فى مصر، كما فى حالة مراجعة شركات التأمين التى تقوم بإعداد ونشر قوائمها المالية وفقاً لأسس حددتها هيئة الرقابة والإشراف على شركات التأمين (قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر رقم 91 لسنة 1995)، وكذلك عند مراجعة البنوك، أو عند مراجعة صناديق الإستثمار أو حسابات شركات السمسرة وشركات الإستثمار على نحو ما سبق وأن بينا فى الفصول السابقة من هذا الكتاب، الأمر الذى يتطلب من مراجع الحسابات فى مصر فى مثل هذه الحالات ضرورة الإشارة فى تقرير المراجعة إلى الإجراءات والقوانين التى على أساسها تم إعداد القوائم المالية مع ضرورة الإشارة فى فقرة الرأى إلى أن القوائم المالية تعبر بصدق فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى ونتيجة النشاط والتدفقات النقدية فى ضوء تلك الإجراءات التنظيمية والقوانين المعدة على أساسها القوائم المالية بجانب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

أسئلة وحالات الفصل التاسع
والإجابة عليها

السؤال الأول :

ما المقصود بأن القوائم المالية تعبر بصدق وفقاً للإصدارات المهنية الأمريكية؟ وهى يمكن تطبيق مقاييس الصدق السابقة على بعض خدمات المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة؟

إجابة السؤال الأول :

المقصود بأن القوائم المالية تعبر بصدق أن :

- المبادئ المحاسبية المطبقة تلقى القبول العام.
- المبادئ المحاسبية المطبقة ملائمة لظروف الممارسة المحاسبية المالية.
- القوائم المالية ومرفقاتها تفصح فى كل الأمور الجوهرية التى تؤثر فى إمكانية إستخدامها.
- المعلومات المحاسبية التى توفرها القوائم المالية قد تم الإفصاح عنها بصورة ملائمة.
- القوائم المالية تعكس العمليات والأحداث الإقتصادية المنشأة من المراجعة بصورة تعبر عن مركزها المالى ونتيجة نشاطها بصورة سليمة.

وتستخدم نفس مقاييس الصدق السابقة فى مهام المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة بالإضافة إلى تقييم السياسات المحاسبية المطبقة والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض والإفصاح.

السؤال الثانى :

ما هى العناصر الأساسية لتقرير مراجع الحسابات عن مهام المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة؟

إجابة السؤال الثانى :

العناصر الأساسية لتقرير مراجع الحسابات عن مهام المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة هى :

أ- عنوان التقرير.

ب- الجهة التى يوجه لها التقرير.

جـ- الفقرة الإفتتاحية التمهيدية.

د- فقرة النطاق.

هـ- فقرة الرأى.

و- تاريخ التقرير وعنوان وتوقيع مراجع الحسابات.

ولتحديد محتوى كل عنصر.

السؤال الثالث :

أذكر بعض الأمثلة عن الإطار المحاسبى المستخدم لإعداد القوائم المالية بخلاف معايير المحاسبة الدولية أو المصرية؟

إجابة السؤال الثالث :

- القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس ضريبة الدخل.

- القوائم المالية المعدة وفقاً للأساس النقدى.

- القوائم المالية المعدة وفقاً لقواعد خاصة لجهات حكومية معينة.

السؤال الرابع :

بين أوجه الإختلاف بين تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية، وتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبى شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية أو الدولية.

إجابة السؤال الرابع :

يتمثل الإختلاف فى أن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لإطار محاسبى شامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية الدولية يجب أن يتضمن فقرة قبل فقرة الرأى لتحديد الإطار المحاسبى المستخدم فى إعداد القوائم المالية، ويجب أن يذكر مراجع الحسابات فى فقرة الرأى ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها فى كل جوانبها الهامة بما يتفق مع الإطار المحاسبى المستخدم.

السؤال الخامس :

حدد الهدف من مراجعة بند أو أكثر من القوائم المالية.

إجابة السؤال الخامس :

الهدف من مراجعة بند أو أكثر من القوائم المالية هو تحديد ما إذا كان العنصر الذى تمت مراجعته قد تم إعداده فى جميع جوانبه الهامة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية أو الدولية أو الإطار المحاسبى المستخدم.

السؤال السادس :

ما هى الأسباب التى تستدعى تحفظ مراجع الحسابات فى تقريره عن مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية؟ وما هى فقرات التقرير فى هذه الحالة؟

إجابة السؤال السادس :

يحتفظ مراجع الحسابات فى تقريره عن مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية فى حالة وجود قيود غير جوهرية على نطاق أعمال المراجعة ويرى أن تلك القيود لا تتطلب إمتناعه عن إبداء الرأى وكذلك فى حالة عدم إلتزام الشركة ببعض الشروط التعاقدية والتى يرى مراجع الحسابات

وفقاً لأهميتها النسبية أنها لا تؤثر على إلتزامات الشركة بالشروط التعاقديـــة.
وفقرات التقرير فى هذه الحالة هـ

(تمهيدية - نطاق - توضيحية - رأى)

السؤال السابع

ما هى الأسباب التي تستدعى إبداء مراجع الحسابات لرأى معـــاكس فى تقريره عن مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية؟ وما هى فقرات التقرير فـــى هذه الحالة؟ مع صياغة فقرة الرأى.

إجابة السؤال السابع :

(الفقرات هى : تمهيدية - نطاق - توضيحية - رأى)

صياغة فقرة الرأى كما يلى :

" بناء على ما أشرنا إليه فى الفقرات السابقة، فإن الشركة كـــانت غير ملتزمة بالمتطلبات المالية والمحاسبية الواردة فى فقرات الإتفاقية المشار إليها ".

السؤال الثامن :

ما هى الأسباب التي تستدعى إمتناع مراجع الحسابات عـــن إبـــداء الرأى فى مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية؟ وما هى فقرات التقرير فـــى هـــذه الحالة؟ مع صياغة الفقرة التمهيدية.

إجابة السؤال الثامن :

(الفقرات هى : تمهيدية - توضيحية - إمتناع)

صياغة الفقرة التمهيدية كما يلى :

" تم تكليفي بمراجعة مـدى إلـتزام شـركة .... بالمتطلبـات المحاسبية والمالية الواردة في الفقرات .... مـن الإتفاقيـة المؤرخـة ... / ... / ...... مع ....

السؤال التاسع :

ما هى أوجه الإختلاف بين إنجاز مراجع الحسـابات لمهمـة متفـق عليها ومراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية؟

إجابة السؤال التاسع :

أنظر الكتاب : وستجد ما يلى :

	تقرير مراجع الحسابات عن إنجاز مهمة متفق عليها	تقرير مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية
إبداء الراى	لا يتضمـن إبـداء الـرأى أو إعطاء أى تأكيد " مجرد وصف الحقائق المكتشفة فقط"	إبداء الرأى فيما إذا كـان العنصر قد تم إعداده فى كل جوانبه الهامة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصريـة أو الدولية.
إجراءات المراجعة	يتفق عليها مراجع الحسـابات مع العميل بالتفصيل وكتابة	لا يتفـق عليـها مراجـع الحسابات مع العميـل بـل يحددها وفقا لحكمه المهنى

السؤال العاشر .

حدد أوجه الصواب أو الخطأ فى كل عبارة من العبارات التالية :

أ- يطبق على عمليات المراجعة غير التقليدية ذات الأغـراض الخاصـة كافة الإجراءات المتعلقة بالفحص المحدود للقوائم المالية.

ب- تختلف إجراءات تنفيذ أعمال المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة عن إجراءات تنفيذ أعمال مراجعة القوائم المالية السنوية.

جـ- يختلف تقرير مراجع الحسابات عن مهام المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة من الناحية الشكلية بإختلاف الغرض من إعداده.

د- يجب أن يمتنع مراجع الحسابات عن مهام المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة فى حالة ما إذا طلب منه إصدار تقرير عنها وفقا لنموذج محدد لا يتفق مع الإصدارات المهنية.

هـ- يجب على مراجع الحسابات إرفاق تقريره عن مراجعة أحد بنود القوائم المالية مع القوائم المالية للمنشأة.

و- يمكن لمراجع الحسابات إعداد تقرير مراجعة عن بعض بنود القوائم المالية رغم إمتناعه عن إبداء الرأى فى القوائم المالية الكاملة للشركة.

ز- يمكن لمراجع الحسابات إعداد تقرير مراجعة عن بعض بنود القوائم المالية رغم إبدائه لرأى عكسى فى القوائم المالية الكاملة للشركة.

ح- الهدف من مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية هو إبداء الرأى فى مدى سلامة الشروط التعاقدية من الناحية القانونية.

ط- الغرض من تقرير مراجع الحسابات عن إنجاز مهمة متفق عليها هو إعطاء تأكيد سلبى بأنه لم يتبين لمراجع الحسابات وجود أى تعديلات جوهرية ينبغى إجراؤها.

ى- يجب أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات عن إنجاز مهمة متفق عليها تقييم للإجراءات التى قام بها، وما توصل إليه من نتائج.

إجابة السؤال العاشر :

م	الإجابة	التبرير
أ-	العبارة خطأ	: حيث لا تسرى عمليات المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة على المهام المتعلقة بالفحص المحدود للقوائم المالية.
ب-	العبارة خطأ	: حيث تتشابه إجراءات تنفيذ أعمال المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة بدرجة كبيرة مع إجراءات تنفيذ أعمال مراجعة القوائم المالية السنوية، كما أنه يمكن لمراجع الحسابات أداء إجراءات المراجعة على أساس إختبارى فى أعمال المراجعة ذات الأغراض الخاصة.
جـ	العبارة خطأ	: حيث يفضل توحيد شكل ومحتوى تقرير المراجعة عن مهام المراجعة غير التقليدية ذات الأغراض الخاصة لأن ذلك يساعد على زيادة تفهم القارئ للتقرير.
د-	العبارة خطأ	: لأنه فى هذه الحالة يجب على مراجع الحسابات دراسة هذا النموذج وإجراء التعديلات اللازمة عليه حيث يتمشى مع تلك الإصدارات أو إرفاق تقرير منفصل.
هـ	العبارة خطأ	: يجب على مراجع الحسابات إعلام العميل بأن تقريره عن أحد بنود القوائم المالية يجب ألا يصاحب القوائم المالية للمنشأة وذلك لتفادى الإيحاء لمستخدم التقرير بأن هذا التقرير يتعلق بالقوائم المالية بالكاملة.

و-	العبارة صحيحة	: فى حالة الإمتناع عن إبداء الرأى عن القوائم المالية بالكامل يمكن للمراجع إعداد تقرير عن أحد بنود القوائم المالية فقط فى حالة ما إذا كانت هذه البنود ليست بالحجم الذى يجعلها تمثل جزء كبير من القوائم المالية حتى لا يحول الإنتباه عن تقرير مراجعة القوائم المالية الكاملة.
ز-	العبارة صحيحة	: نفس إجابة العبارة السابقة.
ح-	العبارة خطأ	: لأن الهدف هو إبداء الرأى فيما اذا كانت المنشأة قد إلتزمت بشروط الإتفاق وهو الهدف الرئيسى من عملية مراجعة مدى الإلتزام بالشروط التعاقدية
ط-	العبارة خطأ	: حيث يجب أن يوضح مراجع الحسابات ان تلك الإجراءات المتفق عليها لا تشكل عمليه مراجعة أو فحص محدود وبالتالى فإنه لن يتم إعطاء أى درجة تأكيد. أى لن يبدى أى رأى ولكن كشف الحقائق المكتشفة فقط.
ى-	العبارة خطأ	: حيث أن المستفيدين من التقرير هم الذين سيقومون بتقييم تلك الإجراءات وما توصل إليه مراجع الحسابات من نتائج وكشف للحقائق، ولن يبدى مراجع الحسابات أى رأى ولن يعطى أى تأكيد.

السؤال الحادى عشر :

حدد أوجه الصواب أو الخطأ فى كل عبارة من العبارات التالية :

أ- يتفق مراجع الحسابات فى حالة مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية على إجراءات مراجعة هذا العنصر، كما هو الحال فى حالة الإتفاق على إنجاز مهمة متفق عليها.

ب- يبدى مراجع الحسابات لرأيه فى حالة الإتفاق على مراجعة عنصر من عناصر القوائم المالية، كما هو الحال فى حالة الإتفاق على إنجاز مهمة معينة.

ج- يتشابه تقرير مراجعة القوائم المالية السنوية المعدة على أساس معايير المحاسبة المصرية تماما مع تقرير مراجعة القوائم المالية المعدة وفقا لإجراءات تنظيمية وحكومية خاصة بجانب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

د- الهدف من مراجعة الإفصاح عن المعلومات المالية فى صورة أشكال أو جداول معينة هو إبداء الرأى فى صدق تلك المعلومات.

هـ- يعتبر تقرير مراجعى الحسابات عن مراجعة صناديق الإستثمار بمثابة تقرير مراجعة غير تقليدى أو لأغراض خاصة.

و- لا يمكن لمراجع الحسابات قبول مهمة إبداء الرأى عن مدى إلتزام المنشأة بالشروط التعاقدية إلا عندما تتعلق نواحى الإلتزام بأمور محاسبية ومالية فقط.

ز- تضمنت فقرة الرأى غير المتحفظ فى تقرير مراجعة بيان حسابات العملاء لشركة الياسمين التجارية فى 2003/12/31 ما يلى :

" ونرى أن كل ما جاء فى بيان حسابات العملاء لشركة الياسمين التجارية فى 2003/12/31 صحيح وصادق ".

ح- يتضمن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة بيـان حسـابات العمـلاء لشركة ياسركو فى 2003/12/31 والذى يتضمن إمتناعه عن إبداء الـرأى ما يلى :

" تم تكليفى بمراجعة بيان حسابات العملاء لشركة الرزق التجارية فى 2003/12/31، وإعداد هذا البيان مسئولية الإدارة، ومسئوليتنا هـو إبـداء الرأى على هذا البيان فى ضوء مراجعتنا له ".

إجـابة السؤال الحادى عشر

م	الإجـابة	التبـريـر
أ-	العبارة خطأ	: لأن إجراءات مراجعة عنصر معيـن مـن عنـاصر القوائم المالية لا يتفق عليها مع العميل بل يحددهـا مراجع الحسابات وفقا لحكمه المهنى، فى حين أنـه فى حالة الإتفاق على إنجاز مهمة معينة يتم الإتفاق بالتفصيل على الإجراءات التى سيقوم بـها مراجـع الحسابات.
ب-	العبارة خطأ	. من الضرورى أن يبدى المراجع رأى فى ما اذا كـان العنصر من عناصر القوائم المالية قد تم إعداده فى كل جوانبه الهامة بما يتفق مع معايير المحاسبة الدوليـة أو المصرية، فى حين أن تقرير المراجع عـن إنجـاز مهمة متفق عليها لا يتضمن إبداء الرأى أو إعطاء أى تأكيد ويقتصر على وصف تلـك الإجـراءات وكشـف الحقائق المكتشفة فقط.
جـ	العبارة خطأ	: حيث يختلف التقرير المعد وفقا لإجراءات تنظيميـة وحكومية بجانب المبادئ المحاسبية المقبولـة عـن تقرير مراجعة القوائم المالية السـنوية مـن حيـث ضرورة أن يشير المراجع لذلك فى فقرة سابقة علـى

		فقرة الرأى للإجراءات التنظيمية والحكومية الخاصة التى إتبعها فى إعداد تقريره. وأن يشير فى فقرة الرأى إلى ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها فى كل جوانبها الهامة بما يتفق مع الإطار المحاسبى المستخدم.
د-	العبارة خطأ	: الهدف من مراجعة الإفصاح عن المعلومات المالية فى صورة أشكال أو جداول معينة هو إبداء الرأى فى مدى صحة تلك الجداول والأشكال البيانية فى التعبير عن تلك المعلومات المالية.
هـ-	العبارة خطأ	: لا يعتبر تقرير مراجعى الحسابات عن مراجعة صناديق الإستثمار تقرير مراجعة خاص حيث لا يختلف عن تقرير مراجعى الحسابات بصفة عامة فهو تقرير مراجعة مالية خارجية، وإن كان له طبيعة مميزة تفرضها طبيعة ونشاط وأهداف الصندوق.
و-	العبارة خطأ	: إذا كانت نواحى الإلتزام خارج نطاق خبرة المراجع يكون عليه أن يدرس ويقرر ما إذا كان فى حاجة إلى الإستفادة من عمل خبير متخصص فى هذه الأمور.
ز-	العبارة خطأ	: لأنه من الصحيح أن يذكر فى فقرة الرأى ما يلى: "ومن رأينا أن بيان العملاء يعبر بصدق فى كل جوانبه الهامة عن أرصدة العملاء بالشركة فى 2003/12/31 طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية".
ح-	العبارة خطأ	: لابد من حذف آخر جملة الخاصة بمسئولية المراجع.

السؤال الثاني عشر : الحالات

حدد التصرف المهنى فى تقرير المراجعة فى كل حالــة مــن الحــالات التالية :

الحالة رقم (1) :

كلفتك الجمعية العامة لشركة الياســمين (ش.م.م) بمراجعــة قائمــة المقبوضات والمدفوعات عن عام 2003، وتبين لك أن تلك القائمة تتفق فى كل جوانبها الهامة مع أساس المقبوضات والمدفوعات المستخدم.

الحــل

يبدى مراجع الحسابات رأى غير متحفظ ويتكون التقرير من :

فقرة تمهيدية – فقرة النطاق – تحديد الإطار المحاسبى المستخدم فــى إعداد القوائم المالية – فقرة الرأى ويظهر التقرير كما يلى :

عنوان التقرير : تقرير مراجع الحســابات المســتقل عــن مراجعــة قائمــة المقبوضات والمدفوعات النقدية

الجهة الموجه لها التقرير : إلى السادة / مساهمى شركة الياسمين (ش.م.م).

الفقرة الإفتتاحية :

" راجعنا قائمة المقبوضات والمدفوعات لشركة الياســـمين (ش.م.م) عن السنة المالية المنتهية فــى 2003/12/31 وهــذا القائمــة مســئولية إدارة الشركة، ومسئوليتنا إبداء الرأى على هذه القائمة فى ضوء مراجعتنا لها. ".

فقرة النطاق :

" وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصريــة وفــى ضــوء القوانين واللوائح السارية، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيــط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القائمة الماليــة لا تحتــوى علــى أخطاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص إختبــارى للمســتندات

والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقائمة المالية، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييما للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذى قدمت به القائمة المالية، وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التى رأيناها لازمة لأغراض المراجعة، ونرى أن ما قمنا من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القائمة المالية. ".

تحديد الإطار المحاسبى المستخدم فى إعداد القوائم المالية :

" إن سياسة الشركة هى إعداد القائمة المالية المرفقة على أساس المقبوضات والمدفوعات النقدية ووفقاً لهذا الأساس يتم تحقق الإيراد عند تحصيله وليس عند إكتسابه وكذلك يتم تحقق المصروف عند سداده وليس عند إستحقاقه. ".

فقرة الرأى :

" ومن رأينا أن القائمة المرفقة تعبر بصدق فى كل جوانبها الهامة عن الإيرادات المحصلة والمصروفات المدفوعة بواسطة الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى 2003/12/31 طبقاً لأساس المقبوضات والمدفوعات النقدية. ".

الإسكندرية فى ... / ... / ...

اسم المراجع / ....

توقيـــــع / ....

س.م.م / ....

الحالة رقم (2)

بإفتراض أنه تبين لك أن إدارة الشركة فى الحالة السابقة أدرجت ضمن المدفوعات فى القائمة السابقة مبلغ 25000 جنيه مصروف إقامة ممثلى الشركة.

الحـــل :

يبدى المراجع رأى متحفظ من خلال إضافة فقرة توضيحية سـابقة على فقرة الرأى. كما يلى :

الفقرة التوضيحية :

" لقد أدرجت ضمن المدفوعات فى القائمة السابقة مبلغ 25000 جنيـه مصروف إهلاك مبانى الشركة وهـذا لا يتمشـى مـع أسـاس المقبوضـات والمدفوعات. "

فقرة الرأى :

" فيما عدا ما تم مناقشته فى الفقرة السابقة، فمن رأينـا أن القائمـة المرفقة تعبر بصدق فى كـل جوانبـها الهامـة عـن الإيـرادات المحصلـة والمصروفات المدفوعة بواسطة الشـركة خـلال السـنة الماليـة المنتهيـة فى 2003/12/31 طبقاً لأساس المقبوضات والمدفوعات النقدية. "

وباقى فقرات التقرير مثل الحالة رقم (1)

الحالة رقم (3) :

بإفتراض أنك فى الحالة رقم (2) لم تستطع القيام بأعمـال المراجعـة بسبب وجود قيود جوهرية على عمليات مراجعـة فـرع الشـركة بأسـوان والقاهرة.

الحـــل :

يمتنع مراجع الحسابات عن إبداء الرأى كما يلى :

الفقرة التمهيدية :-

" كلفنا بمراجعة قائمة المقبوضات والمدفوعات لشركة النـاصر عـن السنة المالية المنتهية فى 2003/12/31، وهذه القائمة مسئولية إدارة الشركة."

الفقرة التوضيحية :

" لم نستطع القيام بأعمال المراجعة بسبب وجود قيود جوهرية على عمليات مراجعة فرع الشركة بأسوان والقاهرة. "

فقرة الإمتناع :

" نظراً لجوهرية الأمور الموضحة فى الفقرة السابقة، فإننا لن نستطع إبداء رأينا على القوائم المالية للشركة. "

كما يمكن لمراجع الحسابات فى هذه الحالة أن يتحفظ فى تقريره وفقاً لأهمية النسبية لعمليات فرع أسوان والقاهرة وفى هذه الحالة لن يختلف التقرير عن التقرير فى الحالة السابقة.

الحالة رقم (4) :

تبين لك عند مراجعة القوائم المالية لشركة الظافر فى 2003/12/31 والمعدة وفقاً لأساس ضريبة الدخل إدراج مبلغ 2 مليون جنيه ضمن المصاريف كتبرعات نصفها لإنشاء مسجد، والنصف الآخر لإنشاء مستشفى سرطان الأطفال (مستشفى حكومى).

الحل

يبدى مراجع الحسابات رأى معاكس بسبب أن هناك خروج جوهرى على الإطار المحاسبى الشامل بخلاف معايير المحاسبة المصرية أو الدولية. ويتطلب إضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يشرح فيها أسباب إبداء رأى معاكس تظهر كما يلى :

الفقرة التوضيحية :

" لقد تبين لنا عن مراجعة القوائم المالية فى 2003/12/31، والمعدة وفقاً لأساس ضريبة الدخل إدراج مبلغ 2 مليون جنيه ضمن المصاريف كتبرعات نصفها لإنشاء مسجد والنصف الآخر لإنشاء مستشفى سرطان الأطفال (مستشفى حكومى).

فقرة الرأى :

" فيما عدا ما تم مناقشته فى الفقرة السابقة، فمن رأينا أن القائمة المرفقة لا تعبر فى كل جوانبها الهامة وذلك طبقاً للأساس المستخدم لأغراض ضريبة الدخل بواسطة الشركة عن السنة المالية المنتهية فى 2003/12/31، كما هو موضح فى الإيضاح رقم (... ...). "

ولا تختلف الفقرة الإفتتاحية وفقرة النطاق عن التقرير غير المتحفظ الوارد فى الحالة رقم (1).

الحالة رقم (5) :

قام مراجع الحسابات ياسر شحاته بمراجعة بيان أعدته شركة الرزق لتجارة السيارات بالإسكندرية عن حسابات العملاء فى 2003/12/31 وذلك لتقديمه إلى البنك الوطنى بالإسكندرية تمهيداً للحصول على قرض لتمويل عملية إنشاء مركز خدمة وصيانة السيارات بمنطقة مرغم بضمان حسابات العملاء، وقد قام مراجع الحسابات بجمع الدليل الكافى على صدق أرصدة حسابات العملاء لشركة الرزق لتجارة السيارات فى 2003/12/31.

الحـل :

يبدى مراجع الحسابات رأى <u>غير متحفظ</u> ويتكون التقرير من 3 فقرات هى : تمهيدية - نطاق - رأى - ويظهر التقرير كما يلى :

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة بيان أرصدة حسابات العملاء في 2003/12/31 لشركة الرزق لتجارة السيارات .

إلى السادة / مجلس إدارة شركة الرزق للتجارة .

البنك الوطني بالإسكندرية

الفقرة التمهيدية :

" راجعنا البيان الخاص بحسابات العملاء لشركة الرزق عن السنة المالية المنتهية في 2003/12/31، وهذا البيان مسئولية إدارة الشركة، ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذا البيان في ضوء مراجعتنا له. "

فقرة النطاق :

" وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن بيان العملاء لا يحتوي على أخطاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص إختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالبيان، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات وللقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدم به البيان، وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذا البيان. "

فقرة الرأي :

" ومن رأينا أن بيان العملاء يعبر بصدق في كل جوانبه الهامة عن أرصدة العملاء بالشركة في 2003/12/31 طبقاً للمعايير المحاسبية المصرية. "

الإسكندرية في [illegible]

اسم المراجع /

التوقيع / ....

س.م.م / ....

الحالة رقم (6):

إفترض فى الحالة السابقة أن مراجع الحسابات لم يتمكن من إبــداء الرأى فى بيان حسابات العملاء فى 2003/12/31 لشركة الرزق بسبب وجــود قيود جوهرية فرضتها إدارة الشركة على نطاق عملية المراجعة.

الحــل:

يمتنع مراجع الحسابات عن إيداء الرأى بسبب وجود قيود جوهريــة فرضتها إدارة الشركة على نطاق عملية المراجعة ويتكــون التقريــر مــن 3 فقرات هى :

الفقرة التمهيدية :

" كلفنا بمراجعة بيان حسابات العملاء لشركة الــرزق عــن الســنة المالية المنتهية فى 2003/12/31، وإعداد هذا البيان مسئولية الإدارة . "

الفقرة التوضيحية :

" لم نستطع القيام بأعمال المراجعة بســبب وجــود قيــود جوهريــة فرضتها إدارة الشركة على نطاق عملية المراجعة ."

فقرة الإمتناع :

" نظراً لجوهرية الأمور الموضحة فى الفقرة السابقة، فإننا لن نستطع إبداء رأينا على بيان أرصدة العملاء للشركة. "

الحالة رقم (7):

إفترض أن شركة الرزق لتجارة السيارات لــها حصــة فــى شــركة الياسمين موتورز وأن قيمة هذه الحصة 25 مليون جنيه وعائد تلــك الحصــة عن السنة المالية المنتهية فى 2004/6/30 قيمته 2 مليون جنيــه وقــد طلبــت شركة الرزق من مراجع حساباتها إعداد تقرير عن مراجعة حصتــها وعــائد إستثماراتها فى شركة الياســمين موتــورز لتقديمــه إلــى البنــك الوطنــى بالإسكندرية تمهيداً لبيع حصتها إلى البنك. وقد تحقق مراجع الحسابات مــن صدق حصة شركة الرزق وعائد أرباحها فى شركة الياسمين موتورز.

الحــل :

يبدى مراجع الحسابات رأى غير متحفظ ويتكون من 3 فقرات هــي :
" تمهيدية - نطاق - رأى "

تقرير مراجع الحسابات المستقل
عن مراجعة بيان المشاركة فى الأرباح لشركة الرزق التجارية

السادة / البنك الوطنى بالإسكندرية

مجلس إدارة شركة الرزق التجارية.

الفقرة التمهيدية :

" راجعنا بيان الحصة وعائد إستثماراتها المرفــق لشــركة الــرزق التجارية عن السنة المالية المنتهية فى 2003/12/31، وهذا البيــان مســئولية إدارة الشركة، ومسئوليتنا إبداء الرأى على هذا البيان فى ضوء مراجعتنا له."

فقرة النطاق :

" كما هى فى الحالة رقم (1) مع إستبدال كلمــة " القائمــة الماليــة " بكلمة " البيان " .

فقرة الرأى :

" ومن رأينا أن بيان الحصة وعــائد إســتثماراتها يعبر بصــدق- فى كل جوانبها الهامة - عن حصة شركة الرزق فى أرباح شركة الياســمين عن السنة المنتهية فى 2003/12/31 وفقاً لشروط عقود العمــل بيــن شــركة الرزق وشركة الياسمين. "

الحالة رقم (8) :

إفترض أن البنك الوطنى بالإسكندرية قد طلب من شـــركة التحريـــر تقرير من مراجع الحسابات عن مدى إلتزامها بالشروط التعاقدية لقرض بنـــك مصر والذى يبلغ قيمته 18 مليون جنيه وذلك لأغراض إتخاذ قرار منح قـرض قيمته 10 مليون للشركة. وقد تبين لمراجع الحســـابات عـــدم إلـــتزام شـــركة التحرير بسداد أقساط القرض وفوائده عـــن شـــهرى فـــبراير ومـــارس 2003 وقيمتها 3.5 مليون جنيه.

الحـل :

يبدى مراجع الحسابات رأى معاكس من خلال إضافة فقرة توضيحيـــة سابقة لفقرة الرأى.

الفقرة التوضيحية :

" لقد تبين لنا عدم إلتزام شركة التحرير بسداد أقساط القرض وفوائده عن شهرى فبراير ومارس 2003 وقيمتها 3.5 مليون جنيه. "

فقرة الرأى :

" بناء على ما أشرنا إليه فى الفقرة السابقة فإن شركة التحرير كـانت غير ملتزمة بالمتطلبات المالية والمحاسبية الواردة فى فقرات الإتفاقية المشار إليها. "

وباقى فقرات التقرير مثل الحالة السابقة.

الحالة رقم (9) :

بإفتراض أنه تبين لمراجع الحسابات فى الحالة الســـابقة أن القســـط المسدد عن شهر مارس 2003 يقل بمبلغ 5730 جنيه عن القسط الـــوارد فـــى إتفاقية القرض مع بنك مصر، وأن هـــذا الإختـــلاف لا يســـتدعى إبـــداء رأى معاكس وفقاً لمفهوم الأهمية النسبية.

الحل :

يبدى مراجع الحسابات رأى متحفظ بسبب أن الخطأ هنا غير جوهرى من خلال إضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يبين فيها سبب التحفظ.

وتظهر فقرة الرأى كما يلى :

" فيما عدا ما تم مناقشته فى الفقرة السابقة، فمن رأينا أن الشركة كانت فى كل الجوانب الهامة ملتزمة بالمتطلبات المحاسبية والمالية الواردة فى فقرات الإتفاقية المشار إليها. "

الحالة رقم (10) :

طلب بنك القاهرة - باريس من شركة أبو السعود التجارية حساب بعض النسب المالية والإفصاح عنها فى صورة أشكال أو جداول معينة على أن يرفق بها تقرير مراجع الحسابات. وتبين لك بصفتك مراجع حسابات أن هذه النسب قد أعدت بطريقة صحيحة، وأن الجداول والأشكال البيانية المرفقة تعبر عن تلك النسب بصورة صحيحة.

الحل :

يبدى مراجع الحسابات رأى غير متحفظ ويتكون التقرير من 3 فقرات هى :

التمهيدية - النطاق - الرأى. على مثال الحالة رقم (1) مع إستبدال كلمة " القائمة المالية " بكلمة " المعلومات المالية " أو " الجداول " أو " الأشكال " أو الرسوم البيانية ".

الحالة رقم (11) :

إذا تبين لك فى الحالة السابقة أن الجداول والأشكال البيانية المرفقة لا تعبر عن تلك النسب المالية بصورة صحيحة.

الحـل :

يبدى مراجع الحسابات رأى معاكس من خلال إضافة فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى. ويصبح التقرير يتكون من 4 فقرات هى :

" التمهيدية - النطاق - التوضيحية - الرأى ".

فقرة الرأى :

" بناء على ما أشرنا إليه فى الفقرة السابقة، فمن رأينا أن الجداول والأشكال البيانية المرفقة غير صحيحة ولا تعبر عن تلك النسب المالية بصورة صحيحة . "

فهرس الكتاب

رقم الصفحة	الموضـــــــــوعات



دار التعليم الجامعى

٢ش شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار -ميامى - الإسكندرية -ج.م.ع

تليفاكس :٠٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل:٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦

Email : dartalemg@yahoo.com ٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩